مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

المجلد السادس عشر - العدد الثاني - صيف ١٩٨٨

دولة الكويت

الكويت (٥٠٠)فلس، السعودية (١٠) ريال، قطر (١٠) ريال، الامارات (١٠) درهم، البحرين (-,١) دينار، عُمان (-,١) ريال، العراق (-,١) دينار، الاردن (٧٥٠) فلس، تونس (١,٥) دينار، الجزائر (١٥) دينار، اليمن الجنوبي (٦٠٠) فلس، ليبيا (٢) دينار، مصر (١,٥-) جنيه، السودان (١,٥) جنيه، سوريا (٣٥) ليرة، اليمن الشمالي (١٥) ريال، المغرب (١٥) درهم.

الاشتراكات

للافراد	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	اربع سنوات
الكويت	٢ د.ك	٤ د.ك	٥,٥ د.ك	٧ د.ك
الدول العربية	٢,٥ د.ك	٤,٥ د.ك	٦,٥ د.ك	٨ د.ك
البلاد الأخرى	١٥ دولار	٣٠ دولار	٤٠ دولار	٥٠ دولار
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	١٥ د.ك	٢٥ د.ك	٤٠ د.ك	٥٠ د.ك
في الخارج	٦٠ دولار	١١٠ دولار	١٥٠ دولار	١٨٠ دولار

* تدفع اشتراكات الافراد مقدماً

(١) إما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية.

(٢) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (٠٧١٠١٦٨٥) لدى بنك الخليج فرع العديلية.

* اشتراكك لأكثر من سنة يمنحك فرصة الحصول على العددين ١و٢ من اصداراتنا الخاصة باللغة الانجليزية أو أحد أعداد المجلة القديمة.

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

المجلد السادس عشر - العدد الثاني - صيف ١٩٨٨

توجه جميع المراسلات الى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت ص. ب ٥٤٨٦ صفاة - الكويت 13055
هاتف: ٢٥٤٩٣٨٧ - ٢٥٤٩٤٢١ - تلكس: ٢٢٦١٦ KUNIVER

قواعد النشر بالمجلة

قواعد عامة:

١ـ تنشر المجلة الابحاث والدراسات الاكاديمية الأصيلة المكتوبة باللغة العربية ولا تنشر بحوثا منشورة سابقا أو أنها مقدمة للنشر لدى جهات أخرى.

٢ـ تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب التي لا يتجاوز تاريخ اصدارها ثلاثة أعوام بحيث لايزيد حجم المراجعة عن عشر صفحات كوارتر بمسافة ونصف بين السطر، ويشترط في المراجعة أن تتناول ايجابيات وسلبيات الكتاب، وفي العرض أن يقدم تلخيصا لأهم محتويات الكتاب وتستهل المراجعة المعلومات التالية: الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة تلك المعلومات بتلك اللغة.

٣ـ ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الاكاديمية.

٤ـ ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها واجازتها) في ميادين العلوم الاجتماعية على أن يكون الملخص من أعداد صاحب الرسالة نفسه.

٥ـ ترحب المجلة بنشر التقارير العلمية عن مشاريع البحوث في طور التنفيذ أو عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية.

٦ـ يجب أن يرسل مع البحث ملخص باللغة الانجليزية يتكون مما لايزيد عن ٢٠٠ كلمة، ملخصا مهمة البحث والنتائج.

٧ـ يتم تنظيم كتابة البحث على أساس كتابة العناوين الرئيسية مستقلة في وسط السطر على أن تكتب العناوين الفرعية مستقلة في الجانب الأيمن، أما العناوين الثانوية فتكتب في بداية الفقرة.

الأبحاث:

١ ـ يجب أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن ٤٠ صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة على ورق كوارتر بمسافة ونصف بين السطر . يرجى مراجعة أحد الأعداد الصادرة حديثا من أجل الاطلاع على الشكل المطلوب.

٢ـ تطبع الجداول على أوراق مستقلة ويشار في أسفل الجدول إلى مصدره أو مصادره، على أن يشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن البحث مثلا (جدول رقم (١) هنا تقريبا.

٣ـ يكتب المؤلف اسمه وجهة عمله على ورقة مستقلة ويجب أن يرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعاون مع المجلة للمرة الأولى وعليه أن يذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى أو قرىء في مؤتمر ما إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما.

٤ـ تقدم المجلة نسخة من العدد هدية لكاتب المراجعة أو المناقشة أو التقرير أو ملخص الرسالة الجامعية.

المصادر والهوامش:

١ـ يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالاشارة إلى اسم المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين قوسين مثلا (ابن خلدون، ١٩٦٠) و(القوصي، ومذكور، ١٩٧٠) و (Smith, 1970) و(Smith & Jones, 1975). أما إذا كان هناك أكثر من اثنين من المؤلفين للبحث الواحد (مذكور وآخرون، ١٩٨٠)

و (Jones et al, 1965) أما إذا كان هناك بحثان لكاتبين مختلفين (القوصي، ١٩٧٣، مذكور، ١٩٨٧) و (Roger, 1981, Smith, 1974). أما إذا كان هناك بحثان لكاتب في سنة واحدة (الفارابي[أ] ١٩٦٤، ١٩٦٤[ب]) و(Smith, 1962[a], 1962[b]). وفي حالة الاقتباس يشار إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها (ابن خلدون، ١٩٧٠ : ١٦٤) و (Jones, 1977: 58 - 59).

٢ـ توضع المراجع في نهاية البحث ويفضل أن تكون حديثة جدا وان لايزيد عمر أقدمها عن عشرين عاما. ويجب وضع جميع المراجع التي اشير إليها ضمن البحث في نهايته، على أن تكتب المراجع بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلا:

هدسون، م

١٩٨٦ «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات» ص ص ١٧ ـ ٣٦ في هـ. شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الخطيب، ع

١٩٨٥ «الانماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي» مجلة العلوم الاجتماعية ـ ١٣ (شتاء): ١٦٩ ـ ٢٢٣.

أبوزهرة، م

١٩٧٤ الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكر العربي.

Hirschi, T

1983 «Crime & the Family», pp 53 - 69 in J. Wilsone (ed) Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D.

1984 «The Intergenerational Transmission of Marital Aggresion» Journal of Marriage & the Family 46 (February): 11 - 19.

Quinney, R.

1979 Criminology. Boston: Little Brown & Company,

٣ـ يجب اختصار الهوامش إلى أقصى حد والاشارة إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع * أو أكثر إذا كان التعليق خاص باحصائيات معينة وتوضع كلمة المصدر أمام المرجع الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتابا، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالا.

٤ـ تطبع الهوامش والمصادر العربية والمصادر الأجنبية على أوراق مستقلة بمسافة واحدة بين سطور المرجع الواحد ومسافتين بين مرجع وآخر.

اجازة النشر:

١ـ تقوم المجلة باخطار أصحاب البحوث باجازة بحوثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري، وللمجلة أن تطلب اجراء تعديلات شكلية أو موضوعية سواء كانت جزئية أو شاملة على البحث قبل اجازته للنشر.

☐ **عدد ١، ١٩٧٣**

شكري، الأمم المتحدة في الميزان ـ **الأخرس**، التخطيط الاجتماعي في مجال رعاية الأطفال والشباب ـ **ربيع**، اتجاه مصر نحو الاشتراكية ـ **الأزهري**، مبيعات الفرص وعلاقتها بكفاءة السياسات التسويقية من وجهة النظر العلمية والعملية ـ **النفيسي**، العلاقات الايرانية السوفياتية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ **حريق**، أثر السوق المحلي على العلاقات بين الريف والحضر ـ **النجار**، مقارنة بعض الأفكار الاقتصادية لابن خلدون وآدم سميث ـ **عبدالرحيم**، إنشاء وتطوير المعايير العلمية في الصناعة.

☐ **عدد ١، ١٩٧٤**

علي، التصنيع وسياسة الحماية الجمركية في لبنان ـ **قنديل**، النماذج الرياضية المحددة والتخطيط التأشيري ـ **ربيع**، الحضارة وقضية التقدم والتخلف ـ **النجار**، أزمة نظام النقد الدولي ـ **أبو علي**، إمكانية وسائل التنسيق بين الخطط الصناعية في الدول العربية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ **الابراهيم**، تقييم إمكانية تطبيق نماذج «دوفيرجر» و «نيومان» للأحزاب السياسية ـ **عاروري**، فكرة القومية وعلاقتها بالدين ـ **خدوري**، المؤسسات العسكرية العثمانية في العراق ـ **السالم**، نظريات متداولة في تطور الادارة ـ **سليمان**، حول استخدام معايير الاستثمار في الاقتصاد المتخلف ـ **الفرا**، بعض خصائص سكان الكويت.

☐ **عدد ٢، ١٩٧٤**

الجميلي، التشرد في العراق ـ **سامي/ بازرعه/ رمضان**، بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت ـ **بوحوش**، عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث ـ **الأخرس**، الجو القيمي المتقدم العلمي والتكنولوجي ـ **أبو العلا**، جدول الحياة المختصر للكويتيين لعام ١٩٧٠.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ **الرشيد**، البيئة الثورية ـ **منصور**، التقدير الاقتصادي في ظل النظام الاشتراكي ـ **صقر**، نموذج مهلانوبس للتخطيط ـ **أبولغد**، القومية العربية: الاعتبارات السياسية الاجتماعية ـ **عليش**، العلاقات الانسانية في الصناعة.

☐ **عدد ١، ١٩٧٥**

الغزالي، حول فلسفة الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت ـ **زحلان/ ربيع**، هجرة الأدمغة والهجرة الداخلية في البلاد العربية ـ **الكرسني**، مقدمة لدراسة الثورة المهدية ـ **برهوم**، الدور الاجتماعي للشرطة من وجهة نظر علم الاجتماع ـ **السلمي**، مدخل تكاملي لنظرية التنظيم ـ **الأعرجي**، بين الاستراتيجية «والتكتيك» في التخطيط للتطوير الاداري ـ **عفيفي**، السياسات الترويجية لمتاجر التجزئة بالكويت ـ **خواجكية**، مستقبل أسعار النفط على ضوء التوقعات المحتملة لمستويات الاستهلاك والانتاج في العالم.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ **عيسى**، عناصر تقييم الأوراق المالية ـ **زحلان**، تخطيط القوى البشرية.

☐ **عدد ٢، ١٩٧٥**

النقيب، تعليم التخطيط من مفهوم الواقع العربي ـ **مقلد**، الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات ـ **بدر**، الثورة السلوكية في العلوم السياسية ـ **صقر**، التكامل الاقتصادي العربي: الدوافع.. والطموح والمتغيرات مع إشارة خاصة لدول الخليج ـ **عبدالرحيم**، تقارير الأداء وسيلة إتصال بين المحاسب والمدير ـ **الرميحي**، مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ **منصور**، الشراء للمنظمات: أهدافه، النشاطات التي يتضمنها والعوامل المرتبطة باختيار مصادر الشراء ـ **القدسي/ المصري**، استغلال أموال نفط الشرق الأوسط: بدائل وآمال ـ **مرار**، الاغتراب التنظيمي.

☐ عدد ١، ١٩٧٦

النجار، العنصر الانساني وأهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسؤولية الادارية - **الحسن**، العلاقات الانسانية في العمل - **فرح/ السالم**، الانقسام التحديثي التقليدي في الكويت ولبنان - **النجار**، الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية الاقتصادية - **عبدالسلام**، شركات الملاحة البحرية المتعددة ومشاريع التعاون العربي في النقل البحري.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- **صقري**، المعتقدات المثبتة وديمومة النظام السياسي - **كرم**، التبعية الاقتصادية وحجم البلدان - **فرح**، ملكية واستغلال الأرض في المناطق الجافة - **عيسى**، طريقة كمية لقياس عنصر الخطورة في الأسهم - **شركس**، الجوانب الاجتماعية للمحاسبة: وجهة نظر سلوكية.

☐ عدد ٢، ١٩٧٦

الغزالي، نحو محاولة تشخيص أزمة الاقتصاد العالمي - **عاقل**، نظرية بياجيه عن تكوين المفاهيم - **أبو عياش**، نموذج نظري واختبار عملي لبيئة حضرية الكويت - **الأعرجي**، حول فاعلية وكفاءة الأجهزة الادارية الخدمية الحكومية - **الثاقب**، حول حجم وبنية العائلة العربية والكويتية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- **خيرالدين**، دراسة إحصائية لنمط توزيع الدخل بين دول العالم - **القطب**، اتجاهات التحضر في البلاد العربية.

☐ عدد ٣، ١٩٧٦

أحمد، المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي - **اسماعيل**، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية - **عفيفي**، نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية

- **حريق**، التحليل الهيكلي الوظيفي في دراسة علم السياسة - **بريجر**، تأملات في كتابات أصحاب نظرية النسق الخاصة بدراسة السياسة الدولية.

☐ عدد ٤، ١٩٧٦/١٩٧٧

أحمد، سوسيولوجيا المعرفة: الماهية والمنهج - **حريم**، القيادة الادارية، مفهومها وأنماطها - **بوحوش**، ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفيتي - **تناغو**، الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الانمائي - **مقلد**، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية: الاطار النظري العام.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- **شارون/ أبولبن**، تعليم الاناث في الوطن العربي - **السالم/ فرح**، التغير السياسي في بعض البلاد العربية.

☐ عدد ١، ١٩٧٧

برهوم، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن - **القيسي**، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة - **عبدالرحمن**، ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق - **جلال الدين**، السكان والتنمية: النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- **الغزاوي**، طريقة دراسة نسق الرعاية الاجتماعية على المستوى المفاهيمي - **إيرلي**، ظهور زعيم حضري: تحليل اجتماعي - **فارس/ جافني**، إعادة تقييم دراسات التغير الاجتماعي في الشرق الأوسط.

☐ عدد ٢، ١٩٧٧

الحبيب، الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون - **السلمي**، نموذج نظري لأسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت - **الخصاونة**، صيغ التعاون الاقتصادي العربي: اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري الأردني - **سلمان**، بعض المشاكل والحلول في التمويل الانمائي للأقطار النفطية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

مهايني، استراتيجيات المواصلات في الدول النامية - **عبدالله**، المحاسبة كوسيلة للتنمية الاقتصادية.

☐ عدد ٣، ١٩٧٧

التفيسي، معالم الفكر السياسي الاسلامي ـ **أحمد**، في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ ـ **عبدالرحيم**، تكاليف التسويق، دراسة تحليلية انتقادية ـ **السعيد**، التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية ـ **عطية**، أسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ **الحسيني**، ديناميات التنظيم: دراسة مقارنة بين تنظيمين صناعيين مصريين ـ **فيرلي/ كيفجين**، الوحدة بعد العداء: نقد للنظرة النفسية الاجتماعية حول نزاع الشرق الأوسط.

☐ عدد ٤، ١٩٧٧

توق، التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي/مدخل نظري ـ **خير الدين**، اختبار قياس لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الأجنبي على تنمية بعض الدول العربية ـ **القطب**، استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية ـ **صقر**، الادخار واستراتيجية التنمية في مصر.

الصدي، العلاقات بين المجموعات الاقليمية: طريقة بديلة لدراسة العلاقات الدولية ـ **خدوري**، يهود العراق في القرن التاسع عشر ـ **حداد**، مفهوم مانهايم للمثقف اللامنتمي ـ **النقيب**، تكوّن الدرجات الاجتماعية والتغير الاجتماعي في الكويت.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

☐ عدد ١، ١٩٧٨

شافعي، الصناعة التحويلية في العالم العربي تقييم لواقعها وأهدافها ـ **السطنبولي**، الأحياء القصديرية في المدن شمال أفريقية ـ **رمزي**، المرأة والعمل الفعلي منظور سيكولوجي ـ **النجار**، مجموعات العمل والقيادات الجماعية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ **بريجر**، الادارة الاجتماعية والتغير الاجتماعي ـ **غربال**، المشروعات المشتركة: الأسطورة والحقيقة.

☐ عدد ٢، ١٩٧٨

الحسيني، نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع ـ **النجار**، الدول النامية وتحديات التكنولوجيا ـ **عبدالباقي**، حول دوافع وبواعث السلوك الانساني ـ **حداد**، دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

كيرودا، الاثنية والعلاقات الدولية: الاستثمارات اليابانية في هاواي ـ **ماجي**، التفضيلات الجمركية للدول النامية

☐ عدد ٣، ١٩٧٨

التفيسي، الجماعية في دولة الإسلام ـ **فرج**، الابداع والفصام ـ **ياغي**، العراق والقضية الفلسطينية ـ **علوان**، عدم المساواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي ـ **أبو عياش**، تطور النظرية الجغرافية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

عايش، المعلومات كشكل من أشكال الطاقة ـ **قوراني**، المتغيرات الاجتماعية في اختيار السياسة الخارجية في دول العالم الثالث ـ **سزروفي/ العيسى**، قوى العمل الخارجية في الخليج العربي: المشاكل والآفاق.

☐ عدد ٤، ١٩٧٨

المنوفي، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر ـ **عبدالباسط**، حول العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة ـ **الفقي/ ناصر/ عبده**، تقويم واقعي لأوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية في الكويت ـ **أبو لبده**، مص الأصابع ـ **الليسي**، التنمية الاقتصادية في مصر دراسة تحليلية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ **الأمين**، الدورات التجارية ونشوء الاقتصاد الكلي ـ **اسماعيل**، التبقرط والاحتراف في تقسيم العمل ـ **غربال**، تطبيق تحليل التكلفة والفائدة على التكنولوجيا.

☐ عدد ١، ١٩٧٩

القيسي، نحو سياسة بترولية مشتركة ـ **ابراهيم**، التوجيه التربوي للمبدعين ـ **فؤاد**، المؤرخ المصري عبدالرحمن الجبرتي ـ **خصاونة**، التخطيط التربوي والتنمية ـ **الخطيب**، ثلاثون سنة من قيام إسرائيل.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ **اسماعيل**، فكرة «الطبيعة» في النظرية التربوية لجان جاك روسو ـ **شريدي**، نظرية النفس والمشاحنة على مفهوم الانسان ـ **بركات**، دراسة تحليلية لوسائل الاعلام في الدول العربية: ١٩٥٠ ـ ١٩٧٦.

☐ عدد ٢، ١٩٧٩

محمود، نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر ـ **أحمد**، التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية ـ **العوضي**، اتفاقيتا اطار العمل الصادرتان عن كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي ـ **الجواهري**، الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ **صقري**، القاعدة المادية للقوة السياسية عند ابن خلدون ـ **خير الدين**، أثر سياسة إحلال الواردات على الصناعة التحويلية المصرية (١٩٦٠ـ١٩٧٤) ـ **ناجي**، المدخل المتكامل لتنمية الطاقة البشرية بالعالم العربي.

☐ عدد ٣، ١٩٧٩

الأشعل، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية ـ **النجار**، نحو نظام نقدي دولي جديد ـ **مرار**، مشاركة العاملين في الادارة ـ **أبو النيل**، دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والأمريكيين.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ **الكبيسي**، نظريات التنظيم الاداري بين الكلاسيكية والمعاصرة في الدول النامية ـ **غربال**، أثر ميكانيكية السوق على اختيار التكنولوجيا في الدول النامية ـ **فالسان**، الخبرة المصرية في إدارة التنمية.

☐ عدد ٤، ١٩٧٩/ ١٩٨٠

المنوفي، السياسة المقارنة: مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية ـ **عبده**، نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الادراكي ـ **عبدالرحمن**، الخليج وقضاياه في الصحافة المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل ـ **الركابي**، الأصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرقية والطبقية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ **الحداد**، «رالف داهر ندورف وتالكوت بارسونز» نحو نظرية في التغير البنائي ـ الوظيفي ـ **محمود**، المساعدات الأمريكية لاسرائيل ـ **بوحوش**، البيروقراطية وأثرها على الاندماج الاجتماعي في العالم العربي.

☐ عدد ١، ١٩٨٠

رشاد، تبقرط العملية السياسية ـ **ناجي**، الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني ـ **عبدالرحيم**، دراسة للتفاعل الأسري كأحد الأبعاد الفارقة في برنامج للتقويم السيكولوجي للمعوقين ـ **بركات**، الاعلام وظاهرة الصورة المنطبعة.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ **عيسى**، تطور السوق المالية في الأردن ـ **الصايغ**، الاغتراب وتفسيراته المتعددة الأبعاد ـ **البعلي/ برايس**، المنهج الديالكتيكي عند ابن خلدون وكارل ماركس.

☐ عدد ٢، ١٩٨٠

زكي، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي ـ **الأحمد/ الجاسم**، التربية العملية، وضعها الحالي، البرامج المقترحة وأثر ذلك في اعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت ـ **تركي**، حقوق الطفل بين التربية الاسلامية والتربية العربية الحديثة ـ **الخطيب**، التربية المستمرة، سياستها وبرامجها وأساليب تنفيذها.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

صالح، العلاقة بين مستوى النمو المعرفي والتحصيل الدراسي عند الأطفال ـ **العابد**، المتطلبات الأساسية للاتصال التنموي في البلاد العربية ـ **عيد**، سوق رأس المال في الكويت.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

☐ **عدد ٣، ١٩٨٠**

الشاقب/ سكوت، موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب ـ **توق**، المستوى الاقتصادي والاجتماعي والترتيب الولادي وتأثيرهما على النمو الخلقي عند عينة من الأطفال الأردنيين: دراسة تجريبية ـ **أحمد**، علم الاجتماع: التحديات الأيديولوجية ومحاولات البحث عن الموضوعية ـ **السالم**، التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :

القدسي، النمو والتوزيع في الكويت: تحليل استخدام دالة الانتاج ـ **بشاي**، مفهوم الذات عند الام وعلاقته بالتحصيل الاكاديمي للطفل.

☐ **عدد ٤، ١٩٨٠/ ١٩٨١**

آدم، مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتماعية ـ **الفقي**، أثر إهمال الأم على النمو النفسي للطفل ـ **عبدالرحمن**، دراسة سوسيولوجية عن أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتماعية ـ **منصور**، علم النفس البيئي: ميدان جديد للدراسات النفسية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ **هاريس/ حريق**، دراسة تطبيقية حول سياسة التسعير في المشروعات العامة وأهداف صانعي القرارات ـ **الموسى**، الهجرة غير العربية في الكويت، مع اشارة خاصة الى الهجرة الآسيوية ـ **صقري**، مفهوم «الشخصية القومية العربية»: دراسة تحليلية.

☐ **عدد ١، ١٩٨١**

التميمي، مفهوم التسوية السياسية ـ **مقلد**، دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية ـ **الشرقاوي**، الأساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت ـ **الأحمد**، لعب المحاكاة وإمكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة في مدارس الكويت.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ **الرمحي**، دبلوماسية المصادر في العلاقات العربية ـ اليابانية ـ **ظاهر**، البيروقراطية والاغتراب الاجتماعي بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة.

☐ **عدد ٢، ١٩٨١**

التميمي، الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي ـ **نور**، تطبيق الحاسبات الالكترونية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية الآمال المعقودة وإمكانيات التطبيق العربي ـ **الفرا**، الجغرافيا ومدى ارتباطها بالعلوم الاجتماعية ـ **النجار**، نظام النقد الأوروبي: أهدافه ومستقبله ـ **العظمة**، اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

الأمين، تخصيصات الاستثمار وتنفيذ أهداف خطط التنمية: طاقة العراق الاستيعابية ١٩٥١-١٩٨٠ ـ **منصور**، حماية المستهلك بالدول النامية مشاكل وقضايا ـ **الميداني**، خصائص الخطر المردود على الاستثمارات في الأسهم العادية في بورصة بيروت.

☐ **عدد ٣، ١٩٨١**

الريحاني، معالجة التبول اللاإرادي سلوكيا: دراسة تجريبية علاجية ـ **تركي**، قلق الامتحان بين القلق كسمة والقلق كحالة ـ **كاظم**، حول التفسيرات المتباينة لنتائج الاختبارات ـ **توق/ عباس**، أنماط رعاية اليتم وتأثيرها على مفهوم الذات في عينة من الأطفال في الأردن ـ **عبدالرحيم**، استخدام المنهج الاسقاطي لدراسة بعض المواقف الاجتماعية كمتغيرات

وسيطة بين العجز الجسمي وسوء التوافق النفسي (دراسة ميدانية في البيئة الكويتية) ـ **شريف**، الأنماط الادراكية المعرفية وعلاقتها بمواقف التعلم الذاتي والتعليم التقليدي.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ **صالح**، التأملية ـ الاندفاعية كأسلوب معرفي عند الأطفال في الكويت ـ **البعلي/ الوردي**، نموذج ابن خلدون لدراسة المجتمع في ضوء الفكر المعاصر.

□ عدد ٤، ١٩٨١

عبدالخالق، دور المرأة الكويتية في ادارة التنمية ـ **البكري**، أثر البحوث في رسم السياسات وصنع القرارات التربوية ـ **السالم**، تقويم كتب الادارة الصادرة في اللغة العربية ـ **القطب**، اتجاهات ودوافع المطالعة عند الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر (دراسة ميدانية) ـ **رجب**، الاطار العامل لنظرية المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية ـ **الشرقاوي**، الاستقلال عن المجال الادراكي وعلاقته بمستوى الطموح ومفهوم الذات لدى الشباب من الجنسين.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ **فرح**، اقتصاديات تجميع القمامة في الكويت ـ **بشاي**، كيف نعرف ونتعرف على الموهوبين.

□ عدد ١، ١٩٨٢

الخصوصي، الجذور التاريخية لأزمة العلاقات العراقية ـ الإيرانية في العصر الحديث ـ **الحمود/ رفاعي**، الملامح الأساسية للادارة العليا في قطاع الأعمال الكويتي وعلاقتها بسلوك اتخاذ القرارات ـ **العامري**، عدد الكلمات المستدعاة الاستذكار والنسيان في التداعي الحر ـ **حماد**، الموقف الأفريقي من قضية فلسطين ـ **سليم**، الأحياء الاسلامي: دراسة في حالة المسلمين السوفيات ـ **الجميلي**، تأهيل المجرمين وأثره في المجتمع: دراسة خطوات التأهيل وموقف المشروع العراقي ـ **الجمل**، فاعلية التغذية الراجعة في تغيير أسلوب التعليم الصفي ـ **نور**، بعض السياسات الاستراتيجية لتنمية فاعلية نظم الكمبيوتر للمعلومات في الدول النامية مع التركيز على البحرية العربية ـ **عبدالرحمن**، الصحيفة كوثيقة تاريخية متى ولماذا؟

□ عدد ٢، ١٩٨٢

البغدادي، المضمون السياسي لمفهوم الأمة في القرآن ـ **حسن**، هموم السلطان عبدالحميد الثاني وجهاز الجاسوسية في الدول العثمانية ـ **شافعي**، مناهج تقييم المشروعات في الدول النامية ـ **الخترش**، حركة حامد بن رفادة على الحدود الشمالية للحجاز (مايو/يونيو١٩٣٢) ـ **أبو إسماعيل**، قياس وتحليل العوامل المرتبطة بكفاءة أداء وظيفة الشراء الصناعي بالشركات الكويتية ـ **نعيم**، اتساق القيم الاجتماعية: ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر ـ **الشلقاني**، أثر استبعاد الوفيات بسبب الحوادث والتسمم والعنف على زيادة توقع البقاء على قيد الحياة ـ **ميلكان/ العيسى** دراسات في العمل في المجتمع القطري ـ **عبدالباقي**، الطب الشعبي في قرية مصرية.

□ عدد ٣، ١٩٨٢

الموسى، دراسة في التوزيع الجغرافي للسكان والتنمية في الكويت ـ **عبدالرحمن**، الفكر الاقتصادي والتغير التكنولوجي ـ **عبدالخالق**، الرضاء الوظيفي وأثره على انتاجية العمل ـ **عيسى**، مشكلة الصادرات الصناعية للدول المتخلفة ـ **عبدالمعطي**، الثروة والسلطة في مصر ـ **الجعلي**، الذرائع الدبلوماسية والقانونية للتوسع الامبريالي في أفريقيا ـ **مطر**، المعالجة المحاسبية لتكلفة الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي ـ **السيد**، صورة الذات الشعبي لدى المرأة ونماذج من الأدب الشعبي (دراسة سيكولوجية).

□ عدد ٤، ١٩٨٢

أحمد، بريطانيا والبحث عن حل سلمي للمشكلة الفلسطينية أبان ثورة عرب فلسطين ـ **سعادة**، الأهداف التعليمية للدراسات الاجتماعية وتطبيقاتها على المجال المعرفي ـ **نمر**، الموارد الانسانية في الأدب المحاسبي والأدب الاقتصادي ـ **الملا**، دراسة مقارنة للنضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي بين الأطفال ذوي الاعاقة البصرية والأطفال المبصرين ـ **عساف**، التغذية العكسية وشروط الفعالية ـ **أبو النيل**، دراسة ثقافية مقارنة بين المصريين واليمنيين في النواحي العصابية والسيكوسوماتية ـ **الخطيب**، التجربة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة بين النصوص الدستورية والممارسة السياسية ـ **الطحيح**، مفهوم الادارة: دراسة ميدانية.

☐ عدد ١، ١٩٨٣

عبدالخالق، دراسة تقييمية لدور ديوان الموظفين الكويتي في تطوير الجهاز الاداري للدولة ـ **مطر**، نموذج المدخلات والمخرجات كأداة من أدوات تخطيط النشاط الانتاجي في المنشآت الصناعية ـ **جدعان**، حوادث المرور في الكويت وأسبابها وطرق علاجها ـ **أحمد**، أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على انساق القيم الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية ـ **معوض**، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية.

☐ عدد ٢، ١٩٨٣

الشلقاني، السياسة السكانية في الكويت: الوضع الحالي والبدائل المتاحة ـ **شرف الدين**، أحكام التطبيب في الفقه الاسلامي ـ **ساري**، أخبار الجريمة في صحافة الامارات: دراسة تحليلية ـ **الكومي**، الاشتراكية الصهيونية بين الحقيقة والخيال والتزييف: دراسة نقدية لتجربة الكيبوتز الاسرائيلي ـ **الفرا**، نحو تقنية جديدة في تدريس الكيمياء ـ **خيري**، المميزات البنائية للأسرة النووية الأردنية: دراسة استطلاعية ـ **بيومي**، تقييم الجوانب العلمية والعملية للمحاسبة عن الموارد البشرية.

☐ عدد ٣، ١٩٨٣

الفقي، الموهبة العقلية بين صدق النظرية والتطبيق: (عرض وتحليل لأهم الدراسات) ـ **سالم**، اشكاليات استخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية ـ **بدر**، الرضاء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس ـ **سعادة**، دور أهمية التعميمات والنظريات في ميادين العلوم الاجتماعية ـ **عيسى**، النمو المعرفي عند جان بياجيه وعمل النصفين الكرويين للمخ.

☐ عدد ٤، ١٩٨٣

نمر، دراسة أثر التضخم الاقتصادي في الفكر المحاسبي ونموذج مقترح لمحاسبة التضخم ـ **عمر**، القاعدة الانتاجية والتنمية الاقتصادية الشاملة ـ **الشيشيني**، نقل التكنولوجيا والتبعة التكنولوجية في الدول النامية ـ **نعيم**، التكوين الاقتصادي ـ الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي ـ **الخطيب**، العامل النووي في الصراع العربي الاسرائيلي في ضوء العدوان الاسرائيلي ضد المفاعل النووي العراقي ـ **نور**، الرقابة الفعالة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات: بعض الاعتبارات العملية لمواجهة التحديات الحالية خاصة في البيئة العربية ـ **الفقي**، تكافؤ الفرص التعليمية ومجتمع الجدارة.

☐ عدد ١، ١٩٨٤

ياسين، الديمقراطية والعلوم الاجتماعية دراسة حول مشكلات التبرير والنقد والالتزام ـ **التميمي**، بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني: دراسة في التاريخ الاجتماعي ـ **جميل**، الاطار النظري للمفاضلة بين نظم المعلومات البديلة ـ **رفاعي**، مشاكل إدارة الأفراد في قطاع الأعمال الكويتي ـ **مطر**، تحسين أساليب دمج بنود التقارير المالية المنشورة ـ **بدر**، فعالية نظام الاتصالات في بيت التمويل الكويتي: دراسة ميدانية وصفية تحليلية.

☐ عدد ٢، ١٩٨٤

رابح، وضعية تعليم الفتيات والنساء في الجزائر قبل الاستقلال وبعد الاستقلال ـ **سالم**، التحليل العلمي للدعاية ـ **الثاقب**، الاتجاه الراديكالي في علم الاجرام: مثالية الفكر أم واقعيته ـ **الشربيني**، مشاكل القطاع التعاوني الاستهلاكي في مصر ـ **سعادة**، تطبيق الحقائب التعليمية في ميدان الدراسات الاجتماعية.

☐ عدد ٣، ١٩٨٤

جلال الدين، التمييز بين الذكور والاناث، وانعكاساته على وضع المرأة ودورها في المجتمع: مثال الأردن والسودان ـ **اسماعيل**، الادمان الكحولي: المشكلة المراوغة ـ **بستان**، آراء واتجاهات تربوية في مجال محو الأمية بدولة الكويت ـ **هدية**، السلطة والشرعية ـ **حاجي**، دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج وأسعار المستخدم بجداول المدخلات والمخرجات لدولة الكويت ـ **العبيدي**، تعيين وترقية أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الكويت.

☐ عدد ٤، ١٩٨٤

الخطيب، الجوانب الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية في الفكر العربي ـ **تركي**، الشخصية ونظرية التنظيم ـ **عبدالمعطي**، التعليم وتزييف الوعي الاجتماعي: دراسة في استطلاع مضمون بعض المقررات الدراسية ـ **رفاعي**، فلسفة الادارة اليابانية في إدارة الموارد الانسانية: ما الذي يمكن أن تتعلمه الادارة العربية منها؟ ـ **رشاد**، النتائج السياسية للرأي العام ـ **سهاونة/ أبوجابر**، مستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات في الأردن ـ ١٩٦١، ١٩٧٦.

☐ عدد ١، ١٩٨٥

سليمان، عوامل الابتكار في الثقافة العربية المعاصرة ـ **الهاشل**، التربية الحياتية في المرحلة الابتدائية ـ **بدر**، فعالية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة ـ **حامد**، أثر العوامل النفسية في التنمية ـ **عبدالرحيم**، الجوانب السلوكية للموازنات التخطيطية ـ **سعادة**، استخدام الاختبارات ذات الاختيار المتعدد في التاريخ والجغرافيا.

☐ عدد ٢، ١٩٨٥

ربيع، تطوير التعليم في حقل العلوم السياسية كأداة للتنمية ـ **مرسي**، سيكولوجية العدوان ـ **حسين/ السلمان**، المعلومات الغذائية للطالب الجامعي ـ **العطار**، المدخل الشرطي للمحاسبة الادارية ـ **أبو اصبع**، التواصل في المؤسسات الاعلامية ـ **عيسى**، علاقة التعليم بمستوى الحكم الأخلاقي لدى عينة مختارة من طلبة كلية التربية ـ جامعة طنطا ـ **الريحاني/ عبدالجابر**، دراسة فعالية أسلوبي التعزيز الرمزي والاشراط الكلاسيكي في علاج التبول اللاارادي ـ **غبريال**، دراسة تجريبية في الاتجاهات النفسية نحو البيئة في الكويت.

☐ عدد ٣، ١٩٨٥

الطواب، تطور التفكير عند الأطفال من وجهة نظر المدرسة البياجية ـ **بكتاش**، مفهوم التخلف السياسي في دول العالم الثالث ـ **شريف**، دراسة مقارنة لنمط المناخ المؤسسي وعلاقته برضا المعلم عن مهنته في مدارس المقررات والمدارس التقليدية ـ **نبراي**، التعليم العام والتعليم الفني والمهني: الطبيعة والمشاكل والحلول، **عسكر/ التوم/ الأنصاري**، استقلالية هيئة التدريس في مجال علمهم وفق نظام المقررات بمعهدي التربية للمعلمين والمعلمات بدولة الكويت ـ **باشا**، الاستشارات العربية الخارجية بين الواقع والطموح ـ **علي**، موازين المدفوعات والتضخم النقدي العالمي: ووجهة نظر نقدية في التضخم النقدي العالمي ـ **شموط**، الفلسفة التربوية عند الفارابي أصولها وملامحها العامة.

☐ عدد ٤، ١٩٨٥

عيسى، نحو تأصيل فلسفي لدور الدولة الاقتصادي ـ **القادري**، قانون البحار والنظام الاقتصادي العالمي الجديد ـ **البيلاوي**، دراسات تجريبية في تعديل السلوك عند الأطفال ـ **الشرقاوي**، الفروق في الأساليب المعرفية الادراكية لدى الأطفال والشباب من الجنسين ـ **علام**، بناء اختبار هدفي المرجع لقياس مهارات المعلمين في تطوير الاختبارات المدرسية ـ **موسى**، دور التعليم في إعداد الكفاءات من القوى العاملة ـ **النجار**، المرأة العربية وتحولات النظام الاجتماعي العربي/ حالة المرأة العربية الخليجية ـ **الخطيب**، الانماء السياسي الخليجي في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ **عبدالرحمن**، حول إشكالية الاعلام والتنمية في الوطن العربي ـ **الشربيني**، مفهوم دورة حياة المنتج بين النظرية والتطبيق: دراسة تحليلية لمدى فاعلية المفهوم في ترشيد قرارات المنتجات ـ **بدر**، دور الدين الاسلامي في نظام دوافع وحوافز العمل لأعضاء هيئة التدريس بجامعتي دولة الكويت والأردن ـ دراسة تطبيقية مقارنة ـ **بستان/ الجاسم**، التشعيب في نظام المقررات في المدارس الثانوية الكويتية ـ **خلف**، دراسة نقدية للأنماط واستخداماتها في أنثروبولوجية مجتمعات الشرق الأوسط ـ **الريحاني/ الخطيب**، الخصائص الشخصية للمرشدين الفعالين وغير الفعالين.

☐ عدد ١، ١٩٨٦

محمود، الأعباء القومية لأزمة الأوراق المالية بدولة الكويت ـ **رمضان**، سوق عمان المالية: إلى أين ـ **علي**، التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحويلات المصريين العاملين بالوطن العربي ـ **أسيري/ المنوفي**، الانتخابات النيابية السادسة

(١٩٨٥) في الكويت (تحليل سياسي) ـ **الثاقب**، المرأة والجريمة، اتجاهات حديثة في علم الاجرام ـ **عزام**، أثر التهجير على الأسرة الفلسطينية: دراسة وصفية استطلاعية ـ **ميعاري**، تطوير الهوية السياسية للفلسطينيين في اسرائيل ـ **الفيل**، الأمن الغذائي في الكويت ـ **بيومي**، المحاسبة عن تكلفة رأس المال من زاوية ترشيد تخصيص واستخدام الموارد البشرية.

☐ **عدد ٢، ١٩٨٦**

عبدالحي، توجهات السلوك السياسي للدول الكبرى في الأمم المتحدة ـ **عبدالجواد**، أهم ملامح التغير البنائي في القرية المصرية في السبعينات ـ **رمزي**، مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي لطلاب المرحلة المتوسطة في محافظة نينوى وعلاقته بتحصيلهم الدراسي ـ **الشيخ**، العلاقة بين اتجاهات الطلبة في المرحلتين الثانوية والاعدادية ـ **الشلقاني**، قياس الفاقد من التعليم بين الطلبة الكويتيين ـ **رضوان**، التخطيط لتكوين وتأهيل الأصول البشرية من خريجي الجامعات وفقا لاحتياجات التنمية في دولة الكويت ـ **الجاسم**، تقويم عمل الموجه الفني ـ **شاهين**، اسلوب المعاينة الحكمية في المراجعة الاختبارية: نحو معايير موضوعية ـ **عساف**، المحددات الأساسية لدورة الميزانية العامة ـ **جبر**، اتجاهات المجتمع الكويتي نحو التدخين واستراتيجيات مكافحته: مدخل تسويقي

☐ **عدد ٣، ١٩٨٦**

مصطفى، حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي ـ **ظاهر**، اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني ـ **باشا/ الطوبجي**، الصناعات والمنتجات الثقافية: الواقع العربي والتصورات المستقبلية ـ **زكريا**، عمل المرأة في الوطن العربي: الواقع والأفاق ـ **سمحة**، أنماط الهجرة الفلسطينية في فلسطين واتجاهاتها (٤٨-١٩٨٠) ـ **عثمان**، التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن ـ **السيد**، الطفل وتكوين المفاهيم: دور الروضة والمدرسة الابتدائية ـ **حسين**، لافون: قضية أخلاقية لها أبعاد أخرى في تاريخ الكيان الصهيوني ـ **بيومي**، افتراضات وفعاليات مداخل معالجة انحراف التكلفة

☐ **عدد ٤، ١٩٨٦**

عزام، السلطة السياسية ووظيفتها الاجتماعية ـ **الجرباوي**، نقد المفهوم الغربي للتحديث ـ **معوض**، أزمة عدم الاندماج في الدول النامية ـ **بن سعيد**، التنمية وتكوين الأطر، حول تدريس علم الاجتماع ـ **تركي**، الخوف من النجاح عند الذكور والاناث، **عبدالخالق**، قيادة الرسول وخلافته والأنماط المثالية للسلطة ـ **المطوع/ عيسى**، أثر استخدام اللغة الانكليزية كوسيلة اتصال تعليمية على التحصيل الأكاديمي لكلية العلوم بجامعة الكويت ـ **الشيخ/ الخطيب**، دور الجامعة الأردنية في تنمية اتجاهات الحداثة عند طلبتها ـ **الثاقب**، التحضر وأثره على البناء العائلي وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي: عرض وتقييم لنتائج البحوث ـ **حبيب/ قاسم**، اقتصاديات صناعة المعارض في دول مجلس التعاون الخليجي.

☐ **عدد ١، ١٩٨٧**

حريق، أزمة التحول الاشتراكي والانمائي في مصر ـ **عصار**، محاولة بناء نماذج منطقية اسلامية للبحث الاجتماعي ـ **منصور**، دراسة في الاتجاهات النفسية نحو المسنين ـ **حاجي**، دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج ـ **علي**، تطور علم اجتماع التنمية في الوطن العربي ـ **عيسى/ حنورة**، دراسة حضارية مقارنة لقيم الشباب ـ **ناجي**، تأثير تصميم الاسئلة والحافز غير المادي ـ **البحر**، صناديق الاستثمار ونشأتها وطرق ادارتها ـ **الروسان**، العجز عن التعليم لطلبة المدارس الابتدائية ـ **ربيع**، توجهات الاعلام الصهيوني على الساحة الأمريكية.

☐ **عدد ٢، ١٩٨٧**

الحلوة، التسهيلات المالية السعودية للدول الأفريقية ـ **سليمان**، أثر التطور التكنولوجي على القوى العاملة وسياسات الاستخدام ـ **مفتي**، المنهجية السياسية الغربية: تحليل نقدي ـ **بدر**، فاعلية اتخاذ القرار بواسطة مجموعات الادارة في الشركات المساهمة الكويتية ـ **طاهر/ زيتون**، أثر فهم معلم الكيمياء لطبيعة العلم في نوعية اسئلة امتحاناته المدرسية ـ

عيسى، أثر المستوى المعرفي على مهارة الاتصال بين الأطفال ـ ناجي، علم الاجتماع في العالم العربي بين المحلية والدولية ـ رفاعي، استخدام فكرة مراكز التقويم في مصر ـ عيسى/ ياسين، التقنيات التربوية في تدريس الرياضيات في المرحلة الابتدائية ـ شلتوت، المحاسبة عن الاداء الانساني في حدود المنظور الاسلامي.

☐ عدد ٣، ١٩٨٧

جامع، الأهداف الجامعية ومكانة الدور التنموي لجامعة الاسكندرية بينها ـ عبدالخالق، التضخم الوظيفي في الجهاز الاداري الكويتي: دراسة تحليلية ـ حسين، مفهوم الذات وعلاقته بمستويات الطمأنينة الانفعالية ـ الأحمد، دراسة لبعض القضايا ذات الصلة بعمل الموجهين الفنيين بمدارس الكويت ـ حامد، تأثير ابن خلدون في الانثروبولوجيا الاجتماعية ـ القطان، نظرية المسار والهدف في القيادة: دراسة ميدانية ـ الصراف، علاقة الأسلوبين التأملي والاندفاعي بالتحصيل العلمي ـ رمضان، تقييم سوق عمان المالية داخليا ـ العبيدي، الادارة في مطلع العصر العباسي الأول ـ الرفاعي، أوروبا الغربية من التبعية الى الحياد.

☐ عدد ٤، ١٩٨٧

الحمود، مداخل اساسية للاصلاح الاداري في دولة الكويت ـ الخضراوي، العلاقة بين فائض السيولة المحلية وعجز ميزان المدفوعات في الدول النامية ـ العمر، دراسة مسحية للدافعية لدى طلبة جامعة الكويت ـ ميساك، نموذج كمي لانتشار المبتكرات ـ مرسي، علاقة سمات الشخصية بمشكلات التوافق في المراهقة ـ سعادة، دراسة مقارنة لاتجاهات المشرفين والمديرين والمعلمين نحو الدراسات الاجتماعية ـ التميمي، يهود الهند وهجرتهم الى فلسطين ـ يونس، اعتراضات المرأة العاملة على العمل (بحث استطلاعي) ـ عبود، الوحدة العربية في الفكر القومي بالمشرق العربي (١٨٦٠ ـ ١٩٦٣) ـ محمود، نحو اطار لنظرية المراجعة مع التطبيق على مهنة التدقيق بدولة الكويت.

☐ عدد ١، ١٩٨٨

حنورة، مشكلات الشباب الكويتي من طلاب الجامعة بين الماضي والحاضر والمستقبل ـ عجوبة، ايديولوجية الرعاية الاجتماعية وغياب الحوار المجدي في الوطن العربي ـ نوفل، تأثير برامج المرشحين على نتائج الانتخابات ـ الروسان، دراسة مقارنة بين أداء الطلبة العاديين والمعوقين عقليا على عينة أردنية ـ الموسى، الوظيفة كأحد افرازات التحضر في الكويت ـ أبو عياش، توجهات التخطيط الاقليمي في الاردن ـ عساف، الاتجاهات الحديثة لتقويم أداء العاملين في الادارة الحكومية ـ الخطيب، الصحافة الغربية وأسطورة الموضوعية ـ أبو جمعة، مدخل تسويقي لتقييم وتطوير مستوى خريجي كليات التجارة المصرية ـ الباش، المخرجات التعليمية ومنهج تحليل النظم.

المحتوى

الابحاث

المناقشات

المحتوى

المراجعات

التقارير

المحتوى

دليل الرسائل الجامعية

تحليل العائد والتكلفة للاستقصاء بالبريد: بحث تجريبي على متاجر التجزئة بالكويت

السيد عبده ناجي
كلية التجارة ـ جامعة الكويت

مقدمة

يعتبر الاستقصاء بالبريد أداة هامة من أدوات جمع البيانات لبحوث التسويق، سواء للمستهلك النهائي أم للمنظمات. ويحاول الباحثون جاهدين زيادة كفاءة هذه الوسيلة الهامة من وسائل جمع البيانات عن طريق دراسة تأثير العوامل أو المؤثرات المختلفة على نسبة الردود بصفة أساسية وعلى جودة وتكلفة الردود أيضا.

وتدل مراجعة الدراسات السابقة في هذا الميدان على أن غالبية الباحثين قد وجهت جهودها نحو التوصل الى أنسب طريقة تؤدي الى زيادة نسبة الردود، للاستقصاء الموجه الى المستهلك النهائي أو الأفراد، بينما حظي الاستقصاء بالبريد للمنظمات بأهمية ضئيلة (Skinneret et al, 1983). ونظرا للاختلاف بين المستهلك النهائي والمنظمات في كثير من الأمور، كالدوافع والاهتمامات فقد تختلف فعالية الاستقصاء بالبريد اذا استخدم بنفس الطريقة لكل منهما نظرا لاختلاف تأثير العوامل المحفزة على الرد بالنسبة لكل منهما. فالوسائل المستخدمة لزيادة نسبة الردود في الاستقصاء بالبريد للأفراد قد لا تؤدي لنفس النتيجة أو قد لا تعتبر ناجحة بنفس الدرجة في حالة المنظمات (Presley, 1980). وقد أكد ذلك بعض الدراسات السابقة، منها على سبيل المثال دراسة توصلت الى أن استخدام خط اليد في كتابة العنوان على المظروف لا يؤدي الى زيادة نسبة الردود في الاستقصاء الموجه للمنظمات بينما ثبت تأثير هذا العامل في دراسات الاستقصاء بالبريد للمستهلك النهائي (Jobber & Sanderson, 1985).

وبالاضافة الى الاختلاف بين الافراد والمنظمات من حيث تأثير نفس العوامل على

نسبة ردود كل منهما على الاستقصاء بالبريد، فهناك اختلاف بين المنظمات الموجودة في بيئات مختلفة من حيث تأثير نفس العوامل على نسبة ردودها أيضا. وبمعنى آخر فان المؤثر الذي تتضح فعاليته على نسبة الردود في مجتمع ما قد لا يكون فعالا في مجتمع آخر. فعلى سبيل المثال اتضح أن للحافز المادي تأثيرا ايجابيا على نسبة الردود للمنظمات في الولايات المتحدة الأميركية (Hansen, 1980)، بينما اتضح ان له تأثيرا عكسيا على نسبة الردود للمنظمات في مصر (الازهري ١٩٨٣). (ويلاحظ أيضا بالنسبة للاستقصاء بالبريد للأفراد أن فعالية نفس المؤثر قد تختلف من مجتمع لآخر) (Roscoe et at, 1975).

ومن ناحية أخرى، وسواء بالنسبة لدراسات الاستقصاء بالبريد للأفراد أم للمنظمات، فانه يندر أن يجد الباحث دراسة تجريبية متكاملة من حيث تناولها للعوامل المستقلة (المؤثرات) والعوامل غير المستقلة متمثلة ليس فقط في نسبة الردود بل وجودتها وتكلفتها أيضا.

ويرى الباحث أن زيادة فعالية الاستقصاء بالبريد لا تتمثل في زيادة نسبة الردود فقط ولكن في زيادة جودة هذه الردود وبعدها عن التحيز، وتخفيض متوسط تكلفة الرد الواحد الى أدنى حد ممكن. ويعتقد الباحث أيضا أن الدراسة التي تثبت وجود تأثير ايجابي معين لمؤثر أو مؤثرات ما، على نسبة الردود للاستقصاء البريدي مع تأثر جودة هذه الردود بدرجة معنوية او زيادة تكلفة الردود بدرجة تفوق مزايا زيادة نسبة الردود فانها لا تحث الآخرين على استخدام هذا المؤثر أو المؤثرات، ومن هنا تظهر أهمية تقديم البديل المتكامل من حيث تحديد العوامل أو المؤثرات (مثلا نوع من الحوافز أو طريقة للمتابعة) الممكن استخدامها لزيادة كفاءة عملية جمع البيانات بالاستقصاء البريدي بحيث يمكن تعظيم نسبة الردود مع انخفاض تكلفة الرد وبدون المساس بجودة الاجابات جوهريا.

وتحاول دراستنا التجريبية هذه تطبيق المدخل الاقتصادي الخاص بتحليل العائد والتكلفة Cost-benefit analysis على الاستقصاء بالبريد لنوعية معينة من المنظمات وهي متاجر التجزئة بدولة عربية وهي الكويت، وذلك لتحديد أنسب بديل تكون عنده نسبة الردود ودرجة الجودة أعلى ما يمكن، والتكلفة أدنى ما يمكن. ويتمثل العاملين المستقلين الأساسيين في التجربة في الحافز المادي وطريقة المتابعة باعتبارهما أهم عاملين من حيث تأثيرهما على فعالية الاستقصا بالبريد كما أشار بعض الكتاب من واقع مراجعة الدراسات السابقة في هذا المجال (Hawes et al, 1985). وكما توضحه أيضا المراجعة التالية للدراسات السابقة.

الدراسات السابقة

١ ـ **الحافز المادي ونسبة الردود:** للحافز المادي جانبين أولهما الحافز النقدي وهو عبارة

عن النقود التي قد ترسل مع الاستقصاء بالبريد أو يتم وعد المستقصى منه بارسالها له في حالة قيامه بالرد، وثانيهما الحافز غير النقدي وهو عبارة عن الهدايا والأشياء ذات القيمة النقدية مثل نتائج البحث أو نصائح للمبحوث والتي ترسل أيضا مع الاستقصاء أو يعد الباحث المستقصى منه بها عند قيامه بالرد.

وقد أوضحت بعض الدراسات السابقة في مجال الاستقصاء بالبريد للمنظمات وجود تأثير للحافز المادي (نقود أو هدايا أو اشياء ذات قيمة نقدية) على نسبة الردود (Presley & Tullar, 1977) بينما اتضح أن الوعد بحافز غير نقدي (ارسال نتائج البحث للمستقصى منه في حالة قيامه بالرد) لا يؤدي الى زيادة نسبة الردود بل قد يؤدي الى انخفاضها (Jobber & Sanderson, 1985). وأوضحت دراسة أخرى أن استخدام الفكاهة (رسوم مضحكة والدعابة) كنوع من الحوافز غير النقدية المصاحبة للاستقصاء للمنظمات لا يؤدي الى زيادة نسبة ردودها (Skinner et al, 1983).

وفي السوق العربية اوضحت احدى الدراسات التي تمت في مصر ان لكل من الوعد بحافز نقدي أو غير نقدي (نتائج البحث) تأثير عكسي على نسبة ردود المنظمات (الازهري، ١٩٨٣). كما أوضحت دراسة أخرى قام بها الباحث في الكويت أن الوعد بارسال نصائح للمنظمة (كحافز غير نقدي) عند وصول ردها لا يؤثر على نسبة الردود الا في حالة استخدام قائمة استقصاء مغلقة الأسئلة، بينما لم يتضح تأثيره عندما استخدمت تصميمات أخرى للاستقصاء (Nagy, 1985).

ويتضح من الدراسات السابقة تفوق الحافز النقدي على الحافز غير النقدي من حيث التأثير على نسبة الردود في بعض المجتمعات بينما لم يتضح هذا التفوق في مجتمعات أخرى. ومن ناحية أخرى بينما اتضح تأثير الحافز غير النقدي في حالات معينة لم يتضح وجود تأثير له في حالات أخرى. ويوضح ذلك الحاجة الى مزيد عن الدراسات في هذا المجال لتجربة تأثير كل من الحوافز النقدية وغير النقدية في مجتمعات مختلفة لاثراء المبادىء العلمية الخاصة باستخدام الحافز في الاستقصاء بالبريد.

٢ ـ طريقة المتابعة ونسبة الردود: تتعدد طرق المتابعة للاستقصاء بالبريد ولعل اهمها البطاقة البريدية أو خطابات التذكرة بالرد (أو استعجال الرد) والاتصالات التليفونية. وقد أجمعت غالبية دراسات الاستقصاء بالبريد للمستهلك النهائي على فعالية المتابعة التليفونية في زيادة نسبة الردود بالرغم من اختلاف طريقة كل دراسة (Roscoe et al, 1975; Allen et al, 1980; Hornik, 1982).

وبالرغم من ندرة البحوث في مجال الاستقصاء بالبريد للمنظمات والتي تختبر تأثير طرق المتابعة كمعامل مؤثر على نسبة الردود، الا أن احدى الدراسات أكدت فعالية الاتصال التليفوني، وبالذات قبل ارسال الاستقصاء للمستقصى منه، على زيادة نسبة

الردود (Hansen et al, 1983). كما توصلت دراسة أخرى الى أن استخدام بطاقة بريدية لاعلام المنظمة بأن الاستقصاء في الطريق اليها تؤدي الى زيادة نسبة الردود. (Hozier & Robles, 1985)

وفي السوق العربية لم يجد الباحث سوى دراسة واحدة توصلت الى أن طريقة متابعة الردود باستخدام خطاب يشمل استقصاء جديداً بعد الخطاب الأول لها تأثير طفيف على نسبة ردود المنظمات في مصر (الازهري، ١٩٨٣). ولم يجد الباحث دراسة واحدة في السوق العربية حول تأثير المحادثة التليفونية على نسبة ردود المنظمات. ويرجع السبب في ذلك في اعتقاد الباحث الى صعوبة تطبيق هذا النوع من اساليب المتابعة من حيث احتياجه الى وقت ومجهود بالاضافة الى تكلفته العالية نسبيا. وبالطبع لا يجب أن تقف هذه الصعوبات عائقا أمام تجربة هذا الأسلوب عمليا وهو الأمر الذي يحاوله هذا البحث.

٣ ـ نوع الحافز وطريقة المتابعة وتأثيرهما على جودة الردود: يمكن النظر الى جودة الردود من عدة مقاييس متكاملة في مضمونها تعرضت لها بعض الدراسات السابقة والتي سيشار اليها فيما بعد ايضا والمقياس الاول هو عدد الاستقصاءات الصالحة للاستخدام في التحليل من حيث اكتمال الاجابة على جميع أسئلتها أو ٩٠٪ منها مثلا حسب ما يحدده الباحث. ويتعلق المقياس الثاني بعدم تحيز العينة، ويقصد به تمثيل الردود للعينة ويقاس ذلك بدرجة توافر خاصية أو أكثر من خصائص مفردات البحث في الردود بنفس درجة توافرها في العينة (على سبيل المثال نسبة الذكور في العينة هي نفس النسبة في الردود وهكذا). والمقياس الثالث هو عدم تحيز الاجابات ويقصد به عدم وجود اختلافات معنوية بين الردود على جميع الأسئلة أو غالبيتها كما يحدد الباحث وذلك عند مقارنة نتائج اجابات مجموعة قياسية بنتائج اجابات مجموعة تجريبية أو عند مقارنة نتائج اجابات مجموعتين تجريبيتين.

ومن الناحية العملية قد يؤدي استخدام حافز معين أو / وطريقة متابعة معينة الى تأثير جودة الردود في الاستقصاء بالبريد، الأمر الذي يقلل من فعاليته. فقد أوضح أحد الكتاب أن الطريقة التي تؤدي الى زيادة نسبة الردود قد لا تؤدي بالضرورة الى الحصول على نتائج دقيقة (Jones & Lang, 1980). فعلى سبيل المثال توصلت احدى الدراسات الى أن الحافز المادي يزيد من نسبة الردود في الاستقصاء البريدي للأفراد ولكنه يؤدي الى تحيز الاجابات مما يؤثر على جودة نتائج البحث (Hansen et al, 1983). بينما أوضحت نتائج دراستين أخريين أن المحادثة التليفونية كوسيلة متابعة لا تؤدي الى تحيز اجابات الأفراد (Hornik, 1982; Glisan & Hawes, 1985). ويوضح ذلك أنه قد يكون لمؤثر ما تأثير على جودة الاجابات بينما لا يكون لمؤثر آخر نفس التأثير.

وفي مجال الاستقصاء البريدي للمنظمات وجد الباحث قلة من البحوث هي التي وجهت الاهتمام نحو قياس درجة جودة الردود. فعلى سبيل المثال أوضحت احدى الدراسات عدم وجود تأثير لاستخدام الفكاهة والرسوم المضحكة (كحافز غير نقدي) على عدد الاستقصاءات الصالحة وتحيز الاجابات وذلك للاستقصاء الموجه الى المنظمات (Skinner et al, 1983). كما أوضحت نتائج دراسة أخرى عدم وجود تأثير للمحادثة التليفونية كوسيلة متابعة عندما تستخدم في اطار معين على جودة ردود المنظمات على الاستقصاء البريدي (Hansen et al, 1983).

وفي مجال السوق العربية لا توجد سوى دراسة قام بها الباحث اوضحت نتائجها عدم تأثير جودة ردود المنظمات (بمقياس عدد الاستقصاءات الصالحة للتحليل) عندما استخدم الوعد بحافز غير النقدي. (Nagy 1985).

ولعل العرض السابق يشير الى أن هناك اتجاها للاعتقاد بأن المحادثة التليفونية كوسيطة متابعة لا تؤثر على جودة الاجابات للاستقصاء البريدي للمنظمات الا أن ذلك يحتاج الى تطبيق في السوق العربي لاختيار هذا المؤثر ومقارنته بمؤثرات أخرى كخطاب الاستعجال من حيث التأثير على جودة الاجابات، وهو ما يركز عليه هذا البحث أيضا. ومن ناحية أخرى فان مزيدا من الاختبارات للحافز المادي من حيث تأثيره على جودة الاجابات قد يضيف جديدا لاستخدامات الاستقصاء البريدي في السوق العربية.

٤ ـ نوع الحافز وطريقة المتابعة وتأثيرهما على تكلفة الردود : قد يؤدي استخدام مؤثر ما الى زيادة نسبة الردود في الاستقصاء البريدي بدرجة لا تبرز الزيادة الكبيرة في التكاليف. فعلى سبيل المثال توصلت احدى دراسات الاستقصاء البريدي في مجال الأفراد الى ان استخدام الدرجة الأولى في البريد يؤدي الى زيادة نسبة الردود قياسا على تلك النسبة الناتجة عن استخدام الدرجة الثالثة للبريد، الا ان هذه الزيادة لا تعتبر اقتصادية نظرا لارتفاع تكلفة بريد الدرجة الأولى وبالذات عندما لا يكون لتأخر وصول الردود أياما قليلة أي تأثير او تأثير طفيف (Crohan & Lowe, 1981). ووجدت دراسة اخرى ان تكلفة الرد الواحد باستخدام المحادثة التلفونية كمؤثر على ارسال الاستقصاء بالبريد تصل الى ثلاث اضعاف تكلفة الرد الواحد على الاستقصاء الذي يرسل بالبريد العادي دون متابعة (Jolson, 1977) ولم يجد الباحث دراسة واحدة في مجال المنظمات تقيم تأثير استخدام مؤثرات معينة سواء الحافز أو طرق المتابعة على التكاليف.

من واقع العرض السابق للدراسات السابقة يتضح عدم وجود اتفاق كامل بين الدراسات حول كيفية زيادة فعالية الاستقصاء بالبريد. وقد تم قياس تأثير عوامل مختلفة على فعالية الاستقصاء البريدي من زاوية نسبة الردود أو الجودة أو التكلفة أو كل هذه

الأمور مجتمعة في مجال المستهلك النهائي على وجه الخصوص، ولكن لا توجد دراسة واحدة قد تعرضت لهذه الأمور مجتمعة في مجال المنظمات .

وللأن لم يتم التوصل إلى أفضل تكتيك يمكن استخدامه في كافة المواقف نظرا لاحتياج كل موقف (سواء بالنسبة للبلد او نوع البحث أو نوع المستقصى منه) إلى معالجة خاصة. ومن هنا تستمر جهود الباحثين. وقد أشار بعض الباحثين إلى أن التأثير المتبادل بين العوامل والمؤثرات المستخدمة في الاستقصاء لتكوين تكتيك يزيد من فعالية هذه الطريقة من طرق جمع البيانات لا زال مجهولا بدرجة كبيرة. ولزيادة فعالية الاستقصاء البريدي في حالة معينة يجب دراسة جميع الجوانب المؤثرة ليس فقط على نسبة الردود ولكن على الجودة والتكلفة أيضا (غرفة تجارة وصناعة الكويت) .

ولذلك فان هذا البحث يعتبر محاولة لتطبيق مدخل العائد والتكلفة كمدخل متكامل لقياس تأثير عدة تكتيكات يعتمد كل منهم على عاملين أساسيين وهما نوع الحافز المادي وطريقة المتابعة على فعالية الاستقصاء البريدي للمنظمات .

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة التجريبية إلى اختبار تأثير كل من نوعية الحافز وطريقة المتابعة على كل من نسبة وجودة وتكلفة الردود وذلك لتحديد أنسب البدائل التي تكون عندها نسبة الردود وجودتها أعلى ما يمكن، بينما التكلفة المتوسطة للرد أدنى ما يمكن. وسوف يتم ذلك في موقف معين وهو الاستقصاء بالبريد لمتاجر التجزئة بدولة عربية وهي الكويت .

ولتحقيق الهدف السابق حددت أربعة أهداف فرعية للدراسة وهي :

١ ـ تحديد تأثير نوع الحافز (الوعد بحافز نقدي ـ الوعد بحافز غير نقدي) على نسبة الردود .

٢ ـ تحديد تأثير طريقة المتابعة (المحادثة التليفونية للمستقصى منه قبل أرسال الاستقصاء ـ المحادثة التليفونية بعد إرسال الاستقصاء ـ خطاب استعجال الرد) على نسبة الردود .

٣ ـ تحديد تأثير كل من نوع الحافز وطريقة المتابعة على جودة الردود .

٤ ـ تحديد تأثير كل من نوع الحافز وطريقة المتابعة على تكلفة الردود .

اهمية الدراسة :

تبرز اهمية هذه الدراسة من عدة نواحي وهي :

١ ـ انها تعتمد على تطبيق مدخل تحليل العائد والتكلفة في تقييم بدائل مختلفة للاستقصاء بالبريد للمنظمات يستخدم في كل منها حافز معين ونوع معين من المتابعة، وبحيث

يتم تقييم نتائج كل بديل ليس فقط من زاوية نسبة الردود بل من زاويتي جودة وتكلفة الردود أيضا بما يفيد الباحثين ومراكز البحوث في اختيار البديل المناسب بشكل دقيق .

٢ ـ تختبر الدراسة تأثير كل من الوعد بحافز نقدي وحافز غير نقدي على فعالية الاستقصاء بالبريد للمنظمات في بلد عربي يتميز بارتفاع مستوى المعيشة وتقاليده الخاصة والتي قد تنعكس على ادراك افراده لمعنى الحافز وبالتالي تجاوبهم مع هذا المؤثر .

٣ ـ تختبر الدراسة لأول مرة في بلد عربي تأثير المتابعة التليفونية على فعالية الاستقصاء البريدي . وفي هذا البلد وهو الكويت يوجد اشتراك سنوي ثابت للمكالمات التليفونية الداخلية وعدم وجود حد أقصى للمكالمات ، الأمر الذي يجعل استخدام التليفون أمرا غير مكلف الا فيما يتعلق بتكلفة القائم بالمكالمة .

طريقة الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة اتبعت الخطوات الاتية في طريقة الدراسة :

تصميم التجربة : تكونت التجربة من اثنتي عشرة مجموعة متماثلة من حيث الحجم وتوفر خاصية نوع نشاط المتجر بكل منها بنفس الدرجة إلا أن كل مجموعة مختلفة عن الأخريات من حيث نوع الحافز المستخدم وطريقة المتابعة كما يتضح من الشكل (١). ويلاحظ من هذا الشكل وجود ثلاث مجموعات قياسية بالنسبة لحالات المتابعة وأربع مجموعات قياسية بالنسبة لحالات الحافز . ويتم قياس نسبة الردود وجودة الردود وتكلفتها بالنسبة لكل مجموعة من مجموعات التجربة .

الوعد بالحافز / طريقة المتابعة	بدون حافز	الوعد بحافز غير نقدي	الوعد بحافز نقدي
بدون متابعة	س١	س٢	س٣
خطاب استعجال	س٤	س٥	س٦
محادثة تليفونية قبل ارسال الاستقصاء	س٧	س٨	س٩
محادثة تليفونية بعد ارسال الاستقصاء	س١٠	س١١	س١٢

شكل (١) تصميم التجربة

ويمكن توضيح العوامل المستقلة وغير المستقلة في التجربة وكيفية قياس كل منها كما يلي:

أ - نوع الحافز (عامل مستقل) : تختبر التجربة تأثير نوعين من الحوافز، الأول وهو حافز غير نقدي يتمثل في وعد المستقصى منه بارسال ملخص بنتائج البحث إليه حال قيامه بالرد، والثاني وهو حافز نقدي يتمثل في وعد المستقصى منه الذي يقوم بالرد بدخوله في سحب على ثلاث جوائز، الأولى قدرها ٣٠ دينارا والثانية ٢٠ دينارا والثالثة ١٠ دنانير كويتية وقد روعي في اختيار طريقة التحفيز هذه تخفيض التكاليف والتي تزداد عندما يرسل الحافز مع الاستقصاء بالطبع .

ب - طريقة المتابعة (عامل مستقل) : تختبر التجربة تأثير ثلاثة طرق للمتابعة تتمثل الأولى في ارسال خطاب استعجال للرد بعد ارسال الاستقصاء للمستقصى منه، والثانية في اجراء اتصال تليفوني بالمستقصى منه قبل الاستقصاء واستأذانه في ارسال الاستقصاء، والثالثة في الاتصال تليفونيا بالمستقصى منه بعد ارسال الاستقصاء وإعلامه بأن الاستقصاء في طريقه إليه وتطلب منه الرد .

جـ - نسبة الردود (عامل غير مستقل) : وهي تساوي نسبة عدد الردود الى اجمالي حجم العينة في كل مجموعةمن مجموعات التجربة او لعدة مجموعات معا .

د - جودة الردود (عامل غير مستقل) : ويتم قياسها بأسلوبين : الأول : هو نسبة الاستقصاءات مكتملة الاجابات إلى حجم العينة - وتقاس درجة اكتمال الاجابة بعدم ترك المستقصى منه لأي سؤال دون اجابة، والثاني : هو عدم تحيز العينة من حيث عدم وجود اختلافات عند المستوى المعنوي ٥٪ بين كل عينة وعدد الردود الفعلية لها وذلك وفق خاصية نوع نشاط المتجر باعتبارها الخاصية الرئيسية الوحيدة التي توفرت للباحث في اطار المجتمع الذي اشتمل على أسماء متاجر التجزئة ونوع النشاط والعناوين فقط كما سيتضح فيما بعد. ولم يتم مقارنة اجابات المجموعات عن الاستقصاء لمعرفة درجة الاختلافات وبالتالي التحيز في الاجابات (كمعيار من معايير قياس الجودة) نظرا لوجود عوامل اخرى لا يمكن التحكم فيها وغير معروفة ويمكنها التأثير على الاجابات . ومن أهم هذه العوامل خصائص المتجر وخصائص مديره أو صاحبه .

هـ - متوسط تكلفة الرد (عامل غير مستقل) : يتوقف متوسط تكلفة الرد الواحد في كل مجموعة من مجموعات التجربة على تكاليف كل مجموعة من مجموعات التجربة من ناحية وعلى عدد الردود لكل منها من ناحية أخرى. ويتمثل متوسط تكلفة الرد الواحد في كل مجموعة من مجموعات التجربة في اجمالي التكاليف الخاصة بالمجموعة (شاملة تكاليف الحافز وطريقة المتابعة عندما يستخدمان بالاضافة إلى تكاليف ارسال الاستقصاء) مقسوما على عدد الردود الخاصة بالمجموعة .

فروض البحث : ومن واقع العرض السابق للدراسات السابقة في مجال الاستقصاء البريدي للمنظمات واهداف البحث وتوقعات الباحث تم تصميم الفروض الثمانية الآتية بغرض اختبارها :

أ ـ الفرض الأول : يؤدي وعد المستقصى منه بحافز نقدي أو غير نقدي إلى زيادة نسبة الردود .

ب ـ للوعد بحافز نقدي تأثير أقوى من الوعد بحافز غير نقدي على زيادة نسبة الردود .

جـ ـ يعتبر الاتصال التليفوني أكثر طرق المتابعة تأثيرا على زيادة نسبة الردود .

د ـ للاتصال التليفوني قبل ارسال الاستقصاء تأثير أقوى من الاتصال الذي يتم بعد ارسال الاستقصاء للمستقصى منه .

هـ ـ يوجد تأثير معنوي للحافز المادي (نقدي وغير نقدي) على جودة الردود من حيث عدد الاستقصاءات الصالحة للاستخدام في التحليل وتحيز العينة .

و ـ يوجد تأثير معنوي لطريقة المتابعة على جودة الردود من حيث عدد الاستقصاءات الصالحة للاستخدام في التحليل وتحيز العينة .

ز ـ يختلف متوسط تكلفة الرد الواحد من مجموعة لأخرى من مجموعات التجربة .

ح ـ تكون التكلفة المتوسطة للرد الواحد أدنى ما يمكن عندما تستخدم المحادثة التليفونية كوسيلة متابعة .

مجتمع البحث واختيار العينة : تحدد مجتمع البحث من متاجر التجزئة التي أمكن الحصول على اطار المجتمع الخاص بها متمثلا في قائمة الأسماء والعناوين وذلك من غرفة تجارة وصناعة الكويت والتي تعتبر المصدر الرئيسي لاطار المجتمع . وقد تم الحصول منها على ثلاثة مجموعات من القوائم تشمل الأولى متاجر المواد الغذائية والثانية متاجر الملابس والاقمشة والأحذية والكماليات (أي متجر يمكن أن يعرض كل هذه الأنواع من السلع) والثالثة متاجر الأدوات الكهربائية والمنزلية . وقد وصل اجمالي عدد المتاجر في القوائم الثلاث إلى ٥٣٠٠ متجر . (غرفة تجارة وصناعة الكويت)

ويمكن توضيح خطوات اختيار العينة كما يلي :

أ ـ تمثل اطار المجتمع في مجموعة من القوائم التي تشتمل كل منها على متاجر التجزئة العاملة في تجارة معينة كما سبق التوضيح . وتوضحّ كل قائمة اسم المتجر وعنوانه وتليفوناته ولم يكن هناك ترتيب للأسماء وفق اي معيار بالقائمة . وبالتالي تم دمج القوائم معا عن طريق اعادة تجميع صفحاتها (صفحة من كل قائمة وهكذا) لتكون قائمة شاملة للمجموعات الثلاث التي تم الحصول عليها .

ب ـ تم تحديد حجم العينة على أساس ٩٠٠ مفردة وفق ثلاثة أسس هي : (١) امكانية توزيعها على مجموعات التجربة (٧٥ مفردة لكل مجموعة)، (٢) ميزانية البحث، (٣) تمثيل المجتمع عند معامل ثقة ٩٥٪ وعند حدود خطأ + ٣٪ (مع ملاحظة ان حجم العينة عند هذا المستوى وفي ضوء حجم المجتمع هو ٨٧٩). (luck et al, 1970) .

جـ ـ باتباع اسلوب العينة العشوائية المنتظمة تم اختيار ٩٠٠ مفردة من اطار المجتمع. وجرى بعد ذلك تقسيمها الى اثنتي عشرة عينة فرعية تمثل كل منها ٧٥ مفردة من متاجر التجزئة المختلفة وقد اشتملت كل عينة على جميع أنواع المتاجر من حيث نوع التجارة أو نوع النشاط بحيث تشابهت العينات من حيث توفر هذه الخاصية بنفس الدرجة في كل منها وتم اختبار ذلك احصائيا بتطبيق اختبار كا٢.

تصميم الاستقصاء: تم تصميم قائمة استقصاء تتكون من ثلاث صفحات وتشمل عدة أسئلة عن النواحي التسويقية لمتاجر التجزئة (سؤالين من أسئلة العوامل ست عشرة عبارة لقياس الاتجاهات وفق مقياس ليكرت وعدة أسئلة تتعلق بالعوامل الديموغرافية الخاصة بالمتجر وصاحبه أو مديره.

جمع البيانات: تم معالجة كل مجموعة من مجموعات التجزئة معالجة خاصة باعتبارها تمثل عينة مستقلة كالآتي:

أ ـ أرسل لكل مفردة من مفردات العينات مظروف مكتوب عليه عنوان المرسل اليه بخط اليد ويحتوي على الاستقصاء ومظروف فارغ عليه عنوان الباحث وطابع بريد ليستخدم في الرد بالاضافة الى خطاب مرفق موجه لمدير متجر التجزئة يعرض باختصار فكرة البحث (دراسة النواحي التسويقية لمتاجر التجزئة) ويطلب تعاون المستقصى منه. ولم يشتمل الخطاب على أي وعد بحوافز معينة للمجموعات (س١، س٤، س٧، س١٠)حيث تعتبر هذه المجموعات قياسية بالنسبة لعامل الحافز. أما بالنسبة للمجموعات التي وعدت بحافز غير نقدي س٢، س ٥، س٨، س١١ فقد أضيفت عبارة للخطاب تفيد بأن المتجر سيتلقى ملخصا بنتائج البحث عند قيامه بالرد، وإذا رغب في ذلك فعلى المستقصى منه كتابة الاسم والعنوان الذي يفضل ارسال النتائج اليه، وصممت بطاقة بيانات خاصة بذلك في الخطاب. وبالنسبة للمجموعات س٣، س٦، س٩ س١٢ والتي وعدت بحافز نقدي فقد أضيف للخطاب الأصلي عبارة تفيد بأنه سيجري سحب على الردود الواردة ويمنح الأول جائزة رمزية قدرها ٣٠ دينارا كويتيا والثاني ٢٠ دينارا والثالث ١٠ دنانير.

ب ـ للتمييز بين المجموعات استخدمت أرقام ورموز لكل مجموعة ولكل متجر سجلت على الاستقصاء حتى يمكن تصنيف الردود حسب المجموعات وتمييز المتاجر التي قامت بالرد.

جـ ـ بالنسبة لمتابعة الردود، لم يحدث أي اتصال بمفردات المجموعات ($س_١$، $س_٢$، $س_٣$) والتي تعتبر مجموعات قياسية بالنسبة لعامل المتابعة. أما المجموعات $س_٤$، $س_٥$، $س_٦$ فقد أرسل لكل مفردة من مفرداتها خطاب استعجال يحث المستقصى منه على الرد وذلك بعد ارسال الاستقصاء بثلاثة أيام (ولم يحدث أن وصل رد خلال هذه الأيام الثلاثة). أما المجموعات $س_٧$، $س_٨$، $س_٩$ فقد تم الاتصال بمفرداتها تليفونيا بواسطة مساعد باحث (تم تدريبه وتوجيهه) وذلك فور ارسال الاستقصاء ليعرفهم بالبحث وبأن الاستقصاء في طريقه اليهم بالفعل، ويطلب منهم التعاون وسرعة الرد. وأخيرا فقد قام مساعد باحث أيضا بالاتصال تليفونيا بمفردات المجموعات $س_{١٠}$، $س_{١١}$، $س_{١٢}$ ولكن قبل ارسال الاستقصاء وقدم البحث وطلب تعاون المستقصى منه واستأذنه في ارسال الاستقصاء اليه بعد التأكد من دقة العنوان (وقد حدث أن تم تصحيح عدد من العناوين تصل نسبته الى ٧٪ من اجمالي الاتصالات وعددها ٢٢٥، الأمر الذي يوضح فائدة هذا الأسلوب من أساليب المتابعة).

ولتجنب تحيز المساعدين فقد خصص للأول نصف المحادثات مع المجموعات $س_٧$، $س_٨$، $س_٩$ (اتصال بعد) ونصف المحادثات مع المجموعات $س_{١٠}$، $س_{١١}$، $س_{١٢}$ (اتصال قبل) واختص المساعد الثاني بالنصف الآخر من الاتصالات في المجموعات المذكورة.

د ـ حددت فترة وقدرها ٤٠ يوما لتلقي آخر رد ولم يحدد للمستقصى منه حد أقصى كموعد للرد. وقد حددت المدة السابقة نظرا لأن البريد الداخلي بالكويت يستغرق وقتا طويلا أحيانا، كما أن بعض المتاجر قد لا تستلم البريد من صندوق البريد الخاص بكل منها الا بعد فترة، هذا بالاضافة الى احتمال وجود صاحب أو مدير المتجر في اجازة. وبناء على الاعتبارات السابقة تعتبر مدة ٤٠ يوما مدة مناسبة.[١]

٦ ـ **تسجيل التكاليف**: تم تسجيل تكلفة أي جهد أو عملية أو مواد في البحث في سجل خاص يشمل التكاليف التي تخص كل المجموعات والتكاليف التي تخص مجموعة أو

مجموعات معينة. وقد سجلت كافة عناصر التكاليف المتعلقة بالكتابة الآلية والتصوير والورق والمظاريف والبريد والمكافآت.

٧ ـ **مراجعة الردود وتصنيفها:**

أ ـ تم اعداد كشف تسجل فيه الردود الواردة يوميا من كل مجموعة من مجموعات التجربة.

ب ـ تمت مراجعة كل قائمة واردة بحيث تستبعد القائمة غير مكتملة الاجابة ويتم تسجيل ذلك.

جـ ـ بعد انتهاء المدة المحددة لتلقي الردود وانتهاء عملية المراجعة تم تصنيف الردود حسب المجموعات مع توضيح نوع نشاط المتجر وعدد الردود غير الصالحة في كل مجموعة ان وجدت. وقد لوحظ انخفاض معدل الردود بعد مضي ثلاثون يوما من ارسال الاستقصاء الى ان توقفت الردود تقريبا اعتبارا من اليوم الثامن والثلاثون. وقد وصلت ثلاثة ردود بعد انتهاء المدة المحددة (٤٠ يوم) بفترة طويلة نسبيا وتم استبعادها من التحليل.

٨ ـ **تحليل النتائج**: لتحقيق أهداف البحث تم تحليل نتائج البحث بمساعدة الحاسب الآلي وتطبيق الأساليب الاحصائية المناسبة لطبيعة النتائج واحتياجات البحث وهي اختبارات كا٢ وكرسكال واليز وزد (Z) والمقارنات المركبة واختبار شيفيه كما سيتضح من عرض نتائج البحث في الجزء التالي.

النتائج

١ ـ **نسبة الردود**: يعرض جدول (١) نسبة الردود التي تم الحصول عليها بالنسبة لكل مجموعة من مجموعات التجربة

جدول رقم (١)

عدد الردود ونسبتها في مجموعات التجربة

الحافز المتابعة	بدون حافز	حافز غير نقدي	حافز نقدي	مجمـــوع
بدون متابعة	١٤ (١٩٪)*	١٤ (١٩٪))	١٥ (٢٠٪)	٤٣ (١٩٪)
خطاب استعجال	١٧ (٢٣٪)	١١ (١٥٪)	١٨ (٢٤٪)	٤٦ (٢٠٪)
تليفون بعد	٣٥ (٤٧٪)	٣٨ (٥١٪)	٣٧ (٤٩٪)	١١٠ (٤٩٪)
تليفون قبل	٥١ (٦٨٪)	٤٩ (٦٥٪)	٥٤ (٧٢٪)	١٥٤ (٦٨٪)
المجموع	١١٧ (٣٩٪)	١١٢ (٣٧٪)	١٢٤ (٤١٪)	٣٥٣ (٣٩,٢٪)

ـ كا٢ (X^2) = ١,٧١٥ وعدد درجات الحرية = ٦ والفرق غير معنوي (٩٤٤,)

(Kruskal-Wallis) = ٠٩٢٨, والفرق غير معنوي

(*) النسبة = عدد الردود ÷ حجم العينة في كل مجموعة (٧٥)، فيما عدا المجموع الافقي فحجم العينة = ٢٢٥ والمجموع الرأسي حيث يبلغ حجم العينة ٣٠٠ مفردة.

ويتضح من الجدول السابق ان نسب الردود تراوحت ما بين ١٩ ٪ الى ٧٢٪ ووصلت في متوسطها للعينة الاصلية ٢ , ٣٩ ٪ وهي نسبة عالية في بحوث الاستقصاء بالبريد للمنظمات (Skinner et al, 1983) .

وقد نتج عن تطبيق اختبار كا٢ (Chi-Square) عدم وجود فروق معنوية، بمعنى عدم وجود تأثير متبادل بين العامل الأول وهو الحافز والعامل الثاني وهو طريقة المتابعة. وقد أكد اختبار كرسكال واليز هذه النتيجة حيث لم يثبت وجود اختلافات معنوية بين الاجابات بالاعمدة الثلاثة (الحافز) لكل حالة من حالات المتابعة، أو بين الصفوف الأربعة (المتابعة) لكل حالة من حالات الحافز. ، وباستخدام أسلوب المقارنات المركبة Multiple Comparison tests اتضح عدم وجود فرق معنوي بين كل عمود والعمودين الآخرين أو كل صف والصفوف الثلاثة الأخرى.

أ ـ قياس تأثير نوع الحافز على نسبة الردود: لقياس مدى تأثير الحافز النقدي على نسبة الردود فقد تم تطبيق اختبار (Z) بطريقة الحد الادنى للاختلافات المعنوية Least Significant Differences «LSD» ويوضح جدول (٢) نتائج تطبيق الاختبار.

جدول رقم (٢)

تأثير الحافز النقدي وغير النقدي على نسبة الردود

	الحافز				
	بدون		حافز غير نقدي		حافز نقدي
بدون	٪١٩	Z= صفر	٪١٩	Z = ١٫٥٥	* ٪٢٠
			Z = ١٥٥,		
خطاب استعجال	٪١٢		٪٥١	١,٤	٪٢٤
			١٥٤,		
تليفون بعد	٪٤٧	٤٩١,	٪٥١	٢٤٥,	٪٤٩
			٢٨٥,		
تليفون قبل	٪٦٨	٣٩١,	٪٦٥	٩٣٦.	٪٧٢
			٥٣٥,		

(*) القيمة على كل خط تمثل قيمة Z وكلها غير معنوية لاختبار الطرفين مع العلم بأن ن = ٧٥ في كل حالة

وتوضح نتائج جدول (٢) أنه لا يوجد أي تأثير معنوي للحافز النقدي أو غير النقدي على نسبة الردود في كل حالة من حالات المتابعة. فقد أسفرت المقارنة بين المجموعة القياسية (بدون حافز) وكل من المجموعتين التجريبيتين (الوعد بحافز غير نقدي أو نقدي) بالنسبة للحالات الأربع للمتابعة عن عدم وجود اختلافات معنوية بين نسب الردود بما يدل على عدم وجود أي تأثير لنوعي الحافز. ووفق هذه النتيجة تم رفض الفرض الأول الذي ينص على أن وعد المستقصى منه بحافز نقدي أو غير نقدي يؤدي الى زيادة نسبة الردود.

ومن ناحية أخرى أتضح عند مقارنة نسبة الردود عند الوعد بحافز غير نقدي بمثيلتها عند الوعد بحاف نقدي عدم وجود فرق معنوي أيضا في الحالات الأربع للمتابعة بما يفيد بأن تأثير الحافز النقدي مساو لتأثير الحافز غير النقدي. وحسب هذه النتيجة تم رفض الفرض الثاني أيضا والذي ينص على أن للوعد بحافز نقدي تأثير أقوى من الوعد بحافز غير نقدي على زيادة نسبة الردود.

ولتأكيد رفضنا للفرضين الأول والثاني تمت المقارنة بين نسبة الردود الاجمالية لجميع حالات المتابعة لقياس تأثير الحافز ونوعه في كل حالة على نسبة الردود. واتضح أيضا عدم وجود تأثير للحافز على نسبة الردود، وأيضا عدم وجود اختلاف معنوي بين الحافز غير النقدي والحافز النقدي من حيث التأثير على نسبة الردود كما يتضح في جدول (٣).

جدول رقم (٣)

تأثير الحافز على نسبة الردود في اجمالي حالات المتابعة

	بدون حافز	حافز غير نقدي	حافز نقدي
عدد الردود	١١٧	١١٢	١٢٤
حجم العينة	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
نسبة الردود	٪ ٣٩	٪ ٣٧	٪ ٤١

Z = ٠٥٠٥, (بدون حافز ↔ حافز غير نقدي)

Z = ١,٠٠٣ (حافز غير نقدي ↔ حافز نقدي)

Z = ٥, (بدون حافز ↔ حافز نقدي)

ونظرا لعدم وجود تأثير للحافز على نسبة الردود كما سبق التوضيح فانه يمكن دمج جميع الأعمدة الموضحة في جدول (٢) والخاصة بحالات الحافز في عمود واحد (Pooling) لاجراء المقارنة بين حالات المتابعة المختلفة واللازمة لاختبار الفرضين الثالث والرابع من فروض الدراسة.

ب ـ **تأثير طريقة المتابعة على نسبة الردود**: يوضح الجدول رقم (٤) نتائج المقارنة بين المجموعات الأربعة للمتابعة وذلك حسب ما أسفر عنه تطبيق اختبار Z. وتوضح النتائج التأثير القوي للمحادثة التليفونية (وبالذات التي تتم قبل ارسال الاستقصاء) على نسبة الردود في كافة الحالات. ومن ناحية أخرى لم يتضح وجود أي تأثير لخطاب الاستعجال على نسبة الردود.

جدول رقم (٤)
تأثير طرق المتابعة على نسبة الردود

مجموعات المقارنة (ن = ٢٢٥ في كل حالة)	قيمة	النتيجة حسب اختبار الطرفين
١ ـ بدون متابعة (١٩ ٪): خطاب الاستعجال (٢٠ ٪)	,٢٦٨	لا يوجد فرق معنوي
٢ ـ بدون متابعة (١٩ ٪): تليفون بعد (٤٩٪)	٣,٣٧٥	الفرق معنوي (١,٠)
٣ ـ بدون متابعة (١٩ ٪): تليفون قبل (٦٨٪)	١٢,٠٦٩	الفرق معنوي (٠١,)
٤ ـ خطاب استعجال (٢٠ ٪): تليفون بعد (٤٩٪)	٦,٧٩٢	الفرق معنوي (٠١,)
٥ ـ خطاب استعجال (٢٠ ٪): تليفون قبل (٦٨٪)	٤,١٦٧	الفرق معنوي (٠١,)
٦ ـ تليفون بعد (٤٩٪) تليفون قبل (٦٨٪)	١١,٧٠٧	الفرق معنوي (٠١,)

ومن النتائج السابقة يمكن قبول الفرض الثالث من فروض الدراسة والذي ينص على أن الاتصال التليفوني يعتبر أكثر طرق المتابعة تأثيرا على زيادة نسبة الردود ويمكن أيضا قبول الفرض الرابع الذي ينص على أن للاتصال التليفوني قبل ارسال الاستقصاء تأثيرا أقوى من الاتصال الذي يتم بعد ارسال الاستقصاء للمستقصى منه.

ولتأكيد النتيجة السابقة تم تطبيق طريقة Sheffe في اجراء المقارنات المتعددة بين القيم وذلك على نسب الردود في جميع حالات المتابعة (Steef & Torrie, 1981). وبحساب قيمة ف (F) لاختبار Anova اتضح أن قيمة شيفيه هي ١٢٨ , عند المستوى المعنوي ٠١ , وبمقارنة الفرق بين كل نسبة والأخريات بهذه القيمة اتضح وجود اختلافات معنوية في كل الحالات فيما عدا حالة واحدة فقط وهي مقارنة نسبة الردود في حالة عدم وجود متابعة بنسبة الردود عند استخدام خطاب الاستعجال كوسيلة للمتابعة، وذلك كما يوضح العرض الآتي باستخدام طريقة Dunkan في عرض نتائج المتوسطات باستخدام أسلوب شيفيه، حيث يرمز الخط المستقيم للمقارنة التي لا يسفر عنها أي اختلاف معنوي.

	بدون متابعة	خطاب استعجال	تليفون بعد	تليفون قبل
نسبة الردود	١٩ ٪	٢٠ ٪	٤٩ ٪	٦٨ ٪

وتعتبر طريقة شيفيه دقيقة للغاية ولا تقبل الشك وهي أقوى من طريقة Tukey في اجراء المقارنات (Steef & Torriē, 1981).

جـ ـ **تأثير نوع الحافز وطريقة المتابعة على جودة الردود**: تم قياس درجة تأثير جودة الردود بمعيارين وهما عدد الاستقصاءات مكتملة الاجابة عن جميع اسئلتها والصالحة للاستخدام في التحليل. وايضا درجة تمثيل الردود للعينة الخاصة بها وفق خاصية نوع نشاط المتجر، «تعتبر الردود في هذه الحالة عينة فعلية، بينما تمثل العينة الخاصة بها المجتمع وذلك بغرض قياس مدى تحيز العينة».

عدد الاستقصاءات الصالحة: يوضح جدول (٥) عدد الاستقصاءات مكتملة الاجابة عن جميع أسئلتها والصالحة للاستخدام في كل حالة من حالات التجربة وأيضا عدد الاستقصاءات المستبعدة.

جدول رقم (٥)

عدد الاستقصاءات الصالحة والمستبعدة في حالات التجربة

الحافز / المتابعة	بدون حافز	حافز غير نقدي	حافز نقدي	اجمالي الردود الصالحة	اجمالي المستبعد	العدد الكلي المردود
بدون متابعة	١٤ (-) [١]	١٣ (١)	١٣ (٢)	٤٠ [٢]	٣	٤٣
خطاب استعجال	١٦ (١)	١٠ (١)	١٨ (-)	٤٤	٢	٤٦
تليفون بعد	٣٤ (١)	٣٥ (٣)	٣٥ (٢)	١٠٤	٦	١١٠
تلفون قبل	٤٨ (٣)	٤٧ (٢)	٥١ (٣)	١٤٦	٨	١٥٤
اجمالي الردود الصالحة	١١٢ [٣]	١٠٥	١١٧	٣٣٤		
اجمالي المستبعد	٥	٧	٧		١٩	
العدد الكلي للردود	١١٧	١١٢	١٢٤			٣٥٣

(١) الاستقصاءات المستبعدة، ويصل حجم كل عينة ٧٥ مفرد .

(٢) حجم العينة الأصلي ٢٢٥ في كل حالة من حالات المتابعة .

(٣) حجم العينة الأصلي ٣٠٠ في كل حالة من حالات الحافز .

وقد نتج عن تطبيق اختبار كا^2 ما يلي :

لا يوجد تأثير للحافز على طريقة المتابعة او العكس تأثير لطريقة المتابعة على الحافز على عدد الاستقصاءات الصالحة (كا^2 = ٢,٠٠٣ وعدد درجات الحرية = ٦، وذلك لحالات التجربة الاثنتي عشرة) ويستنتج بالتالي انه لا يوجد تأثير لكل من نوع الحافز او طريقة المتابعة على عدد الاستقصاءات الصالحة للاستخدام .

لتأكيد النتيجة السابقة اختبر تأثير عامل المتابعة على عدد الاستقصاءات الصالحة (اجمالي الردود الصالحة (نعم) واجمالي المستبعد (لا) في كل حالة من حالات المتابعة) واتضح انه لا يوجد تأثير لهذا العامل على الجودة وفق المعيار السابق (كا^{٢} = ٣٤, وعدد درجات الحرية = ٣) .

ومن ناحية أخرى اختبر تأثير عامل الحافز فقط على عدد الاستقصاءات الصالحة (اجمالي الردود الصالحة (نعم) واجمالي المستبعد (لا) في كل حالة من حالات الحافز) واتضح عدم وجود تأثير لهذا العامل أيضا (كا^{٢} =٤٦ , ٠ وعدد درجات الحرية = ٢) .

ويخلص مما سبق أن عدد الاستقصاءات الصالحة (مكتملة الاجابة عن جميع اسئلتها) لا يتأثر بنوع الحافز أو طريقة المتابعة .

تحيز العينة : تمت مقارنة العينة الخاصة بكل حالة من حالات التجربة بالردود الفعلية من حيث توفر خاصية نوع نشاط المتجر. وطبق اختبار كا^{٢} على كل حالة من حالات التجربة لقياس مدى توفر خاصية نوع نشاط المتجر في الردود بنفس الدرجة توفرها في العينة من حيث العدد الخاص بكل من مجموعات المتاجر الآتية : (١) المواد الغذائية، (٢) الملابس الجاهزة والأقمشة والأحذية والكماليات، (٣) الأدوات الكهربائية والمنزلية .

ويوضح جدول (٦) نتائج سبعة عشر تطبيق لاختبار كا^{٢} على جميع حالات التجربة والاجمالي لكل حالة من حالات الحافز والمتابعة واجمالي الردود .

جدول رقم (٦)

درجة تمثيل الردود للمجتمع (تحيز أو عدم تحيز العينة)

	بدون حافز	حافز غير نقدي	حافز نقدي	اجمالي
بدون متابعة	—	—	٠,٠٥	٠,٠٥
خطاب استعجال	٠,٠٥	—	√	√
تليفون بعد	√	√	√	√
تليفون قبل	√	√	√	√
اجمالي	√	√	√	√

(—) لم يطبق اختبار كا^{٢} لعدم توفر شروط تطبيقه (وجدت أصفار في بعض الخلايا أو مجموع القيمة التي تقل عن ٥ تزيد عن ٢٠٪ من اجمالي القيم بالجدول) .
(٠,٠٥) فرق معنوية وهناك تحيز في العينة عن المستوى ٥٪ .
(√) لا يوجد فرق معنوي وتتوفر خاصية نوع نشاط المتجر في الردود بنفس درجة توفرها في العينة .

وتوضح نتائج الجدول السابق انه لم يحدث تحيز للعينة في حالتي استخدام التليفون كوسيلة متابعة في كافة الحالات . ويرجع السبب في ذلك بطبيعة الحال الى زيادة نسبة الردود في حالات استخدام التليفون كوسيلة متابعة .

وتشير النتائج إلى عدم وجود تحيز للعينة أيضا عندما استخدم خطاب الاستعجال وذلك بالنسبة لكل حالات الحافز مجتمعة (التحيز الوحيد في حالة خطاب الاستعجال في حالة بدون حافز) . أما حالة بدون متابعة فقد حدث التحيز للعينة في حالة الحافز النقدي وأيضا لاجمالي الردود بالنسبة لها .

ويخلص من النتائج السابقة الخاصة بقياس تأثير عاملي المتابعة والحافز على جودة الردود عدم وجود تأثير لهذين العاملين على عدد الاستقصاءات الصالحة وبالتالي يمكن رفض الفرضين الخامس والسادس من هذه الزاوية .
ومن ناحية اخرى اتضح وجود تأثير لعاملي المتابعة والحافز على جودة الردود بمعيار تحيز العينة في ثلاث حالات من سبع عشرة حالة اجريت فيها المقارنة -١٨٪ تقريبا وهذا بخلاف الحالات التي لم يطبق فيها الاختبار . ويجعلنا ذلك نقبل الفرضين الخامس والسادس من فروض الدراسة من حيث وجود تأثير معنوي لنوع الحافز المستخدم (الفرض الخامس) ولطريقة المتابعة (الفرض السادس) على جودة الردود من حيث تحيز العينة .

وطالما أن نص كل فرض يشترط تأثر المعيارين معا الخاصين بقياس الجودة وبالرغم من انه لم يثبت ذلك الا بالنسبة لمعيار تحيز العينة فقط فاننا نقبل الفرضين الخامس والسادس في مجملها وبالذات ان هناك بعض الحالات وصل عددها الى ثلاث لم يتضح فيها تأثر أو عدم تأثر الجودة بمعيار تحيز العينة لتعذر اجراء الاختبار الاحصائي . هذا بالاضافة الى ثلاث حالات اخرى ثبت فيها التحيز .

وبالرغم من قبولنا للفرضين الخامس والسادس الا انه يلاحظ ان المحادثة التليفونية سواء قبل ارسال الاستقصاء ام بعد ارساله كوسيلة متابعة لم تؤثر على جودة الاجابات بالمقياسين المستخدمين (عدد الاستقصاءات الصالحة وعدم تحيز العينة) . ويوضح ذلك فعالية هذا الاسلوب في المتابعة الذي حقق أعلى نسبة ردود مع عدم التأثير على جودة هذه الردود في نفس الوقت ويبقى عامل التكلفة للحكم على فعالية هذه الوسيلة والوسائل الاخرى أيضا .

د ـ تأثير نوع الحافز وطريقة المتابعة على التكلفة : يتطلب اختبار الفرضين السابع والثامن حساب تكاليف كل حالة من حالات التجربة وايضا حساب متوسط تكلفة الرد الواحد في كل حالة وذلك لاجراء المقارنة بين كل الحالات على ضوء التكلفة الكلية المتوسطة للرد الواحد .

ويوضح جدول (٧) تكاليف كل عملية من عمليات التجربة والتي تعتبر الأساس في حساب تكلفة كل عينة (مجموعة) من عينات التجربة وأيضا في حساب التكلفة المتوسطة للرد الواحد في كل مجموعة .

جــدول (٧)

تكاليف التجربة (د . ك)

عناصر التكلفة	التكلفة الاجمالية	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة*	ملاحظـــات
١ـ المظاريف ومحتوياتها	٢٠٧,١٨٠	٩٠٠	,٢٣٠٢	مظاريف ـ طوابع بريدية ـ طباعة ـ تصوير ـ جهد بشري
٢ ـ خطابات المتابعة	٢٢,٣٦٥	٢,٢٥	٠,٠٩٩٤	مظاريف ـ طوابع بريدية ـ طباعة ـ تصوير ـ جهد بشري
٣ ـ اتصالات تليفونية	١٨٠,٠٠٠	٤٥٠	٠,٤٠٠٠	٥ مكالمة / ساعة وتكلفة الساعة ٢ د . ك
٤ ـ ارسال النتائج	١٣,٩٢٢	١١٢	٠,١٢٤٣	بحسب عدد الردود في حالة الحافز غير النقدي
٥ ـ الحافز النقدي	٦٠,٠٠٠	١٢٤	٠,٤٨٣٩	عدد الردود التي يختار منها ثلاثة للجوائز والاحتمال متساو لكل المفردات
المجموعـة	٤٨٣,٤٦٧			

(*) تكلفة الوحدة = التكلفة الاجمالية ÷ عدد الوحدات

ولحساب تكلفة الرد الواحد في كل حالة من حالات التجربة تم تخصيص عناصر التكاليف الموضحة في جدول (٧) على كل حالة من حالات التجربة كما يتضح عن جدول (٨) .

جدول رقم (٨)

حساب متوسط التكلفة للرد الواحد في مجموعات التجربة (د . ك)

	بــدون حافــز	حافــز غــير نقــدي	حافــز نقــدي
بدون متابعة	(٧٥×,٢٣٠٢) / ١٤ = ١,٢٣٣	(٧٥×,٢٣٠٢) / ١٤ + ,١٢٤٣ = ١,٣٥٨	(٧٥×,٢٣٠٢) / ١٥ + ,٤٨٣٩ = ١,٦٣٥
خطاب استعجال	٧٥ (,٠٩٩٤+,٢٣٠٢) / ١٧ = ١,٤٥٤	٧٥(,٠٩٩٤+,٢٣٠٢) / ١١ + ,١٢٤٣ = ٢,٣٧٢	٧٥ (,٠٩٩٤+,٢٣٠٢) / ١٨ + ٤٨٣٩ = ١,٨٥٧
تليفون بعد	٧٥(,٤٠٠+,٢٣٠٢) / ٣٥ = ١,٣٥٠	٧٥(,٤٠٠+,٢٣٠٢) / ٣٨ + ,١٢٤٣ = ١,٣٦٨	٧٥(,٤٠٠+,٢٣٠٢) / ٣٧ + ,٤٨٣٩ = ١,٧٦١
تليفون قبل	٧٥(,٤٠٠+,٢٣٠٢) / ٥١ = ,٩٢٧	٧٥(,٤٠٠+,٢٣٠٢) / ٤٩ + ,١٢٤٣ = ١,٠٨٩	٧٥(,٤٠٠,٢٣٠٢) / ٥٤ + ,٤٨٣٩ = ١,٣٥٩

ويوضح جدول (٩) النتائج النهائية لحساب التكلفة المتوسطة والتكلفة الكلية في كل حالة من حالات التجربة

جدول رقم (٩)

التكلفة المتوسطة للرد والتكلفة الكلية في حالات التجربة (بالدينار الكويتي)

	بدون حافز	حافز غير نقدي	حافز نقدي	مجموع	عدد الردود	متوسط تكلفة الرد د . ك
بدون متابعة كلية متوسط	١٧,٢٦٢ (١,٢٣٣)	١٩,٠١٢ (١,٣٥٨)	٢٤,٥٢٥ (١,٦٣٥)	٦٠,٧٩٩	٤٣	(١,٤١٤)
خطاب استعجال	٢٤,٧١٨ (١,٤٥٤)	٢٦,٠٩٢ (٢,٣٧٢)	٣٣,٤٢٦ (١,٨٥٧)	٨٤,٢٣٦	٤٦	(١,٨٣١)
تليفون بعد	٤٧,٢٥٠ (١,٣٥٠)	٥١,٩٨٤ (١,٣٦٨)	٦٥,١٥٧ (١,٧٦١)	١٦٤,٣٩١	١١٠	(١,٤٩٤)
مجموع التكاليف الكلية عدد الردود متوسط التكلفة	١٣٦,٥٠٧ ١١٧ (١,١٦٧)	١٥٠,٤٤٩ ١١٢ (١,٣٤٣)	١٩٦,٤٩٤ ١٢٤ (١,٥٨٥)	*٤٨٣,٤٥٠	٣٥٣	(١,٣٧٠)

(*) تختلف هذه القيمة عن القيمة الاصلية (٤٨٣,٤٦٧) الموضحة في جدول (٧) نظرا لتقريب الأرقام .

وتوضح نتائج جدول (٩) ما يلي :

أ ـ يصل متوسط تكلفة الرد في اجمالي العينة الأصلية إلى ١,٣٧٠ د.ك وهي تقل عن تكلفة اجراء المقابلة الشخصية باسعار الكويت والتي تصل إلى ٢ دينار لمساعدة باحث او جامع بيانات باستخدام نفس قائمة الاستقصاء الخاصة بهذه الدراسة في جمع البيانات، كما يلاحظ من ناحية اخرى ان متوسط تكلفة الرد قد تراوح ما بين ٠,٩٢٧ د . ك إلى ٢,٣٧٢د . ك في مجموعات التجربة . ويجعلنا ذلك نقبل الفرض السابع الذي ينص على أن متوسط تكلفة الرد الواحد تختلف من مجموعة لأخرى من مجموعات التجربة .

ب ـ يصل متوسط التكلفة للرد الواحد في عينة المتابعة التليفونية قبل ارسال الاستقصاء (وبالنسبة لاجمالي حالات الحوافز) إلى أقل ما يمكن (١,١٣٠د . ك) قياسا على عينات المتابعة الأخرى. أما بالنسبة لحالة المتابعة التليفونية بعد فقد وصل هذا المتوسط إلى ١,٤٩٢ د . ك (لإجمالي حالات الحافز) ويعني ذلك ان التكلفة المتوسطة للرد الواحد في حالة المتابعة التليفونية سواء قبل أو بعد تصل إلى ١,٢٨٢د . ك (١٦٤,٣٩١ + ١٢٤,٠٢٤).

١١٠

وهي أقل من أي حالة أخرى (بدون متابعة أو المتابعة بخطاب الاستعجال) .ولذلك تم قبول الفرض الثامن والأخير من فروض الدراسة والذي ينص على ان التكلفة المتوسطة للرد الواحد تكون أدنى ما يمكن عندما تستخدم المحادثة التليفونية كوسيلة متابعة .

جـ ـ بالرغم من أن انخفاض متوسط تكلفة الرد الواحد في حالة عدم استخدام أي متابعة (١,٤١٤) عن متوسط تكلفة الرد في حالة المتابعة التليفونية بعد (١,٤٩٤) في كافة حالات الحافز، إلا أن الزيادة الكبيرة في نسبة الردود عند استخدام التليفون بعد كوسيلة متابعة تبرر الزيادة في التكلفة . (الزيادة في التكلفة المتوسط للرد لاجمالي حالات الحافز للتليفون بعد قياسا على بدون متابعة تصل الى ٠,٠٧٠ د.ك بينما يصل عدد الردود في حالة التليفون بعد إلى أكثر من مرتين ونصف مرة عن عددها في حالة بدون المتابعة) . ويوضح ذلك فائدة تطبيق مدخل العائد والتكلفة في قياس فعالية المؤثرات المختلفة على الاستقصاء البريدي . حيث يساعد المدخل في تحديد الحد الادنى الذي يمكن عنده قبول الزيادة في التكاليف على ضوء ما تحققه من عائد في صورة زيادة الردود مع المحافظة على جودتها . ولقياس ذلك كميا يلاحظ أن الزيادة في الردود عند استخدام التليفون بعد وصلت الى ٦٧ رد عن حالة استخدام خطاب الاستعجال بينما زادت التكلفة الى ١٠٣,٥٩٤ د . ك ويعني ذلك متوسط تكلفة الرد

الاضافي قد وصلت الى ١,٥٤٦ د . ك وبالطبع يمكن قبول هذه الزيادة في التكلفة في هذه الحالة باعتبار إن ذلك يؤدي الى زيادة نسبة الردود وعدم تأثر الجودة بمعيار تحيز العينة (يلاحظ ان تحيز العينة قد حدث في بعض حالات عدم المتابعة والمتابعة بخطاب استعجال لانخفاض نسبة الردود) .

د ـ من حيث أفضل بديل من البدائل الاثنى عشر تعتبر المتابعة التليفونية قبل ارسال الاستقصاء مع عدم استخدام أي حافز أقل الطرق تكلفة (٩٢٧, د.ك) . ويلاحظ أن هذه التكلفة المتوسطة للرد تقل عن مثيلاتها في جميع حالات التجربة (إحدى عشرة عينة أخرى) .

هـ ـ يعتبر خطاب الاستعجال وسيلة متابعة مكلفة ولا تؤدي الى زيادة نسبة الردود في نفس الوقت. ويلاحظ أن التكلفة المتوسطة للرد الواحد في حالة استخدام خطاب استعجال كوسيلة متابعة مع حافز غير نقدي (٢,٣٧٢) تفوق تكلفة المقابلة الشخصية ، كما تقترب من هذه التكلفة في حالة استخدام حافز نقدي (١,٨٥٧) .

نتائج البحث

أ ـ لا يوجد تأثير للوعد بحافز نقدي أو غير نقدي على نسبة الردود في الاستقصاء بالبريد لمتاجر التجزئة بالكويت. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه بعض الدراسات في السوق الأميركية (Jobber & Sanderson, 1985) والسوق المصرية (الأزهري ، ١٩٨٣) وايضا مع نتائج دراسات سابقة قام بها الباحث في الكويت (Nagy, 1985) وبتحديد تأثير الحافز على نسبة الردود يتحقق الهدف الأول من أهداف الدراسة .

ب ـ ثبت أن للمتابعة التليفونية سواء قبل ارسال الاستقصاء أو بعد ارساله تأثيرا قويا على زيادة نسبة ردود متاجر التجزئة بالكويت ، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة أخرى في الخارج. وقد توصلت دراستنا هذه الى أن المحادثة التليفونية قبل ارسال الاستقصاء أقوى من تلك التي تتم بعد ارسال الاستقصاء. ولعل التفسير الرئيسي في ذلك هو أن الاتصال التليفوني بالمستقصى منه واستأذانه في ارسال الاستقصاء له تأثير قوي ويوجد التزاما أدبيا من جانب المستقصى منه للرد على الاستقصاء ، ومن ناحية أخرى فان موافقة المستقصى منه تعني اتفاقا أو وعداً بالرد يعمل على تنفيذه ، وذلك بدرجة أكبر من محادثة المستقصى منه بعد ارسال الاستقصاء . ومن ناحية أخرى لم تتضح أي ايجابية لخطاب الاستعجال كوسيلة متابعة . وبتحديد تأثير طريقة المتابعة على نسبة الردود يتحقق الهدف الثاني من أهداف الدراسة .

جـ ـ لم يتضح وجود أي تأثير لعاملي الحافز والمتابعة على جودة الردود بمقياس عدد الاستقصاءات الصالحة للتحليل (مكتملة الاجابة عن جميع أسئلتها) . أما من زاوية

قياس تحيز العينة أو درجة تمثيل الردود للمجتمع فلم تتأثر الجودة إلا في حالة خطاب الاستعجال مع عدم وجود حافز وحالة بدون متابعة مع الحافز النقدي وأيضا اجمالي حالات بدون متابعة. وكل هذه الحالات كانت نسبة الردود فيها منخفضة قياسا الى حالات المتابعة التليفونية. وتعني هذه النتيجة أنه يمكن للباحثين استخدام التليفون على وجه الخصوص في المتابعة دون خوف من تأثر جودة الردود. وبقياس تأثير كل من نوع الحافز وطريقة المتابعة على جودة الردود يتحقق الهدف الثالث من أهداف الدراسة.

د ـ تراوح متوسط تكلفة الرد الواحد من ٩٢٧, د.ك في حالة المتابعة التليفونية قبل ارسال الاستقصاء بدون حافز الى ٢,٣٧٢ د.ك في حالة استخدام خطاب استعجال كوسيلة متابعة مع الوعد بحافز غير نقدي بينما وصلت التكلفة المتوسطة للرد في العينة الكلية الى ١,٣٧٠ د.ك. واثبتت التجربة أن أدنى تكلفة قد تحققت في حالة استخدام التليفون في المتابعة وبالذات قبل ارسال الاستقصاء (٩٢٧, د.ك). وبتحديد تأثير كل من نوع الحافز وطريقة المتابعة على تكلفة الردود يتحقق الهدف الرابع والأخير من أهداف الدراسة.

هـ ـ وتشير النتائج السابقة في مجملها الى ان استخدام المتابعة التليفونية قبل ارسال الاستقصاء هي أفضل حالة تكون عندها نسبة الردود وجودتها أعلى ما يمكن بينما التكلفة أدنى ما يمكن، وبالتالي فان هذه النتيجة تحدد البديل الأمثل من زاويتي العائد والتكلفة ويكون الهدف الرئيسي من هذا البحث قد تحقق بالكامل.

و ـ يفيد تطبيق مدخل العائد والتكلفة في تحديد الزيادة في التكلفة التي يمكن قبولها على ضوء ما تحققه هذه الزيادة من فائدة تتمثل في زيادة نسبة الردود وعدم تأثر جودة الاجابات. وبالطبع يحقق ذلك فائدة للباحثين ومراكز البحوث المختلفة عند استخدام الاستقصاء البريدي في جميع البيانات.

ز ـ تفتح هذه الدراسة المجال أمام دراسات أخرى تعمل على تطبيق مدخل العائد والتكلفة في اختبار تأثير مجموعة مركبة من العوامل أو تكتيك معين (مثلا متابعة معينة بحافز معين) ليس فقط على نسبة الردود ولكن جودتها وتكلفتها أيضا في مواقف مختلفة وبالذات أنواع أخرى من المنظمات في الكويت. وبمعنى آخر فان الباحث يرى أن تطبيق أسلوب تحليل العائد والتكلفة هو أنسب الأساليب للتعرف على أنسب البدائل الواجب تطبيقها للاستقصاء بالبريد في سوق معين ولحالة معينة (مستهلك نهائي أو منظمات) حيث يصعب تعميم النتائج الخاصة بهذه النوعية من البحوث على كل المواقف سواء بالنسبة لأنواع المستقصى منهم أو البلاد المختلفة.

ج - تحتاج طريقة المتابعة التليفونية الى مزيد من البحوث لتطوير هذه الأداة والتي ثبت فعاليتها في زيادة نسبة الردود في الاستقصاء البريدي مع المحافظة على الجودة وبأقل تكلفة ممكنة. وفي هذا الشأن يمكن تجربة تأثير عبارات أو أسلوب معين للمحادثة مع المستقصى منه وتجربة تأثير الفرق بين محادثة المقابلين من الذكور أو الاناث. وأيضا يمكن تجربة اجراء متابعة تليفونية قبل كمرحلة أولى يليها متابعة تليفونية بعد كمرحلة ثانية لمن لم يقم بالرد خلال المرحلة الأولى فقد يكون لذلك تأثير ايجابي على زيادة نسبة الردود، الا أنه لا يجب تجاهل تكلفة الردود وبالذات الاضافية في تقييم فعالية الطريقة.

المصادر العربية

الازهري، محي الدين
١٩٨٣ «قياس فعالية الاستقصاء البريدي باختبار عوامل الحافز - المتابعة - طول القائمة مع شركات القطاع العام بمصر»، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين، كلية التجارة - جامعة القاهرة، ٣٠: ٣ - ٤٠ .

غرفة تجارة وصناعة الكويت
١٩٨٤ سجلات تجارة التجزئة. ويلاحظ أن هذه المتاجر تمثل غالبية المتاجر الموجودة في الكويت (حوالي ٨٥٪ منها).

المصادر الاجنبية

Allen, C.,Schewe, C. & Wijk, G.
1980 "More on Self-Perception Theory's Foot Technique in the Pre-Call Mail Survey Setting." Journal of Marketing Research (Nov.): 498-502.

Crohan, F. & Lowe
1981 "A Cost-Benefit Approach to Postage Used on Mail Questionnaires." Journal of Marketing (Winter): 130-133.

Glisan, G. & Hawes, J.
1985 "A Comparison of Prenotification Techniques in a Mail Survey of the Elderly." Proceeding of the Annual Conference of the Acadamy of Marketing Sciences, Miami, Florida: 390-393.

Hansen, R.A.
1980 "A Self-Perception Interpretation of the Effect of Monetary and Non-Monetary Incentives on Mail Survey Respondent Behavior". Journal of Marketing Research (Feb.): 77-83.

Hansen, R.A., Tinney, C. & Rudelius, W.
1983 "Increase Response to Industrial Surveys. Journal of Industrial Marketing Management (July): 165-169.

Hawes, J., Varble, D. & d'Amico, M.
1985 "Increasing Mail Survey Response Rate." Proceedings of the Annual Conference of the Acadamy of Marketing Sciences, Miami, Florida: 394-398.

Hornik, J.
1982 "Impact of Pre-Call Request Form and Gender Interaction on Response to Mail Survey." Journal of Marketing Research (Feb.): 144-151.

Hozier, G. & Robles, F.
1985 "Direct Mail Response Factors for an Industrial Service." Journal of Industrial Marketing Management (May): 113-118.

Jobber, D. & Sanderson, S.
1985 "The Effect of Two Variables on Industrial Mail Survey Returns." Journal of Industrial Marketing Management (May): 119-121.

Jolson, M.
1977 "How to Double or Triple Mail-Survey Response Rates." Journal of Marketing (Oct.): 78-81.

Jones, W. & Lang, J.
1980 "Sample Bias and Response Bias in a Mail Survey: A Comparison of Inducement Methods." Journal of Marketing Research (Feb.): 69-76.

Luck, D., Wales, H. & Taylor D.
1970 Marketing Research (3rd Ed). Englewood Cliffs, N.J. Prentice-Hall Englewood Cliff

Nagy, E.A.
1985 "The Effect of Question Types and a Non-Monetary Incentive on the Rate and Quality of Response of a Mail Survey in Kuwait." Proceedings of the Annual Conference of the Academy of Marketing Sciences, Miami, Florida: 448-450.

Presley, M.P.
1980 "Improving Mail Survey Responses from Industrial Organizations". Journal of Industrial Marketing Management (July): 231-235.

Presley, M. & Tullar, L.

1977 "A Factor Interactive Investigation of Mail Survey Response Rates from a Commercial Population." Journal of Marketing Research (Feb.): 108-111

Roscoe, A., Lang, D. & Sheth, J.

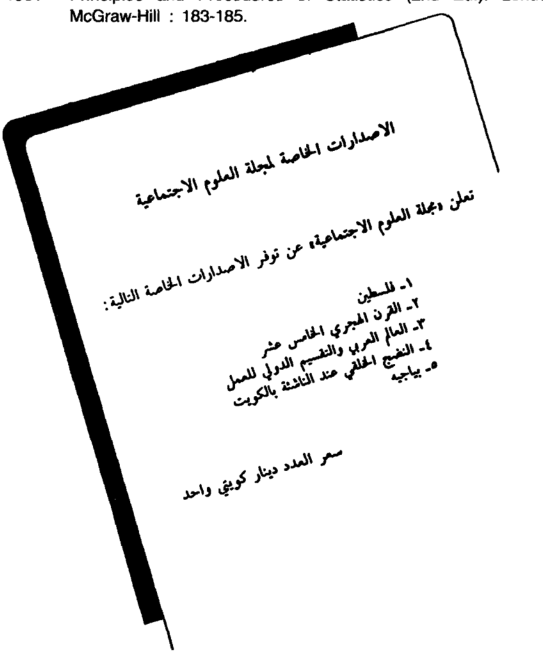
1975 "Follow-up Methods, Questionnaire Length and Market Differences in Mail Surveys." Journal of Marketing (April): 20-27.

Skinner, S.J., Dubinsky, A. & Ingram, T.

1983 "Impact of Humor on Survey Responses." Journal of Industrial Marketing Management (April): 139-143.

Steef, R. & Torrie, J.

1981 Principles and Procedures of Statistics (2nd Ed.). London: McGraw-Hill : 183-185.



الاطار العلمي للمحاسبة الزكوية

اسامة شلتوت
كلية الدراسات التجارية ـ الكويت

مقدمـــة

ان الزكاة هي ركن من اركان الاسلام الخمسة، وهي العبادة الثانية بعد الصلاة، ورغم ذلك فان مجال الخلاف كبير في تطبيق هذه العبادة، وفي هذا المعنى يقول الامام الاكبر المرحوم الشيخ محمود شلتوت تحت عنوان الزكاة :

« فعلى رغم ما اعتقد من أن الخلاف النظري يدل على حيوية فكرية قوية وعلى سماحة النظام الذي يكون في ظلاله ذلك الخلاف، على الرغم من ذلك، فكم يضيق صدري حيثما ارى مجال الخلاف بين الائمة في تطبيق هذه الفريضة يتسع على النحو الذي نراه في كتب الفقه والاحكام»(شلتوت، ١٩٨٥ : ٩٧).

وينوه د. يوسف القرضاوي على زيادة حجم هذا الخلاف في عصرنا فيقول :

«ان هناك امورا جدت في عصرنا، لم يعرفها فقهاؤنا القدامى ولا المتأخرون، وهذه الامور تحتاج الى اصدار حكم في شأنها، يريح الناس من البلبلة ويرد على الاسئلة الحائرة على السنة جمهور المسلمين: هناك ثروات ودخول حديثة غير الأنعام والنقود والزروع والثمار، هناك العمارات الشاهقة التي تشيد للايجار والاستغلال. والمصانع الكبيرة والالات والاجهزة المتنوعة، وشتى رؤوس الاموال الثابتة أو المنقولة التي تدر على أصحابها أموالا غزيرة من انتاجها او كرائها[1] للناس كالسفن والسيارات والطائرات والفنادق والمطابع وغيرها. هناك انواع من الشركات

التجارية والصناعية، هناك دخل ذوى المهن الحرة كالطبيب والمهندس والمحامي وغيرهم، ودخل الموظفين والعمال من رواتب واجور ومكافأت ـ هل تدخل هذه الايرادات الوفيرة وتلك الأموال النامية في «وعاء الزكاة»؟ ام تقتصر الزكاة على ما كان في عهد السلف؟ واذا قلنا بوجوب الزكاة فيها، فما مقدار الواجب؟ ومتى يجب؟ .

هناك الانصبة والمقادير الشرعية التي وردت بها النصوص في الزكاة كالأوسق الخمس، في نصاب الزرع والثمر، والصاع في زكاة الفطر، والدراهم المائتين، والدنانير العشرين في زكاة النقود، كيف نحدد هذه الانصبة الان؟ كيف نترجمها الى مقاييس العصر؟ وهل هي ثابتة ام تقبل التغير، نظرا لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية وهبوط القوة الشرائية للنقود وبخاصة الفضة منها ـ عما كانت عليه في العهود الاسلامية الاولى؟ (القرضاوي ١٩٨١ – ١١، ١٢).

ولم يتوقف الخلاف في المحاسبة على تحديد وعاء الزكاة او قدر الزكاة الواجبة فى الوعاء الزكاوي على الخلاف بين اساتذة وفقهاء المحاسبة الزكوية بل ظـهر في صورة اخرى وهي تغيير رأي اساتذة المحاسبة الزكوية الى آراء جديدة تتباين مع آرائهم السابقة، فها هو استاذ المحاسبة الزكوية الدكتور/ شوقي اسماعيل شحاته يذكر تحت عنوان كسب العمل :

«الأجور والمرتبات وما في حكمها من المعاشات وبلغت نصابا ففي رأيي الجديد أنه يعامل معاملة الأعطيات والأرزاق في صدر الاسلام فلا يزكيه من يستفيده ويكتسبه يوم يستفيده بل يستقبل به حولا متى بلغ نصابا» (شحاته، ١٩٨٤ : ٣٣٨).

وقد وصل هذا الخلاف مبلغا حدا ببعض الدول مثل دولة باكستان ان تتحفظ في قانونها تجاه هذا الخلاف بان نصت في احد مواد قانون المحاسبة الزكوية الذي بدأ تطبيقه في ١٩٨٣/٣/١٥ تحت عنوان تطبيق القانون :

بأن «يطبق قانون الزكاة والعشر على المسلمين الباكستانيين ولا يطبق على المسلمين الاخرين او غير المسلمين، والشخص الذي يعتقد ان تطبيق الزكاة يتعارض واحكام المذهب او الفقه الذي يتبناه يستطيع رفع دعوى باتباع تعليمات محددة».

وان كل هذه الخلافات، كانت تظهر في بدايتها كمشاكل فقهية، الا انها في واقع الأمر بداية ونهاية، هي مشاكل محاسبية يجب ان يتجلى فيها قدرات المحاسبين في القياس بناء على مفهومهم وتكيفهم المحاسبي للقديم من صورة الأموال والمستحدث منها، وتحديدهم للوعاء والاستقطاع الزكوي من مال المسلم، وتطبيقا وتطويعا للمحاسبة وطاقتها لتزكية أموال المسلمين ورفعا للبس، والارتجال، والاجتهاد المحاسبي والفقهي المتأرجح.

هدف البحث

التعرض لهذه المشكلة في محاولة لرفع هذا الخلاف ـ الذي يؤثر سلبيا على ترسيخ المفهوم العلمي المحسابي والفقهي الديني لمحاسبة الزكاة ـ من خلال وضع اطار علمي للمحاسبة الزكوية، نابعا من الترابط بين الفكر المحسابي والديني. يستهدف توفير أساس فكري متسق يساعد على ترشيد الآراء التي تقدم للفصل في مشكلات التطبيق العملي، والمساهمة في القضاء على أية اوجه للتباين والتعارض بين الحلول الجزئية المقترحة لمعالجة تلك المشكلات اتباعا لتحفيز المحققين من علماء الاصول الذين قرروا:

أن الاجتهاد يتجزأ، فيمكن أن يكون بعض العلماء مجتهدا في بعض الأبواب أو بعض المسائل دون غيرها، وهذا أمر ليس بالمتعسر على ما أراد من علماء المسلمين، اذا أعد العدة لذلك [٢] (القرضاوي، ١٩٨١: ٧).

تم تحديد نطاق هذا البحث بمحاولة وضع اطار علمي للمحاسبة الزكوية نابعاً من التزامل المحاسبي والفقهي، وعمقه بمدخلات الزكاة من النقود والذهب والفضة والتجارة وجميع صور المستغلات الحديثة من مصانع ومباني وسفن وطائرات وخلافه ـ اي جميع صور الثروات عدا الماشية والزروع والثمار الخصوصية من النصوص المتعلقة بها.

أهمية البحث

يأخذ هذا البحث أهميته بمسايرته لاحدث التطورات التشريعية الحالية، لتطبيق الشريعة الاسلامية في أغلب البلدان الاسلامية، وتأخذ المحاسبة الزكوية لجباية الزكاة مكان الصدارة عند دراسة وتطبيق هذه الشريعة السمحاء.

وعلى سبيل المثال فبيت الزكاة بدولة الكويت، وهو يسير على الدرب. أحوج ما يكون لأن يستند الى التأصيل العلمي المحسابي للزكاة، توضيحا لقياسها، وابداء النصح للمستفسرين عن أركانها ورفعا للخلافات التي تثور عند تطبيقها. وترغيبا للمزكين بانابة البيت في صرف زكاتهم.

منهج البحث

سيكون منهج البحث ـ ان شاء الله ـ يتفق ومجال المحاسبة الزكوية حيث ينصهر الفكر المحاسبي والاصول والاجتهادات الفقهية معا لتكون وحدة بحثية واحدة، تعرض في مجموعة من المفاهيم والمحددات والأسس والمعايير للاطار العلمي للمحاسبة الزكوية، من خلال دراسة لا تقدس رأيا قديما لقدمه فقط ولا تتقيد بما عم بين الناس من افكار واجتهادات. . . اذا كان هناك ما يرجح عليها من علم يستند الى التفسير العلمي المحسابي السليم، وفقها يستند الى الكتاب والسنة والاجتهاد المسند الصحيح، ولا يحجب عرض

رأي جريء صحيح خشية لومة لائم قد يكون اجتهادا يجمع عليه علماء هذه الأمة مستقبلا وسيكون التعرض للمحاسبة الزكوية من خلال منهج شامل لجناحيها المحاسبي والديني فلا يجب أن يكتفي الباحث في علم المحاسبة الزكوية بأحد أجنحتها ويركن في الجناح الثاني منها لرأي فقهاء هذا التخصص - دون علم ودراسة وتمحيص وابداء الرأي - فهذا نهج اتبعه علماء المحاسبة وفقهاء الشريعة سابقا ولم يصل بنا حتى الان الا الى زيادة التباين والاختلاف. وفي الجزء الأخير من البحث يبرز الأسلوب التجريبي عند استخدام نتائج الجزء الأول من البحث للفصل بين الآراء المتباينة في تطبيقات المحاسبة الزكوية في المجتمع الاسلامي. لذا يأتي هذا البحث في جزءين الأول يتعلق بوضع اطار علمي للمحاسبة الزكوية والثاني يتعلق باستخدامات هذا الاطار في الفصل والقضاء على التباين في التطبيق العملي.

مكونات الاطار العلمي للمحاسبة الزكوية

أرى أن يتم التعرض لهذا الجزء في مستويات متتالية تبدأ بالمفهوم، ثم تتطرق الى المحددات التي ترتبط بموقع ومجال المحاسبة الزكوية الى أن تنتهي بالاسس والمعايير التي تمثل المعرفة المنهجية لهذا الفكر وجوهره - انظر ملحق أ.

ويرى الباحث أن هذا البنيان يمكنه تقديم تفسير مترابط للمحاسبة الزكوية كما سيتضح من العرض التالي :

اولا - مفهوم المحاسبة الزكوية : البحث النظري لا بد وأن يضع المفهوم للمجال الذي يهتم بدراسته (Elhamy, 1965 : 177) ويجب أن يكون هذا المفهوم واضحا ومعبرا ويرى الباحث أن تعريف المحاسبة الزكوية يجب أن يعبر عن :

١ - موقع المحاسبة الزكوية من الشريعة الاسلامية والمحسابية.
٢ - غاية وهدف المحاسبة الزكوية.
٣ - التعريف المناسب لمجال المحاسبة الزكوية.

ومن مفهوم الباحث للمحاسبة الزكوية يرى أنها فرع من فروع المحاسبة يتضامن مع الشريعة الاسلامية وبعض المعارف الاخرى، لتطبيق النظام الزكوى، الذى يهدف قياس وربط وتحصيل الزكاة المفروضة وتوجيهها الى مصارفها الشرعية، ومجالها هو اشخاص المجتمع الاسلامي.

ثانيا - المحددات التي تتعلق بموقع ومجال المحاسبة الزكوية : من موقع المحاسبة الزكوية من العلم المحاسبي وكذا موقعها من الشريعة الاسلامية، من مجال تطبيقها تبرز بعض المفاهيم التي يجب مراعاتها كما يلي :

الاطار العلمي للمحاسبة الزكوية

ملحق (أ)

مفهوم المحاسبة الزكوية

يجب ان يعبر عن :
- ■ موقع المحاسبة الزكوية من الشريعة الاسلامية والعلم المحسابي
- ■ غاية المحاسبة الزكوية
- ■ مجال المحاسبة الزكوية

المحددات التي ترتبط بموقع ومجال المحاسبة الزكوية

- ■ المخددات المتعلقة بموقع المحاسبة الزكوية من العلم المحاسبي
- ■ المحددات المتعلقة بموقع المحاسبة الزكوية من الشريعة الاسلامية
- ■ المحددات المتعلقة بمجال المحاسبة الزكوية

اسس ومعايير المحاسبة الزكوية

شمولية الحصر المحاسبي الزكوي
- ■ فردية الحصر
- ■ شمولية بيانات الحصر
- ■ منبعية بيانات الحصر
- ■ اسلامية الحصر

عدالة التحقيق والقياس للأوعية الزكوية
- ■ تعددية الوعاء المالي الزكوي (نوعية الوعاء الزكوي)
- ■ ثمائية الوعاء
- ■ فائضية مال الوعاء
- ■ نصابية الوعاء
- ■ ظاهرية الوعاء
- ■ التقييم الجاري للوعاء

ايجابية التحصيل المحاسبي الزكوي
- ■ نسبية القدر الزكوي
- ■ عينة الأداء الزكوي
- ■ سنوية التحصيل الزكوي
- ■ ملاءمة ومرونة التحصيل الزكوي
- ■ الحيطة الواجبة للتحصيل الزكوي
- ■ قوة الزام التحصيل الزكوي
- ■ اقتصادية التحصيل الزكوي

١ ـ المحددات المتعلقة بموقع المحاسبة الزكوية من العلم المحسابي : يرى الباحث أن المحاسبة تهدف الى اعطاء الصورة الرقمية المدققة للثروات أو الأنشطة ونتاجها، ويمثل حدود اطارها، أهدافها الجزئية وهي الرقابة، والقياس، والتحقيق، والتقرير، وتتكون من مجموعة من الفروض والمبادىء المحاسبية العامة.

ومع تطور الحياة وزيادة الرغبات البشرية المطلوب تحقيقها تحقيقا رشيدا، أصبحت الحاجة ماسة الى صور رقمية اكثر تخصصا لخدمة أطراف معينة في مجالات أكثر تحديدا. فوضحت على سبيل المثال محاسبة التكاليف بجانب المحاسبة المالية، وباطراد الحاجة لزيادة الكفاية، اتجه الفكر للاستعانة بالمعرفة في مجال علمي لأحد العلوم لخدمة نشاط أو نظام ما، وبالتطبيق على المحاسبة الزكوية، نجد أن زيادة حاجة المجتمعات الاسلامية للاستعانة بالقانون الألهي لترشيد الحياة، وضعت فريضة الزكاة في موقع الصدارة من المواضيع الاقتصادية والمالية الاسلامية، استهدافا لتزكية الضريبية، التي طالما اتبعتها هذه الدول الاسلامية، لذا اتجه الفكر العلمي للاستعانة بالمعرفة المحاسبية لخدمة فقه الزكاة تحت مسمى «المحاسبة الزكوية»[٣].

وهذا لا يعني انفصال المحاسبة الزكوية عن المحاسبة الأم، انما أصبحت فقط فرعا من فروعها يوضح التأصيل الديني والاجتهادات المرتبطة به لفريضة الزكاة وتطبيقها في المجتمع الاسلامي، ويهدف الى قياس وربط الزكاة وتوجيهها الصحيح، وهذا الهدف يقع داخل هدف المحاسبة، وهو اعطاء الصورة الرقمية المدققة للثروات والأنشطة ونتاجها وزكاتها. وبهذا تكون أهداف المحاسبة الزكوية التي تحدد وتشكل اطارها والتي تتمثل في الحصر والتحقيق والقياس والتحصيل والتخصيص المحاسبي الزكوي، ما زالت تقع داخل اطار المحاسبة الأم، وبذا تشكل المحاسبة الزكوية مع باقي الفروع المحاسبة الأخرى اخوات دون أن تكون واحدة منها فرعا من الأخرى. وهذا الموقع للمحاسبة الزكوية من المحاسبة الأم ومن فروعه، تنبع المحددات التي تتمثل في وجوب الالتزام بالمكونات العلمية للمحاسبة وفروعها، فيما لا يتعارض مع الأسس والقواعد والاجتهادات الدينية للمحاسبة الزكوية.

٢ ـ المحددات المتعلقة بموقع المحاسبة الزكوية من الشريعة الاسلامية : يتضح موقع المحاسبة الزكوية من الشريعة الاسلامية. من خلال تزاملها مع الفكر الديني الزكوي لوضع النظام الزكوي، وتزاملها مع الصياغة القانونية لاضافة الشكل على النظام، وفرضه تفصيليا بكل وقائعه في المجتمع.

٣ ـ المحددات التي تتعلق بمجال المحاسبة الزكوية : ان مجال المحاسبة الزكوية هو المجتمع ككل، لذا يجب أن يراعى المجتهدون المستحدثات من ثروات هذا المجتمع، وكيانه الاداري والاقتصادي والظواهر السلوكية له، والحافز الديني لدى أفراده. وتشكيل هذا

المجتمع من مسلمين وذميين، فان كان الذميون لا يلتزمون بالزكاة، فهل يلتزمون بقدرها كضريبة؟

وهذه الموضوعات تشكل محددات بالنسبة للمحاسبة الزكوية، ويتوقف على مدى مراعاتها وملاءمتها للفكر المحاسبي الزكوي امكانية تحقيق الزكاة لغايتها في المجتمع.

ثالثا ـ أسس ومعايير المحاسبة الزكوية : التأصيل النظري والتطبيقي للمحاسبة الزكوية من خلال اطار علمي، يعتمد على المعرفة والاجتهادات الدينية والمحاسبية، وأساليب التطبيق العلمي يعطي تفسيرا متكاملا لمجال المحاسبة الزكوية. وهذا التأصيل يجب أن يأتي هنا في صورة أسس للمحاسبة الزكوية، تتفق مع مجالها وتتلائم مع هدفها، وتشتق منها المعايير المختلفة، وتساعد في الاجتهاد والقياس كلما استحدثت صور جديدة للثروة والنشاط. فمن مجالها الذي يتمثل في المجتمع الزكوى، وهدفها الذي يبتغي الاستقطاع المحسابي العادل للزكاة، تتضح الأسس والقواعد العلمية التي تمثل حدود اطار المحاسبة الزكوية في شمولية الحصر، وعدالة القياس والتحقيق، وايجابية التحصيل المحاسبي الزكوي. وتأتي المعايير لتوضح مفهوم كل أساس أو قاعدة بالنسبة لكل هدف وكمقياس سليم له:

١ ـ شمولية الحصر المحاسبي الزكوي : ان عملية الحصر المحاسبي الزكوي للمكلفين بغرض التعرف على أسمائهم وثرواتهم وأنشطتهم، هي الخطوة الاولى على طريق عدالة قياس وعاء الزكاة، وايجابية تحصيل الزكاة، وبالتالي تظهر وتزكي الدافعين لهذه الصدقة الالزامية، فالأمر الإلهي يقول : ﴿خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها، وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم والله سميع عليم﴾.

وعدم حصر بعض الملزمين وما قد يترتب عليه من احتمال عدم دفع بعضهم للزكاة كلها، وخطورة ذلك لا تقتصر على عقوبة المولى عز وجل للمتهربين من تنفيذ احد أركان الاسلام الخمس، والتي زاد المولى من قدرها ـ فجعلها العبادة الثانية بعد الصلاة ـ ولا في ضياع جزء من أموال بيت زكاة المسلمين ولكن في فقدان العدل في تحمل كل فرد لما في ماله من زكاة مما يفقد المجتمع الاسلامي الصورة التي يحب الله أن يكون عليها قدوة للعالمين، يتحاب فيه الجميع في الله، ويتسابقون لعمل فروضه، وتجنب نواهية.

لذا تبرز أهمية استهداف العلم المحاسبي الزكوي على شمول التعرف على جميع المواطنين ونشاطاتهم، لإمكان الحصول على صورة متكاملة على المزكين المحتملين، فشمول الحصر يعطى استقرارا وثباتا له، لذا تتضح أهمية معايير الحصر المحاسبي الزكوي التي تشتق من أساس شمولية الحصر، وهي في رأي الباحث ما يلي :

أ ـ فردية الحصر يشير هذا المعيار الى أن الفرد ذكرا كان أو أنثى ومهما كان عمره يجب أن

يكون محور بيانات الحصر، وبالتالي فهو محور موضوع المعرفة، وعلى سبيل المثال لا يتم الحصر باسم الأسرة ـ وان كان يجب معرفة الأسرة ـ من خلال التعرف على رب الأسرة، ولا يجب أن يتم الحصر باسم الخلطاء، وفي هذا يقول ابن قدامه : «وان اختلطوا في غير الماشية[٤] أخذ من كل واحد منهم على انفراد اذا كان ما يخصه تجب فيه الزكاة، بمعنى أن خلطتهم وشركتهم لم تؤثرشيئا، وكان حكمهم حكم المنفردين، وهذا اقول أكثر أهل العلم». (ابن قدامه، ١٣٦٧هـ : ٦١٨).

لذا يتضح أهمية أن يكون معيار فردية الحصر معيارا أساسيا لتحقيق شمولية الحصر المحاسبي الزكوي.

ب ـ **شمول بيانات الحصر** : يقضي هذا المعيار بوجوب اشتمال بيانات الحصر على كل ما هو ضروري ـ لتسهيل المحاسبة الزكوية ـ ويتعلق بذات الممول ويبرز هنا وضع الممول الاجتماعي :

- **شخص الممول** : ويجب أن يكون شخص الممول ووضعه الاجتماعي محلا للمعرفة، لذا يجب ان يشمل هذا التعرف على اسم الممول وزوجته وأولاده ومن يعولهم، وأعمارهم. ومحل اقامتهم.
- **موقف الممول المالي** : ويجب أن تكون ممتلكات الممول معروفة تماما من بداية العام الزكوي حتى نهايته.
- **أنشطة الممول** : ويتطلب أن تكون جميع أنشطة الممول التجارية والصناعية والمهنية وحجمها ومقدارها، هدفا لمعرفة الجهاز المحاسبي الزكوي.

جـ ـ **منبعية بيانات الحصر** : هذا المعيار يرسخ المعيار السابق، ويساعد على سرعة ودقة الحصول على بيانات الحصر، لممتلكات وأنشطة الممول ووضعه الاجتماعي، ويجنب جهاز محاسبة الزكاة الوقوع في محظور التجسس الذي لا يرضاه الاسلام، فتصبح أغلب ثروات الممول ظاهرة وتتقلص الاموال الباطنة، ويمكن تطبيق هذا المعيار بأن ينشأ جهاز المحاسبة الزكوية نظاما للمعلومات بالحاسب الآلي، يتلقى البيانات من وزارات ومصالح الدولة عن كل ما يستجد من نقل الملكيات وبداية الأنشطة التجارية والصناعية والمهنية وايقافها، والحالة المدنية لكل فرد وتغيراتها.

د ـ **اسلامية الحصر** : فالاسلام يتمثل مؤشراً يشير الى انعدام ايجاب الزكاة على الذمى أو المشرك أو الملحد. واسلامية الحصر تعنى وجوب الزكاة على كل مسلم، ويجب أن تشمل بيانات الحصر ديانة صاحب المال إما مسلم أو غير مسلم، فمال المسلم محلا للزكاة دون سواه.

٢ ـ عدالة التحقيق والقياس للأوعية الزكوية : محاولة التحديد العادل للوعاء الزكوي تستهدف الحد من الفروق بين الوعاء الزكوي الصحيح، وبين الوعاء الزكوي الذي يحدده جهاز محاسبة الزكاة في الدولة، فسلامة تحديد الوعاء الزكوي تمثل العمود الفقري، ومحور المحاسبة الزكوية وأدائها الرئيسي، لذا يجب أن يتصف العاملين بالجهاز الزكوي ليس فقط بالتمكن المحاسبي، ولكن كذلك بالفهم الفقهي لفريضة الزكاة.

لذا تتضح أهمية استهداف العلم المحاسبي الزكوي للتحديد العادل للوعاء، وتبرز هنا المعايير الآتية :

أ ـ تعددية الوعاء المالي الزكوي : اذا كان الوعاء هو عبارة عن الأموال التي يقتطع منها قدر الزكاة، ويعرف الأمام الشافعي رضي الله عنه المال «بأنه ماله قيمة يباع بها ولا تزول (قيمته) الا بترك الناس كلهم له، فلو ترك بعض الناس مبنى قديما، فلا زال يعتبر مالا لأنه يمكن الانتفاع به من اناس آخرين وله قيمة لديهم». وبهذا فان لفظ (المال) في الفكر الاسلامي هو تعبير واسع يسمى في الفكر المحسابي الحديث «الأصول» (عطيه، ١٩٨٤ : ١٢). أما تعددية الوعاء الزكوي فهي تعني أن الأموال غير المتجانسة لا تضم، بل ما يضم في الوعاء هو الأموال المتجانسة، فكل من :

(١) النقود والديون والذهب والفضة وقيمة عروض التجارة
(٢) الزروع والثمار
(٣) الماشية من أبل وغنم وبقر

هذه الأنواع الثلاثة كل نوع منها متجانس فيضم معا، أما ثلاثتها، فكل يمثل وعاء، لأنها أموال غير متجانسة، كل منها له أحكام تزكيته الخاصة به. وبالتالي يجب تحديد وعاء الزكاة لكل نوع من هذه الأموال الثلاثة ليشكل وعائها.

ب ـ نمائية الوعاء : النماء في اللغة هو الزيادة، وشرعا يشترط أن يكون مال المسلم محل الزكاة هو ماله النامي، بمعنى أن يزيد هذا المال فعليا أو اعتباريا ـ والزيادة الفعلية ـ تحدث نتيجة النماء الفعلي، اما الزيادة الاعتبارية فهي كون المال قابلا للزيادة والنمو، وان لم ينم.

وينقسم النماء في الفقه الاسلامي حسب طبيعته الى ثلاثة أقسام هي الربح والعلة والفائدة، وهذا التقسيم يهتم به المحاسبون في الاسلام حيث أن :

(١) الربح : هو الزيادة في قيمة بيع السلعة أو الخدمة عن ثمن تكلفتها بقصد التجارة. (عطية، ١٩٨٤ : ٩١).
(٢) الغلة : وهي ما يتجدد في العروض التجارية مثل صوف الغنم المعدة للبيع من الغنم، أي ارتفاع عروض التجارة دون جهد. (عطية، ١٩٨٤ : ٩١)،
(٣) الفائدة: وهي الزيادة في الأصول الثابتة، وما يطلق عليها في عرف المحاسبة المعاصرة

(الزيادات الرأسمالية)، وقد تكون الفائدة محققة (مباشرة) مثل بيع الاصول، أو فائدة غير محققة (غير مباشرة) مثل الزيادة في اعادة تقويم الأصول الثابتة. (شحاته، ١٣٩٧هـ : ٢٢٣).

لذلك يخرج مال المنسلم الغير نامي من وعاء الزكاة، مثل المال الذي اغتصب منه، أو المال الذي ضل عنه، فلا ربح أو غلة أو فائدة له.

جـ ـ فائضية مال الوعاء : يعني هذا المعيار، أن مال الوعاء هو ما زاد من مال المسلم عن حوائجه الماضية. اي زيادة مال المسلم عما احتاج اليه في الفترة الماضية، والمحصورة بين ملكيته للمال واستحقاق الزكاة فيه، وهذه الفترة قدرت شرعا بعام هجري، والحديث الشريف «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول»، يشير الى أن وعاء الزكاة هو ما بقى من المال بعد امتلاكه بعام، ولذلك يخرج من الوعاء الزكوي الدين الذي في عنق المسلم.

د ـ نصابية الوعاء : ان امتلاك المسلم للمال النامي وفضل هذا المال عن حوائجه الماضية، لا يعتبر وعاء للزكاء الا بوصوله الى قدر معين شرعا يسمى النصاب، وقد اختلف الفقهاء، ليس فقط في تحديد قيمة نصاب المال ـ النقود ـ لكن كذلك في المقصود منه وحكمته.

ونصاب النقود في رأيي، هو نصاب الفضة الذي حدد في الحديث الصحيح المتفق عليه (عبد الباقي، ١٩٧٧ : ١٩٧) [٥] «ليس في ما دون خمس أواق من الورق صدقة»[٦] «والأوقية أربعون درهما» (ابن خلدون ١٩٣٠ : ٢١٩) أي أن الخمس أواق مائتا درهم. والمطلوب الآن أن نحدد قيمة نصاب الفضة في أي يوم، والذي يساوي ٢٠٠ درهم.

لذا يجب تتبع أوزان النقود المحفوظة في المتاحف العربية والغربية، وبخاصة الدينار أو المثقال، فهم لم يتغيروا في جاهلية ولا اسلام، وانهم حين ضربوا الدراهم جعلوا العشرة فيها وزنها سبعة مثاقيل، فكأن المثقال هو الاصل الذي نحتكم اليه، فاذا عرفنا وزن المثقال، عرفنا به نصاب النقدين معا، الذهب والفضة، هذا ما سلكه بعض الباحثين من الأوروبيين، وتبعهم الباحثة المصري «علي باشا مبارك» الذي خصص الجزء العشرين من «الخطط التوفيقية» (القرضاوي ١٩٨١ : ٢٦٥) للنقود وقد أثبتوا ـ بواسطة استقراء النقود الاسلامية المحفوظة في دور الآثار بلندن وباريس ومدريد وبرلين ـ أن دينار عبد الملك يزن ٤,٢٥ جرامات، وكذلك ذكرت «دائرة المعارف الاسلامية» وهو وزن الدينار البيزنطي نفسه، واذن يكون الدرهم :ـ

$$\frac{٧ \times ٤,٢٥}{١٠} = ٢,٩٧٥$$

وعليه يكون نصاب الفضة = ٢٠٠ × ٢,٩٧٥ = ٥٩٥ جرام فضة (القرضاوي، ١٩٨١ : ٣٥٨).

هـ ـ ظاهرية الوعاء : تحديد الوعاء الزكوي بواسطة الجهاز الزكوي بالدولة عن طريق التحقيق والقياس يجب أن يقف عند حد المال الظاهر، ولا يحق للفاحص محاولة الوصول للأموال بطريقة التجسس والتفتيش التي تهتك حرمة خصوصية المسلم، فهذا غير جائز شرعا، وهذا النوع من الأموال اما أن يقرره المزكى طواعية، أو أن يقوم هو بنفسه بأخراج زكاة هذا الجزء من المال، ونستنتج من هذا أن الزكاة لا تعترف بالتقدير الجزافى، ولا محاولة التجسس التي تجرح المسلم، ولكن يحدد الوعاء بناء على أسس وأدلة موضوعية يوفرها نظام معلومات شمولي، يمكن من تحقيق الاقرارات الزكوية المقدمة وتعديلها، ولو بقى فرق بين الوعاء المحدد الوعاء الحقيقي اكتشفه المسلم، يصبح فرق الزكاة واجب في عنقه أمام الله، يخرجه بنفسه لمصارفها أو يسدده طواعية للادارة المالية للزكاة.

أي أن الأموال الباطنية لا تخرج من وعاء زكاة المسلم، ولكن تخرج من التحقيق عند تحديد الوعاء بواسطة الجهاز الزكوى. والاموال الباطنية ليست أموالا باطنية في ذاتها، ولكنها الأموال المختفية عن المعرفة، وقالوا: إن الأموال الظاهرة هي التي يمكن لغير مالكها معرفتها واحصائها، وتشمل الحاصلات الزراعية والثروة الحيوانية، والباطنية هي النقود وعروض التجارة (العمر، ١٩٨٤ : ٦٠) . وتناول شحاته (١٩٨٤ : ٣١٩) هذه القضية من منظور محاسبي بعد التطورات العميقة الأثر التي طرأت على قطاعات الحياة التي نعيشها وجوانبها الاقتصادية والتجارية والمالية والاجتماعية:

(١) ظهرت النقود الورقية، وذاع استعمال الشيكات واوامر الدفع والمقاصة كأدوات مالية للوفاء والتمويل، وقلت كمية الاموال النقدية السائلة من اوراق النقد ـ البنكنوت ـ التي ما زال يحتفظ بها اربابها في بيوتهم، أو متاجرهم أو مصانعهم أو مكاتبهم .

(٢) ظهرت البنوك والمؤسسات المالية القابضة وظهرت البنوك الاسلامية التي نجحت في جذب شرائح كبيرة من المجتمع في العالم العربي والاسلامي للتعامل مع الجهاز المصرفي بعد ان كانت تتورع عن التعامل معه تجنبا للربا وآثامه .

(٣) من سمات عصرنا النظام الانتاجي الكبير، ونمو التجارة الداخلية والخارجية، وظهور الشركات ـ على اختلاف انواعها ـ واسواق المال البورصات .

(٤) ظهور الحاسب الآلي والاجهزة الالكترونية، وما حققته من تقدم مذهل في مجالات نظم المعلومات .

وقد ترتب على ذلك كله ان النقود وعروض التجارة وما في حكمها من الاموال الباطنة، اصبحت بجوار الزكاة ـ من الاموال الظاهرة ـ حيث الاسهم والحصص تتداول في اسواق المال وتنشر اسعارها، والزام التجار بتقديم القوائم المالية والحسابات المختلفة التي تظهر نتيجة نشاطهم ومركزهم المالي . ولم تعد في عداد الاموال الباطنة الان ـ الا القليل النادر ـ مثل النقود التي في بيت المزكى .

و ـ **التقييم الجاري للوعاء**: اذا كان فضل مال المسلم من عملات محلية واجنبية وشيكات وكمبيالات وسندات إذنية واسهم وسندات، وذهب وفضة، وتجارة هي وعاء الزكاة. لذا لا بد من تقييمه، وفي هذا يقول الرسول ﷺ في عروض التجارة «قومه بنحو من ثمنه يوم حلت به الزكاة ثم اخرج زكاته». والتقييم المحاسبي يعرف بانه «تحديد الاوزان النقدية للظواهر الاقتصادية الماضية والحاضرة والمستقبلية وذلك على اساس النلاحظة وطبقا لقيم معينة، وذلك لتسهيل تحديد الاحكام (A.A.A. Committee, 1972: 35). وتحديد الوزن النقدي لوعاء زكاة المسلم ـ والذي تم حصره والتعبير عنه بالوحدات العددية العينية في الماضي والحاضر يستوجب التحديد الواضح لطريقة التقييم. وهناك عدة اسس للتقييم المحاسبي، والفكر الاسلامي يعتمد في تقييم المال (الاصول) لوعا الزكاة على القيمة الجارية للوعاءات والمعيار هنا يشير الى ان التقييم يتم بالقيمة الجارية لصافي سعر البيع حيث انه يعبر عن القيمة المناظرة لهذه الاصول من نقود سائلة مرجوة.

٣ ـ **ايجابية التحصيل الزكوي** [٧]: بعد تحديد الوعاء الزكوي مرورا بمرحلة التحقيق (في حالة وجود حسابات لدى المزكي) او القياس (في حالة عدم وجود حسابات)، تأتي مرحلة التحصيل الزكوي والذي يجب ان يتصف بالايجابية التي تتحقق بناء على المعايير الاتية:

أ ـ **نسبة القدر الزكوي**: يتصف التحصيل الزكوي بالاستقطاع النسبي من وعاء الزكاة، والرأي عندي ان هذا أعدل صورة من صورة الاستقطاع، تفوق فكرة الاستقطاع لمبالغ ثابتة على الرؤوس كما كان سائدا في نظم الضرائب القديمة، او فكرة الاستقطاع التزايدي والذي يتبع في اغلب النظم الضريبية الحديثة، ففيها لا يشعر الممول بالعدل ـ فأين الانصاف في استقطاع مبلغ ثابت من الغنى والفقير، وأين الانصاف في زيادة نسبة الاستقطاع للممول الذي حقق ارباحا اكثر، اهي عقوبة له ـ لكل هذا فان نسبية الاستقطاع الثابتة للزكاة تمثل الحل الامثل لعدالة الاستقطاع. اما القدر الزكوي فقد تباينت فيه الاراء وزاد هذا التباين مع زيادة انواع الثروات المستحدثة، وترسيخا للاطار العلمي للمحاسبة الزكوية أفضل أن تختار قدر زكاة الفضة والذهب وعروض التجارة البالغ ربع العشر (٢,٥٪) من وعائها لاطلق عليها قدر زكاة المال على العموم، وهذا القدر يسري على كل انواع الاموال عدا ما اختص بنص، فالذهب والفضة هما صورة للنقود والاموال بصفة عامة فيكون قدر زكاة المال للاموال التي لم يرد فيها نص هو قدر زكاتها، وبالتالي فان النقود الورقية سواء الموجودة لدى المزكى وتخضع لقدر عمله الوظيفي او مهنته الحرة فيضم الى اموال المزكى وتخضع لقدر زكاة المال على العموم. اما قدر زكاة عروض الصناعة فهو قدر زكاة المال على العموم، فعندما قال الرسول ﷺ «تسعة اعشار رزق امتي في البيع والشراء»، كان يقصد شراء السلع التامة والنصف مصنعة والخام لان التجارة في السلع التامة فقط مفهوم قاصر لهذا الحديث (عطية، ١٩٨٤ : ٢٣١). وقدر زكاة العسل والمنتجات الحيوانية، وقدر زكاة مستخرجات البحر، وقدر زكاة الثروة الاستخراجية حيث

رأى البعض في الاخيرة ان قدر الزكاة الخمس اعتمادا على الحديث الشريف «في الركاز[٨] الخمس» والركاز يختلف عن الثروة الاستخراجية مثل النفط والفحم ـ وكذلك قدر زكاة المستغلات. والرأي عندي ان هذه الثروات لم تأت ما يخصها عن سواها من الاصول، لذا فقدر الزكاة فيها، هو قدر زكاة المال على العموم.

ب ـ **عينية الاداء الزكوي**: يقول الامام ابو عبيد بن سالم «لو ان رجلا وجبت عليه زكاة في تجارة، فقوم متاعه، فبلغت قيمة ثورتام، او دابة مملوكة، فأخرجه بعينة فجعله زكاة ماله، كان عندنا محسنا مؤديا للزكاة، وان كان اخف عليه ان يجعل قيمة من الذهب والورق وكان ذلك له (ابن سلام، ١٩٨١ : ٥٢٥) وهذا رأي ابي حنيفة والشافعي حيث يقرران ان التاجر مخير بين دفع الزكاة نقدا او عيناً، إلا أن الامام أحمد يرى وجوب اخراج الزكاة نقدا لان النصاب في التجارة معتبر بالقيمة (بيومي، ١٩٧٩ : ٣٣٥).

والرأي الذي اراه هو ان الزكاة عينية الاداء . . . اي تؤدي من عين وعاء المال الذي تجب فيه من حيث الاصل، ووعاء النقود والذهب والفضة والتجارة هو وعاء نقدي ـ فالتجارة معتبرة كما ذكر الامام أحمد بالقيمة النقدية وقت حلول الزكاة[٩]، من حيث الاصل، لذا فالأصل يجب ان تخرج الزكاة نقدا من هذا الوعاء، ولان الدين يسر لا عسر فمن الجائز شرعا الاداء باي صورة من الاموال بحيث تكون قيمتها الجارية هي نفس قيمة الزكاة المفروضة على الوعاء النقدي السابق.

والحالة الشائعة هي في وعاء الزروع والثمار ووعاء الماشية ، فتأخذ عينا من الزروع او الماشية ـ ولكن كانت الدولة الاسلامية بعد اتساعها تجمع الزكاة نقدا بدلا من الحاجات العينية تطبيقا لليسر على دافعي الزكاة وتحصيلها ـ ولكن لا بد من ترسيخ الاعتقاد بعينية الاداء الزكوي من نفس الوعاء وما خالف ذلك فهو من باب التيسير.

جـ ـ **سنوية التحصيل الزكوي**: بالنسبة لجميع صور الاموال موضوع البحث والتي يسري عليها قدر زكاة المال على العموم يشترط في تحصيل زكاتها مرور السنة القمرية وبالتالي فان الزكاة سنوية التحصيل عن كل عام هجري مضى، وان لم تسدد فتعتبر في ذمة المسلم حتى يتم سدادها.

د ـ **ملائمة ومرونة التحصيل الزكوي**: يقول المولى عز وجل «كلو من ثمره اذا اثمر، واتو حقه يوم حصاده»[١٠] توجيها من الله عز وجل على ان تحصيل الزكاة لا بد وان يتلاءم مع ظروف المزكى ودورة نشاطه المالي والاقتصادي . وبالاضافة لذلك فجباية الزكاة بواسطة الدولة ليس شرط سلامة هذه العبادة، ويمكن للدولة ان تترك اخراج الزكاة للافراد، ورأيي ان تقوم الدولة بجباية نسبة للزكاة لا تقل عن ٥٠٪ من قيمتها وتترك باقي قيمتها ليخرجها المكلفون بالزكاة، ففي هذا ملاءمة ومرونة في التحصيل، وزيادة للتراحم بين الناس

بعضهم وبعض، وترسيخا لمفهوم ان تزكية المال مسعى شخصي للمسلم، وتأكيدا للعلاقة المباشرة بين العبد وربه .

هـ ـ الحيطة الواجبة للتحصيل الزكوي: اذا كان اساس الحيطة الواجبة يأتي في الحصر المحاسبي لتأكيد التعرف على جميع افراد المجتمع الزكوي، ويأتي في الرقابة المحاسبية للتعرف على اوعية زكاة كل فرد من هذا المجتمع، فأن اهمية الحيطة الواجبة في التحصيل المحاسبي الزكوي لدين الزكاة، لا تقتصر على المحافظة على تحصيل دين الزكاة، ولكن يجب كذلك ان تحافظ على خصائص الزكاة وما استهدف منها .

و ـ قوة الزام التحصيل الزكوي: ومعيار الالزام يتمثل في وجوب ان يتميز النظام المحاسبي الزكوي بامكان التعبير عنه من خلال الصياغة القانونية الدقيقة، وان قصور التعبير عن فكرة التحصيل المحاسبي الزكوي عند صياغة القواعد القانونية الخاصة به يشكل عقبة نتيجة عدم الوضوح الذي يثير الجدل، وبالتالي يحد من نجاح هذه القواعد في تحصيل دين الزكاة بصفة عامة، وبصفة خاصة يجب ان تتميز هذه القواعد بالجزاءات الخاصة بمخالفتها والتي تتسم بالفاعلية والفورية المناسبة .

ز ـ اقتصادية التحصيل الزكوي: ان معيار اقتصادية تحصيل الدين الزكوي يساهم في تحقيق ايجابية التحصيل المحاسبي للزكاة، ويعضده الاستجابة الاختيارية الدينية للمزكين، وترك نسبة من الدين الزكوي يقوم المزكي باخراجها بنفسه تتمثل في حدها الادنى في الاموال الباطنية طرفه . مع العلم بان الالتزام بمعايير التحصيل المحاسبي الزكوي السابق والتي تتمثل في ترسيخ قدر الزكاة، وملاءمة ومرونة التحصيل، والحيطة الواجبة من نقل عبء الزكاة فيها دعما لهذا المعيار .

استخدامات الاطار العلمي للمحاسبة الزكوية: يستهدف هذا البحث استخدام الاطار العلمي للمحاسبة الزكوية كأساس فكري منسق يساعد على ترشيد الاراء التي تقدم للفصل في مشكلات التطبيق العلمي، والمساهمة في القضاء على اية اوجه للتباين والتعارض بين الحلول الجزئية المقدمة، ويمكن العرض لاكثر هذه الخلافات استنفاذا لجهد الكتاب والمشرعين والقائمين على المحاسبة الزكوية :

اولا : هناك اختلاف واقوال في تطبيق الزكاة على الصبي والمجنون، وهناك اقوال متباينة في النصارى، مما يستوجب العرض لها، للفصل فيها باستخدام مفاهيم ومعايير الاطار العلمي للمحاسبة الزكوية مع عرض الاسانيد التي تساعد في القضاء على اوجه التباين مستقبلا .

١ ـ **الصبي والمجنون:** تعددت الاختلافات عند تطبيق الزكاة على المسلم اذا كان صبيا او مجنونا، فهناك رأي يرفع الزكاة تماما عن الصبي والمجنون من منطلق ان الزكاة عبادة، والعبادة تحتاج الى نية لا تتوفر في الصبي والمجنون، وهناك رأي يرفع الزكاة عن جزء

من مال الصبي والمجنون دون الجزء الاخر مثل ابي حنيفة واصحابه، فيرون وجوب الزكاة في زرعه وثمره فقط، اما بقية امواله فلا تجب فيها. (القرضاوي، ١٩٨١ : ١٠٦). وبالرجوع للاطار العلمي للمحاسبة الزكوية والقياس على معيار اسلامية الحصر التي تعني وجوب الزكاة على كل مسلم دون تخصيص، لذا فان الزكاة لا ترفع كليا او جزئيا عن الصبي او المجنون ويكزي من استخدام معيار اسلامية الحصر[١١] الاسانيد التالية:

أ - ان اشتراط النية يرتبط بالعبادات المتعلقة بشخص مسلم مثل الصلاة اما الزكاة فتتعلق بمال المسلم، فلا يشترط النية انما يشترط الغنى.

ب - القول بان وجوب الزكاة في جزء من مال الصبي والمجنون دون الجزء الاخر لعدم قدرته على نمائه لاحتياجه للتجارة والاستثمار، قول لا يتصف بالدقة والثبات، ففي ايامنا هذه تكون التجارة والاستثمار في صورة شراء بعض الحصص او الاسهم ايسر كثيرا من تحقيق النماء في الزرع والثمار والماشية.

٢ - **النصارى**: أما بالنسبة للنصارى والقول بفرض الزكاة عليهم اسوة بنصارى بني تغلب استنادا لرأي الزهيري «ليس في مواشي أهل الكتاب صدقة الا نصارى بني تغلب» اعتمادا على ان هذا فعل عمر رضي الله عنه. وبتطبيق معيار اسلامية الحصر الذي يعني وجوب الزكاة على كل مسلم؟ وبمفهوم المخالفة ان غير المسلم ما له غير محل للزكاة؟ وبالتالي فان النصارى ليسوا من ممولي الزكاة. ويزكي من الاعتماد التام على هذا المعيار عند التطبيق، ان عمر رضي الله عنه لم يأخذ الزكاة حتى من نصارى بني تغلب ولكنه وافقهم على الا يسمى اقتطاع جزء من اموالهم جزية، فأنسب لنا الان ان نسميها ضريبة.

ثانيا: تتعدد الاراء لتبعية المال او تعددية المال الزكوي فيرى البعض انه يجب حصر الاموال الخاضعة للزكاة للممول الواحد مع ضم قيم الاموال غير المتجانسة الى بعضها (شحاته، ١٩٨٠ : ٨٨). وبتطبيق معيار تعددية الوعاء المالي الزكوي نجد انه يشير الى ان الاموال غير المتجانسة لا تضم وهو يفرق بين ثلاثة اوعية للزكاة هي الاموال المتقومة، الزروع والثمار، والماشية. ولذا يتضح انه لا يجب ضم قيم الاموال غير المتجانسة الى بعضها ولكن يضم كل مال الى الوعاء الخاص به من الاوعية الثلاث السابقة. حيث ان لكل قدرها ونصابها، ولا يجب ضمها لبعض، حتى لو كان مالكها واحدا، وتحسب زكاة كل وعاء، ويخرجها المالك.

ثالثا: هناك بعض الاراء التي تحاول الربط بين مفهوم وعاء الزكاة ووعاء الضريبة من حيث اعفاء الاعباء الاصلية للشخص ومن يعولهم، وترك هذا الرأي بشكل قناعة لدى القائمين بالمحاسبة الزكوية اصبح يزعزع من وحدة الفكر الواجبة بينهم ويثير التباين في التطبيق.

ويأتي معيار فائضية مال الوعاء الزكوي ليشير للاختلاف بين مفهوم الوعاء الزكوي والوعاء الضريبي فالاول محله فائضية مال المسلم والقول هنا بأعفاء الحاجات الاصلية من عدمه قوله ليس له نفس المعنى المقصود به عند خصم مبلغ من الوعاء الضريبي للممول، ولاهمية تبيان هذا الامر وحرصا على عدم المزج بين المفاهيم المتباينة التي قد تصل بنا في نهاية الامر الى تضريب الزكاة ارى ان ابدأ بعرض بعض هذه الاراء ثم مناقشتها:

يمكن ايجاز هذه الاراء في ان البعض يرى ان الزكاة والضريبة تأخذان في الاعتبار الاعباء العائلية للممول، فقد اعفت الشريعة الاسلامية الحاجات الاصلية للشخص ومن يعولهم حسب ظروفه الخاصة تحت رقابة ذاته واولى الامر، بينما ان الضرائب الوضعية لم يراع بعضها اي اعفاءات (عطية، ١٩٨٤ : ٥٣)، وان الزكاة شخصية تراعي الجانب الشخصي للمكلف بدفعها، فلا تسرى الا بعد خصم تكلفة حوائجة الاصلية وبعد ان يبلغ الوعاء نصابا معينا (متولي، ١٩٨٤ : ٥٣).

والرؤية السابقة من وجهة نظري، تشمل اكثر من رأي محل نظر، يمكن التعرض لها كما يلي:

١ ـ ما تعارف عليه اساتذة افاضل باقران الزكاة بالضريبة لدرجة حاول فيها البعض ان يقول ان ما جاء بعلم الضريبة الان قد سبقه الاسلام اليه، وهذا في رأيي يضرب الزكاة ويقلل من قدر التشريع السماوي لفريضة الزكاة، فالزكاة والضريبة، وان كانا يتفقان في نقطة واحدة، وهي اقتطاع جزء من المال، الا انهما يختلفان تماما في الاهداف والوسائل والمفاهيم والمباديء.

٢ ـ ان الزكاة والضريبة تأخذان في الاعتبار الاعباء العائلية للممول، فقد اعفت الشريعة الاسلامية الحاجات الاصلية للشخص ومن يعولهم حسب ظروفه الخاصة، تحت رقابة ذاته واولى الامر، وهذا في رأيي لم يأت به قرآن او حديث او سنة، او عمل به احد من صحابة رسول الله ﷺ، وان كان قد قال به بعض الفقهاء المعاصرين من باب الاجتهاد، ولا يحق لكائن من كان، ان يغلق بابا فتحه الله ورسوله للامة حتى يوم الساعة، وكل مجتهد قد يؤخذ منه رأي ويترك اخر.

وهذا الرأي يفتقر من وجهة نظري للسند العلمي المحاسبي والفقه الديني للاتي:

أ ـ اذا كان اعفاء الاعباء العائلية يتضح، ويأخذ اهميته في الضرائب المقررة على صافي الربح ـ وهي السائدة في اغلب بلدان العالم الان ـ فهي وهم اكثر منه حقيقة، حيث ان تحديد صافي الربح ينتج من مقابلة التكاليف والايرادات عن فترة ماضية ولنفرضها سنة مثلا، والتكاليف هنا وهي تكاليف الحصول على الايرادات، لا يدخل فيها الاحتياجات والتكاليف العائلية او الشخصية او الضرورية الخاصة بالممول الخاضع للضريبة، عن

الفترة او العام الذي يتحقق فيه هذا الربح ، بل الاكثر من ذلك ان هناك بعض التكاليف المتعلقة بالحصول على الايراد لا تخصم في كثير من قوانين الضرائب وتعتبر تكاليف غير واجبة الخصم ، وهي تتصف في تصنيفها على طريقة تحكمية ، وعلى سبيل المثال ، اتى قانون الضرائب على الدخل المصري رقم ١٥٧ لسنة ٨١ (١٣) في المادة ٢٤ منه ، الخاصة بتحديد صافي الربح الخاضع للضريبة على الارباح التجارية والصناعية ، في البند ٦ من الفقرة الثانية «انه في جميع الاحوال لا يجوز ان تزيد جملة المخصصات السنوية ـ المخصومة من الايراد ـ على ٥٪ من الربح السنوي الصافي للمنشأة» وما زاد عن ذلك فهو توزيع للربح ، علما بان هذه المخصصات هي الاموال المعدة لمواجهة خسائر او اعباء مالية معينة ومؤكدة الحدوث ، وغير محددة المقدار ، وهي تكاليف واجبة الخصم محاسبيا بالكامل فقد ساهمت في خلق الايراد عن الفترة او العام السابق ، وبالتالي فان وعاء الضريبة ـ وهو صافي الربح الخاص بالفترة ـ يكون مبالغا فيه ، نتيجة عدم خصم بعض تكاليف ساهمت في تحقيق الربح ، بالاضافة الى ذلك ، قد تكون الاعباء الشخصية والعائلية للممول قد اثرن على هذا الربح اثناء العام بل قد يكون الممول قد استدان كذلك لتغطية هذه الاعباء ، ورغم ذلك يخضع للضريبة .

فأين شخصية الضريبة؟ هل في انها تعفي للممول مبلغا من الربح ـ في حدود ٧٢٠ جنيه او ما يعادل ١٢٠ د.ك ـ؟ هذا الربح الذي قد يكون قد استهلك كله في حاجاته مما يضطر البعض الى محاولة التهرب ، او يضطر الشرفاء الى الاستدانة لسداد دين الضريبة ، ورغم ذلك يصر علماء الضريبة على انها تراعي ظروف الممول الشخصية .

إن هذه الضرائب لا تراعي الظروف الشخصية ، ولم تصل بعد الى الوسيلة ، التي تحقق المراعاة الحقيقية للظروف والأعباء الشخصية والعائلية .

ب ـ الزكاة التي فرضها الله عز وجل تقع على فضل مال المسلم لعام مضى ، بعد ان اخذ المسلم من هذا المال خلال العام كل ما احتاج له لشخصه او لعائلته ولمن يعولهم من حاجات ضرورية وحاجية وترفيهية ، وما بقي بعد كل ذلك ، وبعد اخراج اي دين عليه ، يكون هو وعاء الزكاة ـ فجمهور الفقهاء يشترطون لوجوب الزكاة في المال مرور عام من تاريخ امتلاكه ، اي ان اي مال لم يمر عليه الحول في حوزة صاحبه يخرج من وعاء الزكاة .

ويتم للتيسير ، تحديد يوم هجري محدد لزكاة المسلم ، ويأخذ صفة الاستمرار ، بشرط ان يحدد الوعاء في هذا اليوم سنويا ، فان كان الوعاء نصابا في طرفي الحول ، وجب فيه الزكاة ، ويحدد وعاء الزكاة باقل القدرين في اول العام واخره .

هذا في رأيي ، هو قمة مراعاة الظروف الشخصية لدافع الزكاة ، فالموجود من المال عنده بعد كل ما احتاجه فعلا في السنة السابقة هو وعاء الزكاة ـ من غير احسان من الدولة في صورة ترك مبلغ صغير كشعار كاذب لانسانية الضريبة ـ يدفع منه الممول جزءا صغيرا جدا

من غير مشقة ولا استدانة، بل هي كذلك تطهره وتزكيه، هذا هو الاسلوب الالهي السليم لمراعاة الانسان خليفة المولى عز وجل في الارض فهل يتعلم علماء الضريبة من هذا الاسلوب الحق .

لذا يتضح ان الاعفاء حدث قبل تحديد الوعاء، بوقوع الزكاة على فضل مال المسلم عن العام السابق، وبالتالي فان الاجتهاد لاعفاء الحاجات الاصلية تحت رقابة أولي الأمر أسوة بما تعلموه في الضريبة يصبح قولا ليس ذا معنى بعد أن تم تنقية مال الوعاء الزكوي في العام الذي امتلكه المسلم من حاجاته فيه تماما بدون حاجة لرقابة وتقدير، والمتبقي من هذا المال بعد الزكاة فهو للعام القادم بالاضافة الى ما يكتسبه المسلم من عمل يده وجهده في العام المقبل .

جـ ـ الاعباء الشخصية والعائلية التي يدعى علماء الضريبة مراعاتها من الناحية المحاسبية ومن مبدأ استقلال السنوات الضريبية، هي الاعباء المتعلقة بالسنة السابقة موضوع التحاسب حسب ظروف الممول الخاصة، وهذا محل نظر، لانهم يعتبرون ظروف الممول المتزوج ويعول هي نفس ظروف كل الممولين المتزوجين ويعالون وكان الاجدر بهم ان يطلبوا من ممولي الضريبة كشوفات عن ما استنفذته اعبائهم العائلية عن العام المنصرم، ليمكن الادعاء بعد ذلك بان ما خصم من كل ممول هو تكلفة حوائجه واعبائه خلال العام .

لذا، فشخصية الضريبة شكلا وليس مضمونا، ولكن فريضة الزكاة باشتراط تطبيق معيار فضلية مال وعاء الزكاة، تكون قد حققت شخصية الزكاة برفع الاعباء والتكاليف الشخصية والعائلية، وكل نفقات المزكى بناء على التكاليف التي حدثت فعلا وليس تقديرا، ثم يأتي بعد ذلك فضلية مال المسلم دون سواه محلا للزكاة .

رابعا : اختلف الفقهاء والمحاسبين في تحديد قيمة نصاب الأموال المتقومة بالنقود ويرجع ذلك في أساسه لاختلافهم حول المقصود من النصاب وحكمته، فذهب البعض بان نصاب الذهب هو الأجدر بأن يتبع ـ بل أخذت قوانين الزكاة في بعض الدول الاسلامية بنصاب الذهب ـ ونادى علماء أفاضل آخرون بنصاب الماشية.

وبالرجوع للاطار العلمي للمحاسبة الزكوية والقياس على معيار نصابية الوعاء نجد أنه يشير الى نصاب الفضة دون سواه كنصاب للأموال المتقومة. ولأهمية النصاب وخطورة ما يثار حوله من اختلاف عند التشريع لقوانين الزكاة وتطبيقها وترسيخها للعقيدة، أحاول أن أعرض لأغلب أوجه هذا التباين، ففي هذا الموقع يتساءل أحد كبار الفقهاء (القرضاوي، ١٩٨١ : ٢٦٣ ـ ٢٦٤) بأي النقدين يحدد النصاب ـ نصاب الفضة أو الذهب أي الحد الأدنى للغني الموجب للزكاة؟ وذلك أن الشارع قد حدد لكل منهما نصابا يخالف الآخر.

ثم يرجح تحديد نصاب النقود بنصاب الذهب فيقول يذهب علماء آخرون الى أن تقدير النصاب يجب أن يكون بالذهب، وذلك أن الفضة تغيرت قيمتها بعد عصر النبي ﷺ، وذلك لاختلاف قيمتها باختلاف العصور كسائر الأشياء، أما الذهب فان قيمته ثابتة الى حد بعيد، ولم تختلف قيم النقود الذهبية باختلاف الأزمنة، لأنها وحدة التقدير في كل العصور وهذا ما اختاره ابو زهرة وخلاف وحسني وقد ذهب نفس المذهب شوقي اسماعيل شحاته، وقد ذكر أن الأولى أن يقتصر على تقدير النصاب في عصرنا بالذهب وهو ما نسير عليه ونطبقه (شحاته، ١٣٩٧هـ : ٢٦)، وقد جاء قانون الزكاة في ليبيا، رقم ٨٩ لسنة ١٩٧١ في مادته الخامسة، بنفس هذا المعنى.

ويضيف يوسف القرضاوي : ويبدو لي أن هذا القول سليم الوجهة، قوي الحجة، فبالمقارنة بين الأنصبة المذكورة في أموال الزكاة كخمس من الأبل، أو أربعين من الغنم، أو خمسة أوسق من الزبيب أو التمر، نجد أن الذي يقابلها في عصرنا، هو نصاب الذهب لا نصاب الفضة.

ان خمس أبل أو اربعين شاه تساوي قيمتها نحو أربعمائة دينار أو جنيه، أو أكثر فكيف يعد الشارع من يملك أربعا من الابل أو تسعا وثلاثين من الغنم فقيرا، ثم يوجب الزكاة على من يملك نقدا لا يشتري به شاة واحدة، وكيف يعتبر من يملك هذا القدر الضئيل من المال غنيا؟

وفي نهاية بحثه، وضع معيارا ثابتا للنصاب النقدي يلجأ اليه عند تغير القوى الشرائية للنقود تغيرا فاحشا. . . ، وهذا المعيار هو ما يوازي متوسط نصف قيمة خمسة من الأبل، أو أربعون من الغنم، في أوسط البلاد وأعدلها.

ولقد قال العلامة ولي الله الدهلوي «انما قدر النصاب لخمس اواق (من الفضة)، لانها مقدار كان يكفي أقل أهل بيت سنة كاملة، حيث كانت الأسعار موافقة في أكثر الأقطار، واستقرىء عادات البلاد المعتدلة في الرخص والغلاء تجد ذلك» (القرضاوي، ١٩٨١ : ٢٦٥).

يضيف يوسف القرضاوي أنها في بعض البلاد التي ارتفع فيها مستوى المعيشة كبلاد النفط (البترول)، لا تكفي بعض الأسر المتوسطة النفقات يوما واحدا، فكيف يعد من ملكها غنيا في نظر الشرع الحكيم؟ هذا بعيد غاية البعد، لهذا كان الأولى أن نقتصر على تقدير النصاب في عصرنا بالذهب واذا كان التقدير بالفضة أنفع للفقراء والمستحقين فهو إجحاف بأرباب الأموال. وأرباب الأموال في الزكاة ليسوا هم الرأسماليين وكبار الموسرين، بل هم جمهور الأمة.

وفي موضع آخر يقول أما النقود الذهبية (الدنانير) فلم يجىء في نصابها أحاديث في

قوة أحاديث الفضة وشهرتها، ولذا لم يظفر نصاب الذهب بالاجماع كالفضة، غير أن الجمهور الأكبر من الفقهاء ذهبوا الى أن نصابه عشرون دينارا.

وروى عن الحسن البصري أن نصابه أربعون دينارا، وروى عنه مثل قول الأكثرين. ونصاب الذهب معتبر في نفسه، وخالف في ذلك طاووس فاعتبر في نصابه التقويم بالفضة فما بلغ منه ما يقوم بمائتي درهم وجبت فيه الزكاة (الشوكاني، ١٩٥٢ : ١٤٨). وحكى مثله عن عطاء والزهري وسليمان بن حرب وأيوب السختياني (ابن قدامه، ١٣٦٨هـ : ٤).

ومما يؤيد قول الجمهور : ما جاء من الأحاديث المرفوعة مما لم يسلم من مقال في سنده ولكنها يقوى بعضها بعضا، فمنها ما رواه ابن ماجة والدارقطني من حديث عمر وعائشة : أن النبي ﷺ كان يأخذ من كل عشرين دينارا نصف دينار. ومما يرجح ذلك ما هو مقرر تاريخيا : أن الدينار كان يصرف في ذلك العصر بعشرة دراهم. يقوى ذلك كلمة عمل الأمة من الصحابة ومن بعدها، حتى استقر الاجماع على ذلك.
والآن بعد أن عرضنا لأسانيد أصحاب الآراء التي ترى أن نصاب الذهب هو نصاب النقود لدلالته على الغنى، ولأهمية رفع الخلاف، لأن في دلك تسهيلا وتيسيرا لعمل جهاز المحاسبة الزكوية، حيث أن واقع الزكاة عند من يرى أن النصاب يمثل الغنى أو يمثل ما يكفي حاجة المزكى لمدة عام، يستحيل معه أن نقول له إن نصاب الفضة بقيمته النقدية الحالية هو نصاب الزكاة، بالأضافة لذلك، أخذت قوانين الزكاة في بعض الدول بنصاب الذهب وبمفهوم أن النصاب يشير للغنى، ولخطورة ذلك اتعرض لكل الأسانيد التي ساقوها :

١ ـ أول هذه الأسانيد هو اقران نصاب الذهب والفضه بالحد الأدنى للغنى الموجب للزكاة، وهنا يجب أن نتساءل، هل الزكاة تؤخذ عن العام الماضي أو العام المقبل؟ وبالتالي الغنى الموجب للزكاة هو غنى العام السابق أم العام المقبل؟

ومن الواضح أن الزكاة فريضة الله عن مال مضى عليه العام ـ أوحال عليه الحول ـ أي أن هذه الفريضة عن مال المسلم عن العام الماضي، وبالتالي يكون المقصود هو غنى المسلم عن العام الماضي وهذا الغنى يثبت بكفاية ما للمسلم لكل حاجاته من ضرورية وكمالية عن عام سبق ـ مثل نفقة أهل بيته ومن يعولهم من مأكل وملبس وزواج وخلافه فقد عناه الله مما وهبه من مال لكل هذه المتطلبات، فالغنى هنا ثبت عن ما مضى، ورغم ذلك لا تؤخذ الزكاة الا من فضل هذا الغنى الذي بقى مع المسلم طوال العام أو في طرفي العام الماضي، ووجود هذا الفضل هو دليل عدم الحاجة عن عام مضى. أما النصاب فالرأي عندي هو تأكيد هذا الفضل، لذا يكون نصاب الذهب أو نصاب الفضة أو أي نصاب أقل من ذلك، مؤشرا لتأكيد هذا الفضل دون شرط الكثرة في قيمة

النصاب. واقتصادا للجهد المحاسبي، لهذا لا أرى أن هذه الحجة ترجح نصابا عن سواه قل أو كثر.

٢ ـ ثاني هذه الأسانيد أن الشارع قد حدد لكل، نصابا يخالف الآخر وبالتالي يجب التفضيل بينهما. ورأيي أن الشارع لم يحدد نصابا للفضة يختلف عن نصاب الذهب، ليس فقط في مفهوم عدم وقوع تناقض في الشرع الحكيم ولكن ما هو معروف تاريخنا منذ ايام الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين، أن نصاب الفضة في هذه الحقبة هو قيمة نصاب الذهب أي أنه نصاب واحد، ولكن هذا المفهوم الخاطىء الذي اعتبر وجود نصابين، سببه في هذه الأونة اختلاف قيمة المائتي درهم فضة عن العشرين دينارا ذهبا، مما يتطلب التحميص والتدقيق المحاسبي والشرعي.

٣ ـ ثالث هذه الأسانيد أن الفضية تغيرت قيمتها، أما الذهب فاستمرت قيمته ثابتة الى حد بعيد، لأنها وحدة التقدير في كل العصور. وهنا تفرقة لا تجوز بين الذهب والفضة، فلهما نفس الخواص وهما من أشهر النقود السلعية، وهي نقود تكون قيمتها لأغراض غير نقدية تعادل تماما قيمتها كنقود مثل الماشية والأرز والقوارب (الليسي وزملاؤه، ١٩٨٠/٧٩ : ٢٧٥).

وبالتالي ما يسرى على الذهب من ارتفاع أو انخفاض يسري على الفضة أو أي سلعة أخرى. فنصاب الفضة كسلعة في ذاته، تتغير قيمته لعوامل اقتصادية ويسرى عليها ما يسري على مختلف السلع من الأبل والغنم. وكذلك الذهب، والذي نعنيه من التضخم هو انخفاض القوة الشرائية للنقود الورقية لا الفضة أو الذهب. واذا كان الذهب قد ارتفعت قيمته الان بالنسبة للفضة، فهل هذا مبرر للقول به، وإن سرنا على هذا المنوال وارتفعت قيمة الفضة بالنسبة للذهب مستقبلا، هل نقول بنصاب الفضة؟

٤ ـ رابع هذه الأسانيد هو أن المقارنة بين الأنصبة المذكورة في أموال الزكاة، خمس من الأبل وأربعون من الغنم... الخ، نجد أن الذي يقاربها في عصرنا هو نصاب الذهب لا نصاب الفضة. والرأي عندي أن هذا اجتهاد وقياس لا داعي له فهناك الأحاديث الثابتة في نصاب النقود الفضية، وبالتالي يجب أن نلتزم بالقاعدة الشرعية ـ لا قياس مع النص ـ وأن كنت لا أنكر أن لكل مجتهد نصيب، فأن المجتهد لو التبس عليه النص فلا بد أن يفطن لاحتمال اختلاف قيمة هذه الأنصبة جميعها، بعضها عن بعض في المستقبل فأيها نأخذه كنصاب يقاس عليه ما عداه؟

٥ ـ خامس هذه الأسانيد وهي أن: تقدير النصاب بخمس أواق (من الفضة) لأنها مقدار يكفي أقل أهل بيت سنة كاملة...، والآن لا يكفي بعض الأسر المتوسطة لنفقات يوم واحد في بلاد النفط. لهذا كان الأولى بأن نأخذ بنصاب الذهب في عصرنا هذا. ورأيي

أن الجزء الأول وهو تقدير نصاب الفضة فلا يختلف عليه أحد، أما الجزء الثاني فهو محل نظر، فلم يأت حديث أو سنة تقرن النصاب بما يكفي أقل أهل بيت سنة كاملة، واذا كان اجتهادا فلم لا نقول أكثر أهل بيت، فالشارع الحكيم أكرم من أن يضيق على أكثر أهل بيت، وهو المعطي لهذا المال كله، هذا من حيث الشكل، أما من حيث الجوهر، فإننا أمام عبادة وفيها نص يحدد نصاب الفضة كنقود، فهل نستبدل هذا النصاب بنصاب آخر هو في عصرنا هذا الذهب، وإذا أصبح نصاب الذهب لا يكفي أقل أهل بيت، فأي نصاب نحدد به نصاب النقود؟ هل بنصاب آخر مثل الإبل، واذا أصبح هذا النصاب مع زيادة حاجات أقل أهل بيت لا يكفي، فهل نغيره، أو هل يصح أن يكون نصاب النقود نصابا متحركا يتغير من عصر الى آخر؟ هذا اجتهاد يفتح بابا لا تستطيع الأمة أن تنجو من سلبياته.

٦ ـ سادس هذه الأسانيد أن التقدير بالفضة أنفع للفقراء، واجحافاً بأرباب الأموال. ورأيى أن مثل هذه المقولة، لا يجب أن نعول عليها كثيرا، فنحن ننشد ترسيخ هذه العبادة بمعرفة أركانها من الكتاب والسنة، لا نفعا لفئة، أو أجحافا بفئة أخرى، فرب العالمين هو الذي فرض الفريضة، وليطمئن قلب المؤمن، فليس في نصاب الفضة إجحافا بأرباب الأموال، حيث سبق أن نوهنا، أن الزكاة تؤخذ عن عام مضى كفى الله فيه عبده من كل حاجاته ومتطلباته، ولا تؤخذ الا من الفضل بعد ذلك.

٧ ـ سابع وأهم هذه الأسانيد، أن الأحاديث التي جاءت في نصاب الذهب مما لم يسلم من مقال في سنده، ولكنها يقوى بعضها بعضا، وأن النبي ﷺ كان يأخذ من كل عشرين دينارا نصف دينار، وأن الدينار كان يصرف في ذلك العصر بعشرة دراهم، ويقوى ذلك ما سار عليه الصحابة، حتى استقر الاجماع.

والسؤال هنا، هل استقر الأجماع على أن نصاب الذهب معتبر، في نفسه أو بتقويمه بنصاب الفضة وهنا نوجز الآتي :

* أحاديث نصاب الفضة ثابتة بالصحيحين وأحاديث نصاب الذهب ضعيفة.
* تساوي قيمة النصابين في عهد الرسول ﷺ والصحابة.
* كان الخلاف عندما اختلفت قيمة العشرين دينارا ذهبا مع المائتي درهم.
* يستبعد الجميع أن يكون الشرع الحكيم أتى بنصابين للنقود.

والرأي عندي أن هذا الخلاف سببه هو اللبس في الفهم، واعتبار أن نصاب الذهب عشرون دينارا معتبرا في نفسه، ورفع هذا الخلاف يجب أن يتم من مفهوم أن نصاب الفضة ليس عليه خلاف، واستبعاد أن الشرع الحكيم قد أتى بنصابين للنقود، وأن قيمة نصاب الذهب كانت مساوية لنصاب الفضة، لذا يكون نصاب الذهب ليس معتبرا في نفسه، ولكن بقيمة نصاب الفضة، لذا يجب الا نتقيد بالعشرين دينارا ذهبا، ولكن نحدد قيمة

نصاب الذهب بناءا على نصاب الفضة، وما دامت في كل دولة نقودها، فيمكن تحديد قيمة نصاب النقود (الورقية) فيها قياسا على نصاب الفضة، ونقدر الذهب بالنقود نصابا وزكاة، وبالتالي فنصاب الفضة هو نصاب وقدر زكاة المال على العموم.

خامسا : يفرق بعض العلماء بين عروض التجارة وعروض القنية عند تقييمها بالقيمة الجارية (عطيه، ١٩٨٤ : ١١٥) ويبرز هنا معيار القيمة الجارية لصافي سعر البيع للاموال المتقومة كأساس للتطبيق، والخلاف بين الفقهاء يظهر عندما يفرقون بين القيمة الجارية في حالتين :-

١ ـ عروض التجارة ويتم تقييمها بسعر البيع الجاري، وعن جابر بن زيد قال رسول الله ﷺ «قومه بنحو من ثمنه يوم حلت به الزكاة ثم اخرج زكاته»، ويرى الفقهاء المسلمون أن تقييم السلع عند تمام الحول بسعر السوق المراد به سعر الجملة لأنه هو الذي يمكن أن يباع به عند الحاجة، مطروحا منه مصروفات البيع التي لم يتم أداؤها.

٢ ـ عروض القنية يتم تقييمها بالقيمة الجارية على أساس قيمة الشراء، الذي يتمثل في المبلغ الذي تكلفه عملية شراء سلعة جديدة لاحلالها فرضا محل السلعة الحالية بالقدر الذي جرت عادة المشروع على شرائه ـ أي بسعر القطاعي (الوحدة أو القطعة) وليس بسعر الجملة ـ مضافا اليه مصاريف الشراء والتركيب والمقررة ومصاريف النقل الى المشروع، ويطلق على هذا السعر في التعبير المعاصر (سعر الاحلال) ويجب اضافة عمولة الشراء في هذه الحالة الى الثمن بعكس الحالة الأولى الذي يستبعد منها عمولة البيع (ابن سلام، ١٩٨١ : ٤٢٦).

وأريد أن اسوق بعض الاعتراضات على ما سبق من آراء :

- أن التفرقة في التقييم بين عروض التجارة وبين عروض القنية تفرقة لا تستند على شرع أو على اسانيد علمية منطقية فكلها أموال قد تتمثل في سلع متشابهة فقد تكون السيارة عرض من عروض التجارة او عرض من عروض القنية وتقييم السيارة ليس من سلامة القياس أن يأخذ قيمتين في آن واحد لنفس السيارة، القيمة الاولى لو كانت من عروض التجارة، والقيمة الثانية لو كانت من عروض القنية.
- هو ان تقييم عروض القنية على اساس سعر الاحلال لا يمثل قيمة للاصل المراد تقييمه ولكنه يمثل قيمة اصل آخر يحل محل الاصل الخاضع للتقييم، وقد سبق استبعاد هذا الاسلوب في تقييم اموال واصول الوعاء الزكوي .

وأرى اننا هنا امام عملية تقييم محاسبي لأموال (أصول) الوعاء الزكوى أي التعبير عن كل أصل من هذه الأصول بالأوزان النقدية التي تعبر عنه في يوم حلت به الزكاة أي أننا هنا أمام ميزانية تنازل وتصفية للتعبير النقدي عن قيمة الأصل في هذا اليوم، وأن قيمة ما يملكه المزكى من نقد في يوم معين هو السائل من هذا النقد، بالاضافة لقيمة التنازل عن

الأصول التي يملكها في هذا اليوم، لذا عندما أفتى فقهاء المسلمين مثل ابن رشد أن تقييم السلع بسعر السوق عند تمام الحول المراد به سعر الجملة لأنه هو الذي يمكن أن يباع به عند الحاجة، مطروحا منه مصروفات البيع التي لم يتم أداؤها كانوا منصفين، وأضيف أن سعر بيع الجملة هو سعر بيع الجملة للتصفية والتنازل الذي لا يتطلب تسويقا أو مجهودا، مثل تقدير سعر البيع المحتمل في مزايدة حرة ـ أي دون تحديد حد أدنى ـ وعلى أن يستمر التقويم بهذا الأسلوب في كل عام لأموال الزكاة.

سادسا: يثور خلاف عند تقييم الديون ويفرق البعض بين الديون غير التجارية والديون التجارية، وبالرجوع للاطار العلمي للمحاسبة الزكوية والقياس على معيار القيمة الجارية الذي يشير الى إنه يعبر عن القيمة المناظرة للأصل من نقود سائلة مرجوة، نجد أن الديون معبر عنها في ذاتها بنقود جزء منها مرجو وجزء غير مرجو، لذا تكون قيمتها مناظرة للجزء المرجو منها سواء أكانت غير تجارية أو تجارية.

والخلاف هنا فيما يراه بعض الفقهاء والمحسابين من أنه اذا كانت المديونية بسبب التجارة فهي عروض تجارة، أما اذا كانت لأسباب أخرى فهي من النقود، وبذلك تختلف ديون التجارة عن الديون الأخرى عند تقويمها في نهاية الحول (جمال الدين، ١٩٦٥ : ٢٣٤) ويعرضون لها كما يلي :

* **تقويم الديون غير التجارية**: الديون الغير تجارية سواء كانت في صورة شيكات تحت التحصيل أو كانت في أي صورة من صور الكتابة أو بدون سند[١٤] فيتم تقييم الجزء المرجو اي الجيد منها كنقود، أما الجزء الغير مرجو منها فلا يعطى له أي قيمة، ويدخل الجزء الأول في وعاء الزكاة ولا يدخل الجزء الثاني في الوعاء إلا بعد تحصيلة.

* **تقويم الديون التجارية** : يرى الفقهاء المسلمون أن حكم ديون التجارة هو حكم عروض التجارة التي يتم تقويمها بالقيمة الجارية، بعيدا عن قاعدة الخصم على أساس سعر الفائدة الربوية (الأجيو)، ويتم تحديد القيمة الحالية طبقا لما يقرره فقهاء المالكية اذا كان الدين مؤجلا وأنه من بيع (تجارة) وكان مرجوا (جيدا أو مؤكد تحصيله) فان ذلك يتم على مرحلتين :

أولا : تحديد كمية السلع التي تشترى بالأجل بالقيمة الاسمية للدين المؤجل في تاريخ استحقاقة.

ثانيا : تحديد القيمة البيعية بالنقد الحال لتلك الكمية السلعية وتكون القيمة التي نحصل عليها هي القيمة الجارية للدين المؤجل في تاريخ التقويم، وقد اعطوا مثالا لدين قيمته ألف جنيه، وعند اتباع الأسلوب السابق تم تقييمه بـ ٨٠٠ جنيها (عطيه، ١٩٨٤ : ١٢٩).

ومن وجهة نظري أن هذا الاجتهاد ومحاولة تطويع الفكر الأسلامي للفكر الوضعي - أي تحديد القيمة الحالية - ليس له محل في شرع يحرم الربا حتى لو تم ذلك باسلوب أو بأخر، وأن الديون التجارية لا تختلف عنه في تقييم الديون المدنية، فالديون المرجوة أو الجيدة تقوم بقيمتها النقدية، والديون الغير مرجوة فلا يعطي لها اي قيمة، وهي محاسبيا تتفق مع هذا المفهوم وتعامل كديون معدومة اما الديون المظنونة (المشكوك فيها) فيفحص كل دين منها ويدرس بغرض تقسيم هذا النوع من الديون وتحليله الى نسبتين :

الأولى : هي النسبة المرجوة التحصيل وتعتبر قيمتها ضمن وعاء الزكاة.
والثانية : هي النسبة الغير مرجوة وتخرج قيمتها من وعاء الزكاة الحالي، ويتفق هذا المفهوم مع المفهوم المحسابي عندما يكون مخصصا لديون مشكوك في تحصيلها.

والديون الغير مرجوة، وكذلك نسبة الديون الغير مرجوة من الديون المظنونة - المشكوك فيها - لا تدخل كما سبق أن نوهنا في وعاء الزكاة الحالي، ولكن يدخل الجزء الذي قد يحصل منها في أول وعاء زكاة بعد تاريخ تحصيلها بشرط أن يكون قد مر على امتلاك التاجر المسلم لها عام على الأقل سواء في حوزته أو حوزة المدين، حيث أن تسديد المدين للدين الغير مرجو يعتبر قرينة على أن هذا الدين يمثل جزءا من فضل مال المسلم الدائن حتى وهو في حوزة المدين.

سابعا : نص قانون الزكاة في جمهورية باكستان الاسلامية المطبق في ١٩٨٣/٣/١٥، أن الزكاة التي تجمع بقوة القانون تخصم من المنبع بواقع ٢,٥ بالمائة من القيمة الحقيقية أو السوقية أو الاسمية، وعدد الأنواع ومنها الحصص في شركات الاستثمار وأسهم الشركات والمؤسسات، ورغم ما لهذا النص من بريق فانه يتعارض مع معيار الحيطة الواجبة للتحصيل الزكوي والذي يشير الى أنه لا يقتصر على تحصيل دين الزكاة فقط، ولكن يجب كذلك المحافظة على خصائص الزكاة وما استهدف منها.

ونص القانون الباكستاني السابق ينقل عبء الزكاة الى الغير، وذلك ليس نتيجة عيب في هذا الأسلوب ولكن هذا العيب يرجع أساسا الى الهياكل الاقتصادية في الدول الاسلامية - وغالبها من دول العالم الثالث - الذي لا يمنع من نقل العبء على المستهلك، لذا أرى أن يكتفي بالاستعلام عند المنبع كأسلوب من أساليب الرقابة والتحقيق والقياس للوعاء الزكوى، وألا يتبع أسلوب الحجز عند المنبع الا بعد التأكد من توفر مانع نقل العبء في الكيان الاقتصادي للدولة، سواء عن طريق وجود التسعير الشامل أو المنافسة الحرة التي لا يشوبها أي صورة من صور الاحتكار ويكون السوق سوق المشتري وليس البائع.

وبعد فقد قصدت بعرض الأسس والمعايير السابقة ترسيخا للمحاسبة الزكوية،

واظهارا لذلك النظام الفذ. بفرض مكامن قوته ويسره واستخدام هذه الأسس والمعايير في الجزء التالي من البحث، ترغيبا في انتشاره، واتباع الدول الاسلامية له.

الخلاصة

استهدف هذا البحث رفع الخلاف المحاسبي الزكوى، بعرض اطار علمي متكامل للمحاسبة الزكوية كعلم من العلوم المحاسبية الخاصة، والتي تقوم فيها المحاسبة بتقديم فيض من العون العلمي لفريضة الزكاة، وتعطى صورة موضوعية لتداخل العلوم، والمعارف بهدف ترشيد الرغبات البشرية.

وقد تم التعرض للاطار العلمي.. للمحاسبة الزكوية في ثلاث مستويات: أولى هذه المستويات تم فيها التعبير عن مفهوم المحاسبة الزكوية من حيث موقعها من الشريعة الاسلامية والعلم المحاسبي، وغايتها ومجالها. ثاني هذه المستويات تم فيها العرض للمحددات التي ترتبط بموقع ومجال المحاسبة الزكوية سواء المتعلقة بموقعها من المحاسبة أو من الشريعة الاسلامية أو المحددات المتعلقة بمجالها. وثالث هذه المستويات تم فيها تقديم الأسس والمعايير المحاسبية الزكوية المقترحة والتي شملت ثلاث أسس هي:

أولا: شمولية الحصر والذي اشتق منه معايير فردية الحصر المحاسبي الزكوى، وشمولية بيانات الحصر، ومنبعية بيانات الحصر، واسلامية الحصر.

ثانيا: عدالة التحقيق والقياس الزكوى والذي اشتق من معايير تعددية (نوعية) الوعاء الزكوى، ونمائية الوعاء، وفضلية الوعاء، ونصابية الوعاء، وظاهرية الوعاء، والقيمة الجارية للوعاء.

ثالثا: ايجابية التحصيل المحاسبي الزكوى والذي اشتق منه معايير نسبة القدر الزكوى، وعينية الأداء الزكوى، وسنوية التحصيل الزكوى، وملائية ومرونة التحصيل الزكوى، والحيطة الواجبة، وقوة الالزام، واقتصادية التحصيل الزكوى.

وفي الجزء الثاني من البحث تم استخدام الاطار العلمي للمحاسبة الزكوية للفصل في أهم المشكلات التطبيقية، وقد تعرض هذا البحث لسبع مشكلات تباينت فيها الآراء والأساليب التطبيقية بشكل يضعف من القدرة على المحاسبة الزكوية لممولي الزكاة، وما يترتب على هذا من اظهار لضعف الرابطة والامتزاج العلمي الواجب بين الزكاة والمحاسبة.

الهوامش:

١ ـ ايجارها.
٢ ـ شاء الله أن يحصل الباحث على الدراسات العليا في المحاسبة والاقتصاد والشريعة الاسلامية واشترك في ادارة وأمانة واصدار توصيات وفتاوي مؤتمر الزكاة الاول بدولة الكويت المنعقد في ١٩٨٤/٤/٣٠.
٣ ـ يعتبر الباحث أول من أطلق هذا التعبير على محاسبة الزكاة، حيث يرى فيه تعبيرا عن الامتزاج الكامل المفروض بين العلم المحسابي والفقه الديني لفريضة الزكاة، عنه في تعبير محاسبة الزكاة الذي لا يتعدى مفهومه تطبيق المحاسبة في مجال الزكاة فلا يرسخ مفهوم التضامن والانصهار بين العلم المحاسبي وفريضة الزكاة لتكون علما واحدا تحت اسم المحاسبة الزكوية. كفرع من فروع العلم المحاسبي الأم.
٤ ـ موضوع الماشية يخرج عن حدود البحث.
٥ ـ وهذا رأي الحنفية كذلك.
٦ ـ الورق يعني الدراهم المضروبة.
٧ ـ أفضل تعبير التحصيل المحاسبي الزكوي، لأنه يظهر مسئولية العمل المحاسبي الزكوي بصفة رئيسية عن تحصيل الدين الزكوي من المسلم.
٨ ـ الركاز عند اهل الحجاز هي كنوز الجاهلية المدفونة في الأرض.
٩ ـ فالحديث الشريف «اذا حلت عليك الزكاة فانظر ما كان عندك من نقد أو عرض للبيع فقومه قيمة النقد. وما كان من دين لك فاحسبه، ثم اطرح منه ما كان عليك من الدين ثم زك ما بقى». . الامام أبو عبيدة (ابن سلام، ١٩٨١: ٥٢١)
١٠ ـ آية ١٤١ من سورة الأنعام.
١١ ـ هذا الرأي هو ما صح عن الصحابة، وحديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) «اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الصدقة».
١٢ ـ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٣.
١٣ ـ ضعفه الكثير.
١٤ ـ الاسلام يؤكد على مكاتبة الديون.

المصادر العربية

ابن خلدون، ع.
١٩٣٠ مقدمة ابن خلدون. القاهرة: المطبعة الأزهرية.
ابن سلام، أ.
١٩٨١ كتاب الأموال، هرامش، م (تحقيق وتعليق). القاهرة : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
ابن قدامة، أ.
١٣٦٨ هـ المغني. القاهرة: دار المنار.

الشوكاني، م.
١٩٥٢ نيل الأوطار. القاهرة : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
العمر، ف.
١٩٨٤ نحو تطبيق معاصر لفريضة الزكاة. الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع.
القرضاوي، ى.
١٩٨١ فقه الزكاة. بيروت : مؤسسة الرسالة.
الليسي، م.
١٩٨٠/٧٩ الاقتصاد. الكويت : وزارة التربية.
بيومي، ذ.
١٩٧٩ المالية العامة الاسلامية. القاهرة : دار النهضة العربية.
جمال الدين، م.
١٩٦٥ بحوث في الفقه الاسلامي. القاهرة.
شحاته، ح.
١٩٨٠ محاسبة الزكاة، مفهوما ونظاما وتطبيقا. القاهرة : الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية.
شحاته، ش.
١٣٩٧هـ نظم محاسبية في الاسلام جدة : جامعة الملك عبد العزيز.
———
١٩٨٤ «أصول الزكاة وضبط جمعها وصرفها» أبحاث وأعمال مؤتمر الزكاة الأول بالكويت، ص ٣١١ - ٣٥٢.
شلتوت، م.
١٩٨٥ الاسلام عقيدة وشريعة. القاهرة : دار الشروق.
عبد الباقي، م.
١٩٧٧ اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان مسلم والبخاري، الكويت: وزارة الأوقاف.
عطية، م.
١٩٨٤ محاسبة الشركات والمصارف في النظام الاسلامي. الاسكندرية : دار الجامعات المصرية.
متولي، ع.
١٩٨٤، محاسبة الزكاة. القاهرة : دار النهضة العربية.

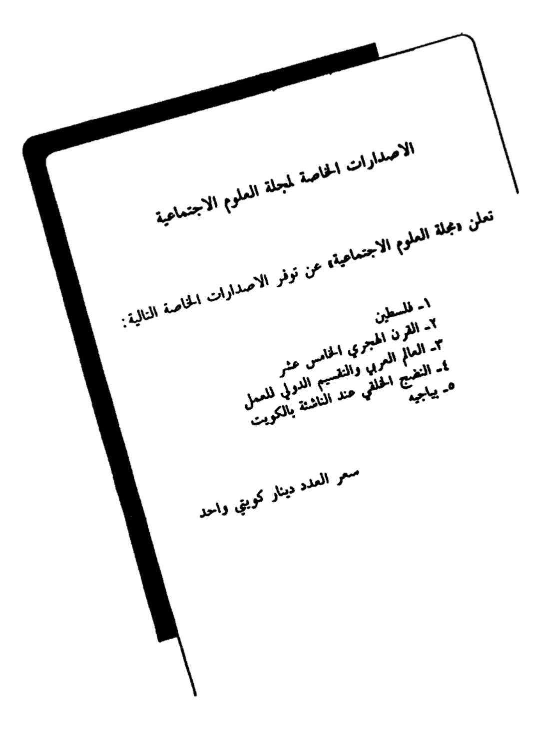
المصادر الاجنبية

American Accouting Association,

1972 Report of Committee on Foundation Accounting Measurement.

Elhamy, M.A.

1965 «An Inquiry into the Nature and Elements of System of Theory in Accounting», Ph.D. Thesis, Urbana, Illinois.



تقييم الاثار الناتجة عن تدفق معونات الغذاء في مصر

عبد الرحمن زكي ابراهيم
كلية التجارة - جامعة الزقازيق

مقدمة

يرتكز الحل الأساسي لمشكلة الغذاء - في الأمد الطويل - على الاستغلال الكامل والرشيد لامكانات الزراعة وصيد الأسماك في الدول النامية ذاتها. وقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة توصية بهذا الشأن في دورتها الخاصة السابعة التي انعقدت في الفترة من ٢ - ١٤ سبتمبر ١٩٧٥. ولكن الدول النامية لا تصغي الى هذه التوصية إلا باذن لاهية، حيث ينحصر اهتمامها الأول - عبر سلسلة من المفاوضات والمناقشات في المحافل الدولية الرسمية - في مطالبة الدول المتقدمة بضرورة زيادة معونات الغذاء، وعلى أثر ذلك اصبحت غالبية الدول في وضع المستلم او المتلقي لمعونات غذائية لا يد لها في تحديد نوعها او كميتها أو أسلوب ونظام توزيعها. ولا شك ان هذا الوضع ينطوي على مخاطر سياسية عديدة لا سيما وأن الدول المصدرة للغذاء - خاصة القمح - قليلة وبامكانها السيطرة على صادرات القمح والحبوب الغذائية الاخرى، وتكوين احتكار قوى اذا اقتضى صالحها ذلك، وهي دول متقدمة اقتصاديا لا تواجه مشقة كبيرة في ممارسة السياسة الاحتكارية اذا ارادت، بل التهديد بسلاح الغذاء لفرض الارادة وضرب الاستقلال. ومن ابرز الاساليب التي تمارس في هذا الشأن ما تلجأ اليه الولايات المتحدة الأميركية من تصدير المواد الغذائية بشروط ميسرة وفقا لقانون فائض الحاصلات الزراعية والمعروف باسم القانون العام رقم ٤٨٠، P.L. 480 والاستفادة من تلك الشروط رهن بالاستجابة للسياسة الاميركية.

ومن المعروف الان ان العون الغذائي لا ينهض بديلا عن المساعدات الانمائية التي تعتبر حلا ثانيا لمشكلة الغذاء في الامد القصير والمتوسط، شريطة الا تغني هذه المساعدات

عن الجهد الوطني، بل تأتي لتكمله وتضيف اليه. ويبقى الأصل وهو الاعتماد على النفس، ولا يتعارض مفهوم الاعتماد على النفس مع مطالبة الدول الرأسمالية المتقدمة بتخصيص جزء من مواردها الحقيقية لمساعدات التنمية التي ليست في النهاية الا تعويضا عن بعض الثروات التي نزحتها تلك الدول من العالم الثالث، ولكنه من ناحية اخرى يقوى مركز الدول النامية في مطالبتها، لان الاعتماد على النفس بذاته دليل على الجدية التي تسقط حجة اولئك الذين يعارضون المساعدات بدعوى سوء استخدام حكومات العالم الثالث لها وضياعها عمليا في بحر من الفقر والتخلف. وهو يحرر البلدان النامية من عملية الابتزاز التي تمارسها الدول الرأسمالية باسم المعونات. واذا تحررت هذه البلدان من الخوف الذي يشل حركة حكامها امام كل تهديد بقطع المعونات ، أمكنها أن تستخدم بفاعلية كبيرة ما تملكه من وسائل ضغط اقتصادية تتمثل في امداد الدول الرأسمالية بالطاقة والمواد الأولية وشراء الكثير من منتجاتها.

وتعتبر جمهورية مصر العربية من أهم الدول المتلقية لمعونات الغذاء ويرجع ذلك الى اعتبارين أساسيين هما :

(أ) اتساع حجم فجوة الموارد الغذائية تحت وطأة التزايد السريع في اعداد السكان والنمو البطيء في الانتاج الغذائي المحلي.

(ب) ضخامة ما تستلمه مصر من عون غذائي من اوائل السبعينات، وذلك بفضل سياسة الانفتاح الاقتصادي التي ظهرت قبل حرب أكتوبر، ولكنها لم تتدعم نظريا وعمليا الا بعد انتهاء هذه الحرب، وقد تبلورت فلسفة هذه السياسة بشكل متكامل في «ورقة اكتوبر» التي صدرت في عام ١٩٧٤ والتي تؤكد الحاجة الملحة الى الحصول على موارد خارجية بهدف تدعيم الاقتصاد المصري والتعجيل بتنميته.

وفي هذه الورقة نكتفي بدراسة وتقييم معونات الغذاء لمصر، وتحليل الآثار الاقتصادية لهذا النوع من الموارد الاجنبية بالنسبة للناتج القومي وميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة والقطاع الزراعي والاستهلاك والموقف الغذائي وسوف نفعل ذلك من خلال تناول الموضوعات الرئيسية التالية :ـ

١ ـ تطور معونات الغذاء لمصر كما وقيمة.

٢ ـ اثار العون الغذائي على القطاع الزراعي.

٣ ـ تأثير المعونة الغذائية على الاستهلاك والوضع الغذائي.

تطور معونات الغذاء كما وقيمة

الحبوب الغذائية : بلغت شحنات المعونة الغذائية من القمح وحده الى مصر حوالي ٣,٢ مليون طن في عام ٨٣/ ١٩٨٤، وتمثل معونة الولايات المتحدة الأميركية حوالي ٢٧٪ من هذا الرقم الاجمالي، بينما تساهم كل من استراليا وفرنسا بنسبة ٥٥٪، ٨٪

على التوالي. هذا بالاضافة الى تلك المعونات الغذائية الاخرى من الذرة ودقيق القمح (جدول رقم ١). وفي عام ٨٤/ ١٩٨٥ أمكن تدبير حوالي ثلثي احتياجات مصر من القمح والدقيق عن طريق معونات الغذاء فقد تم توقيع اتفاق طويل الاجل مع مجلس القمح الاسترالي لمدة خمس سنوات لتوريد ١٠ مليون طن قمح استرالي ابيض بكمية مقدارها حوالي ٢ مليون طن كل عام، كما تم توقيع اتفاق مع مجلس القمح الكندي لتوريد نصف مليون طن قمح كندي في السنة، هذا فضلا عن الكميات التي تم التعاقد عليها في ظل القانون العام رقم ٤٨٠ وهي حوالي ٩٦٥ الف طن قمح اميركي و٥٠٠ طن دقيق اميركي (على اساس ما يعادلها من القمح) و٣٠٠ طن قمح من فرنسا بضمان شركة التأمين الفرنسية للتجارة الخارجية، ٢٢٥ طن دقيق من ايطاليا (وزارة الزراعة، ١٩٨٦).

وقد تعرضت الامدادات المتاحة من الحبوب الغذائية لتقلب شديد ويرجع ذلك من ناحية الى اعتبارات سياسية حيث تميز الدول المانحة البلدان النامية الواقعة تحت نفوذها او التي تسير في فلكها. ومن ناحية اخرى فان ارتفاع اسعار الحبوب حد من القيمة الحقيقية للمبالغ المخصصة للحبوب الغذائية في كثير من البلدان المتبوعة. وليس ادل على ذلك من ان الكمية الاجمالية المتاحة للمعونة الغذائية قد انخفضت عام ١٩٦٧ بسبب عوامل سياسية، حيث توقفت امدادات الولايات المتحدة الاميركية بموجب القانون العام ٤٨٠ والخاص ببرامج المعونة الغذائية وقد تأخرت باقي الدول المانحة في استجابتها بتقديم معونات غذائية ما عدا الاتحاد السوفيتي الذي سارع على الفور بتقديم العون الغذائي وفي خلال سنوات الفورة العالمية لاسعار المواد الاولية (١٩٧٣ ـ ١٩٧٦) حصلت مصر على زيادة كبيرة في كمية المعونة الغذائية وذلك بسبب العودة الى القانون العام ٤٨٠ السالف الذكر. اما دول السوق الاوروبية المشتركة فقد قامت بتخفيض المعونة الغذائية لمصر تدريجيا، من ٢٥٠ الف طن عام ١٩٧٣ الى حوالي ٩٠ الف طن عام ١٩٧٦. ويرجع هذا الانخفاض بصفة خاصة الى تقلص او توقف الامدادات الغذائية بناء على الاتفاقيات الثنائية بين مصر وكل من فرنسا والمانيا الغربية. وقد افضى ذلك الى انحفاض ما تقدمه من دول السوق مجتمعة. ولكن بعض البلدان الصغيرة مثل السويد وفنلندا ودول البينولوكس قد عالجت هذا النقص من خلال زيادة حجم ما تقدمه من معونات غذائية (Braun, 1982).

وتنطوي معونات الغذاء عادة على نسبة معينة تعتبر منحة غير مطلوب سدادها، ولكن الجزء الاساسي منها يأخذ شكل قروض بشروط ميسرة تتفاوت من حيث الاعتدال او القسوة غير ان هناك عوامل رئيسية تعتبر ذات اهمية كبيرة في تحديد مساعدات الغذاء، يمكن اجمالها فيما يلي :ـ

(أ) تتوقف معونات الغذاء لمصر على احتياجات السوق العادية التي تبين اقل كمية يمكن

جدول رقم (١)

شحنات المعونة الغذائية والواردات التجارية من القمح ودقيقه والذره خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٣/٨٢ بالاف الاطنان المترية

البيان	١٩٨٢/٨١		١٩٨٣/٨٢		١٩٨٤/٨٣	
	الكمية	٪	الكمية	٪	الكمية	٪
القمح :						
الولايات المتحدة الاميركية	١١٤٥	٤٢	٩٤٢	٣١	٨٥٠	٢٧
استراليا	٨١٥	٣٠	١٦٣٥	٥٣	١٧٥٠	٥٥
فرنسا	٢٥	١	٩٦	٣	٢٤٠	٨
أخرى	٧٥٠	٢٧	٣٩٥	١٣	٣٢٥	١٠
المعونات الغذائية	٢٧٣٥	١٠٠	٣٠٦٨	١٠٠	٣١٦٥	١٠٠
الواردات التجارية	١٣٥٠		١٢٧٢		١٢٦٨	
اجمالي عام	٤٠٨٥		٤٣٤٠		٤٤٣٣	
دقيق القمح :						
الولايات المتحدة الاميركية	٤٢٨	٥٧	٣٥٣	٣٤	٣٧٠	٣٠
فرنسا	٣٢٦	٤٣	١٤٢	١٤	٥٠٠	٤٠
اخرى	—	—	٥٤٠	٥٢	٣٨٠	٣٠
المعونة الغذائية	٧٥٤	١٠٠	١٠٣٥	١٠٠	١٢٥٠	١٠٠
الواردات التجارية	٢٧٧		٤٧٦		٢٠٦	
اجمالي عام	١٠٣١		١٥١١		١٤٥٦	
الذرة :						
الولايات المتحدة*	٢٦٦	١٠٠	٤٧٥	٤٧	٣٥٤	١٠٠
اخرى	—	—	٥٤٤	٥٣	—	—
المعونة الغذائية	٢٦٦	١٠٠	١٠١٩	١٠٠	٣٥٤	١٠٠
الواردات التجارية	٨٧٠		٥٦٨		١٣٥٧	
اجمالي عام	١١٣٦		١٥٨٧		١٧١١	

* كانت الولايات المتحدة الاميركية هي الدولة الوحيدة التي قامت بتقديم معونات الذرة في العامين ١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٤/٨٣

المصدر : جمعت وحسبت هذه البيانات من مشروع تطوير النظم الزراعية، وزارة الزراعة، طرق واساليب استيراد السلع التموينية من السوق العالمية، اعداد الفريق البحثي بنشاط واستيراد الغذاء من السوق العالمي ١٩٨٦ .

استيرادها تجاريا، وذلك بناء على خبرات السنوات السابقة. وتخضع هذه الاحتياجات لاشراف الولايات المتحدة الاميركية نظرا الى انها اكبر الدول المانحة للمعونة من ناحية، واكبر الدول المصدرة للقمح على اساس تجاري من ناحية اخرى. ذلك انه على من يتلقى المعونة الغذائية ان يقبل شرطا هو ان يشتري في المستقبل بشروط تجارية المنتجات الزراعية الاميركية (مصطفى، ١٩٨٧).

(ب) تتحقق السلطات المختصة من توفير حد ادنى من الامدادات الغذائية من خلال الاستيراد التجاري. ويجري تحديد الكميات التي يتعين استيرادها بصورة اساسية من خلال التعاون المشترك بين كل من الاجهزة المعنية التابعة لكل من وزارة التموين والتجارة الداخلية ووزارة الزراعة. ويجب الحصول على موافقة كل من وزارة المالية ووزارة التخطيط على تمويل الورادات السلعية وفقا لتخصيصات الموازنة العامة.

(جـ) ادت سياسة الدولة في الاستيراد الى وجود نوع من الانفصال بين تطور معونات الغذاء وبين الاحتياجات الفعلية من الواردات، وذلك حتى يمكن الاستفادة الى اقصى حد من المبالغ التي تتحصل عليها الحكومة لقاء بيع معونات الغذاء في الداخل. ويتم استخدام عائدات بيع المعونة في مجالات متنوعة منها دعم الغذاء للفئات المتضررة وتوفير الاسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية وتمويل المشروعات الزراعية التي تتوجه الى اشباع الحاجات الاساسية لاصحاب الدخول المحدودة.

(د) وفي جميع الحالات يتطلب الوضع السياسي الداخلي ـ وخاصة بعد الحروب ـ تحقيق عرض متوازن من الغذاء حتى لا يتعرض استقرار الدولة والحكومة للخطر. ومن المحتمل ان يكون ذلك تفسيرا للتوسع الهائل في الواردات التجارية بعد حرب عام ١٩٧٣. (انظر جدول رقم ٢)

منتجات الالبان والزيوت الغذائية: تعتبر الزيوت الغذائية وبودرة اللبن في المرتبة الثانية بعد معونات الحبوب الغذائية وتتسلم مصر كميات كبيرة من منتجات الالبان وزيت الطعام من الدول الغربية في نطاق تنظيم المجموعة الاوروبية المشتركة، وتستخدم بودرة اللبن في برامج للتغذية (بودرة لبن كامل الدسم)، وفي مصانع تابعة للدولة وخاصة في انتاج الجبن، ويحدث نفس التوزيع السابق بالنسبة الى الزبدة والتي يباع جزء منها مباشرة في منافذ التوزيع التابعة للدولة (المجمعات الاستهلاكية).

ومع العودة للعمل بموجب القانون ٤٨٠ الخاص ببرامج المعونة الغذائية الاميركية اعتبارا من عام ١٩٧٤ ـ عقب استئناف العلاقات الدبلوماسية بعد فترة انقطاع منذ عام ١٩٦٧ ـ زادت المساعدات من الزيوت الغذائية ومنتجات الالبان بدرجة كبيرة، ففي ظل هذا القانون تقوم الولايات المتحدة بتقديم مواد غذائية من اجل تحقيق هدفين هما :ـ

(١) تقليل وفيات الاطفال والامهات من خلال تقديم المواد الغذائية للاطفال وامهاتهم خلال فترة الرضاعة.

جدول رقم (٢)
واردات مصر من القمح ودقيقه موزعة بين استيراد تجاري ومعونات في الفترة ١٩٧٤/٧٣ - ١٩٨١/٨٠

السنة	تجاري		معونات		الجملة	
	طن	٪	طن	٪	طن	٪
١٩٧٤/٧٣	٢٤٩٢٩٩٠	٩٤,٦	١٤٢٤٠٣	٥,٤	٢٦٣٥٣٩٣	١٠٠
١٩٧٥/٧٤	٢٩٥٢٤٤٦	٨٦,١	٤٧٧٢٤٠	١٣,٩	٣٤٢٩٦٨٦	١٠٠
١٩٧٦/٧٥	٣٠٢٨٨٩٢	٨٠,٤	٧٣٦٤٥٩	١٩,٦	٣٧٦٥٣٥١	١٠٠
١٩٧٧/٧٦	٢١٠٢٣٨٨	٥١,٨	١٩٥٥٠٠٢	٤٨,٢	٤٠٥٧٣٩٠	١٠٠
١٩٧٨/٧٧	٣١٧٣١٠٤	٧٢,٢	١٢٢٢١٨٠	٢٧,٨	٤٣٩٥٢٨٤	١٠٠
١٩٧٩/٧٨	٣٣٥٠٣٢٨	٦٨,١	١٥٧١٠٢٢	٣١,٩	٤٩٢١٣٥٠	١٠٠
١٩٨٠/٧٩	٣٦٨٨٣١٩	٧١,٥	١٤٦٧٥٦٣	٢٨,٥	٥١٥٥٨٨٢	١٠٠
١٩٨١/٨٠	٥٤٥٥٥٠٠	٨٠,٨	١٢٩٤٢٤٣	١٩,٢	٦٧٤٩٧٤٣	١٠٠

المصدر :ـ وزارة الزراعة، مشروع تطوير النظم الزراعية، طرق وأساليب استيراد السلع التموينية من السوق العالمية، اعداد الفريق البحثي بنشاط استيراد الغذاء من السوق العالمي، ١٩٨٦.

(٢) تقديم وجبات تغذية الى الاطفال والى بدو سيناء. ويتم تحقيق هذين الهدفين السابقين من خلال البرامج الثلاثة التالية (مصطفى، ١٩٨٧):

أ ـ برنامج صحة الأم والطفل الذي يقوم بتوزيع أغذية الأطفال والزيوت واللبن للأمهات والأطفال. وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٧) حوالي ١٠ مليون طفل وأم.

(ب) ـ باقي انشطة نغذية الطفل الاخرى التي تقوم بتوزيع المواد الغذائية على الاطفال وعلى بدو سيناء. ويقدر عدد من استفاد من هذا البرنامج بنحو ٨٧٥ الف طفل بالاضافة الى ١,٨ مليون بالغ خلال الفترة من ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧.

جـ ـ برنامج وجبة الغذاء المدرسية التي تقدم لتلاميذ المرحلة الابتدائية. وفي خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧، قدم هذا البرنامج الوجبات المدرسية لحوالي ١٠,٧ مليون طفل.

شروط تقديم العون الغذائي : تختلف ـ من حيث التفاصيل ـ شروط تقديم المعونة الغذائية بحسب الدولة التي تقدمها والدولة التي تتلقاها. ومع ذلك تتخذ اتفاقيات العون الغذائي الصيغ والاشكال التالية :ـ

(١) تقديم بعض المعونات في شكل قروض طويلة المدى تتراوح ما بين ٢٠ ـ ٤٠ عاما بفوائد مخفضة ملائمة. وخير مثال على ذلك تصدير الولايات المتحدة الاميركية لفائض الحاصلات الزراعية على سبيل المساعدة طبقا للقانون العام ٤٨٠. وبمقتضى الباب الاول من هذا القانون المعروف باسم المبيعات الامتيازية تحصل مصر على تسهيلات تسدد على ٤٠ سنة منها عشر سنوات فترة سماح وبسعر فائدة ٢٪ خلال فترة السماح و٣٪ خلال فترة السداد. ويشترط ان يتم شحن ٥٠٪ من السلع والمنتجات على سفن اميركية، على ان تقوم وزارة الزراعة الاميركية بسداد فرق تكاليف النقل البحري المستحق للدولة المستفيدة. اذا كانت اسعار النقل البحري الاميركي تفوق مستوى الاسعار العالمية. غير ان الادارة الاميركية مستمرة في اتجاهها نحو اجراء تخفيضات مستمرة في حجم هذا البرنامج (السفارة المصرية ١٩٨٦). وقد بلغت قيمة ما قدمته الولايات المتحدة لمصر تحت هذا الباب حوالي ٢٨٣٥,٢ مليون دولار خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧ او ما يعادل نحو ١٨,٢ مليون متري خلال الفترة المذكورة (انظر جدول رقم ٣). ومن ثم تعتبر مصر على رأس الدول المستقبلة للمبيعات الزراعية الامتيازية للباب الاول التي تتضمن القمح ودقيق القمح فحسب.

جدول رقم (٣)
شحنات الغذاء بموجب القانون العام رقم ٤٨٠
(الباب الاول والثاني)

السنة	الباب الاول		الباب الثاني	
	مليون دولار	الف طن	مليون دولار	الف طن
١٩٧٥	٧٦,١	٤٣٩,٨	١٢,٦	٢٩,٣
١٩٧٦	٢١٢,٠	١٣٣٣,١	٢,٦	٤,٠
١٩٧٧	٢٠٠,٩	١٦٣٩,٠	٦,٨	٢٣,٣
١٩٧٨	١٧٧,٨	١٣١٣,٨	٩,٤	٣٦,٧
١٩٧٩	٢٢٩,٣	١٤٣٤,٦	١٥,٩	٥١,٩
١٩٨٠	٢٨٥,٤	١٤٨٦,٧	١٣,١	٣٢,٧
١٩٨١	٢٨٦,٧	١٤٦٤,٤	١٤,١	٣٤,٨
١٩٨٢	٢٦٠,٠	١٥٢٠,٠	١١,٨	٣٦,٩
١٩٨٣	٢٥٠,٠	١٤٦٠,٠	٨,٧	٣٨,٠
١٩٨٤	٢٥٠,٠	١٦٦٠,٠	١١,٦	٤٦,١
١٩٨٥	٢٢٥,٠	١٤٥٠,٠	١١,٢	٣٩,٦
١٩٨٦	٢١٣,٠	١٥٦٠,٠	٥,٥	١٨,٦
١٩٨٧	١٦٩,٠	١٤٠٠,٠	٢,٣	٦,٣
الاجمالي	٢٨٣٥,٢	١٨١٦١,٤	١٢٥,٦	٣٩٨,٢

المصدر :ـ محمد سمير مصطفى، مساعدات الغذاء الاميركية واثرها على الزراعة المصرية، المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر للاقتصاديين المصريين: القاهرة: ٥ ـ ٧ نوفمبر ١٩٨٧.

ويمكن احتساب قيمة الاعانة الممنوحة لهذا النوع من الائتمان بافتراض سوق بديل لسعر الفائدة قدره ١٠٪ وفقا للاجراءات المعتادة في صندوق النقد الدولي. ويتم معرفة ذلك من خلال خصم المدفوعات في حالة سعر الفائدة المنخفض من المدفوعات على أساس سعر الفائدة البديل، ونسبة الناتج الى حجم الائتمان. ولكن لا بد من الاشارة هنا الى حقيقة انه من الناحية المالية الخالصة تقدر قيمة المعونات الغذائية باسعار السوق العالمي. وهذا ينطوي على مغالاة في التقويم لصالح الدولة المانحة حيث لا يؤخذ في الحسبان اثر انخفاض السعر نتيجة البيع الحر لتلك المعونات في السوق العالمي. ومن ناحية اخرى تتضمن شروط الائتمان فترة سماح منتظمة قدرها حوالي عشر سنوات، وهي فترة تزيد عن الافق الزمني التخطيطي لصانعي القرارات السياسية في الدول المتلقية للمعونات. وعليه فانه في ظل الائتمان طويل المدى تعتبر المعونات الغذائية بمثابة اغراء يدفع الدول النامية الى ترحيل مشاكل الامدادات الغذائية الحالية الى الاجيال المقبلة.

(٢) غالبا ما يرتبط تقديم المعونة الغذائية بيشرط استخدام حصيلة المبيعات المحلية في مشروعات معينة ويتم ذلك بالاتفاق مع الدولة المانحة مثل معونات دول السوق الاوروبية المشتركة وجانب من الاتفاقيات الثنائية الالمانية.

ويحقق ارتباط تقديم المعونة باستخدام ما يعادل قيمتها في الدول المتلقية كما هو متفق عليه من الطرفين المتعاقدين، يحقق هدفين في آن واحد هما: تحسين الوضع الراهن للامدادات الغذائية، واستمرار النمو الاقتصادي. وتفترض هذه الاستراتيجية القضاء على اي اثار سلبية محتملة بالنسبة للانتاج المحلي، وذلك من خلال الرقابة الفعالة على تخصيص وتوزيع المعونة الغذائية باستخدام عائدات بيع الغذاء في المجالات الاستثمارية. وقد اثبتت الخبرة العملية ان اسلوب تخصيص المعونة امر غير معمول به بصفة دائمة. غير انه في حالات نادرة، وتحت ضغوط قوية من جانب الدولة المانحة، يتم وضع حصيلة المعونة في حسابات خاصة كما يحدث في ظروف استثنائية بموجب الاتفاقيات الثنائية بين المانيا الغربية وبين مصر ولكن الاجراء العادي المتبع هو اخطار الدولة المانحة بمشروعات الخطة الخمسية التي تستخدم فيها عائدات مبيعات المعونة الغذائية، وذلك فقا لمفهوم الدولة المانحة من سياسة التنمية. ومع ذلك فان هذا الاجراء الاخير يؤدي الى وضع قيود على السيادة المالية للدولة المتلقية والى تدخل الدولة المانحة تدخلا مباشرا في عملية التخطيط الاقتصادي (Braun, 1982).

(٣) واخيرا نأتي الى الشكل الثالث الذي يتمثل في تقديم معونات الغذاء من اجل استخدامها في برامج ومشروعات معينة للتغذية عبر الوكالات الطوعية وبرنامج الاغذية العالمي، والباب الثاني من القانون العام ٤٨٠ الخاص بتقديم فائض الولايات المتحدة الاميركية من المواد الغذائية. وقد بلغ حجم المعونة الغذائية التي منحت لمصر تحت هذا

الباب وهي منح لا ترد حوالي ٦, ١٢٥ مليون دولار خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧ (جدول رقم ٣). وقد تم انشاء برنامج الاغذية العالمي ليكون وكالة دولية لادارة المساعدة بالمواد الغذائية. والمبدأ الاساسي الذي يقوم عليه البرنامج هو ان ينفق اقل من ٢٥٪، من موارده للاغاثة في حالات الطوارىء وينفق الباقي لتنفيذ مشروعات التنمية يساهم فيها بنسبة ٢٠٪، وتتحمل البلدان الملتقية النسبة الباقية (٨٠٪). وتستثمر المواد الغذائية التي تمنح في نطاق البرنامج على سبيل المساعدة في اربعة انواع من المشروعات هي مشروعات التوطين ومشروعات الثروة الحيوانية والمشروعات كثيفة العمالة ومشروعات التغذية المدرسية.

قيمة المعونة بالنسبة للناتج المحلي وميزان المدفوعات والموازنة العامة : تبلغ قيمة المعونة الغذائية لمصر عام ١٩٨٤/٨٣ باسعار السوق العالمية حوالي ٢,٨٪ من اجمالي الناتج المحلي. اما قيمتها باسعار البيع المحلية فتبلغ حوالي ٢,٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي. وهذه النسبة الاخيرة تماثل المعدل الحالي للنمو السكاني. وهذا وحده يعبر عن الاثر التنموي المباشر للمعونة الغذائية في الامد القصير. اما الاثار الايجابية غير المباشرة في المدى الطويل، فانها تنتج عن تراكم رأس المال البشري بفضل التحسن في التغذية، مفترضين دائما العدالة في توزيع المعونة. ولا بد ان نشير هنا الى امكانية تحقيق اثر ايجابي على النمو الاقتصادي في فترة اطول. ويتأتى ذلك من خلال عاملين هما :ـ

(أ) زيادة الاستثمار نتيجة انخفاض اسعار الطعام وارتفاع معدلات ادخار القطاع العائلي.
(ب) استخدام الحكومة عائدات مبيعات الغذاء في المجالات الانتاجية. ومع ذلك فانه يمكن اعاقة هذا الاثر الايجابي في حالة ارتفاع التكاليف الكلية، اذا ادى نظام التوزيع الى تعزيز تيار الهجرة المستمر من الريف الى الحضر. وهذا بكل تأكيد ينطبق على مصر، حيث ساعد التحيز الحضري في نظام التوزيع الغذائي على جعل المدن مناطق جذب للهجرة الداخلية باعتبار انها اكثر ارتفاعا من حيث مستويات الدخل، وان الجانب الاكبر من استثمارات الحكومة يوجد دائما فيها. ونتيجة للهجرة الواسعة من الريف الى الحضر زادت الايدي العاملة في الحضر. وقد ادى ذلك الى استحالة ايواء مثل هذه الاعداد الكبيرة من القوى العاملة في انشطة انتاجية وملائمة. هذا بالاضافة الى ان ازدحام المدن بالسكان يثير الكثير من المشكلات كمشاكل المساكن والصحة العامة والنقل.

وباسعار السوق العالمية، تبلغ قيمة معونات الغذاء عام ١٩٨٤/٨٣ حوالي ٥٩,٦٪ من العجز في ميزان المدفوعات. وقياسا بالاسعار المحلية تمثل المعونة الغذائية ٤,٧٪ من ايرادات الموازنة العامة. ويدخل في هذه النسبة حجم المعونة المخصصة للمشروعات والبرامج. وقد يترتب على هذا الاثر الذي يدعم الموازنة العامة اهمال حكومات الدول المعانة القيام بأي مجهود في تنمية الزراعة حتى لا تصبح المعونة غير ضرورية وبالتالي تفقد مصدرا هاما للدخل. ومع ان ذلك امر غير مألوف من الناحية

السياسية، الا انه قد يؤدي الى تأخير بعض الاجراءات الهامة مثل اصلاح النظم الضريبية واوضاع الحيازة والملكية الزراعية. هذا بالاضافة الى انخفاض الاستثمارات العامة في القطاع الزراعي.

واخيرا، وليس ذلك اقل الامور اهمية تمثل عائدات مبيعات الغذاء في الداخل حوالي ١٢٪ من اجمالي الاستثمارات العامة. وفي الوقت الحالي تزيد تلك المبالغ عن الاستثمار العام في قطاع الزراعة. وعليه فان هذه الحصيلة تستخدم اساسا في تمويل الاستثمارات وغيرها من النفقات الحكومية في القطاعات اللازراعية او لدعم المستهلكين المقيمين بالمراكز الحضرية (انظر جدول رقم ٤).

جدول رقم (٤)

أهمية المعونة الغذائية بالنسبة للناتج القومي وميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة عام ١٩٨٤/٨٣

المؤشـــــر	البيـــان
قيمة معونات الغذاء باسعار السوق العالمي	٦٦٤,٨
قيمة معونات الغذاء باسعار البيع الداخلي	٥٣١,٨
الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق	٢٣٥٦٠,٠
ميزان المدفوعات (رصيد المعاملات الجارية)	١١١٦,١-
اجمالي الايرادات العامة في الموازنة العامة	١١٢١٩,١
اجمالي الانفاق الاستثماري في الموازنة العامة	٤٤٠٠,٠
الاستثمار الثابت في الزراعة	١٣٨,٣
الاستثمار الثابت في الري والصرف	٢٨٧,٦
قيمة معونات الغذاء باسعار السوق العالمي	
الى الناتج المحلي الاجمالي٪	٢,٨
القيمة باسعار السوق العالمي الى عجز ميزان المدفوعات٪	٥٩,٦
القيمة باسعار البيع الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي٪	٢,٢
القيمة باسعار البيع الداخلي الى الموازنة العامة للدولة٪	٤,٧
القيمة باسعار البيع الداخلي الى الاستثمارات العامة٪	١٢,١

المصدر :-

(١) بيانات قيمة معونات الغذاء باسعار السوق العالمي واسعار البيع الداخلي مأخوذة من : وزارة الزراعة، طرق وأساليب استيراد السلع التموينية من السوق العالمية، ١٩٨٦.

(٢) باقي البيانات المأخوذة من : البنك الاهلي المصري، النشرة الاقتصادية، القاهرة العددان الاول والثاني، المجلد التاسع والثلاثون، ١٩٨٦.

آثار العون الغذائي على القطاع الزراعي

يمكن النظر الى آثار المعونة الغذائية على القطاع الزراعي باعتبار أنها تمثل اضافة الى الامدادات الغذائية، كما تؤدي الى انتقال الدخول الى المستهلكين ـ وربما يشمل ذلك المنتجين الزراعيين ـ والى زيادة ايرادات الموازنة العامة. ومع ثبات ظروف الانتاج (التركيب الزراعي، العوامل المناخية، الخ) فان اثار المعونة بالنسبة للقطاع الزراعي يمكن تقسيمها الى ثلاث مجموعات كالتالي :ـ

(١) السياسة التسعيرية الزراعية.
(٢) سياسة استثمارات الدولة في القطاع الزراعي.
(٣) هيكل نظام التوزيع وخاصة في المناطق الريفية.

وعند تحليل العوامل المحددة لاثار المعونة الغذائية نَصْطدم بعقبة رئيسية تتمثل في صعوبة التعرف على سلوك كل من صانعي القرارات السياسية والمنتجين الزراعيين. وعلى أي حال فان هذا لن يتأتى عمله الا بصورة جزئية وفي ظل اتجاهات عامة. فقد يكون ذلك سببا رئيسيا لحقيقة أن مناقشة معونات الغذاء غالبا ما تكون مثيرة للجدل والخلاف والدليل على ما نقول هو ان المعونة الغذائية يمكن ان تستخدم لكسب الوقت خلال عملية التنمية، ولكنها ليست دائما اكثر الوسائل كفاية في تحقيق ذلك. فاذا ما استخدمت المعونة بحكمة في بعض المواقف فانها يمكن ان تسرع بعملية التنمية. ولكن من السهل استخدامها بغير حكمة في المواقف غير الملائمة.

السياسة التسعيرية الزراعية: هناك اشكال متنوعة لتدخل الدولة في حجم الانتاج الزراعي، ومنها التأثير في اسعار المنتج التي غالبا ما تكون اقل من مستوى السوق العالمي واسعار المدخلات الزراعية التي يتم دعمها الى حد ما. وينتشر هذا النوع من التنظيم في عديد من الدول النامية التي تتلقى في نفس الوقت كميات هائلة من المعونة الغذائية. وتعتمد هذه السياسة التسعيرية على اساس الافتراضات التالية :ـ
أ ـ ضآلة مرونة عرض الانتاج الزراعي بصفة عامة.
ب ـ يؤدي ارتفاع الاسعار الى تحيز لصالح كبار الزراع وحدهم، بينما يضار من جراء ذلك اصحاب الدخول المحدودة ولا سيما في المدن.
جـ ـ تساهم الصناعة والتجارة بنصيب كبير في النمو الاقتصادي، وبالتالي فان انتقال الموارد من الزراعة الى القطاعات اللازراعية امر مرغوب. ففي عام ١٩٨٦/٨٥ تبلغ مساهمة قطاعي الصناعة والتجارة نحو ٢٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج الثابتة، اما مساهمة القطاع الزراعي فانها تبلغ حوالي ١٦٪ فقط من ذلك الناتج (البنك الاهلي المصري، ١٩٨٦).

والى جانب هذا النمط من السياسة التسعيرية الزراعية، تمارس الحكومة سياسة التخطيط الزراعي المركزي، كما تقوم بتوزيع مستلزمات الانتاج لمعظم الحاصلات الزراعية. وهذا يقتضي ضمنا تخصيص جزء من الرقعة الزراعية لانتاج محصول معين. اضف الى ذلك ان التشريعات الراهنة تلزم الزراع - الى حد ما - بتوريد حصة معينة من بعض المنتجات الزراعية الى مراكز التجميع الحكومية بواسطة ما يعرف بنظام التسويق التعاوني. وتختلف هذه الحصة باختلاف المساحة المزروعة ونوع المحصول. ويستطيع الزارع ان يسلك سلوكا مرنا في العرض بسبب مخالفته للمساحة المخططة والدورة الزراعية المتبعة، وبالرغم من تعرضه للغرامات. ذلك ان مراعاة التركيب المحصولي الذي تقرره الحكومة امر يخضع لاعتبارات القوة والنفوذ على مستوى القرية. وترتكز الاسعار الجبرية للمحاصيل التي تستولي عليها الدولة كلها او على معظمها ترتكز على اساس ضمان حد ادنى من الدخول دون النظر الى اعتبارات الندرة. وقد افضى ذلك الى ظهور الاسواق الموازية. وتفرض الضرائب الجمركية على صادرات المحاصيل الزراعية (قطن، ارز، بصل) كما تخضع واردات المواد الغذائية (القمح، الذرة، اللحوم) لأغراض حمائية. وعليه فان القطاع الزراعي بصفة عامة يخضع للضرائب اكثر من بقية الاقتصاد القومي.

اما فيما يتعلق بالقمح فقد كانت هناك منذ فترة طويلة تدابير اجرائية لزراعته، ولكنها الغيت رسميا في عام ١٩٧٧. وتحدد الحكومة حصة معينة من القمح (حوالي ٥٠٪ من المحصول) يتم توريدها الى مراكز التجميع بالاسعار الجبرية. وباستثناء الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٦ يتكافأ سعر القمح تقريبا مع مستوى الاسعار العالمية. ونادرا ما ينافس القمح المحاصيل الشتوية الاخرى، ولذا فان الالتزام بتوريد الحصة المقررة من القمح يعتبر عبئا ثقيلا في نظر اولئك الزراع الذين ينتجون من اجل السوق. ومن المحتمل ان يبقى هذا الالتزام حيث لم تعد تلك الكميات المتزايدة من المعونة الغذائية تحت تصرف مصر اعتبارا من عام ١٩٧٥ فصاعدا. وفي هذه الحالة فان المعونة قد أدت الى نجدة القطاع الزراعي.

وهنا يفترض البعض ان تخطيط الدولة للقطاع الزراعي يستجيب للتغيرات في المعونة الغذائية المتاحة بحيث يمكن تسوية التقلبات في امدادات القمح الذي يعتبر اهم الحاصلات الغذائية في مصر. والواقع انه عندما كانت كميات المعونة قليلة خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٦٨، ارتفعت الرقعة الزراعية المخصصة لزراعة القمح بمقدار ١٠٪. وعلى اي حال فقد انخفضت مساحة القمح تدريجيا خلال السنوات التي تلت ذلك وخاصة في الفترة ١٩٨٢ - ٩٨٥ (انظر جدول رقم ٥). ومن المعروف ان هذه التسويات التخطيطية للقمح يتم اجراؤها على حساب المحاصيل الاخرى كالقطن والبرسيم. اما بالنسبة لتخطيط مساحات اهم المحاصيل الصيفية الارز - الذرة - التي تستخدم ضمن حدود كبديل القمح، فقد كان من غير الممكن ملاحظة اي استجابة في التخطيط تعزي الى التقلبات في المعونة الغذائية المتاحة.

ومن ناحية اخرى فقد ساعدت المعونة الغذائية على المحافظة على سياسة الغذاء الرخيص على حساب المزارعين المصريين حيث ظلت اسعار القمح التي تدفعها الحكومة للمزارعين منخفضة عن تكاليف الانتاج طوال الفترة الماضية (انظر جدول رقم ٥)، فالمزارع الذي يقوم بتجهيز خبزه لن يكون مضطرا لزراعة القمح طالما انه يحصل على خبزه باسعار رخيصة لا تدعوه الى زراعة القمح. كذلك فان الاعتماد الدائم على معونات الغذاء لم يفشل فقط في احلال المعونة محل واردات القمح ودقيقه، لكنه ثبط عزائم المزارعين واحدث تشوهات في الاسعار المزرعية لان مصر عجزت عن توجيه الموارد الزراعية التي كان من الممكن توفيرها من جراء احلال واردات الغذاء وتوجيهها لخطط التنمية الزراعية كما فعلت تايوان وكوريا الجنوبية وتعويض المزارع بدرجة تدعوه الى العمل على زيادة الانتاج كما ونوعا. وهكذا ساعدت المعونة على زيادة الوضع الغذائي الحرج لمصر.

وتجدر الاشارة هنا الى ان الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٢/١٩٨٣ - ١٩٨٦/١٩٨٧) قد استهدفت معدلا منخفضا لم يتعد ٣,٧٪ كمتوسط سنوي خلال سنوات الخطة للناتج الزراعي. وكذلك استهدفت خطة عام ١٩٨٦/٨٥ معدل نمو للناتج الزراعي يقتصر على ٣,١٪ وهو معدل يقارب معدل نمو السكان، كما انه يقل عن معدل نمو الاستهلاك العائلي مما يساعد على زيادة الفجوة الغذائية فضلا عن زيادة الاعباء الملقاة على عاتق التجارة الخارجية في توفير السلع الغذائية عن طريق الاستيراد، ويمكن ارجاع ذلك الى تخلف بعض الحاصلات الهامة مثل القطن والقمح والارز عن النمو لان سياسة التسعير المطبقة حاليا ادت الى وجود تناقض بين اعتبارات الربحية من وجهة نظر الزراع وبين اعتبارات العائد الاجتماعي من وجهة نظر المخطط القومي، مما ادى الى عدم التوافق بين قرارات تخصيص الموارد الزراعية من وجهة نظر الزراع ووزارة الزراعة وبالتالي الى ظاهرة التهرب من زراعة بعض المحاصيل الاستراتيجية. هذا بالاضافة إلى أن التسعير الجبري غير المجزي لبعض المحاصيل الهامة كالقمح والأرز قد أدى إلى عدم حصول المزارعين على دخل يمكنهم من تحديث الأساليب الفنية والتكنولوجية مما اثر سلبيا على امكانية تحقيق هدف الأمن الغذائى.

السياسة الاستثمارية: عندما تحلل آثار المعونة الغذائية على الاستثمار العام في قطاع الزراعة، فاننا يمكن أن نبدأ من افتراضين هما:

(أ) تؤدي المعونة إلى زيادة ايرادات الموازنة التي يمكن استخدامها في زيادة الاستثمار العام بما في ذلك القطاع الزراعي (أثر أفقي للمعونة الغذائية على ميزانية رأس المال).

(ب) تؤدي المعونة إلى اهمال القطاع الزراعي من جانب الدولة وبالتالي خفض الاستثمارات الزراعية (أثر هيكلي للمعونة الغذائية على ميزانية رأس المال).

جدول رقم (٥)

المساحة والانتاج المحلي من القمح والاسعار المحلية والعالمية
للطن خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥

السنة	المساحة	الانتاج بالألف طن	سعر الطن بالجنيه	تكلفة انتاج الطن (بالجنيه)	سعر الطن من القمح الامريكي (سيف)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
١٩٧٥	١٣٩٤	٢٠٣٣	٥٠,٠	٥٢	١٠٣,٤
١٩٧٦	١٣٩٦	١٩٦٠	٥٠,٠	٥٠	٧٩,٥
١٩٧٧	١٢٠٧	١٦٩٧	٥٠,٠	٦١	٦٥,١
١٩٧٨	١٣٨٠	١٩٢٣	٥٣,٣	٥٣	٥٣,٢
١٩٧٩	١٣٩١	١٨٥٦	٦٣,٣	٦٩	٥٦,٥
١٩٨٠	١٣٢٦	١٧٣٦	٦٦,٧	٨١	٧٧,٤
١٩٨١	١٣٩٩	١٩٣٨	٦٦,٧	٧٨	١٣٣,٠
١٩٨٢	١٣٧٣	٢٠١٧	٨٦,٧	٨٢	١٦٦,٠
١٩٨٣	١٣٢٠	١٩٩٦	١٠٠,٠	٩٧	١٧٠,٠
١٩٨٤	١١٧٨	١٨١٥	١٠٦,٧	١٢١	١٥٥,٠
١٩٨٥	١١٨٦	١٨٧٢	١٢٠,٠	١٧٢	١٧٧,٠

المصدر :

- العمود (١)، (٢) مأخوذان من : البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية العددان الأول والثاني، المجلد التاسع والثلاثون، القاهرة ١٩٨٦ .
- الأعمدة (٣)، (٤)، (٥) مأخوذة من : د. محمد سمير مصطفى، مساعدات الغذاء الأميركية وأثرها على الزراعة المصرية، المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر للاقتصاديين المصريين، ٥ ـ ٧ نوفمبر ١٩٨٧ .

والأمر الهام من وجهة نظر هذين الافتراضين هو أن المعونة الغذائية سوف يكون لها تأثير سلبي على القطاع الزراعي، اذا أدى اي تجديد نسبي لميزانية رأس المال في الزراعة إلى وجود زيادة مطلقة تفوق الأثر الأفقي .

والواقع أنه يمكن عمل مقارنة توضح أثر المعونة وأثر انعدامها على سياسة الاستثمار

العام بصفة اجمالية. ففي مرحلة انكماش حجم المعونة المتاحة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٣)، لم يحدث تعديل جوهري لصالح الزراعة في التوزيع القطاعي لميزانية رأس المال. ولكن يلاحظ فقط وجود توسع هامشي في الاستثمارات الزراعية يقدر بحوالي ١٪ من اجمالي الاستثمار العام للاقتصاد القومي. وفي السنوات التالية التي أظهرت زيادة كبيرة في حجم المعونة الغذائية، انخفض نوعا ما المعدل النسبي للاستثمار العام في القطاع الزراعي. ففي عام ١٩٧٧ بلغت نسبة الاستثمار العام في قطاع الزراعة حوالي ٥٪ من اجمالي الاستثمارات العامة في الدولة. ومن المحتمل أن يكون الاطمئنان إلى الحصول على معونات مستمرة من الأغذية قد أدى بالمخططين والزعماء السياسيين إلى تأجيل الاستثمارات المطلوبة وإلى اتباع سياسة تسعيرية أبطأت بدورها عملية التنمية الزراعية. ذلك أن تخطيط الاستثمار العام كان وما يزال موجها نحو هدف النمو من خلال التركيز على قطاع الصناعة، بينما تلعب الزراعة دورا ثانويا في تمويل التنمية الصناعية. وعلى أي حال فان الحد المطلق للاستثمار العام في الزراعة قد ارتفع كثيرا بالأسعار الثابتة. ومع ذلك فانه يجب أن نتذكر ان هذه النظرة التي نشأت في فترة من الزمن لا يمكن اعتبارها دائمة وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي وخاصة في حروب ١٩٦٧، ١٩٧٣ وايضا بسبب الاحتياجات الرأسمالية غير النمطية من أجل بناء السد العالي في أسوان (Braun, 1982).

هكذا فانه مستحيل عمليا التأكيد على أن المعونة الغذائية قد أدت الى اهمال الاستثمار العام في قطاع الزراعة. ففي مصر لم تخصص خطط التنمية للقطاع الزراعي حجما كافيا من الاستثمارات، وتعكس ذلك الأولوية المتأخرة التي توليها للزراعة. وفي أثناء ذلك كانت الأولوية المطلقة تعطى للقطاع الصناعي على اعتبار ان الصناعة هي القطاع الذي يقود التقدم. وعلى الرغم من التغيير في الفكر الاقتصادي التنموي وما انتهى اليه من ضرورة اعطاء أولوية عالية لقطاع الزراعة تتناسب مع أهمية عملية التنمية، الا ان خطط التنمية ما زالت تولى القطاع الزراعي أولوية متأخرة في جهود التنمية. ففي مجال توزيع الاستثمارات خص قطاع الزراعة واستصلاح الاراضي والري والصرف في عام ١٩٨٦/٨٥ حوالي ٩٥٧ مليون جنيه أي بنسبة ١٢,٦٪ من الاجمالي العام للاستثمارات الثابتة في الاقتصاد القومي. وقد تحددت اولويات الاستثمار في هذا القطاع في زيادة انتاج الحاصلات التصديرية وهي القطن والارز، بينما تتركز مساهمة القطاع الخاص في زراعة الخضر والفاكهة واستصلاح الاراضي (البنك الأهلي المصري، ١٩٨٦).

نظام التوزيع في المناطق الريفية: يؤدي حسن توزيع المعونات الغذائية إلى تأثير مباشر على القطاع الزراعي وخاصة اذا ارتبطت تلك المعونات ببرامج ومشروعات عمل. وفي مصر يستخدم نظام الحصص ـ المعروف بالبطاقات ـ في توزيع السلع الاستهلاكية التي تدخل في نطاقها المعونة الغذائية. ويؤخذ على هذا النظام أنه يهمل سكان الريف اهمالا كبيرا حيث

توزع السلع المعانة في الحضر بصفة رئيسية. ولعل ما يساعد على ذلك قلة منافذ التوزيع التابعة للدولة (المجمعات الاستهلاكية)، وندرة المنافذ المشرف عليها من جانب المستهلكين (الجمعيات التعاونية) في الريف (حشيش، ١٩٨٠). وعليه يتلقى سكان الريف إلى حد محدود معونات غذائية، وبالتالي فانه نادرا ما يحصل هؤلاء السكان على مكاسب من جراء انتقال الدخول نتيجة رخص اثمان المواد الغذائية. ويتعرض للضرر أكثر من غيرهم المعدمون وصغار الزراع الذين لا يقدرون على اعالة انفسهم نظرا لصغر حجم مشروعاتهم. وهذا يعزز تيار الهجرة إلى المدن عبر فترات طويلة من الزمن مما يؤدي إلى وجود ندرة نسبية في العمال الزراعيين والامدادات الزراعية .

وما يمكن قوله هنا هو ان معونات الغذاء لم تصوب بشكل ملائم نحو فئات السكان المتضررة ولا تعمل آلياتها بصورة كافية لتخفيف الفقر حيث توضح احدى الدراسات أن حوالي ٥٥٪ ـ ٦٠٪ من الأطفال يعانون من نقص السعرات الحرارية والبروتين وان حوالي ١٥٪ من الأطفال أيضا يعانون من نقص حاد في هذين العنصرين (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ١٩٨٦). ومن ناحية اخرى فقد اخفقت سياسة دعم الغذاء اللاتمييزية في تخفيف ظروف الفقر في مصر حيث ان نسبة الاسر التي تعيش تحت خط الفقر ازداد عددها من ٣٠٪ عام ١٩٨١ الى حوالي ٣٤٪ عام ١٩٨٤، وذلك بسبب تراخي تصويب منافع الدعم نحو من يستحقونه وضعف آلياته (Korayem, 1987) واذا انتقلنا إلى توزيع الدخل بين الريف والحضر، فانه يتضح أن هناك تفاوتا في التوزيع بينهما، حيث تمثل الاسر الريفية ٥١,٤٪ من اجمالي الأسر بالمجتمع وتحصل على ٤٣,٣٪ من الدخل المتاح للقطاع العائلي كله في حين ان الحضر الذي يمثل ٤٨,٦٪ من جملة الأسر يحصل على ٥٦,٧٪ من الدخل في عام ٨١/ ١٩٨٢. كما أن الدخل في الريف ليس مركزا في أيد قليلة مثل الحضر حيث تحصل أعلى ١٪ من الاسر الحضرية على حوالي ١١٪ من الدخل، بينما هذه النسبة من الأسر الريفية تحصل على ٠,٠٧٪ فقط. كذلك تحصل أعلى ٢١٪ من أسر الحضر على ما يقرب من نصف الدخل، بينما تحصل أعلى ٢٠٪ من الأسر في الريف على حوالي ٤٠٪ من دخل الريف الممكن التصرف فيه في عام ١٩٨٢/٨١ (ابو زيد، ١٩٨٥ : ٢٩).

ويتسع نطاق ما يعرف بظاهرة التحضر بفضل نظام الدعم السلعي لسكان الحضر الذين يتمتعون بمستويات دخول أكثر ارتفاعا وبخدمات المرافق العامة التي لا تتوفر في الريف ما يستتبعه زيادة الفروق الدخلية اتساعا بين الريف والحضر. ومع ذلك فان دعم السلع الغذائية الرئيسية يجري تطبيقه بصفة مستقلة عن الكمية المتاحة من المعونة الغذائية. وليس هذا فحسب، بل انه بالرغم من الهجرة سواء للحضر ام للدول العربية، فان العمالة الزراعية قد زادت بدرجة طفيفة بسبب معدل التزايد السنوي للسكان، ففي خلال الفترة ١٩٨١/٨٠ ـ ١٩٨٦/٨٥ زادت العمالة الزراعية من ٤٢٠٦ الف عامل الى

٤٤٨٠ الف عامل أي بنسبة ٦,٥٪ خلال الفترة المذكورة (البنك الاهلي المصري، ١٩٨٦). وعليه لا يمكن القول بأن الندرة في القوى العاملة قد ازدادت، وخاصة ان معظم المشروعات الزراعية تعمل في ظل الميكنة التي توفر قدرا من العمالة .

والى جانب الأغذية التي توزع عن طريق شبكات التوزيع العادية، هناك مشروعات مختلفة يساهم فيها برنامج الأغذية العالمي وبرامج مساعدات الغذاء الاميركية، منها مشروع الصرف المغطى في الزراعة tile drainage الذي يقوم البنك الدولي بتمويل جزء من رأسماله، ومشروع توزيع الغذاء على جماعات من السكان في الأراضي الجديدة. وهذا النوع من المشروعات يمكن أن يكون له تأثير مباشر على زيادة الانتاج في القطاع الزراعي. هذا بالاضافة إلى المشروعات التي يتم تنفيذها وفقا للباب الثالث من القانون العام ٤٨٠ الخاص ببرامج المعونة الغذائية حيث تهدف هذه المشروعات إلى مساعدة الحكومة المصرية في تحسين البنية الأساسية في الريف والخدمات الأساسية للسكان الريفيين، وتمويل مجالس القرى لتنفيذ مشروعات المياه النقية والصرف الصحي في القرى وكذلك الطرق. وقد انتهى أجل هذا الباب في عام ١٩٨٤. أما معونات الباب الثاني المخصص لتقديم وجبات غذائية للأمهات والأطفال لتقليل وفيات الأطفال فسوف ينتهي في عام ١٩٨٩ حيث لم تعد الجماعات المستهدفة بحاجة الى معونات هذا الباب كما تقول وثائق وكالة التنمية الاميركية (Moustapha, 1982).

تأثير المعونة الغذائية على الاستهلاك والوضع الغذائي

العرض والموقف الغذائي: زاد نصيب الفرد من القمح ودقيقه بدرجة كبيرة من ١١٢,٦ كيلوجرام الى ١٨٧,٣ كيلوجرام خلال الفترة من ١٩٧٥ ـ ١٩٨٣. ولقد ترتب على زيادة نصيب الفرد من السعرات الحرارية عن الاحتياجات الموصى بها من الطاقة حيث بلغ نصيب الفرد في عام ١٩٨٣ حوالي ٣٢١٩ سعر حراري يوميا (مصطفى، ١٩٨٧)، ولكن هذه الأرقام لا تعطينا الا القليل عن العرض الفعلي والوضع الغذائي للسكان. وعليه فان الامر يتطلب أن نأخذ في الاعتبار الأمور الثلاث التالية: ـ

أ ـ في السنوات الأخيرة زادت الفروق الدخيلة بين الطبقات بشكل واضح. فالخمس الأعلى من أصحاب الدخول في عام ١٩٧٩ يحصلون على ٤٧٪ من الدخل القومي، في حين أن الخمس الأكثر فقرا لا يحصل الا على ٤٪ فقط. وطالما أن الغذاء شيء يباع ويشترى في مجتمع ذي فروق ضخمة في الدخل فان ذلك ينبئنا بوجود نسبة من السكان لا تحصل على الغذاء المناسب كما ونوعا. ففي مصر يبلغ عدد من يعانون من سوء التغذية أكثر من ٢٠٪ من اجمالي عدد السكان، وهم الذين يعجزون عن الحصول على الحد الأدنى من النفقات الغذائية من أجل عرض متوازن من السعرات

الحرارية والبروتين (Braun, 1982) وهناك تقدير آخر يوضح مدى التفاوت الكبير في توزيع الدخل في مصر عن عام ١٩٨٢/٨١، حيث أن أعلى ٥ ٪ من الأسر تحصل على أكثر مما تحصل عليه أدنى ٤٤ ٪ من مجموع الأسر في المجتمع. وبذلك يكون الفارق كبيرا بين متوسط دخل الأسرة في الفئات العليا ومتوسط دخلها في الفئات الدنيا حيث يبلغ متوسط دخل الأسرة في الفئة الأولى (أعلى ٥ ٪) حوالي ٦٢١٨ جنيها سنويا بينما متوسط دخل الاسرة في الفئة الثانية (أدنى ٤٤ ٪) حوالي ٦٧٨ جنيها أي بفرق قدره ٥٥٤٠ جنيها سنويا في المتوسط. كما أن أدنى ٧١ ٪ من مجموع الأسر في المجتمع تحصل على أقل من نصف الدخل (٤٦ ٪)، بينما ٢٩ ٪ العليا تحصل على ما يزيد عن نصف الدخل (٥٤ ٪) (ابوزيد، ١٩٨٥ : ٣٠).

وعلى أي حال فان ما يعنينا الاشارة اليه في هذا الخصوص هو أن الأجهزة الرسمية في مصر لم تصدر حتى الآن أية بيانات أو احصاءات أو معلومات تساعد في التعرف على توزيع الدخول وخاصة التوزيع الشخصي. وكل ما تم نشره هو بحوث ميزانية الأسرة بالعينة والتي توضح مقدار الانفاق الاستهلاكي للفئات المختلفة. ويبدو أن ذلك يعود الى اغفال مثل تلك البيانات بسبب الحساسية التي ينطوي عليها قدر كبير من تلك المعلومات، حيث أن أية دراسة من هذا النوع يمكن أن تؤدي الى جدل كثيف حول قضايا العدالة الاجتماعية داخل البلاد.

ب ـ هناك مبالغة في تقدير نصيب الفرد من القمح ودقيقه حيث أننا لم نأخذ في الحسبان فاقد عمليات النقل والتخزين والتصنيع. والفاقد النهائي على مائدة المستهلك، وما يستخدم كعلف للدواجن والحيوانات. ففي دراسة أعدها معهد التخطيط القومي عن الفاقد من القمح ودقيقه أن حوالي ٦٨ ٪ من هذا الفاقد ترجع الى المستهلك وأن حوالي ٣٢ ٪ من الفاقد ترجع الى فاقد عمليات النقل والتخزين والتصنيع. ومن ناحية أخرى تشير تلك الدراسة الى أن ٣٧ ٪ من أسر العينة يلقون بالفاقد من الخبز في سلة المهملات و ٤٢ ٪ من الأسر يستخدمونه كعلف للطيور والحيوانات ونحو ٢١ ٪ من الأسر يستخدمونه في أغراض أخرى (النمر، ١٩٨٥).

جـ ـ أدت وفرة القمح والدقيق الرخيص الى الاسراف في الاستهلاك مما يكلف الدولة كثيرا. وتشير دراسة الفاقد المذكورة سابقا الى أن حجم الفاقد الاقتصادي والطبيعي من الخبز والدقيق على المستوى القومي قد بلغ حوالي ١٩,٥ ٪ من اجمالي كمية الدقيق المخصصة لانتاج الخبز أي ما يعادل ٩٣٠ الف طن سنويا، أو ما يعادل نصف الانتاج المحلي من القمح (النمر، ١٩٨٥).

ونظرا للاتساع المطرد للفجوة الغذائية لعدد كبير من السلع الغذائية الرئيسية سنة بعد أخرى، فان مصر تعتبر الآن من أكبر الدول المستوردة للغذاء في العالم. ففي عام

١٩٨٥/٨٤ بلغ معدل الاكتفاء الذاتي من القمح والذرة والسكر والزيت والدواجن والأسماك نحو ٢٨,٤ ٪، ٧٠,٣ ٪، ٥٧,٩ ٪، ٢٢ ٪، ٥٥,٥ ٪، ٥٨ ٪ على الترتيب وهنا نجد أن انتاج مصر من السمك لا يكفيها بالرغم من أنها تطل على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وفيها نهر النيل والبحيرات. أليس ذلك وضع لا يخلو من غرابة تبعث على الدهشة؟!. وفي ظل المحددات الانتاجية القائمة لا ينتظر أن تتحسن هذه النسب، بل على العكس من ذلك فمن المتوقع أن تتناقصْ معدلات الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع الغذائية، حيث أنه من المتوقع أن تصل هذه المعدلات بالنسبة لسلعة القمح والذرة والسكر والزيت واللحوم الحمراء، والدواجن والأسماك الى نحو ١٥ ٪، ٤٥ ٪، ٢٠ ٪، ١٠ ٪، ٤٤ ٪، ٦٦ ٪ على الترتيب وذلك في عام ٢٠٠٠ (وزارة الزراعة، ١٩٨٦).

العدالة التوزيعية ونظام البطاقات: يتم توزيع غالبية معونات الغذاء من خلال النظام العام للتوزيع الذي تستخدمه الدولة. ولكن هناك فقط جانبا صغيرا منها يوزع من خلال برامج التغذية والعمل. وتوزع في الوقت الحالي بالبطاقات أربع مواد غذائية مدعمة هي: الأرز والسكر، والزيوت الغذائية والشاي. وهذه يمكن الحصول عليها من خلال بطاقات الترشيد المعطاة لكل أسرة. ولكن أهم سلعة غذائية رئيسية هي رغيف الخبز، وهي سلعة يتم توزيعها دون قيود، كما أنها سلعة معانة بدرجة كبيرة. ومع ذلك فان العقبة الرئيسية في نظام التوزيع ينحصر في اختلاف المعاملة بين منطقة وأخرى. ففي المدن غالبا ما يحاط السكان بشبكة كثيفة من المحلات العامة التي تخزن المنتجات المعانة وكذلك المخابز العامة التي تبيع الخبز المدعم بسعر ثابت والذي يمكن الحصول عليه بسهولة. ولكن هذا الوضع لا ينطبق على سكان الريف. وترتيبا على ذلك فان هذه الاختلافات في الامدادات تظهر بوضوح التباين الشديد بين الريف والحضر في أسعار السلع الاستهلاكية وخاصة الغذائية. فالأرقام القياسية لأسعار المستهلك تسجل أن الريف أكثر ارتفاعا في مستوى هذه الأرقام بالنسبة للمستوى المتحقق في الحضر. ويرجع ذلك الى الأسباب التالية: -

(أ) يهمل نظام التوزيع سكان الريف اهمالا كبيرا لأن السلع المعانة توزع أساسا في الحضر.

(ب) عدم امتداد رقابة الحكومة على الأسعار بصورة جدية في الريف.

(حـ) نظام الدورة الزراعية لا يجعل باستطاعة صغار الزراع انتاج ما يحتاجون اليه من المحاصيل الغذائية، وبالتالي يلجأون الى شرائها من كبار الزراع بالأسعار المرتفعة.

(د) عدم التمييز في الكميات المطلوب توريدها حسب حجم الحيازة في ظل النظام الحالي للتسويق التعاوني، مما يؤدي الى اضطرار صغار الزراع شراء ما يلزم لاستهلاكهم بالاسعار المرتفعة.

(هـ) صعوبة وسائل النقل في الريف مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار في المناطق الريفية بسبب ارتفاع تكاليف النقل (حشيش، ١٩٨٠).

وفي عدد محدود من الأرقام يمكن أن توضح أنه فيما بين ١٩٦٧، ١٩٨٥ ارتفع الرقم القياسي لأسعار الحبوب في المناطق الحضرية بحوالي ٢٩١,٥ ٪، بينما يزداد هذا الرقم بمقدار ٥٢٦,٢ ٪ في المناطق الريفية (البنك الأهلي المصري، ١٩٨٦). وهذا يعني أن تطور أسعار الحبوب الغذائية في الريف يواكب الارتفاع في نفقات المعيشة بينما يحدث عكس ذلك في المدن حيث تتخلف أسعار الحبوب الى الوراء. وعليه فان الوضع الغذائي في الريف يزداد تدهورا، وذلك بسبب السياسة التوزيعية التي تنحاز لصالح مستهلك المدن. ولابد أن نشير هنا الى أن مبالغ دعم المواد الغذائية بلغت حوالي ١٦٩٠ مليون جنيه في عام ١٩٨٢/٨١ (Moustapha, 1982: 31) وهذا الرقم يعادل أكثر من ٢٠ ٪ من الموازنة العامة للدولة. وقد قامت الحكومة المصرية حديثا بمحاولات لالغاء الدعم والسير في نظام لترشيد استهلاك السلع الضرورية حسب توزيع الدخول. ولكن تلك المحاولات باءت بالفشل بسبب الاضطرابات في عام ١٩٧٧.

ولم يحقق نظام التوزيع العدالة فيما يتعلق بهدف تقديم المعونة الغذائية الى من هم في حاجة اليها، كما أنه لم يؤد الى التخفيف من مشاكل الغذاء. ومن المسلم به أن نظام التوزيع المصري يتيح حصة لكل فرد من حيث المبدأ، ولكن من الناحية العملية تضار طبقات عريضة من سكان الريف. وليس ذلك فحسب، بل ان هذا النظام الموحد لا يتمتع بالكفاءة من الناحية الاقتصادية في ظل الهدف المذكور أعلاه. ذلك أن الفئات ذات الدخول المرتفعة، تتلقى الدعم السلعي مع غيرها من الفئات الاجتماعية محدودة الدخل (ذوي الدخول المتوسطة والدنيا).

وبجانب النظام العام للتوزيع من خلال البطاقات التموينية. هناك مشروعات تستخدم لتحسين التغذية بالنسبة لمجموعات من السكان. وتدار هذه المشروعات عادة بواسطة هيئات دولية، مثل برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الاغذية والزراعة والبنك الدولي، وعلى أي حال فان هدفها أكثر وصولا وأكثر كفاءة من نظام التوزيع العام حيث يتم ربط المعونة الغذائية بالعمل على مساعدة التنمية الزراعية، وفي الفترة المتوسطة يمكن أن يظهر أثر مثل هذه المشروعات على أساس أنها تمثل قاعدة عملية لهذا الارتباط. وعلى أي حال لا ينبغي أن نبالغ في تقدير الطاقة الاستيعابية للمعونة الغذائية في بلاد تعاني من مشاكل الغذاء.

السياسة التوزيعية للدول المانحة: يمكن التعرف على سياسات الدول المانحة في تقديم المعونة الغذائية، وذلك اذا كانت أهداف هذه الدول معلنة بوضوح. ولسنا من أهل الخبرة في مجال الدراسة التفصيلية لأهداف هذه الدول. ومع ذلك فانه لا توجد اختلافات جوهرية بينها. فالولايات المتحدة كدولة مانحة تقوم بتقديم مساعدات الغذاء كأداة لتحقيق اهدافها السياسية. ففي بداية عام ١٩٦٥ وافق مجلس الشيوخ الأميركي على

الوقف الكامل لمساعدات الغذاء لمصر كعقوبة سياسية لقيامها بأعمال عدوانية ضد الولايات المتحدة وحلفائها. أما في بداية عام ١٩٧٤ فيقدم الغذاء كحافز لدعم نمط السلوك السياسي المطلوب من جانب مصر تجاه المصالح السياسية والامنية للولايات المتحدة واصدقائها وتعتبر مصر الآن من أكبر دول العالم المستقبلة لشحنات القمح والدقيق تحت مظلة الباب الأول من قانون فائض الحاصلات الزراعية الأميركية. ولايجب أن يدهشنا اذن أن المعونة تذهب بصورة متزايدة الى أكثر نظم العالم قمعية تلك التي شهدت قوانين طوارىء وتلك التي ترحب بفرض اجراءات يمليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تعاقب أبناء الشعب العاملين بفرض أسعار اعلى وضوابط على الأجور.

والى جانب ذلك تهدف الولايات المتحدة ودول السوق الأوربية المشتركة من وراء مساعدات الغذاء الى التخلص من الفائض والترويج للصادرات الزراعية وتنمية السوق الخارجية والاحتفاظ بمنافذها الى الأسواق التجارية والزراعية العالمية. فالمعونة عادة ما تكون قروضا بفائدة، والدين الذي تخلقه يمكن أن يكون في حد ذاته العقبة الرئيسية التي تعترض طريق الاعتماد على النفس. والديون تلتهم جزءا متزايدا من موارد التنمية، وتضمن أن يتم تحديد اختيارات البلد الاقتصادية بالأسواق الأجنبية والبنوك الأجنبية ووكالات التنمية الأجنبية التي تعارض عادة احتياجات البلد الداخلية. ولكن المزيد من المعونة الغذائية لن يعقد فقط عبء الديون، بل انه يجبر الدولة المستقبلة أيضا على الاندفاع الكامل المدمر نحو التصدير. فالطريقة الوحيدة للحصول على العملة الأجنبية لسداد الديون هي البيع في السوق العالمي أما التنمية الداخلية فلا تهم لأنها لا تكسب عملة أجنبية. وهكذا تقود صكوك الدين الدولة المعانة الى فخ التبادل التجاري اللامتكافىء من خلال الشركات متعددة الجنسية.

وأخيرا يجب أن نعرف جيدا أن مانحي الغذاء الغربيين لا يمكن أبدا أن يكونوا مصدرا للأمن الغذائي. ذلك أن الأمن الغذائي ليس شيئا يمكن أن يعطي حتى من حكومة أجنبية حسنة النية. والأفضل أن نفترض أن الحكومات الغربية ستستخدم فوائضها الغذائية للعمل على توسيع أسواقها التجارية ولمساعدة تغلغل الشركات الزراعية ولمساندة نفس الأنظمة التي تعمل في تعارض مباشر مع السياسات التي تمكن المواطنين من تحقيق التقدم. ومن الخطأ الاعتقاد بأن المعونة طريقة ملائمة للقضاء على الفقر والتخلف. فالتركيز على موضوع المعونة الخارجية ـ كم تكون، وأي معيار يجب استخدامه ـ يجعلنا ننسى أن التأثير الساحق للغرب على قدرة الناس في أن يصبحوا معتمدين على أنفسهم غذائيا لا يأتي من خلال المعونة بل من خلال تغلغل الغرب عسكريا واقتصاديا ومن خلال الشركات في بلدانهم.

الخلاصة

للمعونة الغذائية بعض نواحي القوة وبعض نواحي الضعف. ولذا فانه ليس من المفيد أن نقول إن المعونة الغذائية ـ بلا استثناء ـ شكل جيد من أشكال المعونة الاقتصادية أو شكل سيء من أشكالها، لأن ذلك يتوقف على كيفية استخدامها وعلى الظروف المحيطة بالموقف. فقد تستخدم المعونة الغذائية في الاحلال محل الواردات من الأغذية التي تتطلبها الخطط القومية للتنمية مما يحرر النقد الأجنبي النادر ويتجه لاستيراد السلع الانتاجية أو الوسيطة التي تتطلبها الخطة. وفي هذه الحالة تعتبر المعونات موردا اضافيا يصبح جزءا من خطة التنمية الكلية ويعمل على دفع الاقتصاد القومي إلى الأمام بسرعة أعلى مما لو تمت التنمية بدون ذلك المورد. ومن ناحية أخرى فقد تؤدي المعونات الغذائية إلى تخفيض أسعار الحاصلات الحقلية في الدول المعانة، ومن ثم نقص حوافز المزارعين على توسيع نطاق الانتاج وبالتالي نقصان الموارد الكلية المتاحة من الأغذية .

ولكن الأهم من كل تلك الاعتبارات هو أن المعونة الغذائية تجعل المسؤولين يؤجلون القرارات اللازمة لتحديث وزيادة انتاجية الزراعة المحلية. وهي بذلك يمكن ان تؤدي إلى شعور خاطىء بالأمان لأن عملية التنمية اذا توقفت اعتمادا على احلال المعونة الغذائية محل الاستيراد التجاري أو تنمية الزراعة، لا بد ان تصادف المشكلات عند انتهاء تلك المعونات الغذائية وعليه تكون المعونات الغذائية قد أدت بالبلاد إلى أن تعيش في جنة من الأوهام. ويظل الخطر ماثلا دائما، كما يحدث مع أي دواء، حيث تؤدي المعونة الى التعود والادمان ومن ثم إلى الهزال في النهاية .

اما المشكلة الرئيسية الثانية فهي أن الحكومات نادرا ما تقدم معونات غذائية الى حليف أو الى عدو او الى دولة نامية دون أن تنتظر شيئا في مقابلها، ربما في صورة قواعد وأحلاف عسكرية أو في صورة عملات قابلة للتحويل وربما على الأقل في صورة اتخاذ موقف حيادي في السياسة العالمية. وبمعنى آخر فان الدولة المانحة لا ترغب في تقديم المعونات الغذائية على نطاق كبير، الا عندما تحتفظ بسيطرتها على عملية المنح، ومن ثم على ما تأمل الحصول عليه مقابلها. وفي هذه الحالة الأخيرة تصبح سياسة الدولة المعانة في خدمة الرغبات والأهداف القومية للدولة المانحة لقد اصبحت التبعية اليوم هدف معظم الدول النامية تتبارى فيما بينها وفي أحيان أخرى تتخاصم وتتصارع لتحظى احداها بمواقع الدولة الأحق بالتبعية. وفي عدد من الحالات أبدت الدول العظمى ـ وبمعنى أدق الدولتان العظميان ـ تمنعا وترددا في القبول بتبعية دولة أخرى لها. ولم يكن هذا التردد أو التمنع ناتجا عن خوف من تكلفة التبعية الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية، بل كان أسلوبا لرفع ثمن القبول بهذه التبعية. ومع ذلك فان هذه التبعية لم تحل حتى الان المشكلات التي اختبرت سياسة التبعية من أجل حلها. ولا يحتاج القارىء اليقظ إلى أمثلة في هذا الشأن .

وهكذا فان الاعتماد على المعونة الغذائية لا يمكن أن يكون حلا دائما لمواجهة مشكلة الغذاء في بلادنا. وان المدخل السليم هو العمل على بناء قدراتنا الذاتية ودعمها باستمرار. وهذا يتطلب العناية بتطوير الزراعة وصيد الأسماك. ومع التسليم بان على قطاع الزراعة تمويل التنمية الاقتصادية في مراحل النمو المبكرة، الا ان ما يحدث عن طريق التسعير والضرائب هو اعتصار شطر كبير من دخل هذا القطاع وبالتالي نقص مدخراته واستثماراته. لقد أصبح مطلوبا من الزراعة تمويل التنمية في القطاعات الاخرى بالاضافة إلى تحمل اعانة الاستهلاك في الحضر مما استتبعه خفض الدخل والادخار والاستثمار في الزراعة، وتوالي هجرة العمال ورأس المال منها نظرا لضآلة العائد منها. وهكذا أصبح قطاع الزراعة طاردا للعمل ورأس المال بسبب نقص الحوافز وسلبياتها، وبالتالي فهو يعاني من جمود الانتاجية والنمو.

ولا يستطيع أي مجتمع نام مواجهة مشاكله الغذائية إلا بالجهد الجماعي للمواطنين الأحرار الايجابيين. ولهذا كانت المشاركة الشعبية عصب استراتيجية التنمية الزراعية الحقيقية. ذلك أن المشاركة غاية ووسيلة في الوقت ذاته، هي غاية لأن حرية المواطن ودوره في تصريف شؤون مجتمعه احدى احتياجات الانسان الأساسية. وهي وسيلة لأن ممارستها اليومية والفعالة هي خير سبيل لتنمية شخصية المواطن نفسه ومساعدته على الخروج من ظلمات الجهل والحرمان والسلبية الى مدارج التقدم والتحديث والثقة بالنفس وتقبل التحديات وتحمل المسؤوليات. وتبدأ المشاركة الفعالة من القاعدة من أصغر التجمعات البشرية وابتداء من التجمع لممارسة الانتاج، وهذه المشاركة يمكن أن تأخذ في بعض الأحوال صورة التسيير الذاتي الكامل. وخير مثل على ذلك تعاونيات الانتاج في قطاع الزراعة. ففي ظل التعاونيات الانتاجية يتحقق التكامل الوثيق بين الانتاج والتسويق من ناحية وبين الانتاج والصناعات الزراعية من ناحية اخرى. وهذا التكامل امر ضروري وخاصة بالنسبة للخضر والفاكهة التي يمكن تصديرها، والمنتجات الزراعية التي يراد تصنيعها. والتكامل هنا هو التكامل الرأسي الذي يعني الجمع تحت ادارة واحدة بين عمليات مختلفة يكمل بعضها بعضا بحيث يعتبر ناتج الواحدة منها مادة أولوية للأخرى. ذلك أن التعاونيات الانتاجية تتولى مزاولة العمليات الزراعية وتربية الماشية وتصنيع المنتجات الزراعية والتسويق والتمويل.

والأمر الحاسم هنا هو ديمقراطية التعاونيات من حيث الانضمام اليها أو الانفصال عنها، ومن حيث اسلوب ادارتها الذي يجب ان يرتكز على الجمعية العمومية لأعضائها وعلى اشتراك أكبر عدد منهم في لجان متخصصة (للتسميد واعداد الأرض والاشراف على جمع المحصول، وادارة وصيانة الالات والمعدات والصناعات الغذائية . . الخ) وعلى الرقابة القاعدية المستمرة على مجلس الادارة المنتخب على نحو يعكس المصالح الحقيقية لغالبية الأعضاء بعيدا عن كل تدخل اداري أو وصاية حكومية محلية أو مركزية. ولا يمكن

أن تتحقق الصورة المنشودة لتعاونيات الانتاج الا اذا تغيرت البيئة المحيطة بها. وبالتحديد لا بد أن يشارك سكان القرية جميعا في ادارة كل شؤونها على نحو ديمقراطي من خلال مجلس قروي منتخب يشرف على كل ما في القرية من خدمات ويكون مسؤولا امام سكان القرية جميعا اذا كان عددهم محدودا أو أمام مجلس موسع يمثلهم. حقا أن ظروف القرى تتفاوت من حيث توافر الاطارات الادارية والفنية، ولكن اكتساب ابناء القرية للمهارات اللازمة من خلال الممارسة والتدريب أفضل بلا أدنى شك من أن يفرض عليهم اداريون وفنيون تقذف بهم السلطة المركزية في بيئة لا ينتمون اليها ويسيطر عليهم الحنين الدائم لتركها والعودة الى المدينة.

المصادر العربية

ابو زيد، ص.
١٩٨٥ «توزيع الدخل والسياسة المالية في مصر»، المؤتمر العلمي السنوي العاشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة (نوفمبر).

البنك الاهلي المصري.
١٩٨٦ «النشرة الاقتصادية» العددان الأول والثاني، المجلد التاسع والثلاثون، القاهرة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.
١٩٨٦ «وفيات الأطفال الرضع في مصر»، مركز الابحاث والدراسات السكانية، القاهرة.

النمر، هـ.
١٩٨٥ «الفاقد من القمح أثناء مرحلة الاستهلاك» مذكرة خارجية رقم ١٤٠٨، القاهرة.معهد التخطيط القومي (مايو).

حشيش، ع.
١٩٨٠ «الدعم السلعي والأمن الغذائي» الاسكندرية : دار الجامعات المصرية للطبع والنشر.

سفارة جمهورية مصر العربية في الولايات المتحدة.
١٩٨٦ الحالة الاقتصادية في الوليات المتحدةوالاميركية والعلاقات التجارية والاقتصادية بينها وبين مصر خلال عام ١٩٨٥. المكتب الاقتصادي والتجاري. واشنطن، (يوليو).

مصطفى، م.
١٩٨٧ «مساعدات الغذاء الأمريكية وأثرها على الزراعة المصرية، جدل قديم وفرص جديدة» المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر للاقتصاديين المصريين القاهرة، (نوفمبر).

وزارة الزراعة.
١٩٨٦ طرق وأساليب استيراد السلع التموينية من السوق العالمية، مشروع تطوير النظم الزراعية، القاهرة.

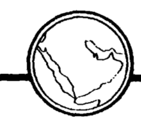
المصادر الأجنبية

Braun, J.
1982 «Effects of Food Aid in Recipient Countries.», Economics 26: 18-47.

Korayem,K.
1987 «The Impact of the IME Package and Suggested Alternative Adjustment», program on the Vulnerable Families in Egypt, UNICEF: (February).

Moustapha, M.
1982 «American food aid and its Impat on the Eqyptian Economy» Memo No.1328, INP. Cairo: (August).

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية



تصدر عن
جامعة الكويت

رئيس التحرير
د. بدر جاسم اليعقوب

* مجلة علمية فصلية محكمة تصدر ٤ مرات في السنة.
* تعنى بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والعلمية.
* صدر العدد الاول في يناير ١٩٧٥.
* تقوم المجلة باصدار ما ياتي:
  ا) مجموعة من المنشورات المتخصصة عن منطقة الخليج والجزيرة العربية.
  ب) مجموعة من الاصدارات الخاصة والمتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية.
  جـ) سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية.
* عقد الندوات التي تهم المنطقة او المساهمة فيها واصدارها في كتب
* يغطي توزيعها ما يزيد على ٣٠ دولة في جميع انحاء العالم.

* الاشتراك السنوي بالمجلة.

ا) داخل الكويت: ٢ د.ك. للافراد ـ١٢ د.ك للمؤسسات.

ب) الدول العربية: ٢,٥٠٠ د.ك للافراد ١٢,٠ د.ك للمؤسسات

جـ) الدول الاجنبية: ١٥ دولاراً للافراد ٤٠ دولاراً للمؤسسات.

المقر: جامعة الكويت - الشويخ
هاتف: ٤٨١٦٨٠٧
٤٨١٦٧٩٩
٤٨١٦٨٢٤
٤٨١٤٢٩٥

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي:
ص.ب: ١٧٠٧٣ - الخالدية - الكويت - الرمز البريدي 72451

مشكلات العملية التخطيطية لمنظمات الرعاية الاجتماعية: دراسة ميدانية بمحافظة القاهرة

رياض أمين حمزاوي
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - جامعة الكويت

مقدمة

على الرغم من اختلاف المتخصصين وتباين وجهات النظر المختلفة حول مفهوم العملية التخطيطية ومكوناتها الا أن هناك شبه اتفاق على أن إتقان العملية التخطيطية Planning Process من الأمور الحيوية لنجاح منظمات الرعاية الاجتماعية، وإنه لمن المتفق عليه أن كفاءة المنظمات وفعاليتها لن تكون هناك استمرارية لها إلا بوجود خطط واضحة ومعلنة تحكم سير العمل وتوجه أغراضه وتسوس مختلف أنواع القرارات فيه وترشدها وتختصر الكثير من الوقت الضائع لتمكن في النهاية من تحقيق الأهداف بصورة مثالية. (هاشم، ١٩٨٣ : ١٨)

ومما هو جدير بالذكر أن من أهم مميزات التخطيط أنه يحقق أكبر درجة ممكنة من المنطقية والوضع الأفضل للمنظمة. . فالمسئولون بموجب التخطيط يسمح لهم بدرجة عالية من المبادأة والتصرف في التعامل مع المجتمع والتأثير فيه لصالح المنظمة، وهذا الوضع لا يمكن أن يتحقق في غياب منطق التخطيط، لانه في تلك الحالة سوف يتصرف المسئولون بطريقة ارتجالية وربما فوضوية مما قد يؤدي الى تحويل الاجراءات والعمليات اليومية التي تتعامل معها المنظمات الى مواقف حرجة باستمرار (Porter, 1975: 437) .

بالاضافة الى ذلك أيضا فان نجاح العملية التخطيطية وقدرتها على تحديد الأهداف بكفاءة عالية، وقدرتها كذلك على تحديد البدائل باتقان، وامكانية التنفيذ السريع وفقا لمتطلبات الجماهير وفي إطار الميزانيات المطروحة وصولا الى أفضل أداء ممكن مع تقييم فعال

للأداء. فان ذلك كله سوف يسمح في النهاية لاستمرار المنظمة وتعاظم أهمية دورها في المجتمع الذي تعيش فيه.

ومن هذا المنطلق كانت الدراسة المتاحة بين أيدينا، حيث أنها تحاول إلقاء الضوء على جانب هام من الجوانب التي تعوق سير العمل بمنظمات الرعاية الاجتماعية، وهذا الجانب يتعلق بالمشكلات أو المعوقات التي تواجه العملية التخطيطية في تلك المنظمات.

ولذلك فان الدراسة الحالية تحاول بقدر الإمكان المساهمة في عرض تلك المشكلات من خلال دراسة ميدانية تم اجراؤها على مجموعة كبيرة من جمعيات الرعاية الاجتماعية في نطاق محافظة القاهرة وذلك من أجل التعرف على واقع المشكلات والمؤشرات التي يستدل من خلالها على تواجدها من أجل القضاء عليها ومن أجل تحقيق مزيد من الكفاءة والفعالية في تحقيق أهداف تلك المنظمات.

وعلى هذا المنهج في التحليل تنتظم تلك الدراسة في ثلاثة أجزاء رئيسية يتعلق أولها بعرض هدف البحث والمشكلة وأهم التساؤلات وصولا الى فرض الدراسة، ويعرض الجزء الثاني الإطار النظري لفكرة العملية التخطيطية وأهميتها البالغة ويتعلق الجزء الثالث بالدراسة الميدانية حيث نعرض اجراءاتها المنهجية وأهم نتائجها العامة ثم نحاول في النهاية إبراز مساهمة تلك الدراسة لبحوث مستقبلية أخرى.

هدف البحث ومشكلته الرئيسية

يهدف هذا البحث الى التعرف على المشكلات الفعلية التي تواجه عملية التخطيط في منظمات الرعاية الاجتماعية في جمهورية مصر العربية.. من خلال دراسة ميدانية أجريت في محافظة القاهرة حيث يوجد بها أكبر عدد من جمعيات الرعاية الاجتماعية التي تعمل في مختلف ميادين الرعاية الاجتماعية.[1]

والهدف الرئيسي الذي تتوخى الدراسة تحقيقه هو تقديم عرض لتلك المشكلات والتي تعترض جهود التخطيط وتعوق سير العمل في منظمات الرعاية الاجتماعية سواء كانت تلك المشكلات متعلقة بتحديد الأهداف أو وضع إطار الخطط أو كانت متعلقة بعمليات التنفيذ والمتابعة والتقويم وهي تهدف من خلال ذلك العرض الى الوصول الى مؤشرات تمكن من تقديم الحلول الممكنة لهذه المشكلات مما قد يساهم في انجاح تلك العملية التخطيطية ومما قد يؤدي الى تطوير العمل لكي يحقق أهدافه ولكي تستطيع منظمات الرعاية الاجتماعية على اختلاف انواعها أن تؤدي دورها في عملية التنمية الشاملة.

ومن هذا المنطلق فان مشكلة البحث الرئيسية تدور حول أهم المشكلات التي تواجه العملية التخطيطية لمنظمات الرعاية الاجتماعية محاولة ان تجيب على التساؤلات الاتية:

(١) ما هي المشكلات المتعلقة بتحليل المشكلة وتحديد الاحتياجات؟ أو ما يطلق عليه مشكلات عملية تحديد الأهداف. . .

(٢) ماهي المشكلات المتعلقة ببلورة الأطر العامة للسياسات الواجب اتباعها؟ أو ما يطلق عليه مشكلات وضع الأطر التخطيطية. .

(٣) ما هي المشكلات المتعلقة بتحديد الاستراتيجيات البديلة وتحديد معايير الاختيار من بينها. . ؟ أو ما يطلق عليه بمشكلات تحديد الأولويات ووضع الخطط. . .

(٤) ما هي المشكلات المتعلقة باختيار الطريقة المناسبة للتدخل (البرامج) وتنفيذها. . ؟ أو ما يطلق عليه مشكلات التنفيذ. .

(٥) ما هي المشكلات المتعلقة بالمتابعة والتقويم والمعلومات المرتدة (الرجع) عن مدى تحقق الأهداف؟ أو ما يطلق عليه مشكلات التقويم. . .

ولا شك أن هذا الإطار السابق لمعرفة المشكلات لتلك الأبعاد الخمسة المحورية والتي تمثل العناصر الرئيسية للنموذج العقلاني في التخطيط هو الهدف الرئيسي الذي تحاول تلك الدراسة الاجابة عنه. . . .

وفي ضوء ما تقدم فان فرض الدراسة الرئيسي والمختبر من خلال الدراسة الميدانية هو: «انه لمن المتوقع أن تواجه عملية التخطيط لمنظمات الرعاية الاجتماعية في محافظة القاهرة بجمهورية مصر العربية مشكلات متعددة فيما يتعلق بتحليل المشكلة ووضع الاطر التخطيطية وتحديد الأولويات وطرق النفيذ والمتابعة والتقويم [٢]» وهو من نوع الفروض التي يطلق عليها فروض المتغير الواحد (Gustavas, et al, 1980: 28) وعلى هذا الأساس فان التعريف النظري للعملية التخطيطية Conceptual Definition هو: «المحاولة الواعية لإشباع الاحتياجات وحل المشكلات والتحكم في سير الأمور في المستقبل عن طريق التنبؤ والتفكير المنظم والبحث مع استخدام التفضيلات القيمية المرغوبة في الاختيار من بين التصرفات البديلة . (وزارة الشؤون الاجتماعية ، ١٩٨١: ٣٥) أما تعريفنا الإجرائي لها Operational Definition فهو أن العملية التخطيطية تتضمن خمس مراحل أو اجزاء:

(١) تحليل المشكلة Problem Analysis Need Assessment وتحديد الاحتياجات

(٢) بلورة إطار عام للسياسة Formulation of Policy Framework

(٣) تحديد الاستراتيجيات البديلة ومعايير الاختيار Alternative Strategies and criteria for choice.

(٤) اختيار الطريقة المناسبة للتدخل وتنفيذها Selection and implementation of particular intervention.

(٥) المتابعة والتقويم والمعلومات المرتدة .Monitoring, evalution and Feedback

وعلى ضوء تلك المحكمات الإجرائية صممت أداة جمع البيانات.

الدراسات السابقة والإطار التصوري للدراسة

لم يحظ موضوع مشكلات العملية التخطيطية لمنظمات الرعاية الاجتماعية باهتمام المتخصصين على الصعيد المحلي باهتمام كبير حيث نجد أن معظم الدراسات في هذا الموضوع (عبدالرحمن، ١٩٧٨؛ زايد، ١٩٨١؛ احمد، ١٩٧٦؛ عبدالله، ١٩٧٧) قد ركزت على مشكلات التخطيط بصفة عامة مركزة على بعض الجوانب المتعلقة باستراتيجيات التخطيط وبمدى فعاليته في القضاء على مشكلات الدول المتخلفة دون إعطاء اعتبار الى أهمية التركيز على مشكلات العملية التخطيطية نفسها ولذلك نرى أنه يخطىء الكثيرون عندما يعتقدون أن هناك مجموعة من الأنشطة التي يمكن أن يطلق عليها كلمة التخطيط Planning مفترضين أن هناك مجموعة من المفاهيم وسلسلة من الخطوات يمكن أن يتعلموها أو يدرسوها ثم يحاولون تطبيقها بنفس الأسلوب الذي تعلموه بها. . ,Conyers) .1984: 15)

. ولذلك يجب أن يكون واضحا في بداية عرضنا للإطار التصوري لدراساتنا الحالية. . أنه ليست هناك طريقة واحدة للتخطيط في منظمات الرعاية الاجتماعية ولا توجد هناك مهارات موحدة لتطبيق أو تنفيذ العملية التخطيطية في تلك المنظمات وهذا لا يمنع من وجود إطار عام لتلك العملية ولكن يجب أن يكون واضحا وبصورة جلية أنه ليس هناك نماذج موحدة في عملية التخطيط لمنظمات الرعاية الاجتماعية أو ان تلك النماذج يجب أن نتقيد بها ولا نبتعد عنها قيد أنملة. (George, 1984: 25).

ذلك لان كل منظمة يجب عليها أن تعدل وتغير العملية التخطيطية بها بما يتلاءم مع المحيط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لها وبما يتوافق مع العادات والتقاليد والقيم والأعراف السائدة وبما يكون كذلك مرتبطا بالأطر الثقافية العامة بل وبالسيكولوجية القومية. (Katz & Kahn, 1966: 27).

مفهوم العملية التخطيطية ومراحلها الرئيسية : يكاد يتفق معظم المشتغلين بهذا المجال على

أن العملية التخطيطية هي «المحاولة الواعية لإشباع الاحتياجات وحل المشكلات والتحكم في سير الأمور في المستقبل عن طريق التنبؤ والتفكير المنظم والبحث مع استخدام التفضيلات القيمية المرغوبة من بين التصرفات البديلة (Fa ludi, 1973: 330).

وفي ضوء هذا المفهوم النظري للعملية التخطيطية فان أهدافها تتلخص في هدفين رئيسيين:

يتعلق الأول منها بزيادة قدرة المنظمة على حل مشكلاتها المتعددة ويختص الآخر بتحسين البرامج الاجتماعية المختلفة التي تقوم بها المنظمة من أجل الوصول الى التنمية الشاملة.

وعلى ذلك يمكن أن نتصور الإطار التصوري لدراستنا الحالية فحيث تفشل العملية التخطيطية في أدائها الكلي أو في جزء من أجزائها الرئيسية فان قدرة المنظمة على العمل سوف تتضاءل وبالتالي تظهر بوضوح انعكاسات ذلك على مختلف خطط منظمات الرعاية الاجتماعية وعلى مدى تحقيقها لأهدافها. ويجمع كافة المتخصصين على أن العملية التخطيطية تتضمن المراحل الآتية:

١ ـ تحديد المشكلة وتحديد الاحتياجات: ويمكن ان يطلق على هذه المرحلة في نموذج التخطيط العقلاني الرشيد مرحلة تحديد الأهداف في منظمات الرعاية الاجتماعية وهي عادة تبدأ بتساؤل حول ماهية المشكلة المراد حلها، ولعل الكثير من الناس يعتقد أن هذه الخطوة أمر منطقي ولكن الممارسات الواقعية أشارت الى خلاف ذلك فليست المشكلة هي أننا نعرف المشكلة ونعرف الحلول لها، ولكن المشكلة هي في معرفة جدوى تلك الحلول وآثارها الجانبية والتي يمكن أن تزيد وتعقد المسألة الفعلية والتي كانت غير موجودة قبل حلنا. (Kahn, 1969: 41)

وهناك من يرى أنه على منظمات الرعاية الاجتماعية أن تحدد أهدافها بدقة وأن تحدد في نفس الوقت طبيعة المواقف المختلفة التي سوف يواجهها المخططون فيها، بالاضافة الى عامل هام متعلق بماهية القيم الاجتماعية التي سوف يتهددها وجود هذا الموقف المشكل؟ (Faludi, 1973: 9). ويؤكد Newman نفس الفكرة السابقة مع إعطاء أهمية بالغة لبعض التساؤلات الهامة في تلك النقطة وخاصة عن الناس الذين يعانون من المشكلة، ومن الذي يصور الموقف على أنه مشكلة؟ ومن الذي لا يرى أن في الأمر مشكلة؟ ثم أسباب المشكلة. (Newman, 1958: 15). وبالتالي فان افتقار المنظمة الى تحديد واضح لتلك الخطوة الأولى في العملية التخطيطية إنما هو تعبير حقيقي عن تفاقم مشكلات عديدة. حيث يذكر gilbert & Specht أن تحديد الأهداف هو المحور الأساسي للعملية التخطيطية لان ذلك سوف يعطي اتجاها واضحا ومحددا لمختلف أنشطة المنظمة ولسوف يحدد الأعمال والتصرفات

اللازمة وتتابعها كذلك تختلف الامكانيات الواجب تسخيرها لتحقيق هذه الأهداف (Gibert Specht, 1977: (16).

وهكذا نجد أن تحديد الأهداف محور أساسي للعملية التخطيطية وهي بمثابة الدليل والمرشد للمنظمة لكي تقوم بتوجيه واستخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية، وهي في نفس الوقت تؤدي الى تصميم الاستراتيجيات والخطط والسياسات والبرامج والمشروعات المختلفة لكي تتحقق تلك الأهداف.

٢ ـ بلورة الأطر العامة للسياسة الواجبة الاتباع: يختص هذا الجزء من العملية التخطيطية بالقدرة على صياغة الأهداف العامة والجزئية بطريقة منطقية وعقلانية من المرحلة الأولى، ومن هنا تبرز عملية إعداد الأطر التخطيطية وجمع المعلومات المتصلة بعملية تحقيق الأهداف (Lauffer, 1978: 1).

ولذلك فان تلك المرحلة تتطلب مهارات من نوع خاص، كتوفر الأساليب الفنية لتخطيط البرامج المتعلقة بالمشكلات الفعلية ـ القدرة على ربط الموارد بالعائد من الخدمة التي تقدمها المنظمة، إمكانية اجراء دراسات حول تحليل العائد والتكلفة Cost-Benefit Analysis ـ ربط العملية التخطيطية بالموارد المطلوبة ـ إمكانية توفر أساليب المتابعة والتقويم ـ نظم متقدمة جداالجمع المعلومات. ولا شك أن هذا المكون من المكونات الرئيسية في العملية التخطيطية يحتاج إلى متخصصين من نوع خاص، وإلى إعداد مهنى جيد لكل من يتصدى لتلك المرحلة من مراحل العملية التخطيطية لمنظمات الرعاية الاجتماعية.

٣ ـ تحديد الاستراتيجيات البديلة وتحديد معايير الاختيار من بينها: لقد أصبح من المتفق عليه أن هناك دائما طرقا متعددة ونادرا بل يستحيل أن يكون هناك طريق واحد أو نموذج فريد ليحكم سير العمل ويوجه أغراضه، ولذلك فان مرحلة تحديد الاستراتيجيات البديلة وتحديد معايير الاختيار من بينها من الخطوات الهامة في عملية التخطيط لمنظمات الرعاية الاجتماعية، ونحن نؤكد في تلك الدراسة أن معايير الاختيار يجب أن تكون معلنة وواضحة ومتفقا عليها، وان يكون الرأي الجماعي والخبرة والأساس العلمي موجهات رئيسية لتلك المعايير، وأن يؤخذ في الاعتبار دوما البعد عن المصلحة الذاتية والرأي الشخصي (Denham, 1970 :304).

ولعل من أهم معايير الاختيار التي نود الإشارة إليها في عملية تخطيط الرعاية الاجتماعية وإمكانية التنفيذ العملي في نطاق ما هو متاح لدى المنظمة من إمكانيات، وفي

ضوء قدرة العاملين بها على التنفيذ الفعلي، بالاضافة إلى دراسات الجدوى (لو كانت ممكنة) وتحليل العائد والتكلفة إن تيسر ذلك، وهناك تكون مهمة المخططين أن يقدموا البيانات والمعلومات التي تساعد على تحقيق ذلك بأقصى استفادة ممكنة .

٤ ـ اعداد البرنامج والتنفيذ : تتميز هذه المرحلة دون غيرها من مراحل العملية التخطيطية بأنها البداية الحقيقية للامور الممكنة والمعقولة، أو بلغة أخرى هي بداية الفعل Action أو الإجراء التنفيذي . . . ولذلك فإن مهام تلك المرحلة تتعلق بأمور ثلاثة :

أ ـ وضع الميزانية الخاصة ببرنامج أو مشروع المنظمة . . .
ب ـ تصميم البناء Structure الذي سوف تقدم الرعاية الاجتماعية من خلاله . .
جـ ـ توزيع القوى العاملة اللازمة للبرنامج أو المشروع .

وينبغي أن يكون مفهوما أن وضع الميزانية الخاصة بالبرامج والمشروعات الخاصة بالرعاية الاجتماعية ليس بالمسألة السهلة، ولكنه عملية تحتاج إلى روية وتدبير من جانب القائمين بالأمر في ذلك المجال، وعليهم أن يحددوا بدقة تكلفة كل عنصر وأن يضعوا الميزانية التي تكفل في المقام الأول ضمان استمرارية الخدمة وكفاءتها، وقدرتها على إشباع الاحتياجات المختلفة للمستفيدين من خدمات منظمات الرعاية الاجتماعية (Todaro, 1971 :304) .

٥ ـ التقويم : يتعلق هذا الجزء بنهاية العملية التخطيطية وهو يرتكز في المقام الأول على عملية تقويم البرامج أو المشروعات وهو يعتمد على تحليل المعلومات التي تصدر عن تلك البرامج أو المشروعات خلال عام مثلا ثم يحاول إصدار أحكام ولكنها بطبيعة الحال أحكام قيمية، وتحاول عملية التقويم أن تقدر مدى نفع البرنامج ككل، وأن تحاول الاجابة عن أسئلة تتعلق بمدى النجاح أو القصور، وإلى اي مدى قد تم ذلك. وعملية التقويم تعتمد على تحليل المدخلات والعمليات الوسيطة، وتحليل المخرجات في نهاية المطاف (وزارة التخطيط أ، ١٩٧٩).

وهكذا كان عرضنا لإطارنا التصوري في تلك الدراسة، وكما سوف يتضح فيما بعد أن فرض الدراسة الأساسي كان استنتاجا منطقيا من ذلك الإطار حيث ان الفرض المختبر من خلال الدراسة الميدانية انحصر في مشكلات العملية التخطيطية لمنظمات الرعاية الاجتماعية عندما تتحول تلك العملية إلى واقع فعلي وعندما تظهر بوضوح عقبات تطبيقها الرئيسية (وزارة التخطيط ب، ١٩٧٩) .

الاجراءات المنهجية للدراسة: ان الدراسة المتاحة بين أيدينا من النوع الوصفي Descriptive الذي يعتمد على اختبار فرض ذو متغير واحد ولذلك فان أنسب المناهج لدراسة مثل هذا النوع من الفروض هو منهج المسح الاجتماعي بالعينة حيث اعتمدت

الدراسة على ١٥٠ مفردة من الاخصائيين الاجتماعيين المخططين من جمعيات الرعاية الاجتماعية حسب ميادين النشاط المختلفة والبالغ عددها في محافظة القاهرة ٢٣٦٦ جمعية ... موزعة وفقا للجدول التالي :

جـدول رقـم (١)

يوضح جمعيات الرعاية الاجتماعية في محافظة القاهرة حسب الميدان التي تعمل به مبينا التوزيع النسبي للجمعيات وعدد الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بها*

م	مجالات الرعاية الاجتماعية	عدد الجمعيات	التوزيع النسبي	عدد الأخصائيين الاجتماعين العاملين
١	المساعدات الاجتماعية	١٣٢٢	٥٥,٨٧٪	١٦٥
٢	ثقافية وعلمية	٧١٦	٣٠,٢٦٪	٧٥
٣	تنمية مجتمع	٧٧	٣,٢٥٪	٤٠
٤	رعاية طفولة	٦٧	٢,٨٣٪	٣٠
٥	رعاية أسرة	٣٤	١,٤٣٪	٢٠
٦	دفاع اجتماعي	٣٠	١,٢٦٪	٢٥
٧	صداقة بين الشعوب	٢٩	١,٢٢٪	١٥
٨	فئات خاصة	٢٩	١,٢٢٪	١٥
٩	تنظيم أسرة	١٧	٠,٧١٪	١٥
١٠	رعاية مسجونين	١٥	٠,٦٣٪	١٢
١١	رعاية شيخوخة	١٤	٠,٥٩٪	١٢
١٢	نشاط أدبي	١١	٠,٤٦٪	٢
١٣	إدارة وتنظيم	٥	٠,٢١٪	٣
	المجموع	٢٣٦٦	١٠٠٪	٤٢٩

* وزارة الشؤون الاجتماعية ١٩٨٥، الاحصاء الاجتماعي، بيانات النشاط الخاص بالجمعيات والمؤسسات الخاصة بالقاهرة. القاهرة : ١٣ ـ ١٥ .

وطبقا للجدول السابق يصبح اطار المعاينة لهذه الدراسة هو عدد الاخصائيين الاجتماعيين العاملين بتلك الجمعيات وعددهم ٤٢٩ اخصائيا اجتماعيا، ولقد تم سحب العينة بطريقة العينة الطبقية العشوائية حسب توزيع النسبة على النحو الموجود في جدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)
يوضح الوحدات المسحوبة (عينة الدراسة) من جمعيات الرعاية الاجتماعية في محافظة القاهرة

الجمعية وفقا لمجال الرعاية	عدد الوحدات المسحوبة	عدد الاخصائيين الاجتماعيين
المساعدات الاجتماعية	٣٣٠	٦٣
ثقافية وعلمية	١٧٩	٢٦
تنمية مجتمع	١٩	٨
رعاية طفولة	١٧	٧
رعاية اسرة	٨	٩
دفاع اجتماعي	٧	٧
صداقة بين الشعوب	٧	٦
فئات خاصة	٧	٥
تنظيم اسرة	٤	٥
رعاية مسجونين	٤	٥
رعاية شيخوخة	٣	٤
نشاط أدبي	٣	٢
ادارة وتنظيم	١	٢
المجموع	٥٨٩	١٥٠

وفقا للجدول السابق فلقد تم جمع البيانات الخاصة بتلك الدراسة من ١٥٠ مفردة من الاخصائيين العاملين بالجمعيات في الفترة ما بين ٢٥ فبراير سنة ١٩٨٦ و٣٠ ابريل سنة ١٩٨٦ (٣) من طريق استمارة استطلاع رأي العاملين بالتخطيط للرعاية الاجتماعية عن مشكلات العملية التخطيطية التي تم تصميمها لغرض تلك الدراسة وهي مكونة من ستة أجزاء رئيسية حيث اختص الجزء الأول منها بأسئلة عن بيانات عامة أولية (كالوظيفة والنوع والسن والحالة الاجتماعية والمؤهل الدراسي ومدة الخبرة في العمل الحالي) أما الجزء الثاني فلقد تضمن اسئلة متعلقة بمشكلات العملية التخطيطية فيما يتعلق بتحديد الأهداف من حيث تحديد الاهداف ووضوحها ووقتها والمعايير التي وضعت على أساسها والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والديموجرافية التي كان لها علاقة بعملية تحديد الأهداف، ومدى ارتباط تلك الأهداف بالاحتياجات الفعلية للمستفيدين من الخدمة. وتضمن الجزء الثالث اسئلة متعلقة بمشكلات العملية التخطيطية فيما يتعلق بإعداد الاطارات التخطيطية وهل هي تعكس الاتجاهات والأهداف العامة البعيدة أم لا، وهل هي كذلك تعكس التقديرات الرقمية والقياسية الموجودة في الخطة العامة للدولة وكيفية وضع تلك الاطر التخطيطية.

ثم تناول الجزء الرابع من الاستمارة الاسئلة المتعلقة بمشكلات عملية وضع الخطة نفسها ومدى اتفاقها مع الاهداف الموضوعة ومدى مراعاتها لاحتياجات المستفيدين الحقيقيين وأهم معايير تحديد الأولويات في تلك الخطط أما عن الجزء الخامس فلقد تضمن أسئلة عن مشكلات التنفيذ وترتيب أهم المشكلات من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين وفي الجزء الاخير كانت الاسئلة المتعلقة بمشكلات المتابعة والتقويم.

اجراءات صدق وثبات الاستمارة

لقد قام الباحث بعمل اجراءات صدق الاستمارة المتعارف عليها وبصفة خاصة الصدق الظاهري Face Validity وذلك بعرضها على مجموعة من الخبراء في الميدان سواء في الجانب التطبيقي او النظري[٤]. ولقد تم تعديل بعض الاسئلة وفقا لذلك. . .

كذلك قام الباحث بإجراء حسابات معامل الثبات عن طريق استخدام معامل القدرة على الاسترجاع Reproducibility وذلك عن طريق المعادلة التالية :

$$\text{معامل الثبات} = ١ - \frac{\text{مجموع الأخطاء}}{\text{مجموع الاستجابات الكلية}}$$

ولقد بلغ عدد الأخطاء الكلية في المرة الثانية للتطبيق ٣٥ وكانت الاستجابات

الكلية ٢٩٠ ولذلك كان معامل الثبات = ١ - $\frac{٣٥}{٢٩٠}$ = ٨٦٪ وهو معامل صالح للثبات وبذلك كان معامل الصدق الاحصائي مساويا ٩٢, وهو معامل مقبول لصدق الاستمارة.

ولقد استخدم الباحث منهجا متكاملا في التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة يقوم على الوصف العام للبيانات المستخرجة ثم تحليل وتفسير النتائج العامة لها.

ووفقا لما هو معروض في الجزء التالي . . .

نتائج الدراسة : ينقسم منهج دراستنا الحالية الى ثلاث اجزاء رئيسية في عرض النتائج العامة يتعلق اولها بالوصف العام لبيانات الدراسة.

ويختص الجزء الثاني بتقديم النتائج-وفقا للبيانات المتاحة، وفي النهاية يقدم الجزء الثالث كوجهة نظر وتعقيب مع بيان اهم المؤشرات العامة بالاضافة الى أهم الأسس التي يمكن أن تكون وجهات لبحوث مستقبلية أخرى . . .

أولا : الوصف العام لبيانات الدراسة Univariate Analysis : أجريت هذه الدراسة على ١٥٠ أخصائيا اجتماعيا يعملون في ٥٨٩ منظمة اجتماعية في مختلف ميادين الرعاية الاجتماعية ولقد تم استطلاع رأيهم في مشكلات العملية التخطيطية وفقا لأداة جمع البيانات المصممة لذلك بعد إجراء عمليات الصدق والثبات لها.

١ - ولقد اشارت بيانات الدراسة انهم ١٢٣ اخصائيا اجتماعيا و٢٧ اخصائية اجتماعية مما يشير الى قلة العنصر النسائي الذي يعمل في منظمات الرعاية الاجتماعية بمحافظة القاهرة لجمهورية مصر العربية.

٢ - كذلك توضح البيانات ان ٥٦,٦٦٪ من مجموع الاخصائيين الاجتماعيين الذين اجريت عليهم الدراسة تترواح اعمارهم بين ٤٠ و٥٠ سنة مما يشير الى مدة خبرة مناسبة في العمل تسمح لهم بقدرة على ابداء الرأي فيما يتعلق بمشكلات العملية التخطيطية.

٣ - كذلك وضح الصورة الكلية لبيانات الدراسة أن هؤلاء الأخصائيين الاجتماعيين يحملون درجة بكالوريوس في الخدمة الاجتماعية بنسبة ٤٧,٣٤٪.

٤ - كذلك اشارت البيانات الأولية الى أن ٤١,٣٣٪ من مجموع الأخصائيين الاجتماعيين المبحوثين لهم مدة خبرة تتراوح ما بين ١٠ و١٥ سنة بمتوسط حسابي يقدر ٢١، ١٠ سنة.

ثانيا : النتائج العامة للدراسة : ينقسم عرضنا في هذا الجزء الى خمسة أجزاء رئيسية نقدمها فيما يلي :

١ ـ بالنسبة لمشكلات العملية التخطيطية فيما يتعلق بتحديد الاهداف (تحديد المشكلة والاحتياجات):

أ ـ اشارت نتائج الدراسة الميدانية الى أنه لا توجد أهداف محددة بدقة ووضوح في المنظمات التي يعملون بها وبلغت النسبة ٧٢,٦٦٪ واشار المبحوثون أن عملية تحديد الأهداف تتم بطريقة ارتجالية ولا توجد اي أسس علمية لعملية تحديد للأهداف بالاضافة الى عدم وجود خبراء متخصصين في تلك العملية.

ب ـ كما أشارات نفس النسبة السابقة ٧٢,٦٦٪ من المبحوثين أنه لا توجد معايير واضحة ومتفق عليها لتحديد الأولويات بين الأهداف المختلفة وأشار المبحوثون إلى ان غياب الأسلوب العلمي في عملية تحديد الأهداف هو السبب الرئيسي في وجود تلك المشكلة بالاضافة الى افتقار منظمات الرعاية الاجتماعية الى الخبراء في عملية تحديد الأولويات والذين يمكنهم وضع المعايير المناسبة، مثل عدد الناس الذي سوف تغطيهم الخدمة ونوعيتهم، والزمن المخصص، والتكلفة ثم التمويل والإمكانيات المادية.

جـ ـ أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن تحديد الأهداف وفقا للمتغيرات الديموجرافية (السكانية) من الموضوعات التي لا تؤخذ في الاعتبار ٣٩,٣٤٪ بينما اشار ٤٦٪ من جملة المبحوثين الى انها تراعي الى حد ما وكذلك اشار ٦٠,٦٧٪ الى ان العوامل الاقتصادية تراعي الى حد ما و٥٠٪ من المبحوثين ايضا بالنسبة للعوامل الثقافية.

جدول رقم (٤)

مراعاة العوامل السكانية، الاقتصادية، الثقافية ن = ١٥٠
في عملية تحديد الأهداف

مراعاة العوامل الثلاث	التكرار	النسبة
العوامل السكانية :		
— تراعى بدرجة كبيرة	٣٢	١٤,٦٦٪
— تراعى إلى حد ما	٦٩	٤٦,٠٠٪
— لا تؤخذ في الاعتبار	٥٩	٣٩,٣٤٪
المجموع	١٥٠	١٠٠٪
العوامل الاقتصادية :		
— تراعى بدرجة كبيرة	٥٢	٣٤,٦٧٪
— تراعى إلى حد ما	٩١	٦٠,٦٧٪
— لا تؤخذ في الاعتبار	٧	٤,٦٦٪
المجموع	١٥٠	١٠٠٪
العوامل الثقافية :		
— تراعى بدرجة كبيرة	٦٣	٤٢٪
— تراعى إلى حد ما	٧٥	٥٠٪
— لا تؤخذ في الاعتبار	١٢	٨٪
المجموع	١٥٠	١٠٠٪

د ـ ولقد كانت استجابات المبحوثين حول أسبقية العوامل السابقة على بعضها أن العامل الثقافي يأتي في مقدمة تلك العوامل، ويشير الجدول رقم (٥) الى نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق باستحابات المبحوثين حول تلك الأفضلية.

جدول رقم (٥)

أفضلية العوامل السكانية والاقتصادية والثقافية من وجهة نظر المبحوثين ن=١٥٠

الأولوية الأولى	التكرار	الوزن المرجع	الأولوية الثانية	التكرار	الوزن المرجع	الأولوية الثالثة	التكرار	الوزن المرجع الكلي	الترتيب
العوامل السكانية	٢٢	٦٦	العوامل السكانية	٥٠	١٠٠	العوامل السكانية	٧٨	٢٤٤	الثالث
العوامل الاقتصادية	٥٢	١٥٦	العوامل الاقتصادية	٥٦	١١٢	العوامل الاقتصادية	٤٢	٣١٠	الثاني
العوامل الثقافية	٧٦	٢٢٨	العوامل الثقافية	٤٤	٨٨	العوامل الثقافية	٣٠	٣٤٦	الأول

هـ ـ أما فيما يتعلق بمراعاة العوامل التنظيمية والإدارية فلقد أشارت استجابات المبحوثين الى أن منظمات الرعاية الاجتماعية التي يعملون بها لا تراعي تلك العوامل وكانت النسبة ٦٥,٣٣٪ وحتى عندما تؤخذ تلك العوامل في الاعتبار فإنه يكتفي فقط بأخذ رأي المدير أو الوكيل لتلك المنظمات وكانت النسبة ٣٨,٤٦٪ وفيما يتعلق بأخذ آرائهم كأخصائيين اجتماعيين مخططين في تلك المنظمات فلقد دلت الاستجابات على ان عملية أخذ رأيهم في تلك العملية ضئيلا جدا، وبلغت النسبة ٦,٢٥٪.

و ـ أشارت كذلك استجابات المبحوثين الى ان عملية تحديد الأهداف (تحليل المشكلة) لا تراعي الاحتياجات الفعلية من المستفيدين من خدمات تلك المنظمات الاجتماعية وكانت النسبة (٢٢٪) وإن أخذت تلك الاحتياجات بعين الاعتبار فهي ليست نهائية وبلغت النسبة ٦٩,٣٣٪.

ز ـ وأشارت استجابات المبحوثين الى انه من أهم المشكلات التي تواجه عملية تحديد الأهداف العامة والجزئية في منظمات الرعاية الاجتماعية التي يعملون بها هي عدم

وجود اتفاق حول تلك الأهداف وإن كان هناك فهو الى حد ما (٧٥,٣٣٪) واعتقادهم يرجع الى كثرة تغير المديرين والوكلاء لتلك المنظمات حيث بلغت نسبة استجاباتهم حول تلك النقطة ٤٤,٦٧٪).

واشارت استجابات المبحوثين كذلك إلى أن مشكلة أخرى تواجه عملية تحديد الأهداف وهي المتعلقة بضعف الاعتمادات المالية حيث كانت النسبة ٦٨,٦٧٪ وأيضا هناك مشكلة ثالثة متعلقة بضعف المشاركة الشعبية وبلغت النسبة ٣١,٣٣٪.

ي ـ أوضحت استجابات المبحوثين في النهاية أن عملية تحديد الأهداف يشوبها طابع الخيال حيث أن الأهداف الى حد ما خيالية وغير ممكنة التحقيق في عالم الواقع وبلغت النسبة ٤٨٪ من استجابات المبحوثين وكذلك أوضح المبحوثون أنه لا يوجد استخدام مطلقا لأية إطارات نظرية أو بحوث ودراسات علمية حول عملية تحديد الأهداف كخطوة أولى في العملية التخطيطية لمنظمات الرعاية الاجتماعية وكانت النسبة (٦٤٪).

٢ ـ بالنسبة لمشكلات العملية التخطيطية فيما يتعلق باعداد إطارات تخطيطية (بلورة الأطر العامة للسياسة الواجبة الاتباع) :

أ ـ اشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن هناك نقصا واضحا في الإطارات ـ التخطيطية لمنظمات الرعاية الاجتماعية وكانت النسبة (٥٦٪).

وأفاد المبحوثون أن من الاسباب الرئيسية ما يلي :

- عدم وجود وقت كاف لإعداد تلك الإطارات.
- أن التخطيط غالبا ما يتم في ضوء توجيهات من المستويات الادارية العليا.
- ان اهتمامات التخطيط تنحصر في حل مشكلات خاصة وعلى وجه السرعة.
- غياب البيانات وندرة المعلومات اللازمة لوضع تلك الإطارات وصعوبة الحصول عليها.
- عدم إدراك كثير من العاملين بأهمية تلك الإطارات التخطيطية وعدم إلمامهم بكيفية أعدادها.

ب ـ أفاد كذلك المبحوثون أن الإطارات التخطيطية (إن وجدت) لا تعكس مطلقا الاتجاهات والأهداف العامة البعيدة (الاستراتيجية) وكانت النسبة (٥٧,٥٧٪) وأنها كذلك لا تعكس مطلقا التقديرات الرقمية والقياسية الموجودة في الخطة العامة للدولة وكانت النسبة ٤٥,٤٥٪.

جـ ـ وأفاد المبحوثون فيما يتعلق بالتقديرات الرقمية والقياسية التي تحتل المكانة الأولى في اهتمامات منظمات الرعاية الاجتماعية وكانت النسبة ٧٧,٢٨٪،
د ـ أشار المبحوثون إلى ان الإطارات التخطيطية (إن وجدت) لا تقوم على أسس علمية (٦٦٪) من استجابات المبحوثين بالاضافة الى عدم وجود متخصصين لوضع تلك الإطارات (٩٢٪) من استجابات المبحوثين وفي النهاية أفاد المبحوثون أن الرأي الشخصي هو المصدر الوحيد لجمع المعلومات (٨٤٪) من استجابات المبحوثين.

(٣) ـ بالنسبة لمشكلات العملية التخطيطية فيما يتعلق بعملية وضع الخطة (تحديد الاستراتيجيات البديلة وتحديد معايير الاختيار من بينها) :

أ ـ أفاد المبحوثون فيما يتعلق بارتباط عملية وضع الخطة وتحديد الاستراتيجيات البديلة بالاهداف الموضوعة انه لا يوجد ارتباط بينها وكانت نسبة الاستجابات (٦٦٪) وأفادوا كذلك أن العملية المتعلقة بتحديد معايير الاختيار من بين الاستراتيجيات البديلة لا تراعى الاحتياجات الفعلية للمستفيدين وكانت نسبة الاستجابات (٦٧,٥٨٪).
ب ـ أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن تمثيل الجهات الشعبية في لجان وضع الخطط للمشروعات المختلفة التي تقوم بها منظمات الرعاية الاجتماعية يكون على النحو الاتي عرضه في جدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)
يوضح مدى تمثيل الجهات الشعبية في لجان
الخطط لمنظمات الرعاية الاجتماعية

ن = ١٥٠

مدى تمثيل الجهات الشعبية	التكرار	النسبة
يوجد تمثيل حقيقي	١٦	٦٧,١٠٪
يوجد تمثيل الى حد ما	٣٢	٣٣,٢١٪
يوجد تمثيل مظهري	٦٩	٤٦٪
لا يوجد تمثيل مطلقا	٣٣	٢٢٪
المجمـــوع	١٥٠	١٠٠٪

جـ - أفاد المبحوثون في نهاية تلك الخطوة أنه لا توجد معايير واضحة لتحديد الأولويات عند التخطيط لبرامج الرعاية الاجتماعية في المنظمات الاجتماعية التي يعملون بها وكانت النسبة (٥١,٣٣٪)

٤ - بالنسبة لمشكلات العملية التخطيطية فيما يتعلق بمشكلات تنفيذ الخطط في منظمات الرعاية الاجتماعية :

أ - أفاد المبحثون أن أولوية المشكلات المتعلقة بتنفيذ الخطة تكون على الوجه المبين بالجدول رقم (٧).

ب - وفي ضوء الجدول رقم (٧) نرى أن ضعف الاعتمادات المالية يحتل الأولوية الأولى في قائمة المشكلات المتعلقة بتنفيذ الخطة بين عامل وضوح الرؤية للعاملين في مختلف خطط وبرامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية يحتل الأولوية الأخيرة في تلك المشكلات المعقدة.

ولقد أفاد المبحوثون كذلك أنه لا بد من وجود عمليات اتصال كاملة وشاملة بين الجهة التي قامت بوضع الخطة وبين الهيئات المعنية بتنفيذها وكانت نسبة الاستجابات ٦٢٪ من مجموع الاستجابات الكلية.

٥ - بالنسبة لمشكلات العملية التخطيطية فيما يتعلق بمشكلات المتابعة والتقويم :

أ - أشارت استجابات المبحوثين إلى أن هناك قصورا في عمليات المتابعة والتقويم في منظمات الرعاية الاجتماعية حيث أفادت (٥٨٪) من استجابات المبحوثين إنه لا يوجد أخصائيون متخصصون في عمليات المتابعة والتقويم لخطط وبرامج ومشروعات منظمات الرعاية الاجتماعية، كذلك افاد المبحوثون أنه إن وجدت تلك العمليات فهي لا تراعي المعايير الموضوعية الواجبة الاتباع بنسبة ٤٧,٣٣٪ وأن تلك العمليات تعتمد على بعض المحكات والموجودة في جدول رقم (٨).

وفي ضوء الجدول رقم (٨)نرى أن الاعتماد الكلي لعمليات المتابعة والتقييم في منظمات الرعاية الاجتماعية يعتمد على المتابعة الكمية فقط والتي بلغ مجموع استجابات المبحوثين بها (٥٢,٦٧٪).

ب - اشار المبحوثون كذلك الى غياب المعايير الموضوعية لتقييم الأداء في المشروعات التي تقوم بها منظمات الرعاية الاجتماعية حيث بلغت النسبة (٤٦٪) وأن العامل الشخصي أيضا هو العامل المسيطر على تلك العمليات نسبة (٥١,٣٣٪).

جـ - أفادت نتائج استجابات المبحوثين أنه لا يوجد وضوح كاف لعمليات المتابعة والتقييم (٥٩,٣٣٪) وأنه لا يوجد كذلك وضوح في الاختصاصات بين الوحدات المختلفة في منظمات الرعاية الاجتماعية وكانت النسبة (٥٨٪).

جدول رقم (٧)
يوضح اولوية مشكلات التنفيذ ن = ١٥٠

الأولوية	أولى		ثانية		ثالثة		رابعة		خامسة		سادسة		سابعة		ثامنة		تاسعة		المجموع المرجح	الأولوية أو الترتيب
الاستجابة	تكرار	الوزن المرجح	تكرار	الوزن المرجح	تكرار	الوزن المرجح	تكرار	الوزن المرجح	تكرار	الوزن المرجح	تكرار	الوزن المرجح	تكرار	الوزن المرجح	تكرار	الوزن المرجح	تكرار	الوزن المرجح		
١	١٥	١٣٥	٢٠	١٦٠	١٣	٨١	١٩	١١٠	٢٢	١١٠	١٧	٦٨	١٨	٥٤	١٢	٢٤	١٤	—	٧٦٠	٣
٢	١١	٩٩	٢١	١٦٨	١٥	١٠٥	١٤	٨٤	١٨	٩٠	١٦	٦٤	١٧	٥١	١٦	٣٢	٢٢	—	٦٨٥	٦
٣	٦٧	٦٠٣	٤٠	٣٢٠	٢٤	١٦٨	١٢	٧٢	٥	٢٥	١	٤	١	٣	—	—	—	—	١١٧٥	١
٤	٢٠	١٨٠	٣٢	٢٥٦	٢٦	١٨٢	١٧	١٠٢	١٤	٧٠	١٠	٤٠	٩	٢٧	١٢	٢٤	١٠	—	٩٠١	٢
٥	٥	٤٥	٤	٣٢	١٥	١٠٥	١٦	٩٦	٢٠	١٠٠	٢٦	١٠٤	٣١	٩٣	٢٤	٤٨	٩	—	٦٢٢	٧
٦	٢	١٨	٤	٣٢	١٢	٨٤	١٠	٦٠	٢٥	١٢٥	٢٦	١٠٤	٢٢	١٦	١٩	٣٨	٢٠	—	٥٥٧	٩
٧	١٢	١٠٨	١٠	٨٠	١٧	١١٩	٢٢	١٣٢	٢٠	١٠٠	١٤	٥٦	١٨	٥٤	١٧	٣٤	٢٠	—	٧٠٣	٤
٨	١٢	١٠٨	١١	٨٨	٢١	١٤٧	٢٣	١٣٨	١١	٥٠	١٤	٥٦	١٦	٤٨	١٨	٣٦	٢٥	—	٦٩٦	٥
٩	٦	٥٤	٨	٦٤	٧	٤٩	١٧	١٠٢	١٦	٨٠	٢٦	١٠٤	١٨	٥٤	٣٢	١٤	٢٠	—	٥٩١	٨

المشكلات على الترتيب هي :

١ ـ غياب البيانات والمعلومات
٢ ـ عدم وجود هيكل تنظيمي مستقر
٣ ـ ضعف الاعتمادات المالية
٤ ـ عدم وجود امكانيات بشرية كافية
٥ ـ التعقيد والروتين
٦ ـ عدم وضوح الرؤية لدى العاملين
٧ ـ عدم وجود لغة مشتركة ومفهومة بين الجهة المخططة والجهة المنفذة.
٨ ـ عدم وجود تنسيق بين الهيئات المختلفة
٩ ـ ضعف المشاركة الشعبية.

جدول رقم (٨) ن = ١٥٠

يوضح اعتماد عمليات التقييم ومراجعة الأداء على بعض المعايير الأساسية

مراعاة العوامل	التكرار	النسبة
الكم فقط	٧٩	٥٢,٦٧٪
الكيف فقط	٢٦	١٧,٣٣٪
الكم والكيف	١٢	٨٪
الزمن	١٢	٨٪
التكلفة	٢١	١٤٪
المجموع	١٥٠	١٠٠٪

الخلاصـــة :

اتضح من العرض المتقدم السابق تحقيق فرض الدراسة المطروح حيث تبين من نتائج الدراسة الميدانية مدى وجود مشكلات معقدة تواجه عملية التخطيط في منظمات الرعاية الاجتماعية بمحافظة القاهرة بجمهورية مصر العربية وأن العملية التخطيطية تواجه مجموعة من المعوقات اهمها :

١ ـ عدم الاهتمام الكافي بتحديد اهداف عامة لمنظمات الرعاية الاجتماعية او اهداف جزئية لتلك المنظمات، وعدم تحديد دقيق لتلك الاهداف لا يمكن إطلاقا عملية التخطيط من أن تقوم، بالاضافة الى فشل في عمليات التقويم، حيث يعتبر تحديد الأهداف كما هو معروف في نموذج تحقيق الهدف Goal model في البحوث التقويمية من المؤشرات العامة لإجراء عمليات التقويم، وذلك بالاضافة الى أن العامل والتقدير الشخصي يحتل الجانب الأعظم من بين الوسائل المستخدمة في عملية تحديد الأهداف.

٢ ـ عدم وجود مشاركة شعبية فعلية في عملية تحديد الأهداف سواء للأهداف العامة لمنظمات الرعاية الاجتماعية في أهدافها الفرعية وأن عملية تحديد الأهداف تم من جانب المسؤولين الحكوميين فقط، ولا شك ان ذلك يتعارض مع المدخل الديمقراطي الذي يؤكد على مشاركة المستفيدين الحقيقيين في صياغة وتحديد الأهداف، وذلك لضمان وصول الخدمة الفعلية لمستحقيها والى ضمان واقعية الأهداف المحددة فضلا عن الإيمان بمبدأ الواقعية والمرونة والشمول، وهي من أهم مبادىء عملية التخطيط للرعاية الاجتماعية.

٣ ـ توجد مجموعة كبيرة من الأهداف غير قابلة للتنفيذ الفعلي، وهي أهداف خيالية غير ممكنة التحقيق وذلك يعوق العملية التخطيطية ويعرضها للفشل، حيث تتخبط

السياسات ويسود الارتجال وربما تعم الفوضى في مختلف أنواع التصرفات في المنظمات التي تعمل في الرعاية الاجتماعية.

٤ - هناك قصور كبير وفقر في نظم متقدمة للمعلومات Information بما لا يحقق لمنظمات الرعاية الاجتماعية التحديد الواضح والدقيق والمعلن للأهداف العامة والجزئية وبالتالي مدى انعكاس ذلك على كفأة وفعالية العملية التخطيطية.

٥ - هناك اهمال ملحوظا في الأخذ بعين الاعتبار للعوامل السكانية والثقافية والإدارية والتنظيمية والاقتصادية في عملية تحديد الأهداف مما يكون له أثره الواضح ليس فقط على كفاءة أو فعالية العملية التخطيطية وإنما على بداية العمل نفسه في منظمات الرعاية الاجتماعية حيث نرى عدم وضوح رؤية لمختلف العاملين في تلك المنظمات وإلى ضياع كبير في الوقت والجهد والمال وإلى تشتت في الأفكار وتخبط في بداية العمل مما يكون له أثره النفسي السيىء على العاملين أنفسهم والمطالبين بتقديم الخدمات المختلفة للمواطنين وذلك سوف يكون له اثار سلبية مضاعفة بطبيعة الحال على المستفيدين من الخدمة إن وجدوا أو ما تصير إليه الخدمة في النهاية الى غير المستفيدين الحقيقيين منها.

٦ - تفتقر منظمات الرعاية الاجتماعية بمحافظة القاهرة الى المخططين المتخصصين في إعداد إطارات تخطيطية على المستوى المطلوب، وهذا يرجع الى ضعف الإمكانيات المادية في الاستعانة بهؤلاء الفنيين بالاضافة الى الندرة في المعلومات والبيانات التي يمكن الاستفادة منها في إعداد تلك الأطر التخطيطية، هذا فضلا عن أن الاطارات التخطيطية (إن وجدت) غالبا ما تكون غير معبرة عن الأهداف العامة والجزئية، كذلك فإنها لا تعكس مطلقا التقديرات الرقمية والقياسية الموجودة في الخطة العامة للدولة.

٧ - هناك قصور كبير أيضا فيما يتعلق بوضع البدائل وتحديد الأولويات، وإن تلك العملية التخطيطية الهامة والتي تعتبر جوهر العميات التخطيطية لا تلقى الاهتمام الواجب فغالب الأمر يتم وفقا للمعيار الشخصي الغير موضوعي، هذا بالاضافة إلى أن معايير الاختيار من بين البدائل المطروحة الفعلية لا تراعي اعتبارات الزمان والمكان والامكانيات والسكان في مختلف أنشطة منظمات الرعاية الاجتماعية.

٨ - تواجه عملية تنفيذ برامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية صعوبات كبيرة غالبا ما تتلخص في النقاط الآتية:
- غياب البيانات والمعلومات الحقيقية.
- عدم وجود هيكل مستقر لتنفيذ الخطط.
- ضعف الاعتمادات المالية.
- عدم وجود امكانيات بشرية كافية.

- عدم وجود لغة مشتركة ومفهومة بين الجهة التي قامت بوضع الخطة وبين الجهة المنفذة لها.

٩ - تواجه عمليات المتابعة صعوبات في منظمات الرعاية الاجتماعية وهي ترجع الى مشكلات في عملية التغذية العكسية بالاضافة الى أن عملية المتابعة تقتصر على التفتيش فقط.

١٠ - يواجه تقييم الأداء في منظمات الرعاية الاجتماعية مشكلات معقدة ترجع في المقام الأول الى غياب المعايير الموضوعية للتقويم والى عدم وجود نماذج أواطر تصورية تمكن من التقويم.

- وفي إطار ما تقدم بيانه فإن الدراسة الحالية تلفت الأنظار الى مجموعة من البحوث التي يمكن إجراؤها مثل:

١ - بحوث المتابعة وتقويم الأداء لمنظمات الرعاية الاجتماعية التي تعمل في ميدان واحد من ميادين الرعاية الاجتماعية وكذلك للمنظمات التي تعمل في أكثر من ميدان.

٢ - دراسات مقارنة بين منظمات الرعاية الاجتماعية التي تعمل في الحضر والأخرى التي تعمل في الريف حول مشكلات العملية التخطيطية.

الهوامش

(١) ميدان رعاية الطفولة - ميدان رعاية الأسرة - ميدان المساعدات الاجتماعية - ميدان رعاية الشيخوخة والمسنين - ميدان رعاية الفئات الخاصة - الميادين الثقافية والعملية والدينية - ميدان النشاط الأدبي - ميدان الإدارة والتنظيم - ميدان رعاية المسجونين وأسرهم - ميدان تنظيم الأسرة - ميدان الدفاع الاجتماعي - ميدان تنمية المجتمع المحلي - ميدان الصداقة بين الشعوب.

(٢) فرض الدراسة للمختبر إحصائيا من النوع الذي يطلق عليه فروض المتغير الواحد. . حيث أشار كل من Sam Sloss, Philliber, Schwab الى أن هناك نوعا من الفروض يطلق عليه أنه الجملة التي تعبر عن الناتج المتوقع من الدراسة انظر (Gustavus et al, 1980: 28)

(٣) أشرف على عملية جمع البيانات وفقا لخطة زمنية وضعها الباحث كل من السيد / احمد عليق، وجمال شحاته المدرسان المساعدان بكلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان بجمهورية مصر العربية.

(٤) تم عرضها على الأستاذ / مصطفى الماحي وكيل أول وزارة الشئون الاجتماعية وكل من السادة الدكاترة / مصطفى حسني وحسن حمود وعبدالعزيز فهمي بجامعة الكويت وكل من الدكاترة / رأفت جلال وعادل أنس بجامعة حلوان.

(٥) حسب الوزن المرجح على أساس إعطاء الاولوية الأولى وزن ٣ والثانية وزن ٢ والثالثة وزن ١.
تم حساب الوزن المرجح الكلي لجمع الأوزان المرجحة لكل أفضلية.
حسب الأولوية الأولي على أساس أعلى وزن مرجح كلي.

المصادر العربية

عبدالرحمن، أ .
١٩٧٨ «مفهوم التخطيط طويل المدى ومشكلاته» معهد التخطيط القومي بجمهورية مصر العربية .

زايد، أ .
١٩٨١ البناء السياسي في الريف المصري وتحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة القاهرة: دار المعارف .

عبدالله ، أ .
١٩٧٧ نحو نظام اقتصادي عالمي جديد . القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب .

أحمد، أ .
١٩٧٦ التخطيط الاجتماعي . القاهرة: الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية .

هاشم، ز.
١٩٨٣ «مشكلات التخطيط وتقييم الأداء في القطاع المشترك بدولة الكويت» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ٩ (١٦) : ١٣ - ٨٤ .

وزارة التخطيط
١٩٧٩ أ استراتيجية التنمية بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية. المجلد الثالث. جمهورية مصر العربية .

١٩٧٩ ب مشروع الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: الأهداف العامة للخطة . المجلد الثالث . جمهورية مصر العربية .

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
١٩٨٥ الاحصاء الاجتماعي ، بيانات النشاط الخاص بالجمعيات والمؤسسات الخاصة بالقاهرة. القاهرة: ١٣ - ١٥ .

١٩٨١ دليل رئيس الوحدة والعاملين بها لتقدير خدمة من خدمات الوحدة الاجتماعية. مشروع الخدمات الاجتماعية المتكاملة. جمهورية مصر العربية .

المصادر الاجنبية

Conyers, D.
1984 An Introduction to Development Planning in the Third World. New York: Wiley.

Denham, A.
1970 The New Community Organization. New York: Thomas Y Crowell.

Faludi, A.
1973a Planning Theory. Oxford: Pergamon Press.

Faludi, A.
1973b The Planning Process: A Facet Design. Oxford: Pergamon Press.

George, V.
1984 The Impact of Social Policy. London: Routledge & Kegan Paul.

Gilbert N & Specht. H.
1977 Planning for Social Welfare Issues, Models, and Tasks. New Jersey: Prentice-Hall.

Gustavus, S; Schwab, N. & Sloss, G.
1980 Social Research Illinois: Itasca Peacock Publishers.

Katz, D. & Kahn, R.
1966 The Social Psychology of Organizations. New York: John Wiley & Sons.

Kahn, A.
1969 Theory and Practice of Social Planning. New York Russel Sage Foundation.

Lauffer, A.
1978 Social Planning at the Community Level. New Jersey: Prentice-Hall.

Newman, U.
1958 Administration Action. New York: Pitman.

Porter, L.W.
1975 Behavior in Organization. New York: McGraw-Hill.

Todaro, P.
1971 Development Planning Models and Methods. London: Oxford Univ. Press.

فهم الرسالة الاعلامية وعلاقته ببعض خصائص شخصية متلقيها

عبدالمنعم شحاته محمود
كلية الاداب ـ جامعة المنيا

مقدمــة

يعيش الانسان المعاصر في بحر من الاتصالات، متعـددة الأهداف والآثـار، حيث تسابقت الهيئات المختلفة ـ حكوميـة أو شعبية ـ في استخـدام الاتصال[1] communication باعتباره وسيلة فعالة لاقناع الناس بتغيير سلوكهم[2]. لاعتقادها بأن هذا التغيير سيؤدي إلى حل الكثير من المشكلات المتعلقة بـالاسكان والغـذاء والأمن بصوره المختلفـة . . . الخ. حيث ساد الاقتناع بان هذه المشكلات لا تحل بـالتقدم في استخـدام أساليب التكنـولوجيـا الحديثة، بقـدر ما تحـل بتغيير اتجـاهات النـاس وسلوكهم ازاء هذه المشكـلات في المواقف المختلفـة، مما يـدل على أهميـة الاتصال في المجتمـع المعـاصر بـاعتبـاره وسيلة لتغيـير هـذه الاتجـاهات وذاك السلوك، ولـدوره الهام ايضـا اقتصاديـا واجتماعيـا وسياسيـا وثقافيـا في المجتمع، اذ يعكس قيم ومعايير السلوك وينقل الحضارة من جيل لاخر ومن مجتمع لآخـر، ويقـدم الأفكار التي تنشط القـدرة على التقـدم (Wiess, 1969) ومع ذلـك تنـدر في ثقـافتنـا العربية المعلومات الخاصة ومنها الأدلـة التجريبيـة بالاتصـال وآثاره عـلى سلوك واتجاهـات المتلقـين (رشتى، ١٩٧٥ : ٣٨؛ صالـح، ١٩٧٩ : ٥٤) ولكي يتناول البـاحثون عمليـة الاتصال تناولا علميا، فقد اصطلحوا عـلى تقسيمها إلى عـدة فئات من المتغيـرات خاصـة بـ : المصدر ـ الرسالة ـ من يتلقاها ـ القناة الحاملة لها، وتناولـوا هذه المتغيـرات اما بـاعتبار أنها متغيرات تابعة، محاولين التعرف على العوامل التي تزيد من فعاليـة كل منهـا ومن وزنها النسبي في عملية الاتصال، او باعتبار أنها متغيرات مستقلة تؤثر في النتـاج الفعلي لـلاتصال اي تغير الاتجاه أو السلوك، ويتوقف هذا التأثير على عدة محددات تتمثل في عمليات المعالجة

المعرفية التي يقوم بها المتلقي اثناء التلقي اذ تمارس متغيرات الاتصال تأثيرها (على الاتجاه أو السلوك) من خلال التأثير في هذه المحددات وهي :

الانتباه للاتصال - فهم مضمونه - تقبل ما تم فهمه - الاحتفاظ بما تم تقبله - الفعل بناء على ذلك (Hovland et al, 1953 : 11; Mcguire, 1969) ولم يول علماء النفس الاجتماعيون اهتماما كافيا لدورها الوسيطي، على الرغم من القيمة التي يقدمها البحث في هذا المجال، من حيث الكشف عن الاهمية النسبية لدور كل منها في الاتصال، اذ ترى «ايجلي» أن قليلا من البحوث قد اهتم بفحص العلاقة بين الاتصال وبين تلك الوسائط، وحاول هذا القدر الضئيل غالبا - الكشف عن علاقة ارتباطية بين متغيرات مثل : مصداقية المصدر وبين تلقي او تقبل الرسالة دون تقديم معالجة (او قياس) لعملية التلقي او التقبل نفسها (Eagly, 1974) ويرى «ماكجراير» أن خصائص الشخصية تؤثر في الاستجابة للاتصال نتيجة لتأثيرها في واحدة أو أكثر من تلك الوسائط، وكثيرا ما تتفاعل متغيرات شخصية المتلقى مع العوامل الأخرى وتحدد ما اذا كان تغيير الاتجاه (كمؤشر للتأثر بالاتصال) سيحدث أم لا (Mcguire, 1969) وأهم هذه المتغيرات هو اتجاه الفرد نحو موضوع الاتصال حيث تبرز الدراسات مثل : (Culbertson, 1957; Eagly, 1974; Kalman & Eagly, 1965; Peak & Morrisen, 1958)

ان الاتساق بين اتجاه الفرد وبين مضمون الاتصال لا يؤثر فقط في حجم المعلومات التي تحصل عليها، بل بعد مقوم هام في اي محاولة لتغيير الاتجاه كمدخل لتغيير السلوك، ومن المحتمل وجود عمليات معرفية ذات دور وسيطي بين الاتجاه والسلوك، اذ يتزايد الاهتمام - حديثا - بدور هذه العمليات في احداث السلوك (Levey & Mertin, 1981 ويفترض بعض منظري الاتجاه - مثل «جرينولد» أن تقبل الاتصال يأتي نتيجة تعلم واسترجاع مضمونه، فعندما يتلقى الفرد اتصالا، ويصبح عليه أن يتخذ قرارا بالموافقة أو الرفض، فمن المتوقع ان يحاول الربط بين المعلومات الجديدة وبين اتجاهاته ومعارفه ومشاعره (Greenwald, 1968)، وتبين الدراسات أن تلقي الاتصال ينحو منحى اتجاه المتلقى نحو موضوع هذا الاتصال، بمعنى أن الاتساق بين مضمون الاتصال وبين قيم واتجاهات المتلقى محدد هام في أية محاولة لتغيير الاتجاه (صالح ١٩٧٩؛ محمود، ١٩٨٥ Eagly, 1974; Hovland et al, 1953 : 11 Kelman & Eagly, 1965; Peak & Morrisen, 1958 ; Wiess, 1969, Wood & Eagly, 1981)

ومن المحتمل وجود تفاعل بين اتجاه الفرد وبين درجة تسلطيته[٣] او جموده، يؤثر في الاستجابة للاتصال، فالتسلطي أقل استخداما لتغيير الاتجاه كميكانيزم لانقاص التنافر المعرفي الناتج عن تعرضه لاتصال معارض لوجهة نظره، وأقل قدرة على تعديل معتقداته او اكتساب معتقدات جديدة .

كما تكشف البحوث عن أن لدى اعضاء الجماعات المتطرفة مدى تقبل ضيق يرفضون على أساسه الكثير من الآراء، وان لديهم سمات شخصية تعوق ميلهم لتغيير الاتجاه، منها ميلهم إلى الحصول على درجات مرتفعة على مقياس الجمود . (Millar, 1965; Rokeach, 1960; Sherif & Hovland, 1961) . كل ذلك يبرر ضرورة معرفة العلاقة بين التسلطية والاستجابة للاتصال، ومدى تأثر أو تأثير هذه العلاقة بالمتغيرات الأخرى كالاتجاه نحو موضوع الاتصال والمجاراه[٤]، خاصة وأن المجاري أكثر تسلطية وفي نفس الوقت أكثر ميلا لقبول رأي الجماعة . (ابراهيم، ١٩٧٢) كما تعد المجاراة أحد مواقف التأثير الاجتماعي الذي يشمل بالاضافة اليها تغيير الاتجاه من خلال التعرض للاتصال (Mcguire, 1968) مما يبرر دراسة علاقة فهم الرسالة بدرجة مجاراة الفرد للجماعة .

ويؤكد الباحثون أن فعالية الاتصال تتوقف ـ من بين ما تتوقف عليه من عوامل ـ على فهم المتلقى لمضمونه، ومع ذلك فقليل جدا من البحوث قد اهتم بهذا العامل (Eagly, 1974; Rosnow & Robinson, 1967 : 104; Wood & Eagly 1981) لذا تبدو ضرورة دراسته لمعرفة المتغيرات التي تزيد أو تقلل منه وبالتالي من فعالية الاتصال خاصة وان فهم الرسالة مرتبط ايجابيا بتغيير الرأي فاشتمال الرسالة على محاجة جيدة يزيد من فهم مضمونها وترتفع بالتالي اغرائيتها (Eagly, 1974; Eagly & Warren : 1976; Mcguir, 1969; Watts & Mcgiure, 1964; Wood & Eagly, 1981) .

ولأن الانسان يسعى للفهم، ولأن فهم الرسالة وهو نقطة البدء في طريق التأثير على المشاهد أو المستمع (صالح، ١٩٧٩ : ١٠٤) ولأن قليلا من البحوث المنشورة قد اهتم ـ وبشكل غير مباشر في معظمها ـ بفهم الناس لمضمون الاتصال، ولان النتائج التي كشف عنها هذا القدر الضئيل من البحوث متعارضة، ولان تعارضها قد يرجع لواحد أو أكثر من العوامل التالية :

١ ـ استخدام مقاييس تفتقر لتقديرات ثبات وصدق مقبولة .
٢ ـ الاعتماد على عينات صغيرة لا تسمح بمدى مقبول من التنوع أو الفروق الفردية في المتغير المستهدف معرفة تأثيره على الفهم .
٣ ـ عدم استخدام مجموعات ضابطة .
٤ ـ عدم تناول أكثر من متغير مستقل لمعرفة تأثير التفاعل بينها على فهم الرسالة (Eagly, 1974; Eagly & Werren, 1976; McGuire, 1969, 1968) .

كل ما اسلفنا يبرر اجراء دراسة تتناول فهم الرسالة كمتغير تابع لمعرفة العوامل التي

تزيد من دوره الوسيطي بين الاتصال وبين تغيير الاتجاه، وذلك محاولة للاجابة عن سؤال عام هو :

ما هي العلاقة بين بعض خصائص شخصية المتلقى - مثل : الاتجاه نحو موضوع الرسالة التسلطية المجاراة وبين فهم رسالة تعرض عليه ؟

اجـراءات البحـث

وللاجابة عن السؤال السابق، اختير ١٢٢ ذكرا من طلاب دبلوم الدراسات التربوية بكليتي التربية بالمنيا وشبين الكوم، ومنهم ٩٧ مسلما و١٠ مسيحيين، ومتوسط اعمارهم ٣٢ سنة بانحراف معياري ٢, ٧ سنوات، ٦٧٪ منهم متزوجين، تعمل ٤٦٪ من زوجاتهم بالاضافة الى ٥٪ اخرى طالبات مقابل ٢٥٪ منهن لا يعملن، واستخدمت الادوات التالية في جميع البيانات :

أ - استخبار اتجاه الذكور نحو عمل المرأة خارج المنزل : ٤٨ جملة تقريرية أو بند، يعبر كل منها عن أحد مكونات الاتجاه (المعرفة - الوجدان النية للسلوك)، يختار المفحوص أحد البدائل الثلاثة المقدمة لكل بند والتي تعبر عن موقف نتعرض له أو رأي نتبناه أو معلومة نعتقد في صحتها وتم التأكد من صدق الاستخبار بالاستناد الى المؤشرات التالية :

اجماع المحكمين(*) على أن كل بند من بنوده يقيس الاتجاه، الفارق الدال عند ٠,٠٠١ بين أداء المؤيدين (سَ = ١٣٩، ع = ١٤,٧) وبين اداء المعارضين (سَ = ١٥٧,٦، ع = ١٤,٠٧) على استخبار التسلطية، وكذلك بين اداء الذين تعمل زوجاتهم (سَ = ٨٧,٧٧، ع = ١٥,٦٤) وبين أداء الذين لا تعمل زوجاتهم (سَ = ٦٨,٩٣، ع = ١٥,٤) على استخبار الاتجاه نحو عمل المرأة أما ثبات الاستخبار فقد حسب بطريقة القسمة النصفية، بلغ ٠,٧٣ قبل التصحيح ٠,٨٤ بعده .

ب - استخبار المجاراة الاجتماعية : ٣٦ جملة تقريرية تعبر عن درجة ميل الفرد للاستجابة لضغوط الجماعة ويختار المفحوص أحد البدائل الثلاثة المقدمة لكل بند منها واعتمد على اجماع المحكمين على أن البنود تقيس المجاراة الاجتماعية كمؤشر لصدق الاستخبار كما حسب ثباته بطريقة القسمة النصفية فبلغ ٠,٧ قبل التصحيح، ٠,٨٢ وبعده .

جـ - استخبار التسلطية أو الجمود العقائدي : أعده عبدالستار ابراهيم من (٣٨) عبارة، يحدد المفحوص درجة موافقته أو معارضته لكل منها باعتبار ان الدرجة (١) تعني أعارض بشدة، (٢) أعارض، (٣) معارضة بسيطة جدا، (٤) أميل إلى التأييد، (٥) أؤيد، (٦) أؤيد بشدة. واعتمد على صدق المفهوم وصدق التنبؤات التي يمليها منطق القياس وكذلك معامل الاتساق الداخلي، كمؤثرات لصدق الاستخبار، وحسب الثبات بالقسمة النصفية في عينة الذكور (٠,٧) قبل التصحيح (٠,٨٢) بعده، وفي عينة الاناث (٠,٧٣) قبل

التصحيح و(٠,٨٤) بعده، (ابراهيم، ١٩٦٩، ١٩٧٢)، وبلغ معامل الثبات في البحث الحالي (٠,٦٩) قبل التصحيح و(٠,٨٢) بعده .

د ـ **اختبار فهم الرسالة** : مكون من صورتين متكافئتين ـ باجماع المحكمين[٦] تتضمن كل منها ١٠ بنود تشير ٦ منها لمعلومة محددة وردت في الرسالة ويتعرف عليها المفحوص من بين بدائل ثلاثة مقدمة له، ويشير بندان لاستعادة خلاصة الرسالة وبندان اخران لموقع المصدر ورسالة على بعد «التأييد ـ المعارضة»، وتعد درجة فهم الفرد للرسالة هي درجته على الصورة الثانية مطروحا منها درجته على الصورة الأولى، التي تقدم قبل عرض الرسالة لنحدد المعلومات المتوافرة لديه عن موضوعها، ولتحاشي أثر التخمين، ويفصل استخبار التسلطية بين تقديمها وبين الاستماع للرسالة، لمنع تكوين وجهة عقلية، وتحاشيا للتفاعل المحتمل بين القياس القبلي لمعلومات واردة في الرسالة وبين الرسالة نفسها، وتقدم الصورة الثانية بعد الاستماع للرسالة مباشرة. واعتمد على اجماع المحكمين وعلى الفارق الدال عند مستوى ٠,٠٠١ بين متوسطي اداء مجموعة لم تتلق رسالة (سَ = -٣، ع = ١,٧) وأخرى تلقت رسالة (سَ = ٣,٣، ع = ٢,٤) كمؤشرين للصدق كما حسب الثبات ـ بطريقة الصور المتكافئة ـ لمجموعة (ن = ٢٠) لم تتلق رسالة وبلغ (٠,٧) .

هـ ـ **تقديم الرسالة**[٧] : ظهر ـ في دراسة استطلاعية ـ فارق دال عند مستوى (٠,٠٠١) بين درجة فهم رسالة قدمها المصدر شخصيا للمجموعة الأولى (س = ٢,٥٣، ع = ١,٥) مقابل تقديمها مسجلة بصوت نفس المصدر للمجموعة الثانية (سَ = ١,٧، ع = ١,١٣) لصالح الأولى مما يشير إلى فعالية الرسالة اذا قدمها المصدر شخصيا وهي نتيجة مماثلة لما توصل إليه (McGuire, 1969) .

بناء على ذلك قدم المصدر شخصيا الرسالة، مع تأكيده للمفحوصين على ضرورة الانصات التام وعدم التعليق أو إثارة الأسئلة .

جمع وتحليل البيانات

تم تطبيق الأدوات السابقة تطبيقا جمعيا في الفترة من ١٩٨٣/١٢/١٣م ـ ١٩٨٤/١/١٠م في ٦ جلسات تراوح عدد المفحوصين في الجلسة الواحدة من ١٢ ـ ٢٥ مفحوصا، وبعد تصحيحها تم تصنيف العينة الى مجموعات بتقسيم الدرجات على كل متغير من المتغيرات المستقلة (اتجاه ـ مجاراة ـ تسلطية) إلى ثلاث فئات (مرتفع ـ متوسط ـ منخفض) واستبعدت الفئة الوسطى (ن = ٣٥) وبذلك تم اختيار ٨٧ مفحوصا، صنفوا الى ثماني مجموعات، انطلاقا من فلسفة تحليل التباين ثلاثي الابعاد كأسلوب للتحقيق من تأثير متغيرات ثلاثة مستقلة، وتأثير تفاعلها معا على المتغير التابع (Ferguson, 1981,) ويمكن من خلاله اختبار دلالة الفرق بين متوسطات درجات فهم الرسالة في درجات متنوعة من هذه المتغيرات المستقلة، وقد اتبعت الخطوات التي وصفها (Ferguson, 1981) في ذلك .

نتائج البحث

استخلص من البيانات الموضحة بجدول (١) قيم (ف) الموضحة بجدول (٢) والتي تكشف عن:

جدول رقم (١)

متوسط درجات فهم الرسالة للمجموعات الفرعية

التسلطية المجاراة الاتجاه		تسلطي		غير تسلطي		مجـ سَ
		مجاري	غير مجاري	مجاري	غير مجاري	
مؤيد	ن	٨	١١	١٠	٧	
	سَ	٢,٧٥	٢,١٤٣	٣,٢	٣,٤٥٥	١١,٥٤٨
	ع	٢,٤٥	١,٤٧	١,١٥	٢,٦٨	
معارض	ن	٢٣	٨	٨	١٢	
	سَ	٢,٤٨٣	١,٠٨٣	٢,٤	٢,٦٣	٨,٥٩٦
	ع	١,٢٦	١,٣	٠,٩٥	٢,٣	
مجـ	سَ	٥,٢٣٣	٣,٢٢٦	٥,٦	٦,٠٨٥	٢٠,١٤٤

جدول رقم (٢)

قيم (ف) للتفاعل بين المتغيرات المستقلة، وللفروق بين متوسطات أداء المجموعات الفرعية على اختيار فهم الرسالة، وقيم (ت) لنفس الفروق

المجموعة	مجموع المربعات	د.ح	تقدير التباين	ف	ت
مؤيد - معارض	٥,٩٤	١	٥,٩٤	*٢,٧٤	**٢,٥٧
غير مجاري - مجاري	٣,٣٥	١	٣,٣٥	١,٥٥	,٩٤٦
غير تسلطي - تسلطي	٦,٧٢	١	٦,٧٢	*٣,١	**٢,٦٤
اتجاه × مجاراة	٣,١٤	١	٣,١٤	١,٤٥	
اتجاه × تسلطية	٠,٥٦	١	٠,٥٦	٠,٢٦	
مجاراة × تسلطية	٢,١١	١	٢,١١	٠,٩٧	
اتجاه × «×»	١٨,٧٤	١	١٨,٧٤	**٨,٦٦	
داخل المجموعات	١٧١,١	٧٩	٢,١٦٥٨		
التباين الكلي	٢١١,٤٥	٨٧			

* دال عند ٠,٠٥

** دال عند ٠,٠٢

أولا : هناك فارق دال عند مستوى ٠,٠٥ بين المؤيدين والمعارضين، وكذلك بين غير التسلطيين والتسلطيين في درجة فهم الرسالة، مما يدعم القول بأن بعض خصائص الشخصية ـ خاصة الاتجاه نحو موضوع الرسالة والتسلطية ـ محدد هام لفهم مضمون الاتصال، وليس ثمة فارق دال بين غير المجارين والمجارين ويرجع ذلك الى أحد الاحتمالات التالية أو اليها معا .

أ ـ الاختلاف بين موقفي الاتصال والمجاراة ففي الأول يستجيب الفرد لمنبهه متنوع المتغيرات ذات تفاعل متبادل ـ مقابل استجابته لمنبه أحادي البعد (رأى الأغلبية) في الثاني .

ب ـ الأثر المعدل لبعض خصائص شخصية المفحوصين، كتجانسهم في متغير تثبت البحوث (Eagly, 1974; Eagly & Warren, 1976; Mc Guire; 1968; W ood & Eagly, 1981) . ارتباطه الايجابي الدال بفهم الرسالة هذا المتغير هو الذكاء، ولكونهم طلاب دراسات عليا، فانهم أكثر دافعية لتلقي واستعادة الرسالة، مما يقلل من الفروق بينهم في درجة فهم الرسالة ويؤيد ذلك ما ما ذكره Wilsin (1981) من اعتماد علاقة القابلية للتأثير ببعد «الانبساط الانطواء» على ظروف الدافعية، أي أن التباين المحدود لأفراد العينة على متغيري الذكاء والدافعية قد يعد مسئولا عن عدم دلالة الفارق بين المجارين وغير المجارين في درجة فهم الرسالة .

جـ ـ ظهر من دراسات «ايجلي» وتلاميذها أن استناد المصدر الى حقائق موضوعية واستدلالات منطقية مقبولة يجعل المتلقى يسلم بوجهة نظره دون الحاجة إلى معالجة جيدة للرسالة، مما يقلل من الفروق بين الأفراد في درجة فهم الرسالة ومن المحتمل أن هذا ما حدث في البحث الحالي (Eagly, et al, 1978 Wood & Eagly, 1981) .

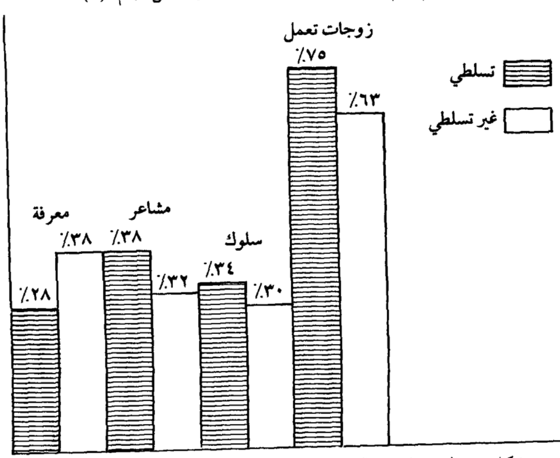
د ـ قد يؤثر التواء توزيع الدرجات في هذه الفروق، وإن ذهبت بعض الآراء الحديثة الى ضرورة اجراء تحليل التباين دون اختبار سابق لتجانس التوزيع، على اعتبار أن التواءه، لا يقلل كثيرا من قيم «ف» (السيد، ١٩٨٠ : ٢٠٧) ومع ذلك، حسبت دلالة الفرق بين المجارين وغير المجارين باستخدام الوسيط، وكانت قيمة (كا٢ = ٢,١٧) غير دالة .

ثانيا : أ ـ هناك تفاعل دال عند مستوى ٠,٠١ بين الاتجاه والمجاراة والتسلطية، مما يدعم التصور النظري الذي أجرى البحث على أساسه، والقائل بوجود اعتماد متبادل بين متغيرات موقف الاتصال وتؤكد ذلك عدة دراسات مثل :(Hovland, et al., 1953; Kelman & Eagly, 1965, Mcguire, 1969; Rosnow & Robinson, 1967; Wiess, 1969)

ب ـ ليس ثمة تفاعل دال بين الاتجاه والتسلطية، أو بين الاتجاه والمجاراة، أو بين المجاراة

والتسلطية، وذلك للأثر المعدل لبعض المتغيرات ـ كمستوى الذكاء والدافعية والتعليم ـ والتي قد تكون مسئولة عن التباين غير المتضمن في قيم «ف» (وهو ما سبق الاشارة اليه في الفقرة «ب» من أولا) .

جـ ـ وعلى الرغم من ذلك، يمكننا القول بوجود تفاعل بين الاتجاه نحو موضوع الرسالة وبين درجة تسلطية الفرد، حيث هناك مؤشرات اخرى غير قيم (ف) بجدول (٢) ـ تؤيد وجود هذا التفاعل منها: الفارق الدال عند مستوى ٠,٠٠١ بين أداء المؤيدين لعمل المرأة (سَ = ١٣٩، ع = ١٤,٧) وبين أداء المعارضين له (سَ = ١٥٧,٦، ع =١٤,٠٧) على استخبار التسلطية، وأيضا الفارق الدال عند مستوى ٠,٠٦ (حيث ت = ١,٩٤) بين أداء الأكثر تأييدا لعمل المرأة (سَ =١٣١,١٣، ع =١٥,٢) وبين أداء الأقل تأييدا له (سَ= ١٦١,٣، ع = ١٧,٣) على نفس الاستخبار، وكذلك ما لوحظ من ارتفاع درجة المؤيدين التسلطيين على استخبار الاتجاه نتيجة تأييدهم التام لبنود تقيس ـ باجماع المحكمين ـ المشاعر [٨] التي تتكون نتيجة معايشة موضوع الاتجاه (٧٥ ٪ من زوجاتهم يعملن، مقابل، ٦٣ ٪ من زوجات المجموعة الأقل تسلطية) بينما ارتفعت درجة المؤيدين الاقل تسلطية نتيجة تأييدهم التام لبنود تقيس المعتقدات [٩] انظر شكل رقم (١) .



شكل (١) الوزن النسبي لمكونات الاتجاه للتسلطيين وغير التسلطيين

ثالثا: يرى Watts & McGuire (1964) ضرورة التمييز بين فهم كل من حجج وخلاصة الرسالة لأن تلقى كل منها يؤثر في الاستجابة للاتصال بطريقة مختلفة، في حين ترى Eagly, (1974) أن التلقي الجيد للحجج يدعم الخلاصة، ويمد المتلقى بها ديات تحثه على التقبل، لهذا قمنا بالتمييز بين تذكر الحجج كمؤشر لفهم الرسالة، وتذكر الخلاصة كمؤشر لتقبلها، لأن تذكر الحجج دالة لتعلم وفهم مضمون الرسالة بينها تذكر الخلاصة دالة لاقتناع الفرد بالرأي الذي تدعو اليه الرسالة، ويكشف جدول (٣) عن فارق دال عند مستوى ٠,٠٣ بين غير التسلطين والتسلطيين في تذكر الحجج، ودال عند مستوى ٠,٠١ بينهما في تذكر الخلاصة، مما يشير إلى أن اقتناع الفرد بالرسالة يتأثر أكثر بدرجة تفتحه الذهني (انخفاض الدرجة على التسلطية) وبموقفه السابق من موضوع الرسالة (اتجاه). وهو ما يعد أساسا للتحيز الانفعالي والمعرفي لموضوع الرسالة وهو ما يدعم ما سبق التوصل اليه.

جدول رقم (٣)

قيم (ت) للفروق بين المجموعات الفرعية في تذكر حجج وخلاصة الرسالة

المجموعات	تذكر الحجج	تذكر الخلاصة
مؤيد ـ مقابل ـ معارض	١,٩	١,٩٤□
غير تسلطي ـ مقابل ـ تسلطي	٣,٣*	٢,٢١**
غير مجاري ـ مقابل ـ مجاري	٠,٢٢	٠,٣٦

* دال عند ٠,٠٠٢

□ دال عند ٠,٠٦

** دال عند ٠,٠٥

رابعا: بناء على نتائج بعض الدراسات مثل (Eagly et al, 1978; Sherif & Hovland, 1961; Wood & Eagly; 1981). تم فحص العلاقة بين ادراك المتلقى لموقع المصدر ورسالته على بعد «التأييد ـ المعارضة» لموضوع الرسالة، وبين تذكر المتلقى لكل من حجج وخلاصة هذه الرسالة، اذ يعد هذا الادراك أولى خطوات المعالجة المعرفية التي يقوم بها المتلقى اثناء تلقيه الرسالة، ويؤثر هذا الادراك في مدى فهمه لمضمونها، وتقبله لخلاصتها، وبالتالي في مدى اغرائيتها، بأن يقود المتلقى للتحيز ضد أو مع المصدر ورسالته، ويكشف جدول (٤) عن فارق دار عند مستوى ٠,٠٠١ بين الذين ادركوا ان المصدر ورسالته مؤيدان قبل العرض وبعده وبين الذين أدركوا انهما محايدان قبل العرض وبعده، ودال عند مستوى ٠,٠٥ بينهم وبين كل من الذين ادركوا انهما معارضان قبل العرض، ثم ادركوا انهما مؤيدان أو محايدان

بعده، لصالح الذين ادركوا أنهما مؤيدان قبل العرض وبعده، وذلك في تذكر الخلاصة، بينما كانت الفروق بينهم في تذكر الحجج غير دالة .

جدول رقم (٤)

قيم (ت) للفروق بين المجموعات في تذكر حجج وخلاصة الرسالة .

المجموعــــات	تذكر الحجج	تذكر الخلاصة
المصدر والرسالة مؤيدان ـ محايدان	٠,٨٥	**٣,٤٧
المصدر والرسالة مؤيدان ـ معارضان فمؤيدان	٠,١٧	*٢,٠٣١
المصدر والرسالة مؤيدان ـ معارضان فمحايدان	٠,٣٤٦	*٢,١٣
المصدر والرسالة معارضان فمؤيدان ـ معارضان فمحايدان	٠,٢٢	١,٨٢

* دال عند ٠,٠٥

** دال عند ٠,٠٠٢

وقد تبين أن (٦٧٪) من بين الذين ادركوا ان المصدر ورسالته مؤيدان قبل العرض وبعده يؤيدون خروج المرأة للعمل ـ مقابل (٦٢٪) من بين الذين ادركوا انهما محايدان قبل العرض وبعده ـ مقابل (١٢,٨٪) من بين الذين ادركوا انهما معارضان قبل العرض، محايدان بعده ـ مقابل (١,٥٪) من بين الذين ادركوا انهما معارضان قبل العرض، مؤيدان بعده وهو ما يؤيد نتائج (Kelman & Eagly, 1965; Sherif & Hovland, 1961) . من أن المتلقى يسيء ادراك مضمون الاتصال الذي قدمه مصدر سلبي وان الاتجاه المتلقى نحو موضوع الرسالة يؤثر في ادراكه لموقع المصدر ورسالته على بعد «التأييد ـ المعارضة» ويؤثر هذا الادراك بدوره في مدى فهم المتلقى لمضمون الرسالة ومدى تقبله لما توصى به ويتم التأثير وفق عمليات وسيطية منها توسط ميكانيزمات الحكم كما وضحه (Sherif & Hovland, 1961) أو عمليات العزو السببي والمعالجة المعرفية للرسالة أثناء تلقيها كما توضحه دراسات (Eagly et al., 1978; Eagly & Wood, 1981) .

الخلاصة

يظهر البحث الحالي اهمية بعض خصائص شخصية المتلقى (كاتجاهه نحو موضوع الرسالة ـ درجة تسلطيته) كمحددات لفهم الرسالة الاعلامية، اذ تعمل هذه الخصائص على خلق ميل لديه لاستقبال الاتصال بالشكل الذي يجعله متسقا واتجاه المتلقى نحو

موضوع هذا الاتصال، وتقدم نتائج هذا البحث دعما لتصور (Hovland et al., 1953; McGuire, 1969, 1968; Kelman & Eagly, 1965) والذي يرى ان خصائص الشخصية تؤثر في الاستجابة للاتصال بالتأثير في العمليات الوسيطية (منها الفهم) بين الاتصال وتغير الاتجاه الناتج عن التعرض لهذا الاتصال .

ويبقى ان نشير الى تساؤلات تثيرها نتائج هذا البحث، وتتعلق بشدة واتجاه العلاقة بين فهم الرسالة وبين تغيير الاتجاه او الفعل طبقا لتوصيات الرسالة (أي تغير السلوك) ومدى تأثر هذه العلاقة بالاوزان النسبية للمتغيرات المختلفة في موقف الاتصال. وما زالت هذه التساؤلات بحاجة ملحة لمزيد من البحوث، خصوصا وان لاجراء هذا النوع من البحوث تطبيقات هامة في مجالات متنوعة كالتربية والصناعة والادارة والتأهيل . . . الخ، وتسهم في حل الكثير من المشكلات التي تعاني منها المجتمعات العربية والتي لا تعود الى نقص الامكانيات بقدر ما تعود الى تبني الافراد معتقدات واتجاهات سلبية نحو موضوعات هذه المشكلات، ومن المنطقي ان يبدأ حل هذه المشكلات بتغير المعتقدات والاتجاهات السلبية المعوقة له باخرى ايجابية تيسره .

الهوامش :

(١) الترجمة الشائعة للفظ communicat التي يفضل البعض ترجمتها بلفظ : تخاطب استنادا الى قوله تعالي ﴿فصل الخطاب﴾ ومعناه ان يحكم بالبينة ويفصل بين الحق والباطل ويميز بين الحكم وضده، والمخاطبة هي مراجعة الكلام (انظر : لسان العرب، ص١١٩٤ طبعة : دار المعارف، القاهرة) .

(٢) يعد الاتجاه : المدخل الرئيسي الذي يمكن تغيير السلوك من خلال تغييره، حيث يتضمن تعريف الاتجاه التسليم بأنه يحث الفرد على اصدار سلوك نحو أو ضد موضوع الاتجاه (محمود، ١٩٨٥ : ٦٩) كما يعد تصور الاتجاه كنسق يتضمن مكونات ثلاثة (المعرفة ـ الوجدان ـ النية ـ السلوك او المقصد) من أفضل النماذج النظرية التي تؤيدها نتائج البحوث (عرضها : محمود، ١٩٨٥، Bagozzi & Burnkrant, 1985, Berckler, 1984; Millar & Tessser 1986)

وتكشف الدراسات عن ارتباط متبادل مرتفع بين هذه المكونات يدل على وجود اتساق بينها ويعتقد (Fishbein & Ajzen, 1975 : 341) أن مقاييس المكونات الثلاثة تعد بدائل لقياس اتجاه الفرد .

(٣) تشير لاعتماد الفرد فيما يصدره من احكام وتقويمات على عدة معتقدات لم تثبت صحتها، وتدل على وجود اطار مرجعي متماسك من القيم والاتجاهات يقف وراء تطرفه بالقبول أو الرفض ويعد مسئولا عن الانغلاق الذهني والتفكير المتصلب والتبسيط الزائد للأمور من خلال النظر اليها من وجهة نظر واحدة فقط (ابراهيم، ١٩٦٩، ١٩٧٢) .

(٤) المجاراة هي ميل الفرد لتغيير سلوكه استجابة لضغوط الجماعة كي يصبح اكثر تشابها مع اعضائها (محمود، ١٩٨٥ : ١١٠)

(٥) وهم من المتخصصين في علم النفس ومنهم عبدالحليم محمود السيد، مصري عبدالحميد حنورة، حسن علي حسن، طريف شوقي وعبداللطيف خليفة ومحمد شلبي .

(٦) بعد صياغة الرسالة، قسم مضمونها إلى معلومات محددة، وتم وضع سؤالين يتضمن كل منهما أحد جوانب المعلومة، وعرضت الرسالة والأسئلة على المحكمين للتحقق من أن السؤالين يقيسان الجزء المحدد لها وفقا لطريقة تحليل المضمون المتبعة في تكوين الاختبارات التحصيلية .

(٧) وموضوعها «خروج المرأة للعمل خارج المنزل»، وقد اعدت ثلاث صيغ للرسالة احداها تؤيد خروج المرأة للعمل والثانية تعارضه والثالثة تتبنى موقفا محايدا، وعرضت الصيغ الثلاث على المحكمين للتأكد من ذلك واختيرت الصيغة المحايدة .

(٨) البنود : ١٩، ٢٠، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، من استخبار اتجاه الذكور نحو عمل المرأة خارج المنزل، وقد اعطاها المفحوصون الأكثر تسلطية درجة التأييد التام .

(٩) البنود : ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٤٢، ٤٤، ٤٧ من الاستخبار نفسه، وهي بنود اعطاها المفحوصون الأقل تسلطية درجة التأييد التام .

المصادر العربية

ابراهيم، ع .
١٩٦٩ «المحافظة التسلطية» جامعة القاهرة. حوليات كلية الاداب ـ ٣١ : ١٦٥ ـ ١٩٧ .

ابراهيم، ع .
١٩٧٢ «بعض متعلقات الجمود العقائدي»، الصحة النفسية ـ ١٣٠ : ٥٣ ـ ٧٥ .

السيد، ع . م .
١٩٨٠ الأسرة وابداع الأبناء. القاهرة: دار المعارف .

رشتي، ج .
١٩٧٥ الاسس العلمية لنظريات الاعلام. القاهرة : دار الفكر العربي .

صالح، ن .
١٩٧٩ «تقييم وسائل الاعلام في الريف : البرامج الريفية بالاذاعة». القاهرة. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

محمود، ع . ش .
١٩٨٥ «بعض الخصائص المعرفية والوجدانية للأزواج وعلاقتها بتقبلهم أفكارا خاصة بعمل المرأة خارج المنزل»، رسالة ماجستير غير منشورة ـ كلية الاداب ـ جامعة المنيا .

المصادر الأجنبية

Bagozzi, R. & Burnkrant, R.E.
1985 "Attitude Organization and the Attitude-Behavior Relation: A Reply to Dillon & Kamar." J. Pers.. Soc. Psychol. 49: 47-57.

Berckler, S.J.
1984 "Empirical Validation of Affect, Behavior and Cognition as Distinct Components of Attitudes." J. Pers. Soc. Psychol. 47:1191-1205.

Culbertson, F.M.
1957 "Modification of Emotionally Held Attitudes Through Role Playing." J. Ab. Soc. Psychol. 54: 230-233.

Eagly, A.
1974 "Comprehensibility of Persuasive Arguments as a Determinant of Opinion Change." J. Pers.. Soc. Psychol. 29: 758 - 773.

Eagly, A. & Warren, R.
1976 "Intelligence, Comprehension and Opinion Change." J. Pers. 44: 226 - 242

Eagly, A., Wood, W. & Chaiken, S.
1976 "Causal Inferences about Communicators and their Effect on Opinion Change." J. Pers. Soc. Psychol. 36: 424 - 455 .

Ferguson, G.A.
1981 Statistical Analysis in Psychology and Education. London: McGraw Hill

Fishbein, M. & Ajzen, I.
1975 Belief, Attitude, Intention & Behavior: An Introduction to Theory & Research. Reading Ma.: Addison Wesley

Greenwald, A.G.
1968 "Cognitive Learning, Cognitive response to Persuasion and Attitude Change." pp. 147 - 170 in Greenwald et al (eds.) . Psychological Foundations of Attitudes. New York: Academic Press.

Hovland, C. Janis, I. & Kelley, E.
1953 Communication & Persuasion. New Haven: Yale University Press

Kelman, H. & Eagly, A.
1965 "Attitude Toward the Communicator, Perception of Communication Content and Attitude Change." J. Pers. Soc. Psychol. 1:63-78.

Levey, A.F. & Mertin, I.
1981 "Personality and Conditioning." pp. 123 - 168 in E. Eysenck et al (eds.), A. Model of Personality. New York.

McGuire, W.
1969 "Nature of Attitudes and Attitude Change." pp. 136-314 in Lindzey & Aronsen (eds.), The Handbook of Social Psychology (Vol. 3). New York: Addison Wesley

McGuire, W.
1968 "Personality and Susceptibility to Social Influence." pp. 1130-1197 in E. Burgutt & W. Lemert (eds.), Handbook of Personality: Theory & Research. Chicago Ran : McNailly.

Millar, M.G. & Tesser, A.
1986 "Effects of Affective and Cognitive Focus on the Attitude-Behavior Relation." J. Pers. Soc. Psychol. 51: 270-276

Miller, N.
1965 "Involvement and Dogmatism as Inhibitors of Attitude Change." J. Exp. Soc. Psychol. 1: 121-132

Peak, H. & Morrisen, E.
1958 "The Acceptance of Information into Attitude Change." J. Ab. Soc. Psychol. 27: 127-133.

Rockeach, N.
1960 Open and Closed Mind. New York: Basic Press

Rosnow, R & Robinson, E .
1967 Experiments in Persuasion. New York: Academic Press.

Sherif, S. & Hovaland, C.
1961 Social Judgement: Assimilation and Contrast Effects in Communication & Attitude Change. New Haven: Yale University Press

Watts, W. & McGuire, W.
1964 "Persistence of Induced Opinion Change and Retention of the Inducing Message Content." J. Ab. Soc. Psychol. 64: 233-241.

Wiess, W.
1969 "Effects of the Mass Media of Communication." pp. 77 - 177 in Linzey & Aronsen (eds.), The Handbook of Social Psychology (Vol. 5). New York: Addison Wesley.

Wilsin, G.
1981 "Personality and Social Behavior." pp. 210 - 245 in H. Eysenck et al (eds.), A. Model of Personality. New York .

Wood, w. & Eagly, A.
1981 "Stages in the Analysis of Persuasive Messages: The Role of Causal Attribution and Message Comprehension." J. Pers. Soc. Psychol. 40: 246-256.

نمذجة العلاقة السببية بين تقدير الذات والقلق والتحصيل الدراسي لدى المراهقين من المجتمع السعودي

علي محمود شعيب
كلية التربية ـ جامعة ام القرى

مقدمـــة

لسنوات عديدة والباحثون الاجتماعيون مهتمون بدراسة النظريات المرتبطة بالذات الاجتماعية والتي أدخلتها إلى مجال علم النفس كل من مارجريت ميد وكولي. فلقد افترضت ميد أن الفرد يأتي الى مرحلة تكوين مفهومه عن ذاته من خلال تعريفه للسلوك الذي ينبغي ان يقوم به ومن خلال ـ ايضا ـ رد فعله تجاه الآخرين، بينما اعتبر كولي صورة الفرد عن ذاته Individual Self Image بمثابة المحصلة لانعكاسات تقييم الآخرين. ولقد اطلق عليها كولي الذات المراوية Looking glass self (Lundgreen et al, 1974 : 4).

واعتبر French et al (1962 : 19) أن تقدير الذات هو تلك الأبعاد التي يضعها الفرد ومن خلالها يرى ذاته والاخرين، وتتصف هذه الأبعاد بأنها ليست كلها على نفس الدرجة من الأهمية للشخص وانما تختلف في درجة مركزيتها .

ويعرف Coopersmith (1967 : 4-5) تقدير الذات بانه، التقويم الذي يصدره الفرد حتى يعتبر حكما مألوفا لذاته. انه يعبر عن الاتجاه بالقبول أو عدم القبول، ويوضح إلى أي مدى يعتقد الفرد عن نفسه ان لديه القدرة والامكانيات وكذلك الاحساس بالنجاح والقيمة في الحياة. ويمضي الباحث ايضا في تعريفه لتقدير الذات فيقول : باختصار، ان تقدير الذات هو حكم شخصي يعني القيمة Worthiness التي يعبر عنها بالاتجاه الذي يشعر به الفرد نحو نفسه، وهو خبرة موضوعية يقدمها الفرد للآخرين من خلال التعليق اللفظي والسلوكيات الأخرى .

ويرى (25 : 1966) Douvan et al أن عامل الاجادة والاتقان، وكذلك الانجاز كما هو الحال في المواقف الرياضية والأنشطة الذهنية والأعمال المهنية هو أحد الأبعاد الهامة في تكوين تقدير الذات، بل من أكثر المكونات أهمية بالنسبة للمراهقين الذكور عن المراهقات .

ومما تجدر ملاحظته أن مصطلح تقدير الذات Self esteem استخدم في العديد من الدراسات النظرية إلا انه سرعان مع اصبح عنوانا للكثير من الدراسات التجريبية (Coopersmith, 1967; Rosenberg, 1956; Rosenberg et al, 1957) ولقد ذهب هؤلاء الباحثون الى ان تقدير الذات من الممكن أن يقاس كمتغير شامل Global Variable إلا أنه يتكون من متغيرات جزئية ومتعددة .

الاطار النظري والدراسات السابقة

أ ـ الدراسات التي تناولت العلاقة السببية بين تقدير الذات والتحصيل الدراسي : وجد (1970:22) Purky أن تقدير الذات يرتبط ببعض مكونات النجاح سواء في النواحي الأكاديمية أو النواحي الوظيفية . ولقد حاول الباحث تفسير هذه الرابطة بالرغم من أن النتائج لم توضح علاقة قاطعة بهذا المعنى في شكل سببي بقوله، ان هناك تفاعلا مستمرا بين الذات والتحصيل الدراسي وكل منهما يؤثر في الآخر تأثيرا مباشرا .

ووجد (601 : 1973) Kaufman ان تقدير الذات يرتبط ايجابيا ببعض الأبعاد الشخصية مثل الدخل والمكانة الاجتماعية والترقيات في مجال العمل والرضا الوظيفي وكلها ابعاد وظيفية بحتة . ولقد وجد كوفمان ايضا ان فقد الفرد لوظيفته يعتبر احد الدلائل عن الانخفاض الشديد في تقدير الذات . ولقد توصل كوفمان إلى نتائجه هذه من خلال دراسته لعينة من المهندسين والباحثين .

ولقد قام (135-134 : 1976) O'Mally et al باجراء دراسة سببية تتبعية على مدى ثمان سنوات مستخدمين عينة من الصف العاشر لمعرفة ايهما السبب وايهما النتيجة في العلاقة بين تقدير الذات والتحصيل الأكاديمي . واقترح الباحثان ثلاثة نماذج لهذه العلاقة السببية كالآتي :

(١) أ يسبب ب : بمعنى ان تقدير الذات (أ) يرتبط مباشرة بالتحصيل الأكاديمي والوظيفي (ب) . فالأفراد ذوو مفهوم الذات الأكاديمي أيضا يكونون طموحين Ambitious بمعنى أنهم يعلقون آمالهم على أهداف كبيرة، أيضا نظرتهم الايجابية لقدراتهم واستعدادتهم للمنافسة تؤهلهم للتغلب على الصعوبات التي قد يصادفونها في حياتهم خلال تحقيقهم لهذه الأهداف .

(٢) ب تسبب أ : ومعنى هذا أن التحصيل الأكاديمي (أ) يرتبط مباشرة، وبطريقة ايضا قد تكون غير مباشرة بالزيادة في تقدير الذات (ب). ويمثل التحصيل الدراسي والوظيفي مصادر هامة للتغذية الرجعية Feedback وقد يكون هذا موافقا الواقع بصفة خاصة لدى المراهقين. اما بالنسبة إلى التأثير غير المباشر، فان هؤلاء الأفراد يتعرضون لعملية تقوية للذات Ego - Boosting خلال حياتهم يوما بعد يوم .

(٣) جـ تسبب كلا من أ، ب : وفي هذا النموذج يفترض الباحثان أنه توجد بعض المحددات الخاصة بالتحصيل الدراسي والوظيفي والتي ترتبط بنفس المحددات الخاصة بتقدير الذات. فالقدرة الأكاديمية، والتعليم السابق، والانجاز، والمستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة تعتبر من المحكات الخاصة بتقدير الذات لدى المراهقين، إلا أن هذه العوامل مثل القدرة الأكاديمية والخلفية الأسرية تؤثر تأثيرا مباشرا على التحقيق الوظيفي والأكاديمي للفرد. ومن ثم يكون هناك عامل آخر أو سبب آخر (جـ) اضافي لتوقع ارتباط تقدير الذات بما يحصله الفرد تعليميا أو وظيفيا .

هذا، ولقد توصل اومالي وباتشمان في دراستهما إلى أن بعض العوامل مثل الخلفية الأسرية والقدرات الاكاديمية والخبرات السابقة تؤثر على كل من تقدير الذات وكذلك ما يحققه الفرد تعليميا ووظيفيا فيما بعد، مما يؤكد النوذج الثالث الذي اقترحه الباحثان من وجود عوامل خارجية (جـ) تسبب تأثيرا على الرابطة بين تقدير الذات (أ) وما يحققه الفرد تعليميا أو وظيفيا (ب). كما بينت نتائج الدراسة أن قوة تأثير هذه العوامل الخارجية على تقدير الذات قد يضعف بمرور الوقت بينما ما يحققه الفرد تعليميا لا يؤدي الى ارتباطات مستقلة لتقدير الذات لمدة خمس سنوات بعد المدرسة الثانوية، الا ان ما يحققه الفرد وظيفيا له تأثير منفرد ومتواضع على تقدير الذات .

وقد لا تتفق نتائج هذه الدراسة وما توصل إليه كل من Freichs (1971) وTrowbridge (1972)من أن الافراد ذوي المستوى الاقتصادي والاجتماعي المنخفض لديهم درجات عالية لتقدير الذات، الا ان تروبريدج اوضح ان العلاقة بين نسب الذكاء ومفهوم الذات هي المفسرة للفروق الناشئة عن عامل المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وان مفهوم الذات المرتفع للطلاب ذوي المستوى الاقتصادي والاجتماعي المنخفض يحدث عند جميع مستويات الذكاء .

ولقد اوضح Schnee (1972) أن ادراك الذات Self perception من الممكن ان يكون احد المنبئات الهامة بالتحصيل الدراسي مشيرا الى وجود ارتباط سالب بين صورة التلميذ عن ذاته والـGrade Point Average (GpA) واستنتج شني ان الارتباط بين مفهوم الذات والتحصيل الدراسي مقاسا بـ(GPA) قد يكون ايجابيا في حين انه يكون سالبا بين مفهوم الذات وجميع نسب الذكاء. ولقد توصل شني الى نتائجه السابقة من خلال نمذجته للعلاقة

السببية بين تقدير الذات والتحصيل الدراسي والذكاء لدى طلاب المرحلة الابتدائية والثانوية . ولقد افترضت الدراسة نموذجا لهذه العلاقة يتفق ونموذج اومالي وباتشمان الافتراضي مؤداه انه اذا ارتبط الذكاء بالتحصيل الدراسي ، وارتبط التحصيل الدراسي بتقدير الذات ، فانه من الممكن ان يرتبط الذكاء بتقدير الذات ، والارتباط هنا قد يكون سالبا او موجبا الا ان النتائج التي توصلت اليها الدراسة لم تؤكد هذا النموذج حيث لم تظهر أية علاقة بين نسب الذكاء وتقدير الذات بالرغم من ظهور علاقة ذات دلالة احصائية بين نسب الذكاء والتحصيل الدراسي .

ولقد اهتمت الدراسات العربية ايضا بمحاولة ايجاد افضل النماذج التي تشرح العلاقة بين التحصيل الدراسي وبعض مكونات مفهوم الذات لدى المراهقين . فلقد قام خوج واخرون (١٩٨٥) بدراسة نموذج للعلاقة السببية بين التحصيل الدراسي ومفهوم الذات والمساعدة العائلية وتقبل الاقران لدى عينة قوامها ١٧٥ طالبا من المرحلة الثانوية بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية ، حيث هدفت الدراسة الى تقديم أفضل النماذج التي تفسر العلاقة بين متغيرات الدراسة . ولقد وجد الباحثون انه في حالة اعتبار التحصيل الدراسي متغيرا تابعا ، لم يكن لمفهوم تأثير سببي على التحصيل الدراسي رغم وجود معامل ارتباط دال احصائيا بينهما (١٨ , ٠) الا ان المساعدة العائلية وتقبل الأقران قد ساهما في التأثير على التحصيل الدراسي . وعندما تم اعتبار التحصيل الدراسي متغيرا مستقلا ، لم يظهر للمساعدة العائلية تأثير سببي على التحصيل الدراسي . ولقد استنتج الباحثون من ذلك ان القوة التنبؤية للتحصيل الدراسي باعتباره متغيرا تابعا تعد ضعيفة ، كما ان التحصيل الدراسي يعد سببا وراء متغيرات الدراسة اكثر من اعتباره نتيجة لها .

ولقد قام الزيات (١٩٨٥) أيضا بدراسة تحليلية لأبعاد مفهوم الذات في علاقتها بالتحصيل الدراسي لدى اطفال الابتدائي بالمملكة العربية السعودية . واستخدم الباحث مقياسا من إعداد هيئة تبادل الأهداف التعليمية الأميركية لقياس تقدير الذات لدى أطفال عينة الدراسة . واعتمد الباحث على عينة قوامها ٢٠٦ من تلاميذ الصف الرابع والخامس والسادس الابتدائي بمنطقة مكة المكرمة . ووجد الباحث من خلال نتائجه التي قام بتحليلها باستخدام اسلوب الانحدار المتعدد ان القيمة التنبؤية باعتبار التحصيل الدراسي سبب ومفهوم الذات نتيجة أكبر من اعتبار الأخير سببا والتحصيل الدراسي نتيجة .

ب ـ الدراسات التي تناولت العلاقة بين التحصيل الدراسي والقلق : لا شك ان هذا القرن يتفق وما وصفه به الكثير من الباحثين من أنه عصر القلق والخوف . ويبدو أن رجال التعليم والمربين وكل المهتمين بالعملية التربوية كلهم مدركون للتأثير الخطير الذي يلعبه القلق على الأفراد خاصة التلاميذ خلال حياتهم التعليمية . ولقد اتفق (Jersild, 1960; Shaffer et al, 1956; Symonds 1946) ان القلق يظهر حينما يواجه الفرد بالفجوة بين ما هو عليه وما يتمنى ان يكون عليه .

ويلخص (32 : 1970) Sugerman et al العلاقة بين التحصيل الدراسي والقلق لدى عينة من الطلاب الجامعيين بأن ذوي القلق المرتفع منهم يتسمون بالانخفاض في تحصيلهم الدراسي بالمقارنة بهؤلاء الذين لا يعانون من القلق . ولقد وجد الباحثون في دراستهم ايضا ان القلق هو القوة الكامنة وراء التعلم الزائد .

ولقد وجد (1966) Speilberger أن القلق يعمل على التقليل من كفاءة الطلاب الجامعيين في المذاكرة والتحصيل ، نتيجة مواجهتهم بأسئلة قد يعرفون اجاباتها في الامتحانات ولكنهم لا يستطيعون الاجابة عنها بسبب الخوف والقلق . وفي دراسته هذه ايضا ، وجد سبيلبيرجر ان الطلاب ذوي القلق المرتفع كانوا دون المستوى في الاداء بالمقارنة للطلاب ذوي القلق المنخفض مع الاداءات المرتفعة ، الا ان في حالة ادائهم للاشياء البسيطة كان تفوق ذوي القلق المرتفع في الاداء ، عن ذويهم من ذوى القلق المنخفض ولقد درس سبيلبيرجر عينته دراسة تتبعية لمدة ثلاث سنوات وجد بعدها ان ٢ , ٢٠٪ ممن يتصفون بالقلق المرتفع قد فصلوا من الجامعة بالمقارنة الى ٨ , ٥٪ ممن لهم صفة القلق المنخفض .

وفي الدراسة التي قام بها (1957) Sarason على طلبة جامعة ييل بالولايات المتحدة الاميركية ، قارن بين القلق العام General anxiety والأداء الدراسي كما تم قياسه بالمعدل التراكمي للطالب (GPA) لدى عينة من طلاب الفرقة الأولى والثانية والرابعة . ووجد ساراسون ان معامل الارتباط بين القلق والتحصيل الدراسي للفرقة الأولى والثانية ١٩ , ٠ وللفرقة الرابعة ١٤ , ٠ واستنتج الباحث من ذلك ان مركب القلق يميل الى الانخفاض كلما زادت عدد سنوات الطالب بالجامعة .

وبصفة عامة يمكننا القول انه يوجد ارتباط موجب بين الدرجات العالية في التحصيل الدراسي والقلق المنخفض ، كما أن الأفراد ذوي القلق المرتفع يميلون الى العزلة والانطوائية بالمقارنة الى الأفراد ذوي القلق المنخفض الذين يتمتعون بصفات كالاجتماعية والميل الى الاشتراك في الانشطة الأكثر حيوية (Stevenson et al, 1965; Lynn, 1957; Holcomb, 1972; Feldhusen et al, 1962) .

ولقد ساهمت الدراسات العربية بدورها ايضا في توضيح العلاقة بين القلق العام والتحصيل الدراسي ، فلقد هدف مطر (١٩٨١) إلى دراسة العلاقة بين القلق والتحصيل الدراسي لدى طلاب الثانوية العامة عند المستويات المختلفة من الذكاء والوضع الاقتصادي الاجتماعي . واستخدم الباحث عينة من الشعب العلمية والأدبية بمدارس القاهرة الثانوية مقدارها ٦٧٥ طالبا حيث وجد أنه بغض النظر عن مستوى الذكاء أو الخلفية الاقتصادية الاجتماعية ، فان العلاقة بين القلق والتحصيل الدراسي كانت موجبة

ودالـة احصائيـا (٤٥٦ , ٠) لدى طـلاب الشعب العلمية بينـما كانت سـالبة لـدى طـلاب الشعب الأدبية .

وفي دراسة سليمان (١٩٧٩) عن مدى تقبل الأبناء المتفوقين والمتخلفين لاتجاهات آبائهم نحو تحصيلهم الدراسي وعلاقـة ذلك بمستـوى القلق لديهم. ووجـدت الباحثـة أن الارتباط كان موجبا وضعيفا إلا إنه دال احصائيا بين القلق وتحصيل الذكور (٢٤ , ٠) بينـما كان الارتباط اقـل منه لـدى الإناث (١٩ , ٠) ولكنـه غير دال. ولقـد توصلت البـاحثة الى نتـائجها السـابقة مستخـدمة عينـة مقدارهـا ٤٠٥ من طلاب وطـالبات المـرحلة الثانـويـة بالقاهرة .

ولقد قام عثمان (١٩٧٥) بدراسـة عن العلاقـة بين القلق العـام والاداء المعملي والتحصيل الدراسي في المرحلة الجامعية على مجموعتين من الـطلاب : المرتفعـون في القلق (ن = ١٠٠) الذين حصلوا على أعلى الدرجـات في مقياس كـاتل للقلق، والمنخفضـون في القلق (ن : ١٠٠) الذين حصلوا على اقل الدرجات في هذا المقيـاس. ودلت نتائـج تحليل التباين بين مجموعتي القلق ان متوسط التحصيـل الدراسي لا يختلف بـاختلاف القلق وانما يختلف باختلاف التفاعل بين مستوى القلق والموقف التجريبي .

ومن المحاولات الرائدة في مجال العلاقة بين القلق والتحصيل الـدراسي ما قـامت به كاظم (١٩٧٣) في دراستها لهذه العلاقة لدى الطلاب الجامعيـين، حيث هدفت الـدراسة الى الاجابة عن التساؤل الذي تمثل في : هل يؤثر مستوى سمة القلق لدى طلاب الجامعـة عـلى تحصيلهم الدراسي؟ الا ان النتـائج التي حصلت عليهـا من طالبـات الجـامعـة (ن = ٤٥٨) بالأقسام العلمية والأدبية لم تبين علاقة منتظمة بين سمة القلق والتحصيل الـدراسي حيث كـانت العلاقـة منحنية Curvelinear لـدى طالبـات الشعب العلمية، في حـين كانت العلاقة على شكل حرف U المقلوب لدى طالبات الشعب الأدبية . وتوضح هذه النتـائج أن التحصيل الدراسي يتزايد مع تزايد القلق حتى لحظة معينة بعدهـا يقل التحصيـل الدراسي عند زيادة القلق، وذلك بثبوت نسبة الذكاء .

جـ ـ الدراسات التي تناولت العلاقة بين القلق وتقدير الذات : بقدر ما اهتمت الدراسات بطبيعة العلاقة بـين التحصيل الـدراسي وتقديـر الذات من نـاحية، والتحصيـل الدراسي والقلق من ناحية أخرى، الا أنها لم تظهر اهتماما كبيرا بـطبيعة العـلاقة بـين تقديـر الذات والقلق. وفي محـاولة دراسـة العلاقـة بين تقـدير الـذات والقلق استخدم Horowitz (1962) عينة من الأطفال في الصفوف من الرابع حتى السادس، ودلت النتائج على أن الطفل الذي يعاني من القلق يميل الى أن يكون مفهومه عن ذاته ضعيفا. ولقد أوضح البـاحث أن المجـال لا يزال يحتاج الى العديد من الدراسات التي تبحث وتوضح هذه العلاقة.

مشكلة البحث

يمثل التحصيل الدراسي أحد الأبعاد التربوية ذات الأهمية الخاصة لكل من التلميذ والمحيطين به. ولاشك أن التحصيل الدراسي كأي متغير، قد يتأثر بعدد من العوامل التي قد تعوقه مثل القلق، أو التي تدفعه الى الأمام كتقدير الذات. وقد يلعب القلق تأثيرا عكسيا على التحصيل الدراسي الا أنه يوجد إجماع بين الباحثين على أن القلق البسيط قد يحفز التلميذ ويبعث لديه الميل الى التحصيل وهنا يعتبر القلق دافعا للتعلم والتحصيل المرتفع. اما اذا زاد القلق فهنا يتحول ليكون أحد معوقات التحصيل الدراسي.

وقد يكون التلميذ أيضا في حالة من القلق أو الخوف حول أدائه بالمقارنة لأداءات زملائه داخل الفصل، فهو يحاول جاهدا أن يكون أكفأهم لكن قدراته قد تكون عثرة أمام تحقيقه لهذه الرغبة. إن التلميذ ينظر الى ذاته دائما بالمقارنة مع الآخرين، ويقارن قدراته العقلية بالنسبة لهم، كما أنه يقارن أداءه الأكاديمي بالنسبة للآخرين، وكلما زادت وتعمقت نظرة التلميذ لذاته كلما كانت درجة تحصيله متفقة مع إمكانياته وقدراته وقد يلقي الوالدين عبئا ثقيلا على ذات الابن وقدراته بدفعه الى التحصيل المرتفع بغض النظر عن الامكانيات العقلية والنفسية المتاحة له في حين أنه يتطلب من الوالدين الاستبصار بما لدى هذا الابن من قدرات واستعدادات.

وتحددت مشكلة الدراسة الحالية في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١ - الى أي مدى يختلف المراهقون الذكور عن الإناث في المجتمع السعودي في درجة تقديرهم للذات ؟

٢ - الى أي مدى يرتبط التحصيل الدراسي لدى المراهقين في المجتمع السعودي بدرجة القلق لديهم؟

٣ - هل من الممكن وضع نموذج للعلاقة السببية بين كل من التحصيل الدراسي، والقلق وتقدير الذات لدى المراهقين في المجتمع السعودي؟

فروض الدراسة

تفترض الدراسة الحالية مجموعة الفروض الآتية:

الفرض الأول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في نهاية المرحلة المتوسطة في درجة تقديرهم للذات أو الأبعاد المكونة له.

الفرض الثاني: يرتبط التحصيل الدراسي لدى كل من الذكور والإناث في نهاية المرحلة المتوسطة سلبيا بدرجة القلق لديهم.

الفرض الثالث: تساهم كل من المتغيرات الآتية: التحصيل الدراسي، القلق، الأبعاد

المكونة لتقدير الذات في وضع نموذج للعلاقة السببية بين التحصيل الدراسي والقلق وتقدير الذات لدى المراهقين في نهاية المرحلة المتوسطة.

أدوات الدراسة

١ ـ مقياس القلق الصريح اعداد (Castanida, 1956) : هي أداة تستخدم في قياس القلق لدى الأطفال والمراهقين. وقد قام الباحث الحالي بنقل المقياس الى العربية ليناسب عينة من المراهقين في نهاية المرحلة المتوسطة بمدينة مكة المكرمة في المملكة العربية السعودية. ويتكون المقياس من ٥٣ عبارة يجاب عنها بنعم أو لا، وتتضمن هذه القائمة ١١ عبارة تهدف الى قياس درجة ميل المستجيب أن يبدو مثاليا، أطلق عليها كاستانيدا «مقياس الكذب». كما يوضح أيضا مقياس الكذب درجة ميل الفرد الى تزييف استجاباته على عبارات القلق. وقد اشتق كاستانيدا مقياسه هذا من قائمة القلق التي اعدتها تيلور (١٩٥٣) التي اعتمدت في بنائها على بعدين: الأول منهما هو أن التباين في مستوى الحافز لدى الفرد يرتبط بدرجة القلق أو العاطفة، والثاني هو أن شدة هذا القلق من الممكن تأكيدها باستخدام أسلوب الورقة والقلم لعبارات تصف ما يمكن تسميته الأعراض الظاهرة والواضحة لهذه الحالة (Taylor, 1953:20) . ويتم تصحيح مقياس القلق باعطاء المفحوص درجة على كل عبارة يجيب عنها بنعم على ٤٢ مفرده، أما مقياس الكذب فيتم تصحيحه باعطاء المفحوص درجة على ٩ عبارات يجب عنها بنعم، وتبقى عبارتان لا يتم تصحيحهما.

ولقد حصل كاستانيدا على منوال للقلق يساوي ١٦ من خلال استخدامه لعينة قوامها ٣٨٦ تلميذا من الصف الرابع وحتى السادس، ولقد حصل هؤلاء المفحوصون على درجات على مقياس الكذب تراوحت بين ١,٨١ ، ٣,٠٧. ولقد وجد Keller et al (1962) في دراستهما للقلق على عينة من الطلاب في الصفوف الرابع والثامن والتاسع في احدى المدارس ذات النظام الواحد، وعلى عينة من الطلاب في الصفوف من الرابع وحتى السادس في احدى المدارس الابتدائية من نفس المدينة، فقد وجدا أن منوال القلق بلغ ١٦,١ لعينة من ٤١٥ تلميذا من ذوي الفصول العليا، وبلغ المنوال ١٦,٨ لكل الأفراد من المدرسة الابتدائية (ن = ٣١١). ولقد وجدت فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث باستخدام اختبار (ت) حيث تفوقت الإناث على الذكور في مقياس القلق. ولقد وجدت فروق جوهرية بين الصفوف الدراسية على مقياس الكذب، فكانت درجات التلاميذ من الصفوف السابع والثامن أعلى من درجات زملائهم في الصف التاسع. أما الصورة بالنسبة للاناث، فلم يظهر تحليل التباين فروقا جوهرية بين الصفوف على مقياس الكذب.

واستخدم الباحثون Stone et al (1965) قائمة القلق لدى الأطفال اعداد كاستانيدا

لاختبار القلق لدى حالات مرضية تم تشخيصها من قبل العيادة الاكلينيكية، ولقد بينت الدراسة أن القائمة لا تقيس الا القلق فقط كحافز، أكثر من قياسها القلق في صورته المرضية. ولقد أوضح Castanida (1956:324) أن معامل ثبات مقياس القلق باستخدام اعادة التطبيق بفاصل زمني اسبوع يساوي ٠,٩ بينما كان يساوي ٠,٧ لمقياس الكذب.

ثبات وصدق المقياس: استخدمت الدراسة الحالية طريقة إعادة التطبيق بفارق زمني أسبوعان لعينة من تلاميذ وتلميذات المرحلة المتوسطة (ن = ١٥٤) فوجد ان معامل ثبات مقياس القلق يساوي ٠,٨١٦ وبالنسبة لمقياس الكذب كان معامل الثبات يساوي ٠,٦٤١ وهي قيم تشير الى ثبات المقياس في صورته العربية.

ولحساب صدق المقياس، تم حساب معامل الارتباط بين درجات أفراد العينة على مقياس القلق لكاستانيدا، ودرجاتهم على مقياس القلق الذي أعده Hawkes et al (1970)[1] فوجد أنه يساوي ٠,٨٨١ الذي يطمئن الى استخدام المقياس.

وقد توصلت الدراسة الحالية أيضا الى درجات متوالية لمقياس القلق لكل من الذكور والاناث تساوي ١٨، ١٩ على الترتيب، وهذا يتقارب وما توصل اليه كاستانيدا وكيلر ورولي رغم اختلاف البيئات الثقافية بين عينة التقنين الأصلية والمجتمع السعودي.

ولقد قامت الدراسة الحالية بقياس الفروق بين الذكور والاناث على مقياس القلق اعداد كاستانيدا في محاولة منها للتعرف عما إذا كانت الأداة تميز بين الجنسين في البيئة السعودية أم لا. وبحساب الفروق بين الذكور والاناث باستخدام اختبار (ت) في أدائهم على مقياس القلق لألفريد كاستانيدا، حصلت الدراسة الحالية على النتائج الموضحة بالجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

الفروق في الأداء بين الذكور والاناث على مقياس القلق لكاستانيدا

المجموعة	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	درجات الحرية	ت
الذكور	٧٠	٢٠,٩٧٣	٧,٢٧١	١٥٢	-٢,٢٢٤
الاناث	٨٤	٢٣,٥٨٣	٧,٠٩٥		

وتشير النتائج الموجودة بالجدول رقم (١) الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين الذكور والاناث في مقياس القلق لكاستانيدا لصالح الاناث لدى طلاب وطالبات نهاية

المرحلة المتوسطة بمدينة مكة المكـرمة. وهـذا يتفق وما تـوصل اليـه (.Keller et al (1962 من تفوق الاناث على الذكور في الدرجات على مقياس القلق الذي أعده كاستانيدا، ولعل هذا يؤكد الفروق بين الجنسين في العواطف والانفعالات حيث تبدي الاناث نوعا من الحساسية تجاه المواقف المثيره للقلق أكثر من الذكور.

٢ ـ مقياس تقدير الذات اعداد رونالد شني: هي أداة تستخدم لقياس تقدير الذات لـدى المراهقين، وتتكـون الأداة من ٤٥ مفردة يجـاب عنها بـوضع عـلامة تحت «تنـطبق علي» اذا وجد المفحوص أن المفردة تتفق وما يشعر به، أو وضع هذه العلامة تحت «لا ينطبق علي» اذا وجد أن المفردة لا تتفق وما يشعر به. وقد استخدم شني طريقـة تحليل المفـردات فوجـد أن المقياس يتكون من الأبعاد الآتية:

(أ) تقدير المراهق لذاته كقيمة في الحيـاة (V1) ويتكون هـذا البعد من قـدرة المراهق عـلى تحقيق استقـلاليته في القـرارات الخاصـة به، وقـدرتـه في الـدفـاع عن آرائـه، وتقبله لادراكاته عن نفسه بصفة عامة، وتقبله للنجاح والفشل.

(ب) التقدير الاجتماعي للذات (V2) ويتكون هذا البعد من قدرة المراهق عـلى فهم وتقبل الأقران، وكذلك قدرته على المشاركة الفعلية بأدوار ذات قيمة مع الآخرين.

(جـ) التكيف المدرسي (V3) ويتكون هذا البعد من الثقة في النفس حين مواجهة الآخرين، والاعتزاز بالأداء المدرسي، وتحقيق الدرجات العليا من التحصيل الدراسي.

ويتم تصحيح المقياس عن طريق اضافة درجة للمفحوص عن كل عبـارة يجيب عنها بـ«ينـطبق علي» فيـما عدا العبـارات السالبـة حيث يعطى المفحـوص درجة عـلى العبارة اذا أجاب عنها بـ «لا ينطبق علي». وتحسب الدرجة الكلية على المقيـاس، والتي تعادل التقـدير الكلي للذات، كما يمكن حساب الدرجات الفرعية لكل مقياس من المقاييس الثلاثة.

ثبـات وصدق المقيـاس: استخدم رونـالد شني معـادلة كيـودور ـ ريشاردسـون ٢٠ لحساب معامل الثبات وحصل على معامل للثبات مقداره ٠,٧٥ ولقـد اعتمدت الـدراسة الحالية في حسابها على طريقة اعادة التطبيق بفارق زمني مقـداره أسبوعـان، حيث حصلت على معامل للثبات مقداره ٠,٧٤٨ لعينة مقدارها ٧٠ تلميذا، ٨٤ تلميذة من نهاية المرحلة المتوسطة بمدينة مكة المكرمة.

ولقد وجد رونالد شني أن تقدير الذات يرتبط ايجابيا بالتحصيل الدراسي، بل يعتـبر من أفضل المنبئات بالتحصيل الدراسي، ولذلك فان الارتباط بين تقدير الذات والتحصيل الدراسي من الممكن أن يكون أحد المحكات الخاصة بصـدق المقياس. وبحسـاب معامـل الارتباط بين درجات أفراد العينة (ن = ١٥٤) على مقياس تقديـر الذات والـدرجة الكليـة التي حصلوا عليها في نهاية الفصـل الدراسي الأول ١٤٠٥ ـ ١٤٠٦ هـ، وجـد أن معامـل

الارتباط يساوي ٨٦١, ٠ وهو يدل على مدى مساهمة تقدير الذات في التنبؤ بالتحصيل الدراسي لدى أفراد العينة.

وبحساب معامل الارتباط بين درجات أفراد العينة على مقياس تقدير الذات اعداد شني ودرجاتهم على مقياس تقدير الذات اعداد الزيات (١٩٨٥)، وجد أن معامل الارتباط يساوي ٧١٧, .

عينة الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على عينة من تلاميذ وتلميذات نهاية المرحلة المتوسطة بمدينة مكة المكرمة مقدارها ١٤٨ تلميذا، ١٤٤ تلميذة، حيث بلغ متوسط عمر الذكور ١٥, ٤ عام بينما بلغ متوسط عمر الاناث ٢, ١٥ عام. ولقد تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية من بين التلاميذ والتلميذات في نهاية المرحلة المتوسطة بمدينة مكة المكرمة. هذا، ولم يشترط في العينة شروط خاصة مثل المستوى الاقتصادي والاجتماعي أو نسب الذكاء.

النتائــج

الفرض الأول: وينص على الآتي: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الذكور والاناث من تلاميذ المرحلة المتوسطة في درجة تقديرهم للذات، أو الأبعاد المكونة له.

ولقد تم اختبار صحة هذا الفرض احصائيا باستخدام تحليل التباين الاحادي الموضحة نتائجه بالجدول رقم (٢).

وتؤكد النتائج الموجودة بالجدول رقم (٢) صحة الفرض الأول حيث أنه لم تختلف درجات تقدير الذات أو الأبعاد المكونة له باختلاف عامل الجنس (ذكورة / أنوثة).

وقد يبدو منطقيا أن لا تختلف أبعاد تقدير الذات باختلاف عامل الجنس، حيث أن الفرد في هذه المرحلة العمرية يكون متطلعا الى ذاته أكثر من أي مرحلة أخرى. فالمراهق ذكرا كان أم أنثى يتطلع الى الاستقلالية في شخصيته، وتحمل المسؤولية كاملة في اتخاذ القرارات الخاصة به، كذلك فهو في حاجة الى من يقدره ويبعث فيه الاحساس بالاحترام والتقدير بأنه كائن له قيمة في الحياة. ويحتاج المراهق أيضا الى الاصدقاء والرفاق بما يكفل له الحياة الاجتماعية الخاصة به. ويتوجه المراهق الى دراسته وتحصيله كأحد الوسائل الضرورية الباعثة الى احترام الآخرين له وتقديرهم له.

الفرض الثاني: وينص على الآتي: يرتبط التحصيل الدراسي لدى كل من الذكور والاناث في نهاية المرحلة المتوسطة سلبيا مع درجة القلق لديهم. ولقد تم اختبار هذا الفرض احصائيا باستخدام معامل الارتباط لبيرسون. ولقد بلغت قيمة معامل الارتباط لمجموعة الاناث -١٤٢, ٠ بينما بلغت قيمته لعينة الذكور - ١٣٠, ٠ في حين كانت قيمته للعينة الكلية تساوي -١٥٧, ٠ .

وتشير قيم معاملات الارتباط السالبة الى قبول الفرض الثاني. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن القلق قد يكون أحد المعوقات أمام التحصيل العالي لدى التلميذ في مرحلة المراهقة، وقد يعود هذا الى الدور الذي يلعبه القلق في خفض وتقليل بعض العوامل التي تساعد على زيادة التحصيل الدراسي، ومن ثم تتركز الطاقة النفسية في الاحساس بالتوتر والضيق. ولقد اتفق عدد من الباحثين على أن القلق قد يكون سلاحا ذا حدين، فهو في صورته البسيطة أو المعتدلة يعتبر دافعا Motive بينما في صورته الشديدة يعتبر عائقا. فالقلق في حالته المبكرة يجعل الفرد في حالة من عدم الاستقرار وعدم الاتزان، ولتخفيف حالة التوتر هذه لابد من ازالة الأسباب التي أدت اليها، وهنا يكون القلق دافعا الى التخلص مما يعكر على الفرد صفو حياته والوصول به الى حالة الاستقرار التي يتمناها. وهذا يعكس القلق المرضي الذي يؤدي الى الاضطراب في الشخصية حيث تفقد الثقة في امكانياتها وقدراتها، ويظل الفرد خائفا من النتيجة التي سيصل اليها مهما كانت بساطة الأسباب

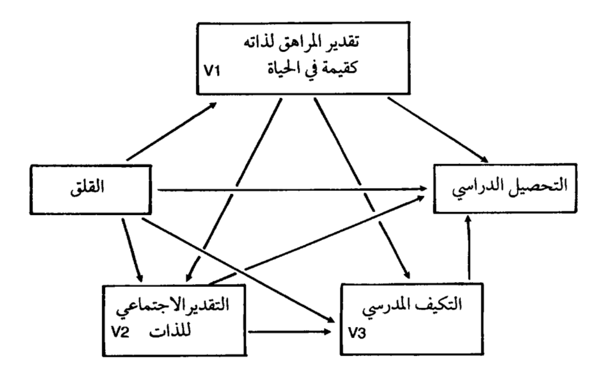
جدول رقم (٢)

الفروق بين الذكور والاناث في الأداء على مقياس تقدير الذات باستخدام تحليل التباين الآحادي

البعد	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف
التقدير الكلي للذات	بين المجموعات داخل المجموعات الكلي	١ ٢٨٩ ٢٩٠	١٢,٧٧٢٧ ٥٩٨٨,٩٨٩٧ ٦٠٠١,٧٦١٧	١٢,٧٧٢٧ ٢٠,٧٢٣١	٠,٦١٦ غير دالة
تقدير المراهق لذاته كقيمة V1	بين المجموعات داخل المجموعات الكلي	١ ٢٨٩ ٢٩٠	٢,٠٠٣١ ٣١٢٥,٤٧٥١ ٣١٢٧,٤٧٨٠	٢,٠٠٣١ ١٠,٨١٤٨	٠,١٨٥ غير دالة
التقدير الاجتماعي للذات V2	بين المجموعات داخل المجموعات الكلي	١ ٢٨٩ ٢٩٠	١٣,٠١٧٥ ١١٥٤,٣٠٨٦ ١١٦٧,٣٢٥٩	١٢,٠١٧٥ ٢,٩٨٤١	٣,٢٥٣ غير دالة
التكيف المدرسي V3	بين المجموعات داخل المجموعات الكلي	١ ٢٨٩ ٢٩٠	٣,٢٠٩٣ ٤٤٩,٤٣٥١ ٤٥٢,٦٤٤٣	٣,٢٠٩٣ ١,٥٥٥١	٢,٠٦٤ غير دالة

المؤدية اليها. وتتفق هذه النتائج مع ما توصل اليه كل من (Sugerman et al, 1970; Hol-comb, 1972; Sarason, 1957; Speilberger, 1966) . كما تتفق جزئيا مع ما توصل اليه كل من مطر (١٩٨١) وسليمان (١٩٧٩).

الفرض الثالث : وينص على الآتي: تساهم كل من المتغيرات الآتية، التحصيل الدراسي، القلق، الأبعاد المكونة لتقدير الذات في تكوين نموذج للعلاقة السببية بين التحصيل الدراسي والقلق وتقدير الذات لدى المراهقين في نهاية المرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية. ويمكن وضع النموذج لاختباره كالآتي:



لقد تم اختبار صحة هذا النموذج احصائيا باستخدام تحليل المسار Path Analysis وذلك للتعرف على اتجاهات التأثير بين المتغيرات من خلال النموذج السببي Causal Model الذي ينظم العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة. ولقد تم اعتبار التحصيل الدراسي في البحث الحالي متغيرا تابعا في حين تم اعتبار القلق والأبعاد الثلاثة المكونة لتقدير الذات متغيرات مستقلة.

ويمكن شرح النموذج الافتراضي كالآتي: ان التحصيل الدراسي لدى الطلاب والطالبات في مرحلة المراهقة هو نتيجة مباشرة للتأثير الذي يلعبه كل من القلق وتقدير الذات.

ولقد استخدمت الدراسة الحالية تحليل المسار الذي يعتبر أحد التحليلات الاحصائية التي تعتمد في جوهرها على الانحدار Regression، حيث يميل الباحث عادة في تحليل المسار الى التعمق في تفسير الظاهرة موضوع دراسته عن طريق العلاقات السببية التي تربي بين متغيراتها. ويعود الفضل فيهالى عالم الوراثة S.Wright الذي ابتكر هذا الأسلوب المتقدم من التحليلات الاحصائية عام ١٩٢١.

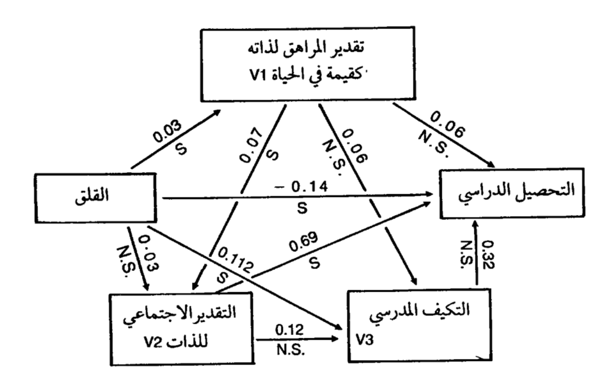
وقد يعتقد الكثير من الباحثين أن تحليل المسار سوف يحقق المستحيل من خلال الكشف عن العلية أو السببية، الا أن رايت يوضح ذلك بقوله «إن تحليل المسار لا يهدف الى استنباط العلاقات العلية أو السببية بين مجموعة المتغيرات باستخدام قيم معامل الارتباط، ولكن تحليل المسار يهدف الى تحليل البيانات بناء على نموذج سببي Casual Model يفترضه الباحث على أساس نظري معين (علام، ١٩٨٥ : ٧١٨)، (Land, 1969: 5) . ولذلك تعتبر نقطة البدء في تحليل المسار بناء النموذج السببي للظاهرة موضوع الدراسة، ويتطلب هذا عادة من الباحث مراجعة البحوث والنظريات والدراسات السابقة التي تناولت الظاهرة موضوع الدراسة، وكذلك تحديد الارتباطات الموجودة بين متغيرات الدراسة حتى يتمكن من تحديد المتغيرات الهامة وتأثير كل منها على الآخر، وترتيبها من الوجهة السببية بما يتفق ونتائج هذه البحوث والنظريات .

واقترح رايت طريقة كتابة النموذج السببي كما يلي:

١ ـ أن توضح العلاقة السببية بين متغيرات النموذج بأسهم ذات اتجاه واحد (←) يبدأ من كل متغير سبب الى كل متغير نتيجة له.

٢ ـ أما العلاقات غير السببية فانها توضح بأسهم ذات اتجاهين (⟷) وهي عادة ما تشرح العلاقة بين المتغيرات الخارجية في النموذج الافتراضي وهذه الارتباطات تظهر في النموذج السببي عادة بصورة منحنية(Land, 1969: 6) .

وتم الاعتماد على تحليل المسار لاختبار صحة الفرض الثالث من خلال برامج الحزم الاحصائية SPSS وأسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression الموجود بالحاسب الآلي لجامعة أم القرى. ويوضح النموذج التالي نتائج اختبار هذا الفرض احصائيا للعينة الكلية:



ومن النموذج السابق يتضح الآتي :

١ - أن القلق له تأثير مباشر سالب على التحصيل الدراسي، حيث بلغت قيمة معامل المسار path coefficient (بيتا B) - ١٤ , ٠ وهي ذات دلالة احصائية حيث كانت قيمة ف تساوي ٦٧٣ , ١٠ ، ن=٢٩٢ .

٢ - لم يظهر تقدير المراهق لذاته كقيمة في الحياة تأثيرا مباشرا على التحصيل الدراسي، حيث كانت قيمة بيتا تساوي ٣٢ , ٠ وهي غير دالة احصائيا (ف=٣٦ , ٢) .

٣ - لم تظهر قيمة بيتا دلالة احصائية بين التكيف المدرسي والتحصيل الدراسي حيث كانت تساوي ١٢ , ٠ (ف=٦٠٢ , ٠) .

٤ - لم تظهر قيمة بيتا تأثيرا جوهريا للعلاقة السببية بين كل من التقدير الاجتماعي للذات والتكيف الدراسي، حيث كانت قيمة بيتا تساوي ١٢ , ٠ وهي غير دالة احصائيا (ف=١٠٣ , ٢) .

٥ - لم تظهر قيمة بيتا تأثيرا جوهريا في العلاقة السببية بين كل من التقدير الاجتماعي للذات والقلق، حيث كانت قيمة بيتا تساوي ٠٣ , ٠ وهي غير دالة احصائيا (ف=٧٢ , ١) .

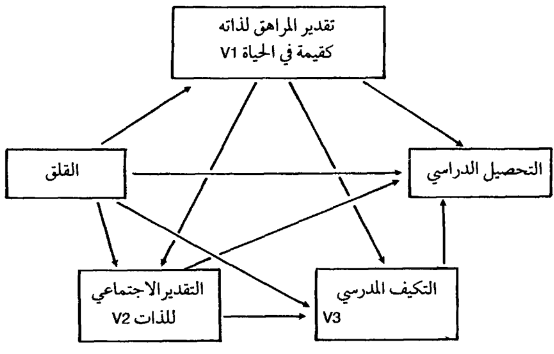
٦ - لم تبين قيمة بيتا تأثيرا ذا دلالة احصائية للعلاقة السببية بين كل من تقدير الذات كقيمة في الحياة ودرجة التكيف المدرسي، حيث كانت قيمة ف تساوي ٠٢٥ , ١ .

٧ - اظهرت قيمة بيتا تأثيرا ذا دلالة احصائية للعلاقة السببية بين القلق وكل من درجة التكيف المدرسي للمراهق، وتقدير المراهق لذاته كقيمة في الحياة حيث بلغت قيمة بيتا

١١٢ , ٠ مع التكيف المدرسي (ف=٣٥٠ , ٣)، ٠٣ , ٠ مع تقدير المراهق لذاته كقيمة في الحياة (ف=٤٩٧ , ١٥).

٨ - أظهرت قيمة بيتا دلالة احصائية بين كل من التقدير الاجتماعي للذات وتقدير المراهق لذاته كقيمة في الحياة من جهة (بيتا=٠٧ , ٠، ف=٧٦٧ , ١٠)، والتحصيل الدراسي من جهة اخرى (بيتا= ٦٩ , ٠، ف=٧٥٨ , ٢٧٢).

وعلى ضوء القيم الدالة احصائيا لمعاملات المسار بيتا، يصبح النموذج كما يلي :



ويوضح الجدول رقم (٣) بيانا بمعاملات الارتباط الثنائية بين متغيرات النموذج.

جدول رقم (٣)
معاملات الارتباط الثنائية بين متغيرات النموذج

المتغير	التحصيل ١	القلق ٢	تقدير المراهق لذاته ٣	التقدير الاجتماعي للذات ٤	التكيف المدرسي ٥
١	★★				
٢	٠,١٥٧-				
٣	★٠,١١٣	★٠,٢٣-			
٤	٠,٧	★٠,١٣-	★٠,٢١		
٥	٠,٠٠٢	٠,١	٠,٠٥	٠,٠٠٧	

★ دالة احصائيا عند مستوى ٥٪ (ن=٢٩٢)

وعلى ضوء النموذج السابق، يمكننا استنتاج ما يلي :

١ - أن للقلق تأثيرا سلبيا مباشرا على التحصيل الدراسي لدى المراهقين في المجتمع السعودي، وقد يبدو هذا منطقيا حيث أن الزيادة في الاحساس بالقلق لدى المراهق السعودي، وقد يبدو هذا منطقيا حيث أن الزيادة في الاحساس بالقلق لدى المراهق قد يؤدي في النهاية الى خفض مستوى التحصيل الدراسي لديه نظرا لما للقلق من تأثير على الشخصية، الا أن النتائج لم توضح إن كانت العلاقة بين القلق والتحصيل الدراسي علاقة منحنية كما اشارت الى ذلك بعض الدراسات السابقة (كاظم، ١٩٧٣). . وتتفق الدراسة الحالية مع كل من (Speilberger, 1966; Holcomb,1972; Sarason,1957; Lynn, 1957; Stevenson, 1965) في أن القلق المرتفع قد يقف عائقا في سبيل التحصيل المرتفع .

٢ - أن بعض مكونات تقدير الذات كتقدير المراهق لذاته كقيمة في الحياة، والتكيف المدرسي ليس بينها وبين التحصيل الدراسي علاقة سببية رغم أن معامل الارتباط بين التحصيل الدراسي وتقدير المراهق لذاته كقيمة في الحياة يساوي ١١٣, ٠ وهو دال احصائيا عند مستوى ٥٪. وقد يعزز هذا القول ان التحصيل الدراسي لا يعتبر في هذا النموذج نتيجة لتأثير بعض ابعاد تقدير الذات بقدر ما يمكن اعتبار التحصيل الدراسي سببا وراء كل منهما. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت اليه دراسات كل من (خوج وآخرين، ١٩٨٥ ؛ والزيات، ١٩٨٥) من أن التحصيل الدراسي يكون سببا وراء بعض المتغيرات ولا يكون نتيجة لها.

٣ - أن ثمة علاقة سببية ظهرت بين التقدير الاجتماعي للذات والتحصيل الدراسي، ويمكن تفسير ذلك بأن المراهق تواق الى تقدير الآخرين له، ولعل الوسيلة التي يقدر بها الآخرون المراهق في هذه المرحلة الحساسة من عمره هي التحصيل الدراسي فكلما كان التحصيل الدراسي مرتفعا كان ذلك تأكيدا على النجاح الذي حققه المراهق في المدرسة وكذلك تعبيرا عن مدى تفوقه علميا، وهنا يظهر الاعجاب بالمراهق وتشجيعه الى مستويات اكثر ارتفاعا في التحصيل، ومن ثم يصبح التقدير الاجتماعي لديهم عاليا وتزداد ثقته في نفسه.

وبذلك يمكن من الدراسة الحالية الاستنتاج بأن التحصيل الدراسي قد يكون لبعض المتغيرات مثل القلق المنخفض، والتقدير الاجتماعي للذات الا أن التحصيل الدراسي قد يكون سببا وراء بعض المتغيرات مثل تقدير المراهق لذاته كقيمة في الحياة، والتكيف المدرسي.

توصيات تربوية

في ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة الحالية يمكننا اقتراح التوصيات الآتية :

١ - إن للقلق تأثيرا سالبا على التحصيل الدراسي لدى المراهقين من كلا الجنسين، ولذا يجب أن يكون المناخ التربوي الذي يتعلم فيه التلميذ سواء داخل المدرسة او المنزل خاليا من القلق وبعيدا عما يبعث على التوتر والخوف لديه. وقد يتحقق هذا عن طريق جعل العملية التعليمية محببة الى نفس التلميذ بالتوسع في الانشطة الطلابية والثقافية التي تجذب انتباهه وتقلل من توتره.

٢ - ينبغي على المهتمين بالعملية التربوية سواء في المدرسة او المنزل أن يدركوا أن الاناث أكثر عرضة للتأثر بالقلق من الذكور، ولذا يجب عدم الافراط في الشدة أو القسوة معهن في الأمور التي تتعلق بالتحصيل حتى لا يتولد لديهن كراهية المدرسة، ولعل هذا يرتبط بالحساسية والعاطفة التي تتميز بها الاناث عن الذكور.

٣ - يلعب التشجيع الدراسي من قبل المدرسين والوالدين والاقرباء تأثيرا فعالا في زيادة التحصيل الدراسي لدى المراهقين بما يدفعهم الى زيادة الثقة في النفس ونمو التقدير الاجتماعي لديهم بدرجة كبيرة.

تقترح الدراسة الحالية البحوث الآتية :

١ - دراسة العلاقة بين التحصيل الدراسي لدى المراهقين وبعض المكونات العقلية كالذكاء، وطريقة الحفظ المناسبة، وعدد ساعات الاستذكار، وذلك نظرا لتأثيرها على التحصيل.

٢ - دراسة الطموح التعليمي والوظيفي في علاقته بالتحصيل الدراسي لدى المراهقين، كما يمكن تطوير هذه النقطة الى دراسة العلاقة بين طموح الوالدين لابنائهم والتحصيل الدراسي.

الهوامش

١ - هذا المقياس يشبه الى حد كبير مقياس القلق الصريح الذي أعده الفريد كاستانيدا وآخرون (١٩٥٦) في الكثير من مفرداته، وأيضا في طريقة تصحيحه. ولقد قام الباحث بتعريب المقياس لاستخدامه في دراسة للماجستير تحت إشرافه بقسم علم النفس بكلية التربية جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة. ولقد ثبتت أبعاد الثبات والصدق لهذا المقياس على البيئة السعودية حيث بلغ معامل ثباته بطريقة اعادة التطبيق ٠,٧٦ في حين كان معامل الارتباط بين المقياس وبعد العصابيه في مقياس ايزنك ٠,٧١.

المصادر العربية

الزيات، ف . م .

١٩٨٥ «دراسة تحليلية لأبعاد مفهوم الذات في علاقتها بالتحصيل الدراسي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية بالمملكة العربية السعودية» دراسة مقبولة للنشر، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، مصر.

خوج، ع. م. وآخرون.
١٩٨٥ «نمذجة العلاقة السببية بين التحصيل الدراسي ومفهوم الذات والمساعدة العائلية وتقبل الذام في البيئة السعودية» مجلة رسالة الخليج العربي ١٥(٥): ٣٥-٧٠.

سليمان، س. م.
١٩٧٩ تقبل الأبناء المتفوقين منهم والمتخلفين لاتجاهات آبائهم نحو تحصيلهم الدراسي، وعلاقة ذلك بالقلق، القاهرة : كلية البنات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس.

عثمان، ف. أ.
١٩٧٥ دراسة للعلاقة بين القلق العام وبين الأداء المعملي والتحصيل الدراسي في المرحلة الجامعية، القاهرة: كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر.

علام، ص. م.
١٩٨٥ تحليل البيانات في البحوث التربوية والنفسية. القاهرة: دار الفكر العربي.

كاظم، أ. م.
١٩٧٣ دراسة للعلاقة بين مستوى القلق والتحصيل الدراسي الجامعي. القاهرة: كلية البنات، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس.

مطر، ا. م.
١٩٨١ دراسة للعلاقة بين مستوى القلق والتحصيل الدراسي لدى طلاب المرحلة الثانوية العامة القاهرة: كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس.

Castanida, A.
1956 "The Children's Form of the Manifest Anxiety" . Cild Development 27 (3): 317-326.

Coopersmith, S.
1967 The Antecedents of Self-Esteem. San Francisco : Freeman & Company.

Douvan, E. et al.
1966 "Model Patterns In American Adolescence." PP.20-48 in L.W. Hoffman and M.L. Hoffman (eds.), Review of Child Development Research. New York: Russell Sage Foundation.

Feldhusen, et al
1965 "Anxiety, divergent thinking and achievement." Journal of Educational Psychology 56 (1): 40-45.

Feldhusen, J.et al.
1962 "Anxiety, Intelligence and Achievement in Children of Low, Average and High Intelligence." Child Development 33:403 - 409.

Freichs, A.
1971 "Relationship of Self-Esteem to the Disadvantage to School." Journal of Negro Education (September): 117-120.

French, J. et al.
1962 "A Programmatic Approach to Studying the Industrial Environment and Mental Health". Journal of Social Issues 18(3) : 1-47.

Hawkes, T.H. et al.
1970 "Differences in Anxiety of Private School and Inner City Public School Children." ERIC number ED 250:259.

Holcomb, M.
1972 "Anxiety Acceptance and Achievement in Seventh Grade Children." Unpublished Master Thesis, Iowa State University, Iowa, U.S.A.

Horowitz, F.D.
1962 "The Relation of Anxiety, Self Concept and Sociometric Status Among Fourth, Fifth and Sixth Grade Children" Journal of Abnormal Psychology 65 (3) : 212-214.

Jersild, A.
1960 "Child Psychology." 5th ed. New Jersey: Prentice Hall.

Kaufman, H.G.
1973 Relations Between Unemployment and Re-employment Experience and Self Esttem Among Professionals." American Psychological Association 8: 601-602.

Keller, E.D. et al.
1962 "Junior High and Additional Elementary School Normative Data for the CMAS". Child Development 33: 675-681.

Land, C.K.
1969 Principles of Path Analysis." PP. 3-38 in Borgatta E.F. and Bohrnsteet, C.W. (eds.) Sociological Methodology. New Jersey: Jossey-Bass Inc.

Lundgreen, D. et al.
1974 "Sex Differences in Social Bases of Self-Esteem." Paper presented at the American Psychological Association Meeting, New Orleans, Louisiana, September.

Lynn, R.
1957 "Temperamental Characteristics Related to Disparity of Attainment in Reading and Arithmatic." British Journal of Educational Psychology 27:62-67.

O'Mally, P.M. et al.
1976 Self Esteem and Educational Attainment: A Longitudinal Analysis. ERIC number ED 128:745.

Purky, W.
1970 Self Concept and School Achievement. New Jersey: Prentice Hall.

Rosenberg, M.
1956 Society and Adolescent Self Esteem. New Jersey: Princeton University Press.

Rosenberg, M. et al.
1957 "Black and White Self Esteem: The Urban School Child." Rose Monograph Series, American Psychological Association.

Sarason, I.G.
1957 "Test Anxiety, General Anxiety and Intellectual Performance." Journal of Consulting Psychology 21: 485-490.

Schnee, R.
1972 "Relationship Between Self-Esteem, Achievement, and I.Q. measures of Elementary and Secondary Students." ERIC number ED 152:845.

Shaffer, L.
1956 The Psychology of Adjustment (2nd ed). Boston: Houghton Mifflin.

Speilberger, C.
1966 "The Effects of Anxiety of Complex Learning and Academic Achievement." pp. 3-11 in Speilberger, C.D. (ed.) Anxiety and Behavior New York: Academic Press.

Stevenson, H.W.
1965 "The Relationship of Anxiety of Children's Performance on Learning and Problem Solving Tasks." Child Development 36: 1003-1012.

Stone, F.B. et al.
1965 "Clinical Anxiety and Children's Manifest Anxiety." Journal of Clinical Psychology 21: 409-412.

Sugerman, D.A. et al.
1970 The Search For Serenity. New York: MacMillan.

Symonds, P.
1946 The Dynamics of Human Adjustment. New York: Appelton Century Crofts.

Taylor, J.
1953 "A Personality Scale of Manifest Anxiety." Journal of Abnormal and Social Psychology 43, 2 : 285-290.

Trowbridge, N. et al.
1972 "Self Concept and Socio-Economic Status in Elementary School Children." American Educational Research Journal 19:525-537.

الدافعية للانجاز عند الذكور والاناث في موقف محايد وموقف منافسة

مصطفى احمد تركي
قسم علم النفس - جامعة الكويت

مقدمـــة

يعد موضوع الدافعية للانجاز Achievement Motivation من الموضوعات القليلة في علم النفس التي جذبت اهتمام عدد كبير من الباحثين، فأجريت العديد من البحوث والتجارب حوله منذ ١٩٥٣ وحتى وقتنا الحاضر. ونتيجة لهذا الاهتمام المتزايد من الباحثين فلقد صيغت اسس «نظرية الدافعية»، واصبحت الدافعية للانجاز حجر الزاوية في النمو الاقتصادي، وهدفا في بعض برامج تعديل السلوك، فضلا عن ان البحوث فيه قد القت الضوء على النمو المعرفي والعلاقة بين التفكير والفعل او السلوك، ولذلك يبدو انه لا يوجد بُعد اخر من ابعاد الشخصية الانسانية يحظى بمثل هذه الثروة الامبريقية والنظرية والمعارف والمعلومات التطبيقية .

ويمكن اعتبار بداية الدراسة الاكاديمية المنتظمة للدافعية للانجاز، بالعمل الذي قام به موري عندما وضع قائمة من عشرين حاجة ذات اصل نفسي وتتضمن هذه القائمة الحاجة الى الانجاز، وكان ذلك في عام ١٩٣٨، ثم جاء ماكيلاند واتكنسون فقاما هما وزملاؤهما وتلاميذهما بالدراسات المنتظمة للدافعية للانجاز، ادت الى اجراء العديد من الدراسات والتجارب التي ساهمت في تحسين استخدام اختيار تفهم الموضوع لقياس هذا البعد. وصاغ ماكليلاند نظرية في الدافعية للانجاز، ثم تحول بعد ١٩٥٣ من الدراسات المعملية التجريبية الى تحليل النمو الاقتصادي، ودور الحاجات الدافعية في حث واستثارة النمو المجتمعي. وعلى الرغم من ان هذا الاتجاه كان له تأثير قليل في مجال الدراسات السيكولوجية الا انه جذب انتباه علماء العلوم الاجتماعية الاخرى: كالاقتصاد، وعلم

الاجتماع . ثم صاغ اتكنسون نظرية مستقلة عن ماكليلاند للدافعية للانجاز عام ١٩٥٧ ، وكان لها تأثير كبير في البحوث التي تجري في هذا المجال منذ ذلك الوقت (Weiner, 1978) .

وعلى الرغم من ان البحوث في مجالنا هذا بدأت في الخمسينات من هذا القرن . الا ان جهود الباحثين في تحليل الحاجة للانجاز استمرت دون انقطاع حتى الان ، بل لا تزال البحوث فيه مزدهرة وهو ما لا نجده الا في عدد قليل من متغيرات الشخصية . وامتد الاهتمام بالدافعية للانجاز الى الوطن العربي فنشر الباحثون عددا من البحوث مثل : (تركي ١٩٧٤ ؛ محمد ١٩٧٧ ؛ قشقوش ومنصور ١٩٧٧ ؛ الاعسر وآخرون ، ١٩٨٣) .

ويمكن إرجاع هذه الظاهرة الى ثلاثة عوامل هي :

١ ـ الجهود المستمرة والمثابرة لبعض علماء النفس الافذاذ مثل : ماكليلاند واتكنسون في هذا المجال .
٢ ـ ان العمل في هذا المجال يؤدي الى نتائج مثمرة وناجحة .
٣ ـ الاهمية الواضحة للمجاهدة من اجل الانجاز في الثقافات المختلفة .

ويمكن تقسيم مجالات الاهتمام التي تدور حولها البحوث في وقتنا الحاضر في الدافعية للانجاز الى نوعين رئيسيين هما :

النوع الاول : البحوث التي بدأت مع بدايات الاهتمام بهذا المجال واستمرت حتى الان .

النوع الثاني : البحوث التي بدأت حديثا ومنذ السبعينات تقريبا .

اما النوع الاول فيشمل المجالات الاتية :

أ ـ تصميم مقاييس وادوات لتقويم الدافعية للانجاز .

ب ـ العوامل الارتقائية التي تؤدي الى الاستعداد او الميل او النزعة الى الانجاز .

جـ ـ المتغيرات التي ترتبط بالدافعية للانجاز مثل : التحصيل ، التفوق الاكاديمي .

د ـ البرامج التدريبية التي ترفع من درجة الدافعية للانجاز عند الافراد .

اما النوع الثاني من البحوث فيشمل المجالات الاتية :

أ ـ الفروق بين الذكور والاناث في الدافعية للانجاز ، وقد ادى الاهتمام بهذا الى ظهور مصطلح «الخوف من النجاح» عند الاناث بدلا من الدافعية للانجاز عند الذكور .

ب ـ الفروق بين الثقافات في الدافعية للانجاز ، واثر الثقافة والتنشئة الاجتماعية فيه .

جـ ـ محاولة تفسير الدافعية للانجاز في ضوء النظريات المعرفية .
د ـ دراسة العلاقة بين الرضا عن العمل، والنجاح، والدافعية للانجاز .
(Weiner, 1978) .

خصائص الفرد المنجز: ويتميز الشخص المنجز في رأي موري Murray بانه الذي يحصل على درجة مرتفعة في الدافعية للانجاز وينجز شيئا ما صعبا، يتقن او يفهم تماما، ويعالج او ينظم الاشياء او الافراد او الافكار، ان يفعل ذلك بسرعة واستقلال ما امكنه ذلك ان يتغلب على العوائق، ان يتنافس ويتفوق على الاخرين. ان يبذل مجهودا مستمرا في سبيل انجاز ما يقوم به، ان يعمل بمفرده نحو تحقيق هدف بعيد سامي، ان يملك العزم والتصميم على الفوز في المنافسة، ان يعمل كل شيء يقوم به بصورة جيدة، وان يجاهد في سبيل التغلب على الضجر والتعب .

اما اتكنسون فيرى ان الشخص الذي يحصل على درجة مرتفعة في الدافعية للانجاز يمتلك دافعا اقوى للانجاز من دافع تحاشي الفشل اما الشخص الذي يحصل على درجة منخفضة في دافع الانجاز فعنده دافع تحاشي الفشل اقوى من دافع الانجاز (Weiner, 1978; Atkinson, 1964: 240-260) .

الدافعية للانجاز عند الذكور والاناث: يمكن القول أن الفرق بين الذكور والإناث في الدافعية للانجاز تعد مشكلة من المشكلات التي يواجهها الباحث في مجالنا هذا، حيث يواجه بيانات متناقضة احيانا وغير متسقة دائما. ولا تزال البحوث تجري في هذا المجال للوصول الى نتائج اكثر اتساقا فيما بينها .

والواقع ان التفرقة بدأت منذ بداية صياغة نظرية الدافعية للانجاز عند ماكليلاند، حيث يرى ان اثارة دافع الانجاز الذي يتم من خلال تعليمات عن الاخفاق او الفشل تؤدي الى درجات مرتفعة في اختبار تفهم الموضوع للدافعية للانجاز، عندما نقارن بالاستجابة في ظل ظروف عدم الاثارة. وان كان هذا صحيحا فقط للذكور اما الاناث فلم يظهر لديهن اختلاف في الدافعية للانجاز في حالة الاثارة عنه في حالة الظروف المحايدة الطبيعية او عدم الاثارة. ولذلك كان يعتقد ان قياس دافع الانجاز عند الاناث باستخدام اختبار تفهم الموضوع غير ملائم ولا يؤدي الى نتائج يعتمد عليها . ولان هذه الاداة كانت الاداة الرئيسية المستخدمة في تقويم الدافعية للانجاز خلال الفترة الاولى من الاهتمام بالدافعية للانجاز (يمكن تحديدها بالفترة من ١٩٥٣ ـ ١٩٦٧) فلقد اهملت الاناث كموضوع للدراسة في بحوث الدافعية للانجاز تلك الفترة .

والمعلومات المتوفرة حتى الان لا توضح بدقة لماذا كانت بحوث اثارة الدافع عند الاناث غير ناجحة؟ ولماذا يميل الذكور الى اظهار بيانات متسقة عن الاناث في الدافعية للانجاز ؟

وهذا الموقف المحير للدافعية للانجاز عند الاناث ادى الى تجاهل العلماء دراسة ديناميات الدافعية للانجاز عند المرأة لفترة طويلة من الزمن، كما ادى الى وجود كم هائل من المعلومات النظرية المتسقة المتراكمة التي تصف وتفسر الدافعية للانجاز عند الذكور، ولذلك فان النظرية العامة التي صاغها اتكنسون او مكليلاند تنطبق على الذكور فقط (Weiner, 1978, Lesser, 1962, Alper, 1974) . ومع ذلك فان بعض الباحثين يفترضون ان الدافعية للانجاز عند الذكور او الاناث يحكمها نفس القوانين، وان نفس تعليمات الدافعية للانجاز يمكن ان ترفع من درجة هذا المتغير سواء عند الذكور او عند الاناث .

ويرى البعض الاخر ان الانجاز دافع اكثر تعقيدا عند الاناث منه عند الذكور وذلك بسبب الكف الثقافي والمعايير الاجتماعية التي تقيد الاناث. كما يرى فيلد ان الدافعية للانجاز عند المرأة، وليس عند الرجل، ترتبط بالحاجة الى التقبل الاجتماعي، اما هورنر Horner فترى ان المرأة ليست في حاجة الى ان تكون منجزة، ولكنها ترغب في ان تكون محبوبة، كما يفترض Mehrabian عندما يناقش هذا الموضوع، ان الدافعية للانجاز تختلف عند الذكور عنها عند الاناث. فهي عند الذكور يحددها الاكتفاء الذاتي، والاستقلال عن المعايير الموجودة ويميزها عند الاناث التقبل، وتأييد المعايير الموجودة اكثر من وضع معاير جديدة (Alagna, 1982, Alber, 1974, Cohen et al, 1973) .

وفي دراسة حديثة اجراها Alagna توصل الى ان الذكور اعلى من الاناث في الدافعية للانجاز، ولكن عندما تصنف الاناث الى «منجزات» و«غير منجزات» وجد ان المنجزات اظهرن زيادة في درجة الدافعية للانجاز في موقف الاثارة تماما كما عند الذكور، ولكن فقط البطاقات (من اختبار تفهم الموضوع) التي تحمل صور الاناث، اما غير المنجزات فقد اظهرن زيادة مماثلة ولكن للبطاقات التي تحمل صور الذكور فقط . (Alagna, 1982)

كما افترض بعض الباحثين انه يمكن تصنيف الاناث الى مجموعتين كل مجموعة قد تحمل قيما مختلفة: المجموعة التي تتميز بأنها مجموعة الاتجاه العقلي او المجموعة التي يتميز افرادها بالاتجاه الموجب نحو دور المرأة، ويزعم هؤلاء الباحثون ان المجموعة ذات الاهتمامات العقلية، يظهرن دافعية اعلى في ظروف الاستثارة عندما تركز الاثارة على قدرات الذكاء والقيادة في حين ان مجموعة الاناث اللواتي يفضلن دور المرأة يمكن ان يستجبن بزيادة درجات الانجاز للاثارة الاجتماعية فقط، وعندما حاول الباحثون التحقق من هذه الفروض كانت النتائج اكثر تعقيدا، حيث اوضحت ان درجات الانجاز كانت دائما اعلى في ظل الاثارة العقلية عندما تحمل المثيرات صفات الذكورة في ظل اثارة دور المرأة عندما تحمل المثيرات صفات الانوثة، وذلك بصرف النظر عن الاختلاف في القيم او الاهتمامات (عقلية او اجتماعية) عند كل مجموعة (Botha, 1971) .

واذا كانت البحوث السابقة قد ركزت في دراستها للفرق بين الذكور والاناث على نوع المثير، والموقف الذي تحدث فيه التجربة او الاثارة، فان بحوثا اخرى قد درست متغيرات جديدة وعلاقتها بالنوع: مثل المكافأة واثرها على الدافعية للانجاز، والدافعية الداخلية في مقابل الدافعية الخارجية، وعلاقتها بدرجة الدافعية للانجاز. فلقد وجد دسي Deci انه في الوقت الذي يؤدي التدعيم اللفظي الايجابي الى زيادة الدافعية الداخلية عند الذكور، فانها تؤدي الى انخفاض الدافعية الداخلية عند الاناث (وان كان الفرق غير دال). كما اوضحت بعض البحوث ان الاناث تختلفن عن الذكور في عزو الانجاز عندهم، هل يرجع الى مصادر داخل الفرد ام مصادر خارجية. وتدعم نتائج الفرق بين النوعين في العلاقة بين المكافأة الخارجية والدافعية الداخلية. ذلك التناقض الموجود بين الذكور والاناث في الدافعية للانجاز في الثقافة الاميركية بصفة خاصة. (Shanab et al, 1981, Chandler et al, 1983).

ويمكن الخروج من هذا النقاش حول الفروق بين الذكور والاناث في الدافعية للانجاز، بان نتائج البحوث لا تزال غير متسقة، وان المجال لا يزال في حاجة الى بحوث اكثر وفي الثقافات المختلفة حتى يمكن صياغة اطار نظري متكامل للذكور والاناث.

الدافعية للانجاز عبر الثقافات: اجريت معظم البحوث في مجال الدافعية للانجاز في الثقافة الاميركية، اما البحوث التي اجريت في الثقافات الاخرى فهي قليلة، وعدد كبير منها لم تتفق نتائجه مع النتائج التي ظهرت في الثقافة الاميركية ولذلك ازداد اهتمام الباحثين بدراسة الدافعية للانجاز في الثقافات المختلفة للتعرف على اثر الثقافة في هذا المتغير. والدراسات التي اجريت في الثقافة العربية ويمكن مقارنة نتائجها بنتائج البحوث في الثقافات الاخرى، تكاد تكون نادرة، وقبل ان تتحدث عن هذه الدراسات، تناقش اولا تطور الاهتمام بالعلاقة بين الثقافة والدافعية للانجاز مع الاشارة الى بعض البحوث التي اجريت في الثقافات المختلفة وذلك بهدف ابراز دور الثقافة في تحديد الدافعية للانجاز.

بدأ الاهتمام باثر الثقافة على الدافعية للانجاز منذ بداية بحوث ماكليلاند حيث يعد هذا الباحث من اهم العلماء الذين اهتموا بالعوامل الثقافية وعلاقتها بالانجاز، وان كان ميهر يرى انه لم يعط اهتماما كافيا للسياق او الموقف الذي يحدث فيه الانجاز ويثير الدافعية للانجاز. فلم يدرس ماكليلاند بما فيه الكفاية امكانية ان يظهر الانجاز في صور مختلفة ويصل الى نهايات متباينة، وكان معظم تركيزه على الدوافع الداخلية وانماط الشخصية المستمدة من الثقافة الغربية فقط (Marehr, 1974) ثم صاغ ميهر تصورا نظريا لدراسة الدافعية للانجاز في اطار الثقافة التي يدرسها فيها، وقدمه في مقال هام بعنوان «الثقافة والدافعية للانجاز» ظهر عام ١٩٧٤.

ويقدم ميهر في هذا التصور النظري ثلاث استراتيجيات لدراسة الدافعية للانجاز في اطار ثقافي، ويرى باديء ذي بدء ان هذه الاستراتيجيات متداخلة، وهي كما يلي:

١ ـ الاستراتيجية الاولى: ويمكن تصورها في الرسم التخطيط التالي:

ث ———— ش ———— د

حيث ث= الثقافة أو بمعنى اوضح واكثر تحديدا خبرات التعلم الاجتماعي التي يمد الوسط الثقافي الفرد بها والتي من خلالها ينمو الفرد اجتماعيا.

وش= الشخصية، او الاستعدادات المفترضة للاستجابة بطريقة محددة.

ود= الميل الملاحظ لاظهار سلوك محدد، في المواقف المختلفة، لما يسمى الدافعية.

٢ ـ الاستراتيجية الثانية: ويمكن تصويرها في الرسم التخطيط التالي:

م ———— (ش) ———— د

حيث م= الموقف او السياق الذي له تأثير يمكن اثباته او التحقق منه، على الدافعية للانجاز.

وش= الشخصية، وهي هنا تشير الى عدم الاهمية النسبية للشخصية في هذه الاستراتيجية او هذا التصور، ويكون التركيز على الموقف وليس الشخصية.

ود= الدافعية كنمط سلوكي ملاحظ.

٣ ـ الاستراتيجية الثالثة: يمثل التاليف بين التصورين السابقين، ويمكن تصويرها في الرسم التخطيطي التالي:

ث ———— ش ———— م =د.

حيث ث في هذا التصور هي الثقافة، وهذا يعني ان التعلم الاجتماعي الذي يأتي من الثقافة، يؤدي الى وجود استعدادات محدودة في شخصية الفرد (ش) وهذه الاستعدادات تتفاعل مع الموقف (م) تؤدي الى سلوك دافعي (د) يحدث في هذا الموقف ويتوقف عليه.

واذا اردنا ان نلخص هذا التصور المفاهيمي للدافعية للانجاز في الاستراتيجيات الثلاث عند ميهر لقلنا ان الاستراتيجية الاولى تجعل الوزن الاكبر او الدور الاساسي للشخصية في نظرية الدافعية وفي تحديد الدافعية للانجاز بصفة خاصة.

اما الاستراتيجية الثانية فتعطي الدور الاكبر للموقف او السياق الذي يحدث فيه الانجاز. والاستراتيجية الثالثة يرى فيها ميهر ان الشخصية وبالتالي الثقافة والموقف معا يحددان الدافعية للانجاز عند الفرد.

ويرى الباحث ان الاستراتيجية الاولى التي تجعل للشخصية الدور الاساسي في تحديد السلوك المنجز او الدافعية المنجزة، هي الاكثر منطقية، واقرب الى التحقق العلمي والامبريقي، حيث ان الشخصية تتكون من خلال التعلم الاجتماعي الذي يتضمن

الثقافة ثم هي بالتالي التي تحدد ادراك الفرد للمواقف المختلفة، اي تجعله يدرك (او لا يدرك) المثيرات التي تحثه على الانجاز في المواقف الملائمة والمتشابهة .

ومن الجدير بالذكر ان تصور ميهر للدافعية للانجاز وتحديده يبعده عن النظرية الاصلية التي وضعها ماكليلاند وان كان هذا التصور يعد هاما عند دراسة هذه الدافعية عبر الثقافات، وذلك لاعتبارات عديدة منها:

١ - انه بتحديد الدافعية للانجاز باعتبارها سلوكا يمكن ملاحظته وليس السلوك التخيلي، فاننا نكون قد ابتعدنا عن بعض جوانب التخيل او التصور التخيلي للدافعية للانجاز كما كانت عند ماكليلاند. والواقع ان هذا الابتعاد يسمح لنا بدراسة الدافعية وتحليلها في موقف او في سياق معين .

٢ - ان تصور الدافعية بعيدا عن التخيل، وفي اطار سلوك يمكن ملاحظته، ينقلها الى مستوى الظاهرة الموجودة عند كل الافراد وبين كل الجماعات، فالمثابرة، والاختيار والتنوع في الانجاز ليست بالتأكيد ملكية خاصة لفرد ما في اية ثقافة ولكنها انماط سلوكية عالمية شائعة بين الافراد، وان كان هناك فروق بينهم في الدرجة، ولذلك فالدافعية للانجاز كما يقدمها ميهر في اطاره المفاهيمي هذا يفترض ان تكون عالمية وتوجد في اية ثقافة .

٣ - ليس هناك من اسباب تدعونا الى ان نسلم بان الدافعية للانجاز توجد بدرجة اعلى في ثقافة او اقل في ثقافة اخرى. وهذا يعني انها توجد، ولكن تتوقف على المواقف التي تثيرها في ضوء الاستعدادات السلوكية في ثقافة ما.

وهذا الفهم للدافعية للانجاز، يجعل تحديد ميهر لها ليس مجرد تعديل في النظرية التقليدية للدافعية، بل هو تأسيس لمنظور مختلف تماما لهذا البعد، وهو اكثر ملاءمة لدراسة الدافعية للانجاز عبر الثقافات. (Maehr, 1974) .

ومن البحوث التي اجريت خارج الثقافة الاميركية، تلك التي اجريت في انكلترا عن صدق مقياس مهرابيان (Cohen, et al, 1973) . كما نشرت دراسة عبر ثقافية تقارن بين افغانستان، والبرازيل، والمملكة العربية السعودية، وتركيا في الدافعية للانجاز ووجدت الدراسة فروقا دالة بين هذه الاقطار فيما عدا بين تركيا والبرازيل وتركيا والسعودية. ومن الملفت للنظر انه بمقارنة نتائج هذه الدراسة بالدافعية للانجاز في انجلترا اتضح ان الطلاب الانجليز يحصلون على اقل مستوى بين طلبة هذه الاقطار (Melikian et al, 1971) وفي تركيا درس بعض الباحثين اثر سيطرة الاب على الدافعية للانجاز عند الابناء (Bradburn, 1963) كما اجريت دراسة للمقارنة بين الثقافتين الاميركية والارجنتينية (Lesser, 1962) واوضحت نتائج هذه البحوث وجود اختلاف بينها وبين نتائج البحوث التي تجري في الثقافة الاميركية في بعض جوانب الدافعية للانجاز .

ومن البحوث التي اجريت في الثقافة العربية، ذلك البحث الذي قامت به Botha, (1971) للمقارنة بين الثقافة العربية (لبنان) وثقافة جنوب افريقيا والثقافة الاميركية، وتبين من هذا البحث ان نتائج جنوب افريقيا تتفق الى حد كبير مع النتائج التي تظهر في الثقافة الاميركية، وبعض الثقافات الاخرى مثل البرازيل، والمانيا واليابان، فأوضحت النتائج ان المرأة في الجامعة بجنوب افريقيا تحصل على درجات اعلى بوضوح في ظروف اثارة الانجاز عنها في الظروف الطبيعية او المحايدة ويلاحظ في هذه النتائج ان الباحث بعد أن قسم هذه العينة الى مجموعتين: مجموعة الاناث ذوات الاهتمامات العقلية، ومجموعة الاناث ذوات الاهتمامات الاموية (القيام بدور الام) وجد ان المجموعتين قد ارتفعت درجاتهن في الدافعية للانجاز في ظروف الاثارة عنه في الظروف المحايدة. وعند مقارنة عينة الاناث بعينة الذكور في جنوب افريقيا اتضح عدم وجود فرق بين المجموعتين. ولقد اهتم الجانب الاكبر من هذا البحث لعرض ومناقشة الفرق بين الذكور والاناث في الثقافة العربية (لبنان ـ بيروت) وذلك في دراستين: الاولى: تتكون عينتها من ٢٨ من الذكور و٢٨ من الاناث وهم متماثلون في العمر والجنسية والدين، ومن طلبة الجامعة واستخدام اختبار ملكليلاند للدافعية للانجاز، واجريت التجربة في ظروف محايدة، ثم في ظروف اثارة او منافسة، وفي الظروف المحايدة كان الاختبار يقدم كما يلي: هذا اختبار للتخيل المبدع . . الخ . اما في ظروف الاثارة فكان الاختبار يقدم كما يلي:

هذا اختبار للذكاء العام، القدرة على التنظيم، وعلى فهم وتنفيذ التعليمات بوضوح وبسرعة .

وباستخدام تحليل التباين Analysis Of Variance في تحليل بيانات البحث، اتضح عدم وجود فروق دالة بين النوعين «ذكور واناث» في ظرفي التطبيق «محايد اثارة» كما اتضح أن درجات الانجاز عند هذه العينة العربية اقل من تلك التي لمجموعات الثقافات الاخرى .

وفي الدراسة الثانية كان الهدف منها التعرف على الفرق بين الدافعية للانجاز بين المسلمين والمسيحيين في لبنان. وعينة هذه الدراسة تتكون من ٤٠ مسلما (٢٠ ذكور ٢٠ اناث) ٤٠ مسحيا (٢٠ ذكور و٢٠ اناث) تتراوح اعمارهم بين ١٧ ـ ٢٥ سنة وهم بالجامعة الاميركية ببيروت .

وصممت هذه الدراسة لاثارة المنافسة لدى افراد العينة باستخدام اسلوب الاثارة الاجتماعية وليس العقلية، فكان يخبر افراد العينة ما يلي:

«أنه لامر هام وهدف سام ان تكون محترما من الاخرين وتشغل منصبا راقيا محترما في المجتمع، وان استكمال بيانات هذا الاختبار سوف يوضح الصفات الضرورية لشغل

منصب هام في الحكومة، والمؤسسات التعليمية في المجتمع، والصفات الضرورية للتعامل مع الاشخاص الذين في مثل هذه المناصب». وبعدها مباشرة يجيب افراد العينة على اختبار ماكليلاند للدافعية للانجاز. واوضحت نتائج هذه الدراسة عدم وجود فروق دالة في الدافعية للانجاز بين الذكور والاناث، كما اوضحت ان درجات الذكور والاناث المسيحيين كانت اعلى من درجات المسلمين ولكن الفروق غير دالة. كما اوضحت نتائج هذه الدراسة ان درجات الدافعية للانجاز في هذه الدراسة والتي اعتمدت على الاثارة الاجتماعية اقل بشكل واضح من درجات الدراسة والاولى التي اعتمدت الاثارة العقلية.

ويخرج الباحث بالملاحظات التالية من نتائج البحث:

١ ـ ان تعليمات وظروف الاثارة للدافعية للانجاز لطلبة الشرق الاوسط (العرب) لم تكتشف بعد.

٢ ـ ان الفشل في رفع درحة الانجاز في ظروف الاثارة قد يرجع الى حقيقة ان تعليمات الاثارة لا تتفق ولا تتلاءم مع الثقافة العربية.

٣ ـ ان درجات الدافعية للانجاز المنخفضة للطلبة العرب قد ترجع الى عوامل ثقافية خاصة بهذه الثقافة مثل: سيطرة الاب، والتسامح من جانب الام، والتي يبدو انها تستخدم مع كل من الذكور والاناث من الابناء (Botha, 1971).

والواقع ان كثيرا من البحوث في الثقافات المختلفة قد توصلت الى مثل هذا المضمون وهو وجود علاقة دالة بين نمط رعاية الوالدين للابناء. او طرق تنشئة الطفل وبين الدافعية للانجاز عند الابناء. والخلاصة التي يمكن الخروج بها من هذه البحوث انه حيث ان الدافعية للانجاز تتأثر بالعوامل الاجتماعية وخاصة اساليب التنشئة الاجتماعية فهي اذا تتأثر بثقافة المجتمع، اي انها ـ بناء على ذلك ـ تختلف من ثقافة الى ثقافة ومن مجتمع الى اخر. وهذا ما دفع الباحثين في الثقافات المختلفة الى دراستها والاهتمام بها، حتى يصلوا الى تحديد معالم الدافعية للانجاز في مجتمعهم لما لذلك من نتائج على المجالات الاقتصادية والاجتماعية بعامة. والدراسة الحالية خطوة نحو تحديد معالم وخصائص الدافعية للانجاز في الثقافة العربية.

هدف البحث

يهدف البحث الحالي الى التعرف على الفروق بين الذكور والاناث (من طلبة الجامعة) في الدافعية للانجاز في موقف محايد وموقف منافسة في الثقافة العربية.

فروض البحث

بناء على الدراسات السابقة في الثقافات الاخرى، وعلى نتائج دراسة Botha يمكن ان نفترض الفروض التالية:

١ ـ لا تختلف درجات الذكور عن درجات الاناث في الدافعية للانجاز في الموقف المحايد .
٢ ـ لا تختلف درجات الذكور عن درجات الاناث في الدافعية للانجاز في موقف المنافسة .
٣ ـ لا تختلف درجات الذكور في الدافعية للانجاز في الموقف المحايد عنه في موقف المنافسة .
٤ ـ لا تختلف درجات الاناث في الدافعية للانجاز في الموقف المحايد عنه في موقف المنافسة .

تصميم التجربة

يتضح من نتائج معظم البحوث السابقة في الدافعية للانجاز بان الذكور يحصلون على درجات اعلى من الاناث في الموقف المحايد. اما في موقف المنافسة فالنتائج غير متسقة، فأحيانا ترتفع عن درجات الاناث في الموقف المحايد، واحيانا اخرى لا ترتفع، وفي الدراسة الوحيدة التي اجريت على عينة عربية وقامت بها بوثا لم ترتفع درجات الذكور او الاناث في موقف المنافسة عنها في الموقف المحايد، سواء باستخدام الاثارة العقلية، او الاجتماعية. وبناء على ذلك يحاول البحث الحالي وضع تصميم جديد لدراسة الفروق بين النوعين في الدافعية للانجاز في الموقف المحايد وموقف المنافسة، وذلك عن طريق تغيير الموقف الذي تحدث فيه الاثارة، واستخدام نوع جديد من المنافسة لم يستخدم في البحوث السابقة. وعلى هذا الاساس جاء التصميم التجريبي للبحث الحالي كما يلي:

تم تطبيق اختبار للدافعية للانجاز على طلبة ثلاث مجموعات في مكان ووقت المحاضرة لكل مجموعة من المجموعات التالية:

المجموعة الاولى : طلاب فقط
المجموعة الثانية : طالبات فقط
المجموعة الثالثة : طلاب مع طالبات (مختلطة)

وتم تطبيق الاختبار على كل مجموعة في الموقف المحايد، ثم بعد شهر ونصف تقريبا في موقف المنافسة .

الموقف المحايد: كانت تعليمات الاختبار عند تطبيقه على كل مجموعة في الموقف المحايد كالتالي: هذا مقياس يقدر اتجاهات الطلبة نحو بعض القضايا العامة، ليس هناك اجابة صحيحة واخرى خاطئة وهو يهدف البحث العلمي فقط .
موقف المنافسة: وكانت تعليمات الاختبار عند تطبيقه على كل مجموعة في موقف المنافسة كالتالي: هذا مقياس يقدر الدافعية للانجاز، والرغبة في التفوق، وفي انجاز العمل بصورة

ممتازة، والرغبة في اتقان العمل الذي تقوم به على افضل صورة وسوف نقارن في ذلك بين درجات الطلاب ودرجات الطالبات لنرى ايا منهما اعلى في هذه الصفات .

ونلاحظ انه من حيث الموقف الذي تحدث فيه المنافسة نجد موقفين لكل من الطلاب والطالبات والواقع ان مثل هذه المواقف جديدة ولم تستخدم في البحوث السابقة وهذا التصميم هام لانه سيوضح لنا ما اذا كان حضور النوع الاخر (ذكور ام اناث) سوف يؤثر في الدافعية للانجاز في موقف المنافسة عنه في الموقف المحايد ام لا .

كما نلاحظ انه من حيث طريقة المنافسة التي استخدمت في البحث الحالي تعتمد على الفروق الطبيعية بين النوعين، وفي الوقت نفسه تركز على ما يمكن ان يكون هناك بين النوعين من منافسة او استعداد لها غرستها الثقافة والتنشئة الاجتماعية، فاذا كانت التنشئة الاجتماعية تعلم الذكور والاناث المنافسة بينهما في الثقافة العربية، فسوف يؤدي ذلك الى وجود استعداد او ميل للمنافسة عند كل من الذكور والاناث، ويظهر ذلك عند وجود موقف او مثير ملائمان. وهذا هو ما قام عليه التصميم الحالي لموقف المنافسة .

ولذلك فان الموقف والمثير في البحث الحالي ملائمان لطبيعة المشكلة، وهي «الفرق بين الذكور والاناث في الدافعية للانجاز في موقف محايد وموقف المنافسة» وعلى هذا الاساس، فهذا هو الجديد في هذا البحث وفي بحوث الدافعية للانجاز .

العينة: تكون عينة البحث من مجموعتين من الطلاب ومجموعتين من الطالبات وذلك كما يلي :

الطلاب :

طلاب فقط ٢٠ طالبا
طلاب (في اختلاط) ١٢ طالبا

الطالبات :

طالبالت فقط ٣١ طالبة
طالبات (في اختلاط) ٢٢ طالبة

وتتراوح اعمار الطلاب من ١٩ سنة الى ٢٥ سنة بمتوسط ٢١,٤ وتتراوح اعمار الطالبات من ١٩-٢٤ سنة بمتوسط ٢٠,٥ وهم من المستويات والتخصصات المختلفة بجامعة الكويت وجميعهم من الكويتيين .

وتصميم التجربة بطريقة اعادة التطبيق على نفس المجموعة يضمن لنا تماثل العينة في التطبيقين لانها هي هي في الموقف المحايد وموقف المنافسة .

مقياس الدافعية للانجاز

من الخصائص التي يتميز به العمل في الدافعية للانجاز الموقف الذي يواجه الباحث عندما يريد استخدام مقياس للاعتماد عليه في بحوثه، حيث يجد امامه عددا هائلا من المقاييس التي صممت لقياس «الدافعية للانجاز»وعليه ان يقرر ايا منها يستخدم في دراسته، فلقد بدأت البحوث في هذا المجال باستخدام اختبار اسقاطي يقوم على اختبار تفهم الموضوع. وظلت هذه الاداة شائعة الاستخدام بين الباحثين لوقت طويل، ولكن برزت الحاجة الى تصميم اداة بديلة لما وجده الباحثون من مآخذ على هذه الطريقة الاسقاطية، منها:

أ ـ غياب محك للثبات والصدق في الاختبار الاسقاطي.
ب ـ تستغرق وقتا طويلا في تطبيقها.
جـ ـ تطلب قدرا كبيرا من التدريب لتعلم استخدامها.
د ـ تستغرق وقتا طويلا ومجهودا شاقا في تصحيحها (Mehrabian, 1968, Lynn, 1969) فضلا عن ان الاختبار الاسقاطي هذا يعتمد على تقدير الدافعية على مستوى الخيال، ولقد اتضح في عدد من البحوث عدم وجود ارتباط دال بين الانجاز الحقيقي وبين تخيل الانجاز او تقدير الانجاز عن طريق الخيال او الاختبارات الاسقاطية (Proverman et al, 1966) كما ان هذه الطريقة (الاسقاطية) في تقدير الدافعية للانجاز قد اثبتت انها صالحة لتقدير هذا البعد والتنبؤ به عند الذكور فقط، أما عند الاناث فهى ليست كذلك (Weitzenkorn, 1974) وأوضحت بعض البحوث ان الاختبار الاسقاطي المستمد من اختبار تفهم الموضوع لا يقدر الدافعية للانجاز فقط، ولكنه مشبع بالقلق ايضا (Butler, 1968).

كل ذلك جعل الباحثين يتجهون نحو تصميم ادوات اخرى تقدر هذا البعد، تقوم على البنود اللفظية وفي صورة استبيانات وكان ادوارد من اوائل من وضعوا مقاييس غير اسقاطية للدافعية للانجاز (Edwards, 1954) وأجريت على مقياسه دراسات عديدة واستخدم في كثير من البحوث لتقدير الدافعية للانجاز (Worell, 1960).

ثم بدأت ظاهرة جديدة في تصميم اختبارات الدافعية للانجاز في الظهور، حيث بدأ الباحثون يضعون مقاييس سريعة لتقديرها مثل: Mehrabian, (1968), Lynn, (1968); Smith, (1973).

واستخدمت هذه الاختبارات في العديد من البحوث (Weitzenkorn, 1974, O'Gor-man, 1974, Oplot 1977; Cohen etal; 1973). ومن احدث المحاولات لتصميم ادوات تقدر الدافعية للانجاز، المحاولة التي قام بها راي لتصميم اداة غير اسقاطية كل بند

منها كلمة مفردة بدلا من جملة مفيدة مما يشير الى ان البحوث لا تزال نشطة ومزدهرة في مجال الدافعية للانجاز وقياسها .

ازاء هذه الصورة الدقيقة لمقاييس الدافعية للانجاز استبعد الباحث استخدام الاختبار الاسقاطي في البحث الحالي ـ فضلا عن ان طبيعة هذا البحث وتصميمه التجريبي الذي يقوم على المقارنة بين الذكور والاناث في الدافعية للانجاز، يتطلب اداة ملائمة لتقدير متغيراته، وبعد دراسة المقاييس المنشورة والدراسات حولها، اتضح للقائم بهذه الدراسة ان افضل مقياس للدافعية للبحث الحالي هو مقياس مهرابيان للدافعية للانجاز (Mehrabian, 1968) ويتميز هذا المقياس بأنه المقياس الوحيد في حدود علم الباحث ـ الذي يراعي الفروق بين النوعين (الذكور والاناث) في كل بند من بنوده اثناء تصميمه، لذلك فهو فريد في انه يمدنا بصورتين متكافئتين للذكور والاناث، (Cohen et al, 1973) .

ثبات المقياس وصدقه: يتضح من الدراسات التي اجريت على هذا المقياس ان ثباته بطريقة اعادة الاختبار لصورة الذكور ٧٨, ولصورة الاناث ٧٢, .

وأجريت العديد من البحوث التي برهنت على ان المقياس له قدرة تنبؤية سواء للذكور او الاناث، فضلا عن انه يرتبط بالاختبار الاسقاطي المستمد من اختبار تفهم الموضوع بمستوى دلالة ٠٥, وارتبط ارتباطا دالا موجبا بالمقاييس الاخرى للدافعية للانجاز، وارتباطه سالب دال بمقاييس العصابية .

وفي دراسة اجراها Cohen et al, (1973) اوضحت ان المقياس يميز بين الافراد مرتفعي الانجاز والافراد منخفضي الانجاز. وفي دراسة اجراها Weitzenkorn, (1974) اوضحت ان المقياس قادر على التمييز والتنبؤ بالدافعية للانجاز في الظروف المتوقعة وغير المتوقعة. وهذه النتيجة تشير الى ان قدرة المقياس على التمييز بين الذين يحصلون على درجات مرتفعة والذين يحصلون على درجات منخفضة ليست محدودة باستخدام المقياس في المواقف التي بها الضغوط العالية والتوتر. وهو بذلك اكثر ملاءمة لظروف المنافسة في البحث الحالي، حيث لا يوجد موقف ضاغط او توتر .

ويتكون مقياس مهرابيان من ٢٦ بندا تغطي مدى واسعا من انماط السلوك التي اوضحت نتائج البحوث انها تميز الاشخاص المنجزون، والاجابة عن كل بند تتطلب ان يؤشر المفحوص الى اي مدى يوافق او لا يوافق مع مضمون البند، وذلك بوضع درجة من الدرجات التي تتراوح بين ـ ٤ اذا كان لا يوافق بشدة الى + ٤ اذا كان يوافق بشدة .

كما يتكون المقياس من صورتين صورة للذكور وأخرى للاناث.

وترجم الباحث الاختبار الى اللغة العربية، وتحقق من فهم افراد عينة البحث لجميع بنود الاختبار بعد الترجمة، وصياغتها باللغة العربية، ثم تحقق من ثبات المقياس في صورته

العربية بطريقة القسمة الى نصفين فاتضح ان معامل الارتباط لصورة الذكور ٦٠ , ولصورة الاناث ٤٣ , . ويمكن الحصول على ثبات اعلى للمقياس بالتعديل في بنوده، ولكن الباحث يرى ان يبقى عليه دون تعديل حتى يمكن مقارنة نتائج البحث بالنتائج في ثقافات اخرى وذلك لان معامل الارتباط بين نصفي مقياس الاناث دال عند مستوى ٠٥ , ، ومعامل الارتباط بين نصفي مقياس الذكور دال عند مستوى ٠١ , ، وهذا يكفي للتحقق من فروض البحث، ويبدو ان صورة الاناث ثباتها منخفض، ولكن يبدو ايضا ان صورة الاناث اقل ثباتا في الاصل الانكليزي من صور الذكور، والواقع ان انخفاض ثبات صورة الاناث سواء في اللغة العربية او الانكليزية تحتاج الى دراسة مستقلة لتفسير انخفاض ثباتها عن صورة الذكور .

وبناء على الاساس النظري الذي مؤداه انه ليس من المنطقي ان يحصل الفرد على درجة مرتفعة في الدافعية للانجاز وفي نفس الوقت على درجة مرتفعة في الخوف من النجاح، فان العلاقة بين المتغيرين (الدافعية للانجاز والخوف من النجاح) من المتوقع ان تكون سالبة، وعلى هذا الاساس فان الارتباط بين مقاييس الدافعية للانجاز ومقاييس الخوف من النجاح يفترض ان يكون ارتباطا سالبا (Zuckerman & Allison, 1976) وقام الباحث في دراسة استطلاعية على خمسين طالبا وخمسين طالبة للتحقق من صدق مقياس مهرابيان بدراسة مدى ارتباطه بمقياس الخوف من النجاح الذي صممه كل من زوكرمان والسون، وتبين من الدراسة ان الارتباط بينهما سالبا، للاناث ـ ٢٤ , ٠ ، (دال عند مستوى اقل من ٠٥ ,) وللذكور ـ ٢٦ , (دال عند مستوى اقل من ٠٥ ,) وهذه النتيجة تتفق مع تلك التي توصل اليها زوكرمان والسن في دراستهما عن مقياس الخوف من النجاح، وكان الارتباط بين المقياسين سالبا ايضا، للاناث ـ ٢٣ , ٠ وللذكور ـ ٢٠ , ٠ كما تتفق هذه النتائج مع الاساس النظري بين المتغيرين . وهذا يعني ان المقياس في صورته العربية صادق .

وبناء على ذلك فان الباحث يرى ان مقياس الدافعية للانجاز المستخدم في الدراسة الحالية ثابت وصادق، وصالح لجمع بيانات البحث الحالي .

النتائج

اولا : يوضح الجدول رقم (١) نتائج تحليل التباين للمجموعات الاربع (ذكور دون اختلاط، ذكور في اختلاط، اناث في اختلاط اناث دون اختلاط) في الموقف المحايد. ويتضح من هذا الجدول عدم وجود فروق دالة بين اي مجموعة من المجموعات الاربع وهذه النتيجة تعني عدم وجود فرق دال في الدافعية للانجاز بين الاناث والذكور في الموقف المحايد، سواء كانوا في جماعة مختلطة او دون اختلاط، وهذه النتيجة تتفق مع الفرض الاول لهذا البحث .

جدول رقم (١)

نتائج تحليل التباين للمجموعات الاربع (ذكور دون اختلاط، ذكور في اختلاط، اناث دون اختلاط، اناث في اختلاط) في الموقف المحايد

مصدر التباين	متوسط المربعات	درجة الحرية	F
الفروق بين المجموعات	١٧,٢١٣	٣	*
الفروق داخل المجموعات	٢٤١,٣٨٨	٨١	,٠٧١

* قيمة F هنا غير دالة احصائيا .

ثانيا: ويوضح الجدول رقم (٢) نتائج تحليل التباين للمجموعات الاربع (ذكور دون اختلاط، ذكور في اختلاط اناث دون اختلاط، اناث في اختلاط) في موقف المنافسة ويتضح من هذا الجدول عدم وجود فروق دالة بين المجموعات الاربع في موقف المنافسة، وهذا يعني انه لا توجد فروق دالة بين الذكور والاناث في موقف المنافسة، سواء كانوا دون اختلاط او في اختلاط وهذه النتيجة تتفق مع الفرض الثاني لهذا البحث .

جدول رقم (٢)

نتائج تحليل التباين للمجموعات الاربع (ذكور دون اختلاط، ذكور في اختلاط، اناث دون اختلاط، اناث في اختلاط) في موقف المنافسة

مصدر التباين	متوسط المربعات	درجة الحرية	F
الفروق بين المجموعات	١٣٣,٥٣٩	٣	*
الفروق داخل المجموعات	٢٥٧,٣٧١	٨١	,٥١٩

* قيمة F هنا غير دالة احصائيا

ثالثا: كما يوضح الجدول رقم (٣) تفاعل النوع والاختلاط في الموقف المحايد ويتضح من الجدول ان النوع (ذكور او اناث) لم يؤثر او يتأثر بكونه دون اختلاط او في اختلاط في الدافعية للانجاز عند افراد العينة في الموقف المحايد .

جدول رقم (٣)

تفاعل النوع والاختلاط في الموقف المحايد

مصدر التباين	متوسط المربعات	درجة الحرية	F
النوع	٢٠,١٩٢	١	,٠٠٩*
الاختلاط	٣٢,٢٣٩	١	,١٣٤
التفاعل بين النوع والاختلاط	١٧,٨٢١	١	,٠٧٤

* قيمة F هنا غير دالة احصائيا .

رابعا: يوضح الجدول رقم (٤) تفاعل النوع والاختلاط في موقف المنافسة ويتضح من الجدول ان النوع لم يؤثر او يتأثر بالاختلاط او بعدم الاختلاط في الدافعية للانجاز عند افراد العينة في موقف المنافسة .

جدول رقم (٤)

تفاعل النوع والاختلاط في موقف المنافسة

مصدر التباين	متوسط المربعات	درجة الحرية	F
النوع	-,٥٣٢	١	٠,٠٠٢*
الاختلاط	١٨٤,٩٢٨	١	٠,٧١٩
التفاعل بين النوع والاختلاط	٢١٤,٠٧٦	١	,٨٣٢

* قيمة F هنا غير دالة احصائيا .

خامسا: كما يوضح الجدول رقم (٥) قيمة ت للفروق بين الذكور في الموقف المحايد وموقف المنافسة، الفروق بين الاناث في الموقف المحايد وموقف المنافسة دون اختلاط وفي اختلاط ويتبين من الجدول ان قيمة ت غير دالة سواء للذكور او الاناث، في اختلاط او دون اختلاط، في الموقف المحايد او موقف المنافسة. وهذا يعني انه لا فرق بين درجات الذكور وهم في الموقف المحايد ودرجاتهم وهم في موقف المنافسة في الدافعية للانجاز، اي ان درجات الذكور لم ترتفع في موقف المنافسة عنها في الموقف المحايد، وهذا يتفق مع الفرض الثالث من البحث .

كما يعني ايضا انه لا فرق بين درجات الاناث وهن في الموقف المحايد ودرجاتهن وهن

في موقف المنافسة، اي ان درجات الاناث في الدافعية للانجاز لم ترفع في موقف المنافسة عنها في الموقف المحايد. وهذه النتيجة تتفق مع الغرض الرابع للبحث .

جدول رقم (٥)

قيمة ت لمتوسط الفروق (١) بين الذكور في الموقف المحايد وموقف المنافسة، ومتوسط الفروق بين الاناث في الموقف المحايد وموقف المنافسة .

متوسط الفروق بين الذكور في الموقف المحايد وموقف المنافسة				متوسط الفروق بين الاناث في الموقف المحايد وموقف المنافسة			
دون اختلاط	قيمة ت	في اختلاط	قيمة ت	دون اختلاط	قيمة ت	في اختلاط	قيمة ت
١,٥٠	,١٠	١,٢٥	,١١	١,٥٠	,١٦	٢	,٢٢

* قيمة ت هنا غير دالة احصائيا .

سادسا: ومن نتائج البحث ان متوسط درجات الذكور في الموقف المحايد ١,٢٨ بانحراف معياري ٩,٢٥ وان متوسط درجات الاناث في الموقف المحايد ١,٠٠ بانحراف معياري ١٨,٠٥ .

المناقشة:يتضح من نتائج هذا البحث انه لا يوجد فروق دالة بين الذكور والاناث في الدافعية للانجاز في الموقف المحايد او موقف المنافسة، سواء كانوا في اختلاط او دون اختلاط. ولا توجد فروق دالة بين الذكور وهم في الموقف المحايد وموقف المنافسة، سواء كانوا في اختلاط او دون اختلاط، كما لا توجد فروق بين الاناث وهن في الموقف المحايد وموقف المنافسة سواء كن في اختلاط أو دون اختلاط.

واذا كانت هذه النتائج تتفق مع فروض البحث ونتبؤاته، فانها تتفق ايضا مع نتائج بحث بوثا الذي اوضح من عينة لبنانية عدم وجود فروق دالة بين الذكور والاناث وان درجات النوعين لم ترتفع في موقف المنافسة عنها في الموقف المحايد (Botha, 1971) .

كما تتفق نتائج البحث مع نتائج بحث باتريك وزوكرمان الذين توصلا في احدى نتائجه الى عدم وجود فروق دالة بين الذكور والاناث في الدافعية للانجاز ولكنهما اوضحا انه في موقف المنافسة تزداد درجة الذكور والاناث عن الموقف المحايد كما تزداد درجة الذكور عن الاناث في موقف المنافسة، وبحثهما لا يتفق مع البحث الحالي في هذه النتيجة

الاخيرة . وتتفق نتائج البحث الحالي مع النتائج الخاصة بالاناث في بحث ليسر واخرين والذي اجرى في الثقافة الاميركية، حيث لم ترتفع درجة الاناث في موقف المنافسة عنه في الموقف المحايد . (Patrick & Zuckerman, 1977; Lesser et al, 1962) . ولا تتفق نتائج البحث مع بحث كوهن في انجلترا حيث حصل الذكور على درجات اعلى من الاناث في الدافعية للانجاز والفرق دال، باستخدام الاختبار الذي استخدم في دراستنا الحالية . (Cohen et al, 1973) .

ونتائج هذا البحث تعني ان نوع المنافسة الذي استخدم في الدراسة الحالية لم يؤدي الى استثارة الدافعية للانجاز سواء عند الذكور او الاناث، وهو ما قد حدث مع بوثا عندما استخدمت الاثارة العقلية والاثارة الاجتماعية وتوصلت الى نتائج مماثلة .

اننا الان امام ثلاث نتائج علينا ان نناقشها في هذا البحث وهي :

الاولى: انه لا فرق بين الذكور والاناث في الدافعية للانجاز في اختلاط او دون اختلاط .

الثانية: ان درجة الذكور او الاناث لم تتغير ولم تتأثر بموقف الاثارة او المنافسة .

الثالثة: ان متوسط درجات الذكور والاناث في البحث الحالي ـ او في بحث بوثا ـ اقل من متوسط درجات لذكور والاناث في الثقافة الاميركية، والثقافة الانجليزية .

فاذا ما حاولنا مناقشة النتيجة الاولى، لقلنا ان عدم وجود فروق دالة بين الذكور والاناث في البحث الحالي، وان كانت تتفق مع نتائج بحث (Botha, 1971) الا انها تختلف عن نتائج البحوث التي أجريت في اميركا، والبرازيل، والمانيا واليابان وانجلترا. ويمكن القول ان الاسرة العربية الحديثة، تحث وتشجع الاناث ـ تماما مثل الذكور ـ على التفوق في الدراسة والعمل، وهذا هو المجال المقبول اجتماعيا والذي يسمح للمرأة العربية بالتفوق والامتياز فيه. ولذلك اصبحت الاناث ترغبن في التفوق والانجاز تماما مثل الذكور، ومن العوامل الهامة التي قد تميز المرأة العربية الحديثة عن المرأة في الثقافات الاخرى، انها وحتى المتعلمة والتي تعمل ـ لا تزال تقوم بدورها كامرأة وكأم، ومن المهم جدا عندها ان تكون اسرة، فتكوين الاسرة عندها قد يكون اهم من ان يكون لها وظيفة او عمل هام او مركز اجتماعي مرموق. ولذلك فهي تقوم بدور المرأة عن اقتناع وباتقان وتحاول ان تتفوق وتبدع فيه، وهي في ذلك لا تقل عن الرجل العربي المعاصر عندما يقوم بدوره كرجل، وقد ابدت العديد من البحوث ان دور الجنس الذي يتعلمه الفرد من الثقافة يعد عاملا اساسيا في تحديد الدافعية للانجاز (Alagna 1982; Chandler et al, 1983)

ويبدو ايضا ان الثقافة العربية المعاصرة لا تزال تحافظ على ان يظل دور المرأة ودور الرجل مختلفين واكثر تحديدا، وتمايزا ووضوحا، الامر الذي قد لا تجده في الثقافة الغربية ولذلك كان من المتوقع ان لا تختلف المرأة في البحث الحالي عن الرجل، ما دام كل منهما

يرغب في التفوق في دوره الخاص به ويبدو ان ذلك صحيح حتى بحضور الجنس الاخر (موقف الاختلاط) .

والحقيقة ان مقياس مهرابيان للدافعية للانجاز الذي اعتمدنا عليه في الدراسة الحالية يسمح لنا بل ويؤيد ما نذهب اليه من تفسير، لان الصورة الخاصة بالمرأة صممت لدراسة الدافعية للانجاز في اطار دور الانثى، كما ان الصورة الخاصة بالرجل صممت لدراسة هذا المتغير في اطار دور الرجل، وذلك لكي يقدر الدافعية للانجاز دون تحيز بين الرجل والمرأة .

ويمكن الاستفادة من مناقشة النتيجة الاولى عند مناقشة النتيجة الثانية: ذلك لان موقفْ التنافس لم يؤد في الدراسة الحالية ولا في دراسة بوثا الى ارتفاع درجة الدافعية للانجاز عند الذكور او الاناث العرب، ويمكن القول انه ما دام كل منهما يرغب في التفوق في اطار دوره الذي رسمته له الثقافة، فمن المنطق الا يكون هناك تنافس بينهما. ولذلك عندما استخدمنا التنافس على اساس المقارنة بين درجات الذكور والاناث، لم ترتفع درجة اي منهما. كما لم ترتفع عند استخدام المنافسة العقلية او الاثارة الاجتماعية في بحث بوثا .

اما النتيجة الثالثة: فهي ان درجات الذكور والاناث في البحث الحالي وبحث بوثا اقل من درجات الذكور والاناث في الثقافة الامريكية والثقافة الانجليزية. حيث أن متوسط درجات الذكور في البحث الحالي ١,٢٨ ومتوسط درجات الاناث ١,٠٠ اما العينة الانجليزية في بحث كوهن وزملائه مع استخدام نفس الاختبار المستخدم في الدراسة الحالية، فكان متوسط درجات الذكور ٨,٧٣، ومتوسط درجات الاناث ١,٧٢ (Cohen et al, 1973) .

فهل يرجع ذلك كما ترى بوثا الى سيطرة الاب في الثقافة العربية، والتسامح من جانب الام، ويبدو انه اسلوب يستخدم مع كل من الذكور والاناث من الابناء، ولقد سبقها الى ذلك (Bradburn, (1963 عندما حصل الذكور الاتراك على درجات اقل من درجات الامريكان في الدافعية للانجاز، وعزا ذلك ايضا الى سيطرة الاب التركي في الثقافة التركية التقليدية، فهو الذي يصدر كل القرارات التي تتعلق بالاسرة دون استشارة افرادها، وهذه السيطرة تمتد طوال حياة الاب، وحتى بعد ان يتزوج الابن ويكون اسرة مستقلة، كما وجد الباحث ان الابناء الذين ينشأون بعيدا عن آبائهم ترتفع عندهم درجة الدافعية للانجاز، وان الابناء الذين يحصلون على درجات منخفضة يكونون ابناء لاباء مسيطرين.

ولكننا نلاحظ ان الفرق بين متوسطي درجات الذكور الانجليز والذكور في البحث الحالي (٧,٤٥ درجة) فرق كبير، اما الفرق بين متوسطي درجات الاناث الانجليزيات والاناث في البحث الحالي (٠,٧٢ درجة) قد لا يعتد به. فهل يعني ذلك ان الدافعية

للانجاز عند المرأة في بحثنا الحالي لا تقل كثيرا عنها عند المرأة في الثقافة الانجليزية، وان المسؤول عن الفرق في الدافعية للانجاز بين الثقافة العربية والانجليزية، والمسؤول عن عدم وجود فروق دالة بين الذكور وبين الاناث في البحث الحالي هم الذكور في البحث الحالي وليس الاناث؟ واذا ما كان تفسير بوثا وبرادبرن للثقافة العربية صحيحا، فهل يمكن القول ان سيطرة الاب قد يكون لها التأثير السلبي على الابناء الذكور فقط، دون الاناث، مما يجعل درجاتهم في الدافعية للانجاز تنخفض عن درجات الذكور في الثقافات الاخرى. وهو ما لم يحدث مع الاناث .

والحقيقة اننا في الثقافة العربية في حاجة الى اجراء بحوث تكشف عن السياق الاجتماعي واساليب التنشئة الاجتماعية للدافعية للانجاز، كما تكشف عن النمط او الشكل الذي يتخذه الانجاز في هذه الثقافة، فلقد برهنت العديد من البحوث على ان لانجاز لا يتخذ شكلا واحدا او نمطا محددا في الثقافات المختلفة، بل يختلف من ثقافة الى اخرى، بل ومن ثقافة فرعية الى ثقافة فرعية اخرى، ففي دراسة اجريت في الولايات المتحدة الاميركية على اطفال ثلاث ثقافات فرعية عرقية Ethnic وهم الاميركان الذين من اصل مكسيكي، والاميركان السود، والاميركان الذين من اصل انجليزي، اوضحت نتائجها ان الاطفال الذين من اصل مكسيكي يعبرون عن ميل قوي نحو الانجاز للاخرين اكثر مما يفعل الاطفال الذين من اصل انجليزي، وان الاطفال السود حصلوا على درجة اعلى في الانجاز الاسري من الاطفال الذين من اصل انجليزي اي ان الطفل ينشأ على التوحد مع اسرته وجماعته الثقافية، ويتعلم ان يتعاون مع افرادها للتوصل الى اهداف مشتركة وليس الى اهداف خاصة او فردية .

وفي الثقافة اليابانية يكون الكفاح من اجل الانجاز مدفوعا بالاهتمام بالعمل نحو الاخرين ولهم، وليس لارضاء الذات وفي ثقافة جزر الهاواي اتضح ان الاسرة تنشيء اطفالها على ان يراعوا اهتمامات وتوقعات الاخرين، وان استمرار الانتساب الى الاسرة هو هدف اكثر اهمية من الانجاز الشخصي او الاستقلال (Ramirez & Price - Williams,) .

ومن الواضح ان هذه الانماط تختلف عن نمط وشكل الدافعية للانجاز في الثقافة الغربية والاميركية، حيث يقوم الانجاز على المفهوم الغربي للديناميكية السيكولوجية التي تعتمد على ان السلوك الانساني تحركه دوافع فردية، فالدافعية للانجاز بهذا المفهوم تقوم اساسا على التنافس، فالشخص الذي يحصل على درجة مرتفعة هو ذلك الذي كون معيارا داخليا للامتياز، مستقل، مثابر، لا يعتمد على تأييد خارجي، او استحسان اجتماعي، انه يكافح وينجز لان عنده معيارا داخليا للامتياز (Salili, 1980) . فالثقافة في مجتمع ما تحدد نمط او شكل الدافعية للانجاز في ذلك المجتمع وذلك بتعزيز قيم محددة وتشجيع انماط السلوك التي تعكس هذه القيم .

والحقيقة ان وجهة النظر هذه حديثة ولم يلتفت اليها علماء النفس من قبل، وذلك لان

اهتمامهم كان مركزا على هدف الانجاز «وليس على عملية الانجاز» فالنماذج التقليدية التي حاوبت تفسير الدافعية للانجاز تجاهلت او اهملت «عملية الانجاز» وركزت على نتاج الانجاز ومعناه عند الشخص وفائدته للمجتمع . (Lipman - Blumen et al, 1980, Fyans et al, 1983; Paesons & Coff, 1980) ويمكن تفسير عدم اهتمام العلماء لعملية الانجاز وشكله ونمطه الا حديثا وفي اواخر السبعينات من هذا القرن. بأن بحوث الدافعية للانجاز بدأت في الثقافة الاميركية حيث يسودها قيم التنافس الفردي . وهو احد انماط الانجاز، فكان التركيز على نتائج ذلك للفرد والمجتمع ، ولم يحاول العلماء دراسة انماط اخرى للانجاز الا عندما بدأت بحوث عبر الثقافات تكشف عن وجود اختلاف بين الثقافات في هذا البعد، فبدأت المحاولات لتفسير هذا الاختلاف، وتوصل العلماء الى التفرقة في «عملية الانجاز» ذاتها بين مجتمع وآخر .

وهنا تظهر مرة اخرى اهمية البحوث التي تجري في الثقافات المختلفة عن متغيرات محددة. وجاء الاطار النظري لميهر لدراسة الدافعية للانجاز في ضوء الثقافة التي تحتويها معبرا عن الاتجاه الحديث، وصياغة له في اطار عام يساعد على دراسته في كل الثقافات، ولذلك وبناء على هذا الاطار يمكن القول باننا اذا اردنا ان نكشف عن الدافعية للانجاز في الثقافة العربية علينا ان ندرسها عند الافراد وفي ضوء هذه الثقافة، والسياق الاجتماعي كما في ضوء معايير الانجاز في المجتمع (Maehr, 1974).

ولما كان الانجاز يعد اساس التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي في مجتمعات كثيرة، فلقد بدأت بعض هذه المجتمعات منذ سنوات في تدريب الشباب على تنمية الدافعية للانجاز عندهم . ولذلك اصبح من المهم الان التعرف على العوامل الثقافية العربية واساليب التنشئة الاجتماعية التي تساهم في تشكيل نمط لدافعية للانجاز. وتكشف عن السياق الملائم لاثارة الدافعية للانجاز عند الافراد العرب ومعرفة ما هي خصائص الفرد المنجز في الثقافة العربية؟ وما هو المثير الملائم للدافعية للانجاز؟ وما هي الادوات الملائمة لتقدير هذا المتغير الهام في ثقافتنا . ويمكن للبحوث المقبلة ان تركز على هذه القضايا الهامة للوصول الى اجابة واضحة والاستفادة منها في تنمية وتقدم مجتمعنا .

الهوامش

(١) معادلة ت هنا هي التي تستخدم عندما يطبق الاختبار على نفس المجموعة مرتين.

$$\text{ت} = \frac{\text{م ف}}{\sqrt{\frac{\text{مجـ ح}^{2}\text{ ف}}{\text{ن}}}}$$

أنظر دكتور / فؤاد البهي السيد. علم النفس الاحصائي. القاهرة ـ دار الفكر العربي ١٩٧٩، ٤٦٨ — ٤٦٩ .

المصادر العربية

الاعسر، ص. وقشقوش. إ.ز. وسلامة، م.أ
١٩٨٣ «دراسة استطلاعية للعلاقة بين دافعية الانجاز وبعض المتغيرات العقلية والشخصية والاجتماعية في المجتمع القطري» قطر:مركز البحوث التربوية .

تركي،م.أ.
١٩٧٤ الرعاية الوالدية وعلاقتها بشخصية الابناء. القاهرة: النهضة العربية .

قشقوش، أ.ز. و منصور،ط .
١٩٧٧ دافعية الانجاز وقياسها. القاهرة: الانجلو.

محمد،م.ع
١٩٧٧ دراستان في دافع الانجاز وسيكولوجية التحديث للشباب الجامعي. القاهرة: الانجلو .

المصادر الاجنبية

Alagna, S.
1982 "Sex Role Identity, Peer Evaluation of Competition and Responses of Women and Men in a Competitive Situation." Journal of Personality and Social Psychology 43: 546-554.

Alper, T.
1974 "Achievement Motivation in College Women: A Now-you- see-it-now -you-don't Phenomenon". American Psychologist 29:194-203.

Atkinson, J.
1964 An Introduction to Motivation. New York: Van Nostrand.

Botha, E.
1971 The Achievement Motive in Three Cultures." The Journal of Social Psychology. 85: 163-170.

Bradburn, N.
1963 Achievement and Father Dominance In Turkey. Journal of Abnormal and Social Psychology 67: 464-468.

Butler, G.
1968 "A Critical Investigation of Several Measures of Achievement Motivation and Independence Training." Ann Arbour: University Microfilms: 45-80.

Chandler, T. Shama, D. & Wolf F.
1983 "Gender Differences in Achievement and Affiliation Attributons: A Five-Nation Study". Journal of Cross-Cultural Psychology 14: 241-256.

Cohen, L., Reid, I & Boothroyd, K.
1973 "Validation of the Mehrabian Need for Achievement." The British Journal of Education Psychology 43: 269-278.

Edwards, A.
1954 Manual: Edwards Personal Preference Schedule. New York: Psychological Corporation: 1-27.

Fyans, L. Salili F. Maehr, M. & Desai K.
1983 "A cross-Culture Exploration into the Meaning of Achievement". Journal of Persnality and Social Psychology 44: 1000-1013.

Harper, F.
1975 "The Validity of Some Alternative Measures of Achievement Motivation". Educational and Psychological Measurement, 35: 905-909.

Lesser, G.
1962 "Experimental Arousal of Achievement Motivation in Adolescent Girls". Journal of Abnormal and Social Psychology 66: 59-66.

Lipman - Blumen et al
1980 "A Model of Direct and Relational Achieving Styles"' pp. 135-168, in Fyans L. (ed), Achievement Motivation: Recent Trends in Theory and Research: New York: Plenum Press.

Lynn, R.
1969 "An Achievement Motivation Questionnaire". British Journal of Psychology 60: 529-534.

Maehr, M.
1974 "Culture and Achievement Motivation." American Psychologist 29: 887-897.

Mehrabian, A.
1968 "Male and Female Scales of the Tendency to Achieve". Educational and Psychological Measurement 28: 493-502.

Melikian, L., Ginsberg. A. Cuceloglu, D & Lynn, R
1971 "Achievement Motivation in Afghanistan, Brazil, Saudi Arabia, and Turkey". Journal of Social Psychology 83: 183-184.

O'Gorman, J.
1974 "On the validity of Lynn's Achievement Motivation Questionnaire". British Journal of Social and Clinical Psychology, 13: 209-210.

Oplot, J.
1977 "Reliability and Validity of Smith's quick Measure of Achievement Motivation Scale." British Journal of Social Clinical Psychology, 16: 395-396.

Parsons, J. & Goff, S
1980 "Achievement Motivation and Values: An Alternative Perspective," pp. 349-373 in Fyans, L. (ed.) Achievement Motivation: Recent Trends in Theory and Research. New York: Plenum Press.

Patrick, A. & Zuckerman, M.
1977 "An Application of the State-Trait Concept to the Need for Achievement". Journal of Research in Personality 11: 459-465.

Proverman, D. Jovdan, E. & Phillips, L.
1960 "Achievement Motivation in Fantasy Behavior". Journal of Abnormal and Social Psychology, 60: 374-378.

Ramirez, M. & Price-Williams, D.
1976 "Achievement Motivation in Children of Three Ethnic Groups in the United States". Journal of Cross-Curltural Psychology, 7: 49-60.

Raven, J. Molloy E. & Corcoan, R.
1972 "Toward Questionaire Measure of Need Achievement". Human Relations, 25: 469-492.

Ray, J.
1981 "Measuring Achievement Motivation by Immediate Emotional Reactions." The Journal of Social Psychology, 113: 85-93.

Salili, F.
1980 "Achievement and Vocational Behavior of Women in Iran: A Social and Psychological Study: PP 374-389 in Fyans, L. (Ed.) Achievement Motivation: Recent Trends in Theory and Research. New York: Plenum Press.

Smith, J..
1973 "A Quick Measure of Achievement Motivation". British Journal of Social and Clinical Psychology, 12: 137-143.

Shanab, M., Peterson, D. Dar Gahi, S. & Deroian.
1981 "The Effects of Positive and Negative Verbal Feedback Subjects". The Journal of Social Psychology, 115: 195-205.

Weiner, B.
1978 "Achievement Strivings". pp 1-36 in London, H & Exner, J. (Eds.) Dimension of Personality. New York: John Wiley.

Weitzenkorn, S.
1974 "An Adjusted Measure of Achievement Motivation for Males and Females and Effects of Future Orientation on Level of Performance." Journal of Research in Personality 8: 361-377.

Worell, L.
1960 "EPPS N Achievement and Verbal Paired-Associates Learning". Journal of Abnormal and Social Psychology 66: 157-150.

Zuckerman, M. & Allison S.
1976 "An Objective Measure of Fear of Success: Construction and validation." Journal of Personality Assessment, 40: 422-430.

المجلة العربية للعلوم الانسانية

فصلية : محكّمة
تصدر عن جامعة الكويت

المقر . كلية الآداب ـ مبنى قسم اللغة الإنجليزية
الشويخ ـ هاتف ٨١٧٦٨٩ ـ ٨١٥٤٥٣

المراسلات توجه إلى رئيس التحرير :

ص.ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت

● تلبي رغبة الاكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة الى الأبواب الأخرى، المناقشات، مراجعات الكتب، التقارير.

● تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخارج، من خلال المشاركة الفعّالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات .

● صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١ .

● تصل الى أيدي ما يزيد على عشرة آلاف قارىء.

الاشتراكات

- في الكويت : ٣ دنانير للأفراد خصم ٥٠٪ للطلاب، ١٤ ديناراً للمؤسسات .
- في البلاد العربية : ٤٫٥ دينار كويتي للأفراد، ١٦ دينارا للمؤسسات.
- في الدول الأجنبية : ٢٠ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات .

ترفق قيمة الاشتراك مع قسيمة الاشتراك الموجودة داخل العدد.

التطوير المحاسبي للموازنة العامة ـ قطاع الخدمات باستخدام مفهوم تحليل النظم

السيد المتولي المرسي الدسوقي
المعهد القومي للادارة العامة ـ صنعاء

مقدمة

ان الموازنات العامة في الدول النامية وبخاصة الدول العربية تحتاج دائما الى تطوير سواء في مرحلة الاعداد او الاعتماد او التنفيذ أو الرقابة حتى يمكن الاطمئنان إلى أن الموارد الاقتصادية ـ النادره بطبيعتها ـ المتاحة تستخدم أفضل استخدام ممكن. ويحتاج تقدير المصروفات والايرادات إلى استخدام أساليب متقدمة كما يلزم استخدام الأموال العامة بأسلوب رشيد لامكان تبرير جهود الحكومات امام مواطنيها ولعل من اهم هذه الأساليب مدخل تحليل النظم وبحوث العمليات. ومن ثم اهتم الباحث بدراسة امكانية التطوير المحاسبي للموازنة العامة في قطاع الخدمات مستخدما في ذلك مفهوم تحليل النظم.

طريقة البحث

يعتمد هذا البحث على اسلوب البحث النظري والمكتبي وذلك لاستخلاص الحقائق العلمية من المراجع المتخصصة واثبات امكان استخدام النماذج الكمية في تطوير الموازنة العامة مستخدما في ذلك مدخل تحليل النظم لامكان دراسة الأجزاء والمكونات الدقيقة لموضوع البحث. ويعتقد الباحث ان هذا البحث يمكن ان يضيف للدراسات المحاسبية في مجالين أساسيين هما المجال النظري المرتبط بتطوير نظرية المحاسبة وتطبيقها في مجال القطاع الحكومي، والآخر مجال عملي عند اعداد الموازنات العامة واعتمادها وتنفيذها والرقابة عليها.

هدف البحث

يهدف هذا البحث الى محاولة التطوير المحاسبي للموازنة العامة في قطاع الخدمات الحكومية، وذلك بما يحقق الكفاية والكفاءة في هذا القطاع وبما يضمن حسن استخدام وتوجيه المبالغ المدرجة بالموازنة العامة ومن قبل حسن تقديرها. واستحداث وسائل تحليلية ورقابية ضمانا لتحقيق الاهداف المبتغاة من وراء الأرقام الواردة بالموازنة العامة .

ويقتصر هذا البحث على الموازنة العامة في قطاع الخدمات الحكومية مثل الصحة والتعليم والتدريب . . . الخ . اما قطاع الأعمال والذي قد تسيطر عليه الحكومة في بعض الدول فانه يخرج عن نطاق هذا البحث. وذلك نظرا لان قطاع الخدمات الحكومية لم يحظ بالعناية اللازمة في تطبيق الأساليب والاتجاهات الحديثة . كما أن هذا البحث يقتصر على الموازنات الجارية أي عناصر المصروفات والايرادات ذات الصفة الدورية والمتكررة والتي تحدث اكثر من مرة خلال العام الواحد، أما الموازنات الاستثمارية في القطاع الحكومي فتخرج عن نطاق هذا البحث، ويمكن ان يخصص لها بحث مستقل بها .

فروض البحث

يقوم هذا البحث على ثلاثة فروض اساسية هي :

الفرض الأول : الموازنة العامة ينطبق عليها مفهوم النظم.
الفرض الثاني : للموازنة العامة إطار محاسبي يؤثر فيها ويتأثر بها .
الفرض الثالث : امكانية تطوير نظام الموازنة العامة محاسبيا ـ بعد ان يثبت ان الموازنة نظام ـ باستخدام مفهوم تحليل النظم .

وعلى ذلك فقد قسم الباحث هذا البحث ليشمل القضايا الثلاث الرئيسية التالية :

١ ـ العلاقة بين الموازنة العامة ومفهوم النظم .
٢ ـ الإطار المحاسبي لنظام الموازنة العامة .
٣ ـ تطوير نظام الموازنة العامة محاسبيا .

العلاقة بين الموازنة العامة ومفهوم النظم

يهتم هذا الموضوع بمحاولة الربط بين كل من مفهوم النظم ومفهوم الموازنة العامة، ولذلك يتناول مفهوم النظم ثم مفهوم الموازنة العامة ثم يوضح إمكانية النظر إلى الموازنة العامة باعتبارها نظاما .

مفهوم النظم : عندما يذكر لفظ نظام يتبادر إلى الذهن مباشرة أن هناك مجموعة من الأجزاء تعمل مع بعضها البعض في تناسق وتكامل لتحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف . (Churchman, 1968 : 29)

ومن ثم تظهر أهمية التركيز دائما على الهدف الذي وجد النظام من أجله، ثم تدرس الأنشطة التي تؤدي إلى هذا الهدف، ومحاولة التعرف على الأنظمة الفرعية داخل النظام الأساسي، والاهتمام بمقاييس الأداء في كل نظام فرعي وكيف يساهم في تحقيق كفاءة النظام ككل. وهذا في مجمله يمثل مدخل النظم (Churchman, 1968 : 3).

ومن الضروري بالاضافة الى التعرف على النظام وهو في حالة سكون أن ينظر إليه أيضا باعتباره نظاما ديناميكيا دائم الحركة وهذا يؤدي إلى ضرورة اعادة النظر بشكل مستمر في النظام ومتابعته وادخال ما يلزم من تعديلات عليه (Optner, 1965 : 6).

ولا يخلو تقييم أو تخطيط أي نظام من توضيح كيفية الرقابة على خطواته وأجزائه، ويمكن تلخيص اجراءات الرقابة على النظام فيما يلي (Daniels & Yeates, 1975 : 223):

- تحديد المعايير والمقاييس المناسبة للأهداف المخططة.
- قياس ومقارنة ما تحقق فعلا بالمعايير والمقاييس السابق تحديدها.
- تحديد الفروق عن المقاييس واذا كانت مؤثرة وجوهرية يجب ان يتخذ الاجراء المصحح المناسب.

ويرى المتخصصون في دراسة النظم وتحليلها ان هذا المجال من الدراسة يحتل مكانا مهما في الدراسات العلمية الاجتماعية وانه علم له اجراءاته وقواعده وهو في ذلك يشبه بقية العلوم الاجتماعية الاخرى مثل المحاسبة والادارة والاجتماع.. الخ (Gill, 1968:2).

ويتفق الباحث مع وجهة النظر السابقة ـ أن النظم علم بذاته ـ ولكن من رأي الباحث ضرورة الاستفادة بمنهج تحليل النظم في معظم ان لم يكن في جميع العلوم الاجتماعية الأخرى. والامر هنا يشبه الرياضيات حيث تكون ثمرتها ونفعها أعظم عندما يستفاد بتطبيقها في مجالات العلوم الاجتماعية الأخرى.

ويلزم لاخضاع الظواهر الاجتماعية للدراسة طبقا لمفهوم تحليل النظم ضرورة التفكير في طريقة يمكن بها وضع نموذج يعكس إلى حد كبير ما يحدث في الواقع حتى يكون نموذجا صالحا للتعبير عن الظاهرة التي صمم من أجلها ومن ثم يكون أكثر نفعا (Markower & Williamson, 1970: 30). ويرى الباحث أن النموذج بالاضافة الى ضرورة تعبيره عن الواقع يجب ان يساهم في تطوير هذا الواقع، من خلال وضعه تحت المشاهدة والملاحظة ومن ثم تحليله من وقت لآخر، وادخال بعض التعديلات عليه واختبار صلاحية هذه التعديلات بمحاولة تطبيقها عمليا وملاحظتها. ويمكن بشكل عام القول بأن أي نظام يتكون من العناصر الأساسية الآتية (عبدالخالق، ١٩٨٢ : ٢٥):

١ ـ المدخلات، وهذه تمثل المادة الخام التي تدخل الى النظام حيث يقوم باجراء عمليات تشغيلية عليها، ومن ثم يجب ان تعد بشكل يناسب امكانات التشغيل في النظام.

٢ ـ التشغيل، ويمثل الأنشطة والعمليات التي تحدث على المدخلات داخل أجزاء النظام، وتحدث بشكل منظم وطبقا لقواعد واجراءات محددة ضمانا لاخراج منتج النظام بشكل جيد وكفء .

٣ ـ المخرجات، وتمثل انتاج النظام سواء في شكل مادي أو خدمات، ويجب أن تكون مطابقة للمقاييس المحددة مسبقا والمستهدفة من النظام، ويحكم من خلالها على كفاءة النظام أو عدم كفاءته .

٤ ـ التغذية العكسية، وتعنى انه بعد المطابقة بين المخرجات والمقاييس المحددة لها يتم تعديل المدخلات الجديدة واجراء ما يلزم من تعديلات على عمليات التشغيل لضمان زيادة فعالية وكفاءة النظام .

وبعد هذا العرض يرى الباحث أن هناك اعتبارات اساسية يجب الاهتمام بها عند استخدام مفهوم النظم وهي :

- تحديد الهدف الكلي من النظام والبحث عن مقياس الكفاءة المناسب والذي يمكن به الحكم على مدى تحقيق هذا الهدف .
- تحديد مصادر أو موارد النظام، وهذه تمثل ضمانات تكوين النظام من ناحية وتشغيله من ناحية اخرى.
- التعرف على اجزاء او دعائم النظام ونشاط كل جزء أو كل نظام فرعي داخل النظام الأساسي ومقياس الكفاءة المناسب لكل جزء أو نظام فرعي .
- التعرف على البيئة او الواقع الذي يطبق فيه النظام وما يكون هناك من قيود أو حدود على النظام، سواء في تكوينه أو تشغيله .
- ادارة النظام وضمان حدوث التناسق والتكامل بين أجزائه من ناحية، وصيانته والمحافظة عليه من ناحية اخرى .

مفهوم الموازنة العامة : لقد عرف البعض الموازنة العامة بانها منهاج فني محاسبي لتطوير الايرادات والمصروفات الحكومية المرتقبة عن سنة مقبلة والتي تقوم بها الحكومة باعتبارها نائبة عن المجتمع في تحقيق مطالبه، وتعيدها في صورة خدمات خالصة وانتاجية لا تباع اصلا وبما يحقق المصلحة العامة (حجير، ١٩٨١ : ٩). ويتضح من هذا التعريف أنه يمكن النظر إلى الخدمات التي تقدمها الموازنة للمجتمع على أنها مخرجات وأن النفقات التي تنفق على هذه الخدمات نوع من المدخلات مع عوامل أخرى، أما طرق تقدير المصروفات والايرادات وعمليات التنفيذ فتمثل نوعا من الأنشطة والعمليات التشغيلية التي تحدث داخل نظام الموازنة العامة .

والنظرة إلى الموازنة العامة قد تطورت من مجرد كونها جدولا تحاول الحكومة عن

طريقه توزيع الايرادات المتوقع تحصيلها في السنة المقبلة على أوجه الانفاق العام اثناء تلك السنة، بل أصبح ينظر اليها على أنها الوسيلة التي تمكن من استقراء الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (كمال، ١٩٨١ : ٢١). وهذه النظرة الجديدة تجعل من الموازنة العامة نظاما أكثر أهمية حيث يمكن الاستدلال سواء من مدخلاته أو مخرجاته على كثير من المعاني والمؤشرات كما يستدل من مراحل الموازنة العامة على مدى كفاءة الأجهزة التنفيذية والتشريعية والرقابية والتعاون بينها. والموازنة العامة باعتبارها نظاما ديناميكيا توضح مدى استمرار الأنشطة التخطيطية من ناحية وتداخلها مع بعضها البعض من ناحية اخرى ومن ثم تظهر الحاجة الضرورية إلى البيانات عن الأداء والتنفيذ يوما بيوم حتى يمكن الاستفادة من ذلك في تصحيح الأداء واعداد الموازنات والخطط القادمة (Marshall, 1974 :57). ومن المعروف أن الموازنة العامة تمر بمراحل هي الإعداد والاعتماد والتنفيذ والرقابة، ومن ثم فان هناك اعتبارات أساسية يجب أن تؤخذ في الحسبان في كل مرحلة من هذه المراحل يعرض لها الباحث كما هي فيما يلي :

ففي مرحلة الاعداد يلزم ما يلي (المرسى، ١٩٨٣ : ٥٦ ـ ٦١):

- الاهتمام بالبيانات والتعليمات والقوانين المنظمة لاعداد الموازنة العامة .
- الاهتمام بتقدير المصروفات والايرادات على مستوى الوحدة الادارية الحكومية .
- الاهتمام بتبويب المصروفات والايرادات طبقا للتبويب الذي ينص عليه قانون الموازنة العامة .
- الالتزام بالمواعيد المحددة في القانون للانتهاء من إعداد الموازنة العامة .

وفي مرحلة الاعتماد يلزم ما يلي :

- تقديم مشروع الموازنة العامة للسلطة التشريعية في الوقت الذي يحدده القانون وبالشكل المتعارف عليه وطبقا للقواعد المعروفة وهي السنوية والعمومية وعدم التخصيص والوحدة والتوازن (كمال، ١٩٨١ : ٢٢).
- مناقشة الموازنة العامة واعتمادها من السلطة التشريعية باباً باباً .
- مناقشة الحساب الختامي لما تم تنفيذه بناء على موازنة السنة الماضية .

وفي مرحلة التنفيذ يلزم ما يلي (الشربيني، ١٩٧١ : ٩٩) :

- الالتزام بحدود الاعتمادات المدرجة بالموازنة وبالقوانين واللوائح المنظمة لعمليات الصرف والتحصيل .
- الالتزام بالهدف المقصود من وراء أرقام الموازنة العامة، وإن كان هذا يحتاج إلى توضيح وأساليب مساعدة للتحقق من ذلك .

- الحرص على الاستخدام الأمثل للاعتمادات، وهذا يحتاج إلى أساليب مناسبة للترشيد .
- توخي المرونة توصلا للأهداف المنشودة، وهذا يحتاج إلى تعديل في اللوائح وتطوير في أسلوب الاعتماد .

وفي مرحلة الرقابة يلزم ما يلي (المرسى، ١٩٨٣ : ٧٠ ـ ٧١) :

- الاطمئنان إلى تحقق الهدف بمستوى الانفاق المحدد، وان كانت هناك فروق تبحث أسبابها .
- الرقابة المصاحبة للإعداد والتنفيذ، أي الرقابة السابقة والمتزامنة واللاحقة .
- تمكين مختلف الأجهزة الرقابية من مباشرة نشاطها الرقابي بسهولة واعداد التقارير اللازمة بذلك .

مدى انطباق مفهوم النظم على الموازنة العامة : بعد هذا العرض لمفهوم النظم ولمفهوم الموازنة العامة ومراحلها ومدخلاتها ومخرجاتها يمكن استكشاف أوجه التلاقي بين المفهومين فيما يلي :

١ ـ الموازنة العامة نظام له مدخلاته، وتتمثل هذه المدخلات في مجموعة البيانات والمعلومات سواء ما يتعلق منها بالنواحي الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو القانونية، وما تنتجه الدفاتر المحاسبية والاحصائية من بيانات، كما أنه يمكن النظر إلى النفقات باعتبارها مدخلات للحصول على خدمات .

٢ ـ الموازنة العامة تمر بدورة تمثل عمليات تشغيلية، فمراحل الاعداد والاعتماد والتنفيذ والرقابة تمثل الأنشطة أو عمليات تشغيل تحدث داخل الوحدة الادارية الحكومية، وهناك أنظمة فرعية، مثل النظام المحاسبي والنظام الاحصائي والنظام الاداري والنظام السلوكي . . . الخ .

٣ ـ نظام الموازنة العامة له مخرجاته وتتمثل هذه المخرجات في الخدمات التي تقدمها الوحدة الادارية الحكومية من خلال استخدام الاعتمادات المرصودة لذلك. وتتمثل المخرجات ايضا فيما ينتج من معلومات وبيانات عن الموازنة العامة . كما أنه يمكن النظر إلى الايرادات باعتبارها مخرجات وتمثل أنشطة التحصيل والجباية لهذه الايرادات جزءا من المدخلات .

٤ ـ نظام الموازنة العامة يستفيد من التغذية العكسية، ولا يخرج مفهوم التغذية العكسية عن كونه مقارنة المخرجات بالمعايير المطلوبة أو للمقاييس السابق تحديدها لقياس كفاءة مخرجات النظام والتي تتمثل في مستوى جودة الخدمات (Optner, 1965 : 6) .

ويمكن أن تفيد التغذية العكسية في مجال تطوير إعداد واعتماد وتنفيذ وتحقيق الرقابة على الموازنة العامة كما أنها تكشف عن المواطن التي تحتاج إلى اصلاح في دورة تشغيل الموازنة . ولا يقتصر الامر على التقاء كل من مفهوم النظم والموازنة العامة ولكن يمتد هذا الالتقاء ليشمل الاجراءات في مجال النظم والموازنة أيضا والتي يمكن تلخيصها فيما يلي (Daniels & Yeates, 1975 : 13) .

أ ـ قبل الاعتماد (في مرحلة الإعداد) :

- يلزم تحديد ما يجب أن يحدث اي تحديد الأهداف واستخدام الأساليب الكمية المناسبة للمفاضلة بينها، واختيار أنسب طرق ووسائل تحقيقها .
- يلزم تحديد التوقيت المناسب لتحقيق الأهداف أي جدولة البرامج والأهداف .
- تحديد الطريقة التي يتحقق بها الهدف، أي الأجراءات والنظم والأهداف الكمية والمعايير .
- الموارد والامكانات اللازمة للوصول الى الهدف، موارد مالية وإدارية وقيود مفروضة .

ب ـ بعدالاعتماد (التنفيذ) :

- تنفيذ ما كان يجب أن يحدث بالطريقة المقترحة وفي الوقت المحدد بالموارد المتاحة .

جـ ـ بعد التنفيذ (تقييم ومتابعة) :

- ما حدث بالفعل، ودليل النتائج التي حدثت وتقارير مقارنة .
- تقارير وصفية بكيفية الحدوث وقياس العمل والمراجعة والمتابعة .

ويستنتج الباحث من كل ما تقدم ان الموازنة العامة ينطبق عليها إلى حد كبير مفهوم النظم واجراءاتها، ومن ثم يمكن اعتبارها نظاما مستقلا لذاته ويحتوي على مجموعة من النظم الفرعية الاخرى .

وعلى ذلك يكون الفرض الأول في هذا البحث صحيح وهو أن الموازنة العامة ينطبق عليها مفهوم النظم، ومن ثم يلزم البحث في كيفية الاستفادة من هذا المفهوم في تطوير الموازنة العامة سواء من خلال تطوير المدخلات أودورة الموازنة (التشغيل) أو المخرجات أو التغذية العكسية . ولما كان التطوير المستهدف يرتبط بالنواحي المحاسبية لذلك يخصص الباحث الموضوع التالي للكشف عن الجوانب المحاسبية في نظام الموازنة .

الاطار المحاسبي لنظام الموازنة العامة

يتناول هذا الموضوع توضيح الاطار المحاسبي في نظام الموازنة العامة أي في المدخلات ودورة الموازنة والمخرجات والتغذية العكسية وهي :

الجوانب المحاسبية في المدخلات : قبل التعرض لأهم الجوانب المحاسبية في مدخلات نظام الموازنة العامة، يلزم اظهار العلاقة بين المحاسبة الحكومية والموازنة العامة حيث يمكن القول بأن المحاسبة الحكومية مجموعة القواعد التي تلتزم بها الجهات الادارية الحكومية في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة وما يترتب على ذلك من تأثيرات، وكذا تبويب العمليات المالية قبل الصرف، ونظام المراقبة الداخلية واظهار وتحليل النتائج المتمثلة في المراكز المالية والحسابات الختامية لهذه الجهات وبحيث تعطى التقارير الصادرة من النظام المحاسبي الحكومي صورة دقيقة عن اداء الوحدة ومصروفاتها وايراداتها "(ابورمان، ١٩٨٢ : ٢٤).

ويتضح من الفقرة السابقة أن نظام المحاسبة الحكومية يمكن أن يمثل نظاما فرعيا داخل نظام الموازنة العامة، وانه يتغلغل في كل اجزائه بما في ذلك المدخلات ودورة الموازنة والمخرجات والتغذية العكسية . ويحاول الباحث قدر المستطاع استكشاف النواحي المحاسبية في كل خطوة مستخدما في ذلك منهج دراسة وتحليل النظم وهو مدخل علمي حديث في مجال الدراسات الاجتماعية (Churchman, 1968 : 28).

وتتعدد مدخلات نظام الموازنة العامة لتشمل بيانات محاسبية واقتصادية وفنية واداري واجتماعية وسياسية كما أنها تشمل مجموعة القواعد واللوائح القانونية التي تنظم دورة الموازنة . ومدخلات فترة معينة في نظام الموازنة تتأثر إلى حد كبير بمخرجات الفترات السابقة تحقيقا لأسلوب التغذية العكسية، ومن ثم يمكن القول بأن هذه المدخلات في حركة دائمة وتغير وتنوع مستمرين . وتمثل المستندات والدفاتر ـ قبل ملئها ـ وكذا العمليات المالية التي تعد بشأنها ركنا هاما من مدخلات نظام الموازنة العامة. لذلك فان تعريف وتحديد هذه المستندات والدفاتر يصبح أمرا ضروريا، وكذا تحديد المسؤوليات والاختصاصات الادارية وخطوط الاتصال الرسمية وتوضيحها كل هذه تمثل مدخلات تؤثر في اداء النظام ومخرجاته (Daniels & Yeates, 1975 : 13).

ومما يسهل على المحاسبين دورهم في مدخلات نظام الموازنة العامة اتباع الخطوات التالية (المرسى، ١٩٨٣ : ١١ ـ ١٢):

- محاولة التعرف على الفلسفة النظرية التي تحكم العمل داخل نظام الموازنة من ناحية وعلاقته بالبيئة المحيطة به من ناحية أخرى .
- الالمام بمجموعة التعليمات المالية والادارية التي تحكم سير العمل في جميع مراحل النظام وخطواته .

- تصميم المجموعة المستندية والدفترية اللازمة للمساهمة في تسهيل وتطوير نظام الموازنة في مختلف مراحله، وتقع هذه المهمة على عاتق المحاسبين في المستويات الادارية العليا، غالبا ما تكون وزارة المالية قسم حسابات الحكومة .
- تصميم التقارير الدورية والختامية وتطويرها باعتبارها مخرجات تدخل مرة اخرى كمدخلات في النظام .
- الاهتمام بدراسة العنصر البشري والآلي العاملين داخل الوحدة الادارية والمؤثرين على نظام الموازنة العامة وذلك لتجهيز المدخلات حسب امكانات واستعدادات هذين العنصرين .

الجوانب المحاسبية في دورة الموازنة العامة والمقصود بدورة الموازنة مراحلها وهي الاعداد والاعتماد والتنفيذ والرقابة والتي يمكن اعتبارها العمليات التشغيلية التي تمر بها الموازنة العامة . ويحاول الباحث استكشاف النواحي المحاسبية في كل من هذه المراحل فيما يلي :

١ ـ الجوانب المحاسبية في مرحلة الاعداد : أن من أهم أهداف المحاسبة الحكومية التمكين من وضع خطة ـ موازنة ـ تضم كافة أوجه النشاط الحكومي خلال سنة مقبلة (كمال، ١٩٨١ : ٩٠).

ومن المفيد أن يستخدم المحاسب مدخل تحليل النظم في اعداد الموازنة العامة حيث يفتت المشكلة الى العديد من المشاكل الصغيرة، ومن ثم يسهل حل هذه الجزئيات بشكل منطقي ودقيق، وبناء على ذلك يتم تقسيم الموازنة العامة الى مصروفات وايرادات وتقسيم الاخيرين الى ابواب ثم تقسيم الابواب إلى بنود والبنود إلى أنواع . . . الخ . ثم محاولة تقدير كل جزئية بأعلى قدر ممكن من الدقة (Optner, 1965 : 1) .

ومن المعروف أن المحاسبين في الوحدات الادارية الحكومية يلجأون في تقديرهم للمصروفات الى طريقة التقدير المباشر ـ اي حسب الاحتياجات المباشرة ـ ويسترشد في ذلك بالنتائج الفعلية لتنفيذ الموازنة السابقة والمشروعات المعتمدة في الخطة . أما عن تقدير الايرادات فهناك أكثر من أسلوب مثل طريقة حسابات السنة قبل الأخيرة، أو طريقة الزيادة السنوية أو طريقة متوسط الثلاث سنوات السابقة + نسبة زيادة أوطريقة التقدير المباشر وترتكز الأخيرة على ما تم في السنوات السابقة وهذه السنة يضاف لها نسبة حسب التعديلات المتوقعة (المرسى، ١٩٨٣ : ٦٠).

ويرى الباحث ان الاعتماد على هذه الأساليب التقليدية في التقدير يمكن أن تنال من دقة الموازنة العامة وكفاءتها ويجعل الفروق كبيرة بين الأرقام الواردة في مشروع الموازنة والأرقام المعتمدة من قبل السلطة التشريعية وبين الاخيرة والأرقام الفعلية، وينعكس ذلك

ايضا سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على أداء المحاسبين. ومن ثم يجب ان يهتم المحاسبون بتطوير هذه الأساليب ويتناول الباحث هذا التطوير فيما بعد.

ويباشر المحاسب عمله في الوحدة الادارية الحكومية انطلاقا من مفاهيم محاسبية ـ تناسب النشاط الحكومي ـ مثل مفهوم الوحدة المحاسبية، واسلوب القياس المناسب للأنشطة الادارية الحكومية غالبا ما يكون الأساس النقدي المعدل، ومبدأ استقلال السنوات المالية، ومبدأ الدورية وضرورة الجمع بين القياس المالي والكمي ومفهوم الأصول والخصوم ومفهوم المصروف والنفقة.. الخ.. (ابورمان، ١٩٨٢ : ٥٠ ـ ٨٠). وتساعد هذه المفاهيم المحاسب عند تقديره للمصروفات والايرادات وتجعله يربط بين هذه المفاهيم بعضها وبعض وبينها وبين الوحدة الادارية الحكومية. كما أن تعدد أسس تبويب المصروفات والايرادات يمثل العديد من البدائل المحاسبية في عرض وتحليل البيانات بما يتناسب والغرض الذي تقدم من أجله، ومن ثم يجب على المحاسب في الوحدة الادارية الحكومية أن يباشر عمله في ضوء حقيقة هامة وهي «بيانات محاسبية مختلفة لأغراض مختلفة» (خليل، مرعي، ١٩٨٢ : ٣٧٨).

ويرى الباحث أن دور المحاسب في مرحلة اعداد الموازنة يجب أن يمتد ليشمل عرض وتحليل البدائل المختلفة لتنفيذ النشاط الواحد والتكاليف المصاحبة لكل بديل، وعلاقة الانشطة مع بعضها البعض، وتصوير التشابك بينها وما يمكن اجراؤه من تنسيق وتكامل بينها، ويحتاج تحقيق هذا الهدف الى مستندات وتقارير داخلية اضافية لا توجد في نظام المحاسبة الحكومية بشكله الحالي، ومن ثم يجب أن ينظر المحاسب الى المستندات والدفاتر المالية على أنها تمثل الحد الأدنى وأن يطلق لتفكيره العنان للابداع والابتكار والاضافة.

٢ ـ الجوانب المحاسبية في مرحلة الاعتماد: يكون اعتماد الموازنة العامة من حق السلطة التشريعية، الا أن دور المحاسب في هذه المرحلة يتمثل في متابعة عملية الاعتماد، ثم يجري مقارنة بين ما كان مقدرا وما تم اعتماده، ويعد تقريرا بالفروق ويفيد هذا التقرير في أكثر من ناحية فهو يظهر الى أي مدى تم الاقتناع بتقديرات الوحدة الادارية، كما أنه يفيد في التقدير في السنوات القادمة، ويؤثر على ما تقوم به الوحدة الادارية من أنشطة لأنه يوضح ما يكون قد حذف أو خفض من أنشطة وبرامج الوحدة، كما أنه يساعد في اعادة ترتيب الأولويات عند التنفيذ اذا كان من حق الوحدة الادارية ذلك واذا ما توفر لها قدر من المرونة في التنفيذ (المرسي، ١٩٨٣ : ٦٣ ـ ٦٤).

٣ ـ الجوانب المحاسبية في مرحلة التنفيذ: تهتم المحاسبة الحكومية أصلا باثبات وتسجيل العمليات التي تحدث في الوحدة الادارية الحكومية كا أنها تعني بتصنيف وتبويب وتحليل وعرض البيانات المتعلقة بهذه العمليات في شكل تقارير تقدم لمختلف المستويات الادارية وتنشر كي تستقرئها وتستفيد منها طوائف أخرى يفترض أنها معنية بنشاط هذه الوحدات.

ومن المعروف ان حسابات الميزانية ـ المصروفات والايرادات ـ تحتل مكانا بارزا في المحاسبة الحكومية، ومن ثم يلزم الاهتمام بتصنيف وتبويب وعرض وتحليل هذه الحسابات أولا بأول. ويبدأ التسجيل في المحاسبة الحكومية بمجرد الموافقة على الاعتمادات للوحدة الادارية الحكومية ثم متابعة الارتباطات ـ أي ما ينتظر أن يحدث من وقائع ـ ثم التنفيذ، وهي بذلك تختلف عن المحاسبة المالية التي تنتظر لحين حدوث الوقائع المالية ثم تسجلها. وتجدر الاشارة الى أن استخدام مفهوم تحليل النظم مع الأموال المخصصة يعني ضرورة تفتيت النظام المحاسبي الى أنظمة فرعية متميزة مستقل كل منها عن الآخر من حيث أن له حساباته وسجلاته واجراءاته ونظم القياس والتقييم والتبويب الخاصة به والتي تميزه عن غيره (أبورمان، ١٩٨٢ : ٧). وتمثل الموازنة العامة العامل الأساسي المشترك الذي ينبني حوله نظام المحاسبة الحكومية، ومن ثم ينعكس تنفيذ الموازنة على المجموعة المستندية والدفترية والتقارير الدورية والختامية ويظهر مدى مرونة مجموعة التعليمات المالية والادارية (كمال، ١٩٨٢ : ٩ ـ ١٠).

٤ ـ الجوانب المحاسبية في مرحلة الرقابة: ان من أهم أهداف المحاسبة الحكومية تحقيق الرقابة الادارية على الاعتمادات، اذ يتحتم على المسئولين عن الانفاق الحكومي أن يقدموا بيانات سليمة عن الأموال التي وضعت تحت تصرفهم الى السلطات المختصة وأن يثبتوا أنه قد تم التصرف في الاعتمادات وفقا للصلاحيات الممنوحة لهم من السلطة التشريعية (ابورمان، ١٩٨٢ : ٧).

ومن ثم يمكن القول بأن المحاسبة الحكومية تحتل مكانا هاما في مجال الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة وذلك من خلال محاسبة الارتباطات والدفاتر المساعدة التي تفيد في التصرف على الرصيد الحر للاعتمادات وما يطرأ عليه من تغييرات وتبين المصروفات التي صرفت فعلا والارتباطات التي تمت ورصيد الاعتماد الذي لا يزال متاحا للاستعمال.

وتتعدد أنواع الرقابة على الموازنة العامة فهناك الرقابة المسبقة أي في مرحلة الاعداد والاعتماد وقبل التنفيذ، والرقابة على التنفيذ ثم الرقابة بعد التنفيذ، كما أنه يمكن النظر الى الرقابة من ناحية الأجهزة التي تباشرها فهناك رقابة داخلية أو ذاتية من نفس الوحدة الادارية وكذا الرقابة من الأجهزة الخارجية، وتلعب المحاسبة دورا أساسيا في كل هذه الأنواع.

وعندما ينظر الى الموازنة العامة كنظام يستلزم الأمر متابعة ورقابة هذا النظام، والتعرف على كل جزء ومهامه داخل النظام، ومواطن الاتصال اللازمة، والتصرف أيضا على البدائل المتعددة التي تحقق نفس الهدف، وهنا يبرز دور المحاسبة في توفير هذه البيانات اللازمة للرقابة والمتابعة بل وللتقييم أيضا (Emery, 1975: 330).

ويرى الباحث ضرورة اهتمام المحاسبين في المجالات الحكومية بالأساليب الكمية

والاتجاهات الحديثة التي تفيد في تطوير الرقابة على الأموال العامة بما يحقق كفاءة استخدامها وتوجيهها.

الجوانب المحاسبية في مخرجات الموازنة العامة: تتمثل مخرجات الموازنة العامة في مجموعة من الخدمات العامة تتكبد الوحدات الادارية الحكومية في مقابلها قدرا من النفقات أو المصروفات العامة، ويحتاج الأمر الى ضرورة اهتمام المحاسبين باعداد تقارير واضحة ودقيقة تبين هذا القدر من الخدمات مقارنا بالانفاق المقابل له. وللحصول على المخرجات المطلوبة يجب على مصممي النظام - ومنهم المحاسب - أن يحددوا الاجراءات اللازمة بدقة، ويقتضي الأمر دقة تحديد المدخلات من معلومات وملفات ودفاتر ومستندات وتقارير ثم تحديد البرنامج والاجراءات، أي عمليات التشغيل ولذلك فان هناك علاقة قوية بين كل من المدخلات وعمليات التشغيل والمخرجات (Daniels & Yeates, 1975: I3). ويرى الباحث أنه من المفيد جدا محاولة قياس قيمة المخرجات من الموازنة العامة، بمعنى الحرص على تحديد قيمة الخدمات التي تؤديها الحكومة وذلك لامكان الحكم على مدى كفاءة الانفاق العام من ناحية وترشيده من ناحية أخرى، ويجب أن ينهض المحاسبون بدورهم في هذا المجال.

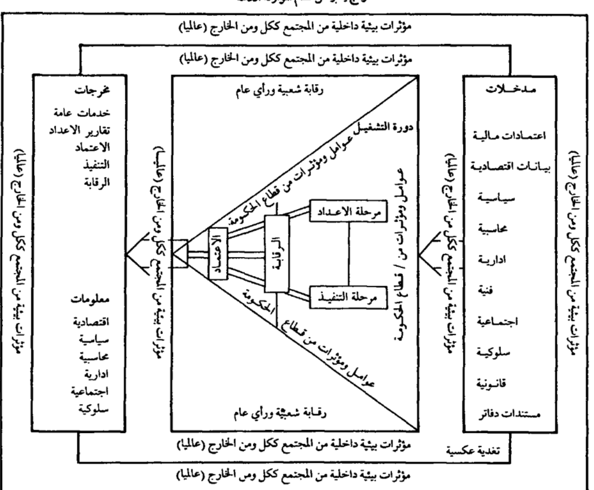
وغالبا ما تدرج قيمة الخدمات الحكومية ضمن الناتج القومي والقيمة المضافة الاجمالية، وغالبا ما يتم ذلك على أساس قيمة مرتبات موظفي الحكومة. (أبورمان، ١٩٨٢ : ٨٠) ولذلك يصبح من الضروري في نظر الباحث قياس المرتبات والأجور التي تتكبدها الحكومة وتحصل فعلا في مقابلها على جهد من عمل الموظفين والعمال أما العمالة الزائدة عن حاجة العمل فان ما يدفع لها من أجور ورواتب يعتبر نوعا من التحويلات الجارية، ومن هنا يبرز دور المحاسب في اعداد تقارير واضحة ودقيقة عن هذه الظواهر.

ومن ذلك يتضح أن التقارير التي يعدها النظام المحاسبي الحكومي عن الخدمات الحكومية تمثل نوعا هاما من المخرجات التي تفيد في مجال الحكم على كفاءة استخدام الأموال العامة والرقابة عليها وتفيد أيضا في مجالات ترشيد اعداد الموازنة الجديدة وتنفيذها، كما أنها تفيد في مجال قياس الناتج القومي.

الجوانب المحاسبية في التغذية العكسية لنظام الموازنة العامة: تعتبر التغذية العكسية حلقة الوصل الهامة بين مخرجات النظام والبيئة المحيطة به من ناحية وبين المدخلات للنظام أيضا من ناحية أخرى. وتعتبر التقارير الدورية التي يعدها المحاسب في الوحدات الادارية الحكومية وكذا التقارير الختامية واحدة من أهم مخرجات نظام الموازنة العامة. كما يعتبر الحساب الختامي للدولة والموازنة العامة مكملان للحلقة المالية التي تحيط بأبعاد النشاط المالي خلال حركته، فبالمقارنة بين أرقام الموازنة العامة وأرقام الحساب الختامي يمكن الحكم على مدى دقة تقديرات الموازنة من ناحية ومدى مطابقتها للواقع من ناحية أخرى وهذا يفيد

بـدوره عند اعـداد الموازنـة الجديـدة . (الشربيني ، ١٩٧١ : ٨) . ويـرى الباحث ضـرورة اهتمام المحاسبين في الوحدات الادارية الحكومية باعداد تقـارير عن دورة الخـدمات المؤداة وأنواعها ومستوى جودتها حتى لا يقتصر الأمر على النواحي المالية فقط ، وحتى يكـون هناك تبرير منطقي للانفاق العام . وفي الختـام يستنتج البـاحث أن نظام المـوازنة العـامة لـه إطار محاسبي يتغلغل في جميع أجزاء هذا النظام ويتأثر به ويؤثر فيه وبذلـك يثبت صحة الفـرض الثاني من فروض هذا البحث ، ويمكن بعد هذا القدر من البحث إعداد شكل أو نموذج يعبر عن نظام الموازنة العامة ـ الى حد مـا ـ بشكله الحالي ثم يخصص البـاحث الجزء الأخير من البحث لتطوير نظام الموازنة العامة محاسبيا .

نموذج يعبر عن نظام الموازنة العامة



يلاحظ ما يلي على النموذج :

١ ـ مدخلات الموازنة بيانات متعددة (منها بيانات محاسبية) وكذا ضمن المدخلات الاعتمادات المالية .
٢ ـ دورة تشغيل الموازنة ، غالبا ما يكون هناك فرق كبير بين الأرقام الواردة في الاعداد والاعتماد ، وهذا يدل على عدم دقة التقرير وعدم اقتناع السلطة التشريعية ببعض ما جاء بمشروع الموازنة . كما أنه يكون هناك فرق بين ما يتم تنفيذه وما كان معتمدا (خاصة في مقارنة الانجاز) ، وهذا يدل على عدم دقة ووضوح الأهداف لدى الوحدة الادارية الحكومية وعدم وضوع أساليب تنفيذها . تتعدد أجهزة الرقابة الرسمية ما بين أجهزة داخلية وخارجية . غالبا ما يتأخر اعتماد الموازنة لتعدد المناقشات وربما لتأخر السلطة التنفيذية في تقديم مشروع الموازنة .
٣ ـ مخرجات الموازنة تتمثل في خدمات عامة ، ومعلومات متعددة منها معلومات محاسبية .
٤ ـ خط التغذية العكسية يصل ما بين المخرجات والمدخلات .
٥ ـ تمثل العوامل والمؤثرات في القطاع الحكومي والرقابة الشعبية والرأي العام والمؤثرات البيئية ضغوط على نظام الموازنة .

تطوير الموازنة العامة محاسبيا

غالبا ما ترمى الحكومات بأنها مسرفة ومتلافة وأن الاستثمار الخاص يتفوق في نتائجه عن الاستثمار العام ، ومن ثم يلزم اعادة النظر دائما في الأداء الفني للموازنات الحكومية ـ وبخاصة في الدول النامية ومنها الدول العربية ـ وبحيث تصبح أنماطها الايرادية على نحو يزيد من علتها ويجعلها أكثر مسايرة وتمثيلا لمجريات ومتطلبات التنمية الاقتصادية كما يلزم أن تعدل أيضا أنماطها الانفاقية لكي تكون أكثر مطابقة لقواعد الانفاق الرشيد (حجير، ١٩٧١ : ١٤٧) . ولعله يكون من المفيد الأخذ بالنظرة المتقدمة في الولايات المتحدة الأميركية والتي ترى بضرورة وجود موازنة لكل وحدة ادارية وأن يقوم النظام المحاسبي بتوفير الأدوات المناسبة للرقابة على تنفيذ الموازنة ، كما يجب أن تحتوي التقارير المالية وبصورة مناسبة على المقارنات الضرورية من تقديرات الموازنة ونتائج التنفيذ الفعلي بالنسبة لكل مال مخصص على حدة (أبورمان ، ١٩٨٢ : ٧٧) .

ويرى الباحث أنه كلما امكن الاخذ بالاساليب المتقدمة في دراسة وتحليل النظم ومحاسبة التكاليف ومحاسبة المسئولية والأساليب الكمية ومحاولة تطبيق هذه الأساليب ـ بعد تطويرها بما يناسب نشاط الوحدات الادارية الحكومية ـ كلما أدى ذلك الى زيادة فعالية الانفاق الحكومي والارتقاء بمستوى الخدمات العامة . ولذلك يعرض الباحث لامكانية تطوير الموازنة العامة محاسبيا على النحو التالي :

تطوير مدخلات الموازنة العامة: تتمثل معظم مدخلات الموازنة العامة في بيانات ومعلومات سواء كانت اقتصادية أو محاسبية . . . الخ . وهذه تتغير من وقت لآخر بتغير الأحداث والبيئة المحيطة. ولذلك بات من الضروري اعادة النظر في هذه المدخلات وتعديلها من وقت لآخر لتكون أكثر واقعية وديناميكية (Gill, 1968: 10) .

ويرى الباحث أن هذه الأنواع من البيانات تتداخل مع بعضها البعض. فالبيانات الاقتصادية لا تخلو من سمات محاسبية وكذا البيانات الادارية والسياسية والفنية والسلوكية وغيرها. ولذلك يجب على المحاسبين بالوحدات الادارية والسياسية والفنية والسلوكية وغيرها. ولذلك يجب على المحاسبين بالوحدات الادارية الحكومية أن يبذلوا جهدا مناسبا في تصنيف وتبويب وتحليل كل هذه البيانات لجعلها أكثر جدوى عند استخدامها وتشغيلها خلال دورة الموازنة. كما يجب على المحاسبين أيضا اعادة النظر من وقت لآخر في المستندات والدفاتر والتقارير اللازمة لاثبات وتسجيل وتبويب وعرض وتحليل البيانات المرتبطة بالعمليات المالية الناتجة عن تنفيذ الموازنة العامة. ويمكن في هذا الصدد اعتبار المستندات والدفاتر الموجودة فعلا بنظام المحاسبة الحكومية بمثابة الحد الأدنى المطلوب وان يستحدث المحاسب مستندات وتقارير أخرى تحليلية تتناسب مع ما يراه ضروريا لعرض وتحليل البيانات المحاسبية وغيرها الناتجة من تغيرات يراها مؤثرة على أنشطة الوحدة.

تطوير مراحل (دورة تشغيل) الموازنة العامة: تشمل مراحل الموازنة العامة الاعداد والاعتماد والتنفيذ والرقابة، ويعتبر الفصل بين هذه المراحل - زمنيا - من أصعب الأمور، ذلك لأنه في نفس الوقت الذي تكون فيه الوحدة الادارية الحكومية معنية بتنفيذ موازنة العام الحالي تكون أيضا مشغولة باعداد موازنة العام القادم ومترقبة لاعتمادها وتتغلغل الرقابة في كل هذه الأطوار، وبالرغم من ذلك يجب أن تنهض الادارة المالية في الوحدة الادارية بدورها في تجهيز البيانات والمعلومات اللازمة سواء للاعداد أو للاعتماد أو للتنفيذ أو للرقابة (Marshall, 1974: 58) . ويحاول الباحث أن يعرض لامكانية تطوير كل مرحلة من مراحل الموازنة فيما يلي :

١ - تطوير مرحلة الاعداد: يجب أن يعتمد المحاسب عند تقديره لعناصر المصروفات والايرادات على أساليب كمية ولا يقتصر فقط على طريقة المتوسطات في تقدير الايرادات أو طريقة التقدير المباشر لكل من المصروفات والايرادات حيث أن هذه التقديرات في الدول النامية منتقدة دائما وتوصف بعدم الدقة والقصور (حجير، ١٩٧١ : ٥٥) . لذلك يوصي الباحث بأن يجعل المحاسبون من عبارة بذل الجهد المناسب في التقدير مصطلحا مرنا يتواءم دائما مع المستجدات في الحياة والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتطور في أساليب وأدوات التقدير. لذلك يقترح الباحث استخدام الأساليب الحديثة عند اعداد الموازنة العامة ويذكر منها ما يلي:

أ ـ اسلوب التكلفة والفعالية : ويقضي هذا الأسلوب بأن يهتم المحاسب بتقدير أكثر من مستوى للتكاليف أو النفقات اللازمة لتأدية نفس القدر المتوقع من الخدمات، وأن يعني أيضا بتقدير مستويات هذه الخدمات حتى يكون أمامه العديد من البدائل للتكاليف والعديد أيضا من البدائل المرتبطة بها من مستويات الخدمة، ثم يختار المسئول أنسب هذه المستويات في ضوء الموارد أو الاعتمادات التي ينتظر تخصيصها للوحدة الادارية الحكومية. (Rothemberg, 1965: 312-314). ومن المعروف أن الموازنة العامة تلعب دورا هاما في رفع مستوى القوى البشرية عن طريق الاتفاق على الشئون الصحية والثقافية والتعليمية والتدريبية. (حجير، ١٩٧١ : ٥٤)

ويصلح نموذج التكلفة والفعالية في مقياس مدى فاعلية الانفاق في الوحدات الادارية الحكومية التي تقوم بتقديم خدمات؛ أي تلك التي ليس لها عائد مادي مباشر، ومن ثم يمكن اعداد مصفوفة للتكلفة والفعالية لمستويين أو أكثر من مستويات تأدية الخدمات العامة لاختيار أنسبها ولتوضيح كيفية اعداد مصفوفة التكلفة والفعالية يمكن افتراض ما يلي: (المرسي، ١٩٨٥ : ١٥٤ ـ ١٥٥)

خ١ يعبر عن مستوى الخدمة الأولى.
خ٢ يعبر عن مستوى الخدمة الثاني.
ت١ يعبر عن تكلفة المستوى الأول.
ت٢ يعبر عن تكلفة المستوى الثاني

وبذلك يمكن أن تأخذ مصقوفة التكلفة والفعالية الشكل التالي:

		تكلفة ت١ منسوبة إلى تكلفة ت٢		
		أقل تكلفة أ١	مساوية في التكلفة أ٢	أعلى تكلفة أ٣
فعالية خ١	أقل فعالية أ١	أ١١ غير مستحبة	أ٢١ اختيار خ٢	أ٣١ اختيار خ٢
منسوبة الى	مساوية في الفعالية أ٢	أ١٢ اختيار خ١	أ٢٢ لا فرق بين خ١ وخ٢	أ٣٢ اختيار خ٢
فعالية خ٢	اعلى فعالية أ٣	أ١٣ اختيار خ١	أ٢٣ اختيار خ١	أ٣٣ غير مستحب

وتبين هذه المصفوفة أن أ١١ غير مستحب لانه يمثل تكاليف منخفضة وايضا مستوى خدمة منخفضة، كما أن أ٣٣ غير مستحب لانه يمثل تكاليف مرتفعة جدا وايضا مستوى خدمة عال جدا. ويتضح أيضا أنه لو انخفض مستوى تكلفة احد مستويي الخدمة مع ثبات فعاليتها يمكن أن يؤدي ذلك الى الانتقال من بديل لآخر من مستويات الخدمة، وكذلك الأمر لو ارتفع مستوى فعالية احد مستويي الخدمة مع ثبات مستوى تكلفته .

وتجدر الاشارة إلى أنه قد انتشر استخدام هذا النموذج في اختيار أفضل البدائل وتقييم فعالية الخدمات الحكومية في الولايات المتحدة الاميركية وبخاصة في مجال الخدمات الصحية . وفي حالة تعدد مستويات الخدمة وكذا مستويات التكاليف فيمكن الاستعانة بالحاسبات الآلية في اعداد المصفوفة ومعرفة أنسب البدائل . ويعتبر هذا النموذج من افضل النماذج للمفاضلة بين البدائل في الخدمات الحكومية وتقييم الاداء بها لأنه يفترض ثبات المدخلات (التكاليف) وهذه غالبا ما تكون محددة باعتمادات معينة في موازنة الحكومة، ويسمح النموذج بتغيير المخرجات بمعنى تحسين مستوى الخدمة في حدود انفاق معين، وعادة ما يبدأ التحليل في هذا النموذج بحجم محدد من المخرجات (الخدمات) ومستوى التكاليف الخاص به .

ب ـ اسلوب تحليل المدخلات والمخرجات : لقد ركز الاهتمام على استخدام جداول المدخلات والمخرجات في توضيح التشابك بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وكذا تصوير علاقات التشابك بين مختلف القطاعات على المستوى القومي (المعزاوي، ١٩٨٠ : ١١١ ـ ١١٤). ويرى الباحث ان هذه الجداول يمكن تطويعها لتصبح صالحة لتحليل المدخلات والمخرجات في الانشطة الحكومية التي تؤدي خدمات معينة مثل الصحة والتعليم والتدريب والنقل . . . الخ . فمدخلات العملية التعليمية تتمثل في المباني والمدرسين والكتب والمديرين . . الخ وهذه كلها يمكن التعبير عنها باعتمادات او مبالغ معينة . ويمثل التلاميذ والطلاب ما يجري عليه التشغيل ومن يتخرج منهم بعد اتمام الدراسة يمثل مخرجات النظام التعليمي . وفي مثل هذه الانظمة التعليمية او التدريبية يكون من المفيد جدا عمل متابعة للخريجين او المتدربين ومحاولة قياس أثر ما تلقوه من تعليم وتدريب على كفاءتهم وانعكاس ذلك على انتاجيتهم (Tracey, 1977 : 390) .

والتبسيط في مثل هذه المتابعة والتقييم مطلوب حيث أنه لا جدوى من البحث عن وحدة ناتج نهائي متناسقة تماما لقياس التعليم الافضل، واقصى ما يلزم الوصول اليه في المراحل الاولى من القياس الوصول الى مجموعة انجازات محددة تساعد في الحكم على كون الخدمات الحكومية تتحسن بالنسبة لما يتكبد من نفقات بشأنها . (حجير، ١٩٧١ : ٣٤). ويرى الباحث أن مثل هذا القياس للخدمات التعليمية والتدريبية يمكن ان يفسر حقيقة ان الاستثمار في التعليم والتدريب قد يكون عائده اعلى بكثير من استثمارات اخرى تقوم بها

الدولة . كما تفيد متابعة الخريجين والمتدربين ومحاولة تقييم ادائهم وتحسينه في أكثر من مجال يذكر منها الباحث ما يلي (Tracey, 1977 : 390) :

- تفيد المتدربين والمتعلمين انفسهم حيث يشعرون بان عملية التدريب والتعليم تمتد لمتابعتهم والاهتمام بهم في وظائفهم مما يبعد عنهم الاحباط واليأس .
- تفيد مصممي البرامج حيث تمدهم بنوع من التغذية العكسية ومن ثم يطورون برامجهم .
- تفيد مصممي النظام حيث تمدهم بمعاني الكفاءة ومواضعها ومعاييرها وتجعلهم أيضا يحسنون نسبة المزج في عناصر المدخلات بما يحقق كفاءة النظام .
- تفيد القائمين على التدريب أو المعلمين حيث يمكن ان يقاس أداؤهم بمدى تحسن المتدربين والمتعلمين .
- تفيد الادارة المباشرة سواء الاشرافية او المتوسطة حيث تجعلهم يقتنعون بأن التدريب والتعليم يخدم اهدافهم واحتياجاتهم .
- تفيد في تقييم الاستثمارات في العملية التعليمية والتدريب على المستوى القومي .

جـ ـ اسلوب التخطيط والبرمجة والموازنة : ترتكز فلسفة موازنة الأداء على ما تفعله الوحدات الادارية الحكومية وليس على ما تبتاعه من اشياء، وهي بذلك تنقل الاهتمام من وسائل التنفيذ الى التنفيذ والانجاز ذاته . (حجازي، ١٩٦٩ : ٤٥٥) . ويعتمد اسلوب التخطيط والبرمجة والموازنة (.Program Planning and Budgeting System (P.P.B.S على خطوات من اهمها تحديد الأهداف التي يجب أن تقوم بها ادارة معينة ثم تضع الادارة المختصة طريقة تنفيذ هذه البرامج ، ويجب تحديد وتوصيف مخرجات البرنامج بشكل دقيق وتراقب أيضا هذه المخرجات ويجب أن تحدد النفقات بشكل يهتم بجانب موضوع النفقة أو نوعها بالغرض من النفقة وهذا كله يحتاج إلى خبرة ومهارة محاسبية عالية : Marshall, 1974) (56-57. ويلاحظ الباحث ان من اهم العوامل التي ساعدت على ظهور هذا الاتجاه الحديث في موازنة (P.P.B.S) ظهور كل من طريقة تحليل النظم وربط التكلفة بالعائد أو الفعالية . ومن ثم فان هناك تكامل بين الأساليب الكمية المقترح استخدامها في اعداد الموازنة العامة وبين اهمية وضرورة الأخذ بأسلوب موازنة البرامج والأداء وهذا يؤكد ارتباط أساليب وادوات التطوير بعضها بعض . وغني عن البيان ان البرنامج يرتبط بمستوى اداري اعلى مما يرتبط به مستوى الاداء، كما ان البرامج ترتبط بالمستقبل دائما اما الاداء فمن الغالب ان ينصرف على ما تم تنفيذه فعلا .

ويحتاج إعداد موازنة البرامج والاداء إلى تعاون بين المستويات الادارية العليا

والمستويات الأخرى وإجراء ما يلزم من تعديلات في الهيكل التنظيمي لضمان حسن سير العمل، ووجود أنظمة محاسبية سليمة لامكان قياس تكلفة الاداء بشكل سليم ودقيق، وتطوير أنظمة التقارير الداخلية لقياس ما تم انجازه من البرامج وعلاقته بما كان مخططا وان تكون التقارير الخارجية واضحة ومتناسبة مع الجهات المقدمة لها ثم أهمية تطوير قانون الموازنة العامة بحيث يضمن صياغتها في شكل برامج (المرسى، ١٩٨٣ : ٥٤).

د ـ **أسلوب الموازنة على أساس البدء من الصغر** : وقد ظهر هذا الاسلوب كتطوير لموازنة البرامج والأداء حيث أخذ عليها ان المديرين عادة ما يقومون بتقدير الزيادة المطلوبة في الاعتمادات بنسبة عما رصد لهذه البرامج في السنة السابقة من اعتمادات، وهم بذلك يفترضون أن ما يقومون بانفاقه فعلا يعتبر مقبولا وضروريا دون اعادة نظر أو فحص، ومن ثم استلزم اسلوب الموازنة على أساس البدء من الصغر Zero Base Budgeting ضرورة قيام الجهات الادارية الحكومية باعداد تقديراتها من البداية حسب احتياجاتها وبدون التأثر التام بالانفاق والاعتمادات السابقة، ومن ثم فان هذا الاسلوب يمكن أن يحقق وفورات كبيرة في الانفاق العام سواء تعلق هذا الانفاق بالبرامج القديمة أو الجديدة (Pyhrr, 1977 : 1-8). ويعتمد تنفيذ هذا الأسلوب على خطوتين أساسيتين هما :

الأولى : تحديد القرارات في مجموعات، بمعنى ضرورة وضع كل نشاط أو برنامج سواء كان جديدا أو قديما في احد مجموعات القرارات .

الثانية : وضع معايير لتحديد أولويات مجموعات القرارات لمعرفة أهميتها ويمكن الاعتماد في ذلك على أسلوب التكلفة والعائد أو التكلفة والفعالية. ويطلق على مجموعة البدائل التي تحقق نفس النشاط او البرنامج «مجموعة القرار» ولتسهيل تقييم ومقارنة الانشطة والبرامج أمام الادارة يلزم توضيح مجموعة عناصر من أهمها :

- الهدف أو الأهداف من وراء النشاط أو البرنامج .
- المقياس المناسب للأداء .
- ما يمكن أن يحدث في حالة عدم تنفيذ البرنامج او النشاط.
- الاتجاهات البديلة، او البدائل المطروحة لتحقيق البرنامج .
- التكاليف والمنافع أو المزايا .

ويجب أن تحدد مجموعة القرار في أدنى مستوى تنظيمي «مركز تكلفة أو وحدة تنظيمية صغيرة مثلاً حيث تكون أقدر من غيرها في وضع توصيف كامل للأنشطة، وهذا يؤدي بدوره الى زيادة مشاركة العاملين في وضع الخطة ويضمن إعادة فحص كل الأنشطة على أساس البداية من الصفر ومن ثم يساعد في تحديد ما يجب تنفيذه من برامج وما يجب استبعاده منها كما أنه يسهل الربط بين التكلفة والعائد أو الفعالية لكل برنامج أو نشاط

ويحقق محاسب المسؤولية (الشافعي، ١٩٨٠ : ٤٠ ـ ٥٥) . ويلزم في هذا الاسلوب أن تقوم الادارة العليا باصدار مجموعة من المعلومات والمؤشرات التخطيطية العامة التي يمكن الاسترشاد بها عند اعداد الموازنة العامة وذلك مثل مستويات الأسعار المنتظرة، عدد وأنواع الوحدات أو الخدمات التي سيتم تقديمها، الزيادة المتوقعة في الأجور المرتبات، عدد الأفراد المنتظر ان تقدم لهم الخدمة . . . الخ . ويرى الباحث أن هذا الاسلوب يمكن أن يفيد في ترشيد الانفاق الحكومي في الدول النامية الى حد كبير كما أنه يؤدي الى تحليل الأنشطة والوظائف والبرامج الى جزئيات صغيرة، وهذا يتفق مع مبدأ تحليل النظم وما يحققه من مزايا، كما أنه يستفيد من أساليب التحليل الكمي وموازنة البرامج والاداء . إلا أن هذا الاسلوب ـ الموازنة الصفرية ـ يحتاج إلى مهارات خاصة سواء من المديرين أو المحاسبين ولذلك يلزم اعدادهم وتدريبهم على استخدامه، كما أنه يحتاج الى معلومات وبيانات متعددة ودقيقة عن البدائل والبرامج، ومن ثم يلزم النظر الى النظم الفرعية في الموازنة العامة على أنها نظم للمعلومات الادارية وما يستتبعه ذلك من اعادة ترتيب وتطوير مكوناتها ومدخلاتها وأساليب التشغيل بها ومخرجاتها وكذا خطوط وقنوات التغذية العكسية لضمان ديناميكيتها .

١ ـ تطوير مرحلة الاعتماد : ان تطوير الأدوات والأساليب المحاسبية في مرحلة الاعداد وتضافر المستويات الادارية المختلفة في الجهاز الاداري الحكومي هذا كله من شأنه أن يسهل على السلطة التشريعية مهمة اعتماد الموازنة العامة ويجعلها تقتنع بما ورد في مشروع الموازنة من ارقام واهداف وأنشطة . ويقع على عاتق الحكومة توضيح الأهداف والبرامج والأرقام الواردة بمشروع الموازنة امام السلطة التشريعية، لذلك يكون من المفيد جدا ان توضح الأساليب والادوات الكمية وغيرها ـ ولو بشكل عام ـ التي بنيت على أساسها هذه الأرقام ويمكن ان تستعين في ذلك بمن تراه من المحاسبين او الفنيين أو محللي النظم . . . الخ . وهذا من شأنه أن يسهل الاعتماد من ناحية ويثري المناقشة التي تتم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ويجعلها موضوعية من ناحية اخرى . وعلى ذلك يبدو ان دور المحاسب في مرحلة الاعتماد يرتكز على تقديم تقارير واضحة ومبسطة للجهات المختصة، وان يربط الانفاق المقترح بالأهداف والبرامج وعندما يتم الاعتماد عليه ان يحدد ما اعتمد وما حذف من برامج او ما اجل منها، ويعد تقريرا برأيه في الأولويات بعد الاعتماد ويقارنها بما كان متصورا من الوحدة الادارية الحكومية قبل الاعتماد ويرفع هذا التقرير للجهات الادارية المعنية كي تستقر على البرنامج والخطوات التنفيذية اللازمة وكي تستفيد من هذه البيانات والمعلومات ـ كنوع من التغذية العكسية ـ عند اعداد البرامج للعام الجديد وترتيب أولوياتها .

٢ ـ تطوير مرحلة التنفيذ : تعتبر مرحلة التنفيذ للموازنة العامة من أهم المراحل حيث تترجم الأهداف والبرامج الى عمل فعلي، وتلعب المحاسبة دورا جليا في هذه المرحلة،

حيث تسجل عناصر النفقات والايرادات في الدفاتر طبقا للتبويب الوارد بالموازنة وبناء على نظام القيد المعمول به في المحاسبة الحكومية، ثم اعداد التقارير الدورية اللازمة والحساب الختامي (المرسى، ١٩٨٣ : ٦٩). وتحقيقا لتطوير مرحلة التنفيذ يلزم ان يكون هناك قدر من المرونة لدى الوحدات الادارية الحكومية عند التنفيذ لمواجهة المتغيرات والتحرك في الاتجاهات التي تخدم في تحقيق الأهداف والبرامج العامة التي اقرتها السلطة التشريعية .

ويمكن أن تتحقق المرونة بأكثر من أسلوب مثل الموافقة على الاعتمادات في شكل حدود دنيا وعليا مدروسة مع مستويات الأداء حتى تتوفر مرونة الحركة أمام رئيس المصلحة الحكومية لتحقيق الأهداف والبرامج المخططة. كما يمكن أن يكون هناك اعتماد خاص لمقابلة المتغيرات أثناء التنفيذ ويكون من حق رئيس الوحدة التصرف فيه وتوجيهه حسب ظروف التنفيذ ومن ثم يمكن أن يسأل عن الأهداف والنتائج المرتبطة بأسلوب تصرفه في هذا الاعتماد.

ويرى الباحث أنه بالاضافة الى الأساليب الكمية المستخدمة في مرحلة الاعداد يمكن في مرحلة التنفيذ استخدام بعض الأساليب الأخرى التي تفيد في هذه المرحلة ويذكر الباحث منها «نظرية صفوف الانتظار». وتصلح هذه النظرية في حل كثير من المشكلات العملية التي تواجه الوحدات الادارية الحكومية المعنية بتقديم خدمات للجمهور مثل مكاتب البريد وخدمات التليفون وخدمات المطارات والموانىء وحالات السحب من المخازن . . الخ (Markower & Williamson, 1970: II5: 123). وتزداد أهمية هذا الأسلوب عندما يكون الطلب على الخدمات الحكومية أكثر من العرض المتاح منها، أو عندما يكون معدل وصول الوحدات التي تتلقى خدمة معينة أكبر من معدل أداء الخدمة ومن ثم تنشأ مشكلة انتظار بعض الوحدات في صف أو صفوف لحين وصولها الى موقع ووقت أداء الخدمة لها (مهدي وآخرون، ١٩٨٣ : ١٤٦). وتوجد نماذج متعددة في «نظرية الصفوف» يمكن اختيار أنسبها توافقا مع واقع المشكلة محل البحث حتى يمكن تحقيق أكبر قدر ممكن من مزايا هذا الأسلوب. فهناك النماذج المحددة أي التي تكون فيها كل من معدلات وقت تأدية الخدمة ومعدلات الوصول محددة ومعلومة، كما أن هناك النماذج غير المحددة أي التي يصعب فيها تحديد وقت وصول الوحدات متلقية الخدمة وكذلك الوقت اللازم لتأدية الخدمة.

وتفيد دراسة ورصد المشاهدات ومحاولة عمل توزيع تكراري لها في وضع متوسطات تقريبية لتلك المعدلات والمعروف بأسلوب «مونت كارلو للمحاكاة» (Markower & Williamson, 1970: 130-140). ويهدف استخدام أسلوب «صفوف الانتظار» الى تقليل وقت الانتظار للوحدات متلقية الخدمة لأقل حد ممكن مع الأخذ في الحسبان الموازنة بين كل من

تكلفة وقت الانتظار من ناحية وما يلزم من تكاليف إضـافية لتقليـل وقت الانتظار الى أقـل حد ممكن من ناحية أخرى، وقد تسفر هذه المقارنة عن ضرورة تعيين طبيب أو أكثر مثـلا في مستشفى معين، أو تعيين موظف او اكثر في مكـاتب البريـد او مكاتب التليفـون او مكاتب استخراج جوازات السفر او تعيين عامل أو أكثر في مكاتب الشحن والتفريغ أو شـراء آلة أو أكثر لتقديم الخدمات. . الخ . ويحتاج مثل هذا القرار الى قدر من المرونة والصـلاحيات في يد رئيس المصلحة الحكومية يستطيع بمقتضاه أن يمول هذا القرار في إطار معتمد من الموازنة العامة، وهذا ما دعا الباحث الى اقتـراح أن يكون هنـاك «اعتماد خـاص لمقابلة المتغيـرات أثناء التنفيذ».

٣ ـ **تطوير مرحلة الرقابة**: اذا ما أحسن تطوير المراحل السابقـة فان ذلـك يساهم الى حـد كبير في تطوير مرحلة الرقابة وتدعيمها، وعندمـا تتطور مـرحلة الاعداد والتنفيـذ يلزم أيضا أن تتطور التقارير الرقابية لتشمل التحليل بناء على النماذج المستخدمـة في كل من مـرحلتي الاعـداد والتنفيذ بحيث يمكن الـرقابـة أيضا بنفس النمـاذج المستخدمـة. وهذا يستـدعي تطوير اعداد التقارير المالية والكمية بصورة مناسبة ومشتملة على المقـارنات الأسـاسية بـين كل من التقديرات والنتائج الفعلية بالنسبة لكل مال مخصص على حدة. كما أن الرقابة عـلى تنفيذ موازنة البرامج والأداء يتطلب تنظيم وتجميع البيانات المحـاسبية وفقـا للأنشـطة التي رصدت من أجلها الاعتمـادات وهنا يبـرز دور المحاسب بشكـل واضح في اعـداد تقاريـر ترتبط بهذه البرامج والأنشطة سواء ما كان مخـططا أو ما تم تنفيـذه فعلا منهـا. ويلزم الأخذ بمفهـوم محاسبـة المسئوليـة في التقاريـر الرقـابية ومن ثم ينبغي الاهتمـام بتـوزيـع النفقـات وتخصيصها بحيث يتعين عـلى واضعي الموازنـات العامـة أن يحددوا المـواءمات الـواجبة في التخصيص مـع حث مراكـز النفقة ومـراكز المسئـولية لامكـان ربط الانفاق بـالمسئول عنـه وتقييم الأداء عـلى أسس موضـوعيـة ودقيقـة (حجـير، ١٩٧١ : ١٤٧). ويـرى البـاحث ضرورة المام المحاسبين في الـوحدات الاداريـة الحكوميـة وخاصـة المعنيين بـاعداد وتنفيـذ ورقابة الموازنة العامة، يجب أن يلمـوا بالأسـاليب الكمية والاتجـاهات الحـديثة في المـوازنة العامة وصولا إلى ترشيد توجيه واستخدام المال العام.

تطوير المخرجات: إن تطوير كـل من المدخـلات ودورة التشغيل في نـظام الموازنـة العامـة يؤدي تلقائيا الى تطوير المخرجات. سواء تمثلت هذه المخرجات في شكل خدمات مؤداة من الأجهزة الحكومية للشعب أو تمثلت في بيانـات ومعلومات وتقـارير. ولـذلك يجب أن يهتم المحاسب بنوعية التقارير والبيانات الناتجة من نظام المـوازنة العـامة، فـلا يكتفي بالتقـارير الدورية المعروفة في المحاسبة الحكومية، ولكن عليـه أن يعد تقـارير أخـرى اضافيـة ترتبط بالنماذج والأساليب الكمية المستخدمة في حل المشاكل وما يلزم من تطوير في هـذه النماذج والأساليب وما كان أمام ادارة الوحدة الاداريـة من بدائـل أخرى أحجمت عنهـا وما ضـاع عليها من مزايا، وعائد ومزايا القرار الذي وقع عليه الاختيار.

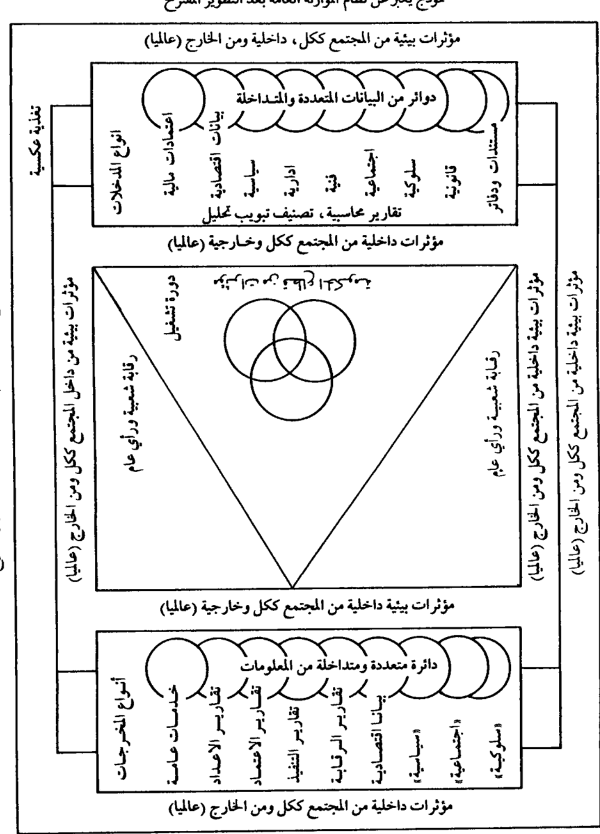
كما أن الحساب الختامي يجب أن يتضمن بالاضافة الى المنصرف والمحصل الفعلي الخدمات المؤداة والبرامج المنفذة ومستويات الجودة التي كانت مقدرة لها والمستوى الفعلي. ويلزم أيضا أن يعد تقارير بمراكز المسئولية عن الانفاق وما تحقق في كل مركز من خدمات ومقارنة ما كان مخططا بما حدث فعلا. ومن ثم يقترح الباحث أن تزود الوحدات الادارية الحكومية بمحاسبين مؤهلين تأهيلا عاليا يمكنهم من اجراء تلك التحاليل والاستنتاجات وأن يمتنع هؤلاء المحاسبون بقدر من الاستقلال في أداء واجباتهم من ناحية وأن تتوفر فيهم النزاهة والموضوعية من ناحية أخرى. ويمكن أن تخصص الجامعات درجة دبلوم عال في المحاسبة الحكومية لتأهيل وإعداد مثل هؤلاء المحاسبين.

تطوير التغذية العكسية: يجب أن تولي خطوط التغذية العكسية او قنواتها عناية خاصة لتطوير نظام الموازنة العامة. فيجب أن تكون الفترات الزمنية لحدوث هذه التغذية العكسية قصيرة بما يضمن التدفق والتجدد المستمرين في هذه القناة. كما يجب أن تكون تقارير التغذية العكسية موضحة للفروق بين ما كان مخططا وما تم تنفيذه فعلا ومسببات هذه الفروق وأوجه العلاج او الاجراءات التصحيحية المناسبة، وكذلك توضح كفاءة النماذج والأساليب الكمية المستخدمة وما يلزم اجراؤه من تعديلات. ومن المعروف أن التغذية العكسية تأتي في خط متجه من المخرجات الى المدخلات في النظام فهي تتأثر أثناء هذه الرحلة بالظروف والبيئة المحيطة بالنظام ومن ثم يحدث نوع من التطوير والتعديل في المدخلات.

ويرى الباحث أنه قد يكون من المفيد أن يدخل بالاضافة لما سبق خط من التغذية العكسية على العمليات التشغيلية للموازنة العامة ومن شأن ذلك أن يجعل المسئولين في كل مرحلة من مراحل الموازنة العامة يقارنون بين استجاباتهم لأثر التغذية العكسية بشكل مباشر على ما يقومون به من أنشطة وبين ما يأتيهم من تغذية عكسية من خلال المدخلات وبعد أن يكون قد نظر اليها من خلال تأثيرها على النظام ككل. ومن شأن هذا التطوير أن يلقى على المحاسبين بنظام الموازنة العامة تبعات جديدة تتمثل في تلقى وتحليل وتفسير هذه البيانات المرتدة والاستفادة منها وابداء الرأي فيها اذا لزم الأمر ذلك. وفي ختام هذا الجزء يستنتج الباحث أن مجال التطوير المحاسبي للموازنة العامة من خلال مدخل تحليل النظم يعتبر مجالا خصبا ويحتاج الى مزيد من العناية والاهتمام. وبذلك يكون قد ثبت صحة الفرض الثالث في هذا البحث وهو امكانية تطوير نظام الموازنة العامة محاسبيا باستخدام مفهوم تحليل النظم.

ويعرض الباحث نموذجا للتعبير عن الموازنة العامة بعد تطويرها بناء على ما ذكر في هذا البحث في الشكل التالي:

نموذج يعبر عن نظام الموازنة العامة بعد التطوير المقترح



يلاحظ ما يلي على النموذج :

١ ـ مدخلات الموازنة تتمثل في بيانات متعددة تم اعدادها وتبويبها وتجهيزها في اطار محاسبي ، واعتمادات مالية .
٢ ـ دورة تشغيل الموازنة ، هناك تداخل في مراحل الموازنة العامة ، واستخدام الأساليب الكمية والاتجاهات الحديثة سواء في اعداد أو اعتماد أو تنفيذ أو الرقابة على الموازنة كل ذلك يؤدي الى دقة التقديرات ومن ثم يقترب الى حد كبير الاعتماد مع ما كان مقدرا ، وكذلك يؤدي الى وضوح الأهداف ووضوح أساليب تحقيقها ومن ثم ترشيد عملتي الرقابة والاعتماد بالاضافة الى الاعداد والتنفيذ .
٣ ـ مخرجات الموازنة تتمثل في شكل خدمات حكومية بمستوى جودة يتناسب وتكاليفها ، كما أن المخرجات تأخذ شكل تقارير كمية مالية ومحاسبية ويمكن أن تستنتج منها العديد من المعلومات والمؤثرات الاقتصادية والسياسية والسلوكية والاجتماعية . . الخ .
٤ ـ خط التغذية العكسية لا يقتصر فقط على الوصل بين المخرجات والمدخلات ولكن تخرج منه أيضا خطوط تصل الى دورة تشغيل الموازنة .
٥ ـ تقل الى حد ما ـ أو يمكن السيطرة على وتخطيط ـ العوامل والمؤثرات التي تضغط على نظام الموازنةالعامة نظرا للاعتماد على أساليب علمية يمكن بها تبرير ما يبذل من جهود تقوم بها الوحدات الحكومية ، وما يلزم لها من اعتمادات .

النتائــج

- يرى الباحث ان مفهوم تحليل النظم يمكن أن يفيد كثيرا في معظم ان لم يكن جميع مجالات العلوم الاجتماعية ـ بما في ذلك المحاسبة ـ وهو بذلك يشبه الرياضيات والاساليب الكمية ، ويجب اختيار النموذج المناسب بحيث يعبر عن الظاهرة بطريقة واقعية او قريبا منها ، كما يجب أن يساهم النموذج أيضا في تطوير هذا الواقع من خلال التطبيق والتجربة والتعديل .

- استكشف الباحث أوجه الالتقاء بين كل من مفهوم تحليل النظم ومفهوم الموازنة العامة واتضح ان للموازنة مدخلات وعمليات تشغيل ومخرجات وتستفيد من التغذية العكسية . كما أن هناك التقاء أيضا بين المفهومين حتى على مستوى الاجراءات والخطوات .

- استنتج الباحث ان الموازنة العامة ينطبق عليها الى حد كبير مفهوم النظم واجراءاتها وان بنظام الموازنة نظم فرعية اخرى ، وبذلك تتحقق صحة الفرض الأول في البحث وهو، ان الموازنة العامة ينطبق عليها مفهوم النظم .

- استكشف الباحث اهمية الجوانب المحاسبية في مدخلات نظام الموازنة العامة، حيث تتعدد مدخلات الموازنة وتشمل البيانات المحاسبية والمستندات والدفاتر واللوائح المالية والاجراءات التي تنظم العمليات المالية الناتجة عن الموازنة العامة .

- أما في دورة الموازنة (مراحلها) فيلزم أن يستفيد المحاسب بمنهج تحليل النظم وان يبحث ايضا عن اساليب حديثة لتقدير المصروفات والايرادات، واعداد ومتابعة البرامج، وان يمتد دوره ليشمل عرض وتحليل البدائل المختلفة لتنفيذ نفس النشاط ومستويات التكلفة المرتبطة بكل بديل .

اما عن الجوانب المحاسبية في مرحلة التنفيذ فتتجلى في التسجيل والتبويب والعرض والتحليل والمقارنة والاستفادة من المفاهيم والمبادىء المحاسبية المرتبطة بالمحاسبة الحكومية .

وفي مرحلة الرقابة يجب أيضا الاستفادة من الأساليب الكمية والاتجاهات الحديثة لتحقيق الرقابة على المال العام ورفع كفاءة توجيهه واستخدامه .

- يوصي الباحث بضرورة الاهتمام بقياس مخرجات نظام الموازنة العامة بمعنى الحرص على تحديد قيمة ـ ولو تقريبية في المراحل الاولى من القياس ـ للخدمات العامة، وذلك لامكان الحكم على مدى كفاءة الانفاق العام، ويمكن أن يقوم المحاسب بدور حيوي في هذا المجال من خلال التقارير الصادرة عن نظام المحاسبة الحكومية باعتباره نظاماً فرعيا في نظام الموازنة العامة وتمثل هذه التقارير نوعا هاماً من أنواع المخرجات في نظام الموازنة .

- يرى الباحث ضرورة اهتمام المحاسب في الوحدة الادارية الحكومية بدورة الخدمات المؤداة وانواع هذه الخدمات ومستوى جودتها وذلك للجمع بين الجانبين المالي والكمي في التقارير حتى تصبح اكثر فعالية في تحقيق التغذية العكسية وتطوير نظام الموازنة العامة .

- استنتج الباحث ان لنظام الموازنة العامة اطار محاسبي يتغلغل في جميع أجزائه ويتأثر به ويؤثر فيه، ومن ثم يكون الفرض الثاني في البحث صحيح، وهو ان للموازنة العامة اطار محاسبي يتأثر بها ويؤثر فيها .

ـ يوصي الباحث بان يعتبر المحاسب في الوحدات الادارية الحكومية ان المستندات والدفاتر الموجودة فعلا بنظام المحاسبة الحكومية تمثل الحد الأدنى وان يستحدث مستندات وتقارير اخرى تحليلية بما يراه ضروريا لاستكمال عرض وتحليل البيانات المحاسبية من ناحية ولتطوير مدخلات نظام الموازنة العامة من مختلف البيانات من ناحية اخرى .

- يرى الباحث ان هناك تداخلا في مراحل الموازنة فالاعداد يتداخل - زمنيا - مع التنفيذ ومع الاعتماد والرقابة ومن ثم فان تطوير اي من هذه المراحل يؤثر على المراحل الاخرى. ولذلك يوصى الباحث بما يلي :

- عند اعداد الموازنة العامة يلزم استخدام الأساليب الكمية والاتجاهات الحديثة في هذا الصدد مثل اسلوب التكلفة والفعالية، واسلوب تحليل المدخلات والمخرجات، واسلوب التخطيط والبرمجة والموازنة واسلوب الموازنة الصفرية .

- عند اعتماد الموازنة العامة يلزم أن يقدم المحاسب تقارير واضحة ومبسطة للجهات المختصة، وأن يرتبط الانفاق المقترح بالأهداف والبرامج المخططة وان يعد تقارير تحليلية للمقارنة بين ما كان مقدرا وما تم اعتماده واثر ذلك على اعادة ترتيب اولويات البرامج والتنفيذ .

- عند تنفيذ الموازنة العامة يجب ان يكون هناك قدر من المرونة ويقترح الباحث في ذلك ان تتم الموافقة على الاعتمادات في شكل حدود دنيا وعليا مدروسة مع مستويات الاداء، ويلزم ايضا ان يكون هناك اعتماد خاص لمقابلة المتغيرات اثناء التنفيذ .

- كما يقترح الباحث ايضا استخدام ما يلزم من اساليب كمية وقت التنفيذ مثل «نظرية صفوف الانتظار» للقضاء على - او التخفيف من حدة - الاختناقات في تأدية الخدمات الحكومية .

- عند الرقابة، يلزم تطوير التقارير المالية بما يتناسب واسلوب محاسبة المسؤولية، اي ربط النفقة بالمسؤول عنها، وكذلك بالبرنامج الخاص بها، ثم بالوحدة او الوحدات الادارية الحكومية المسؤولة عن تنفيذ البرنامج .

- يوصى الباحث بضرورة العناية بالمخرجات والاهتمام بقياس قيمة او فعالية المخرجات المتمثلة في الخدمات الحكومية من ناحية وتطوير التقارير المالية والكمية من ناحية اخرى. واهتمام المحاسب بجميع البيانات والمعلومات الصادرة عن نظام الموازنة سواء اكانت اقتصادية او اجتماعية او سياسية او فنية . . . الخ . وان يقوم بتصنيفها وعرضها وتحليلها واطار العلاقة بينها في تقارير واضحة ومبسطة . وهذا الأمر يحتاج الى نوع خاص من المحاسبين المتخصصين في هذا المجال ولذلك يقترح الباحث اهتمام الجامعات بانشاء، وتطوير، درجة دبلوم عال في المحاسبة الحكومية .

- استنتج الباحث ان مجال تطوير نظام الموازنة العامة محاسبيا من خلال مدخل تحليل النظم يعتبر مجالا خصبا، ومن ثم فقد ثبت صحة الفرض الثالث في البحث وهو، امكانية تطوير الموازنة العامة محاسبيا باستخدام مفهوم تحليل النظم .

المصادر العربية

ابو رمان، م .ع .
١٩٨٢ نظرية المحاسبة الحكومية. القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية .

الشربيني، ع .
١٩٧١ الموازنة العامة وعلاقاتها بالخطة الاقتصادية. رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس : القاهرة .

الشافعي، ج .
١٩٨٠ «الموازنة الصفرية كأداة للتخطيط والرقابة»، المال والتجارة (اكتوبر): ٤٠ ـ ٥٥ .

الفيومي، م .م .
١٩٨٤ قراءات في المشاكل المحاسبية المعاصرة. الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة .

المرسي، أ .أ .
١٩٨٣ المحاسبة الحكومية، الجزء الأول المنصورة : مكتبة الجلاء الجديدة .

١٩٨٥ بحوث في التحليل الكمي للمعلومات المحاسبية بحث غير منشور .

المعزاوي، ع .ع .
١٩٨٠ بحوث العمليات في مجال الانتاج والتخزين والنقل . القاهرة : دار النهضة العربية .

حجازي، م .ع .
١٩٦٩ الموازنات التخطيطية القاهرة : المطبعة الكمالية .

حجير، م .م .
١٩٧١ الميزانيات الحكومية العربية وعلاقاتها بالتخطيط الاقتصادي القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية .

خليل،م. ومرعى .ع .
١٩٨٢ المحاسبة القومية ونظام حسابات الحكومة.الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة .

عبدالخالق، أ .ف .
١٩٨٢ نظم المعلومات المحاسبية.القاهرة : دار الثقافة العربية .

كمال، ح . م .
١٩٨١ نظام المحاسبة الحكومية القاهرة : مكتبة عين شمس .

مهدي، أ . وآخرون .
١٩٨٣ بحوث العمليات رياضياتها وتطبيقاتها التجارية المنصورة: مكتبة الجلاء الجديدة .

المصادر الأجنبية

Churchman, C.W.
1968 The Systems Approach. New York: Delta Books.

Daniels, A. & Yeates, D.
1975 Basic Training in Systems Analysis (2nd ed). London: Pitman.

Emery, G.
1975 Electronic Data Processing (2nd ed.). London: Pitman.

Gill, w.
1968 "Systems and Procedures." in V. Lazzara (ed.), Systems and Procedures. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall.

Markower, M. & Williamson, E.
1970 Operational Research. London: English Universities Press.

Marshall, A.
1974 Financial Management in Local Government. London: George Allan & Urwin Ltd.

Optner, S.L.
1965 Systems Analysis for Business and Industrial Problem Solving. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall.

Pyhrr, P.A.
1977 "The Zero Base Approach to Government Budgeting." Public Administration Review, N.Y. (May): 1 - 8.

Rothemberg, J.
1965 "Urban Renewal Programs." pp. 312-314 in R. Dorfman (ed.), Measuring Benefits of Government Investments. Washington: The Brookings Institution.

Tracey, W.R.
1977 Designing Training and Development Systems. Bombay: Taraporavala Publishing.



المجلـة التربـوية

تصدر عن كلية التربية - جامعة الكويت

مجلة فصلية ، تخصصية ، محكمة

رئيس هيئة التحرير

د. عبد الرحمن أحمد الأحمد

تنشر البحوث التربوية، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة
ومحاضر الحوار التربوي، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية

* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية .

الاشتراكات :

للأفراد في الكويت	٢ د.ك	وللطلاب	١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي	٢,٥ د.ك	وللطلاب	١,٥ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي		
للهيئات والمؤسسات	١٢ د.ك وفي الخارج ٤٠ دولاراً أمريكاً.		

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

المجلة التربوية - ص.ب ١٣٢٨١ كيفان - الرمز البريدي **71953** الكويت.
هاتف : ٤٨٣٠٢٦٨

نظام الانذار المبكر والتنبؤ بملاءة شركات التأمين نموذج كمي

محمد المنصوري
كلية التجارة - جامعة الكويت

مقدمة

لقد زاد اهتمام مراقبي التأمين خلال الاعوام القليلة الماضية بوضع المقاييس التي تساعد على التحقق من مستوى الملاءة المالية لشركات التأمين، سواء أكان ذلك في الولايات المتحدة الاميركية، أم خارجها. ففي احدى الدراسات(Miron, 1948a) الخاصة بمقارنة قواعد الملاءة المالية لشركات التأمينات العامة ظهر انه في عدة دول خارج الولايات المتحدة يوجد اتجاه قوي نحو ايجاد مستوى موضوعي للملاءة المالية لشركات التأمينات العامة هذه. ويعتمد اغلب تلك المستويات الخاصة بالملاءة المالية على العلاقة بين صافي القيمة وحجم الاقساط والتي يشار اليها كحد الملاءة المالية Solvency Margin . ففي كل من دول المجموعة الاوروبية وسويسرا وبرمودا والفلبين واستراليا ينص في قوانين الاشراف والرقابة على اسواق التأمين على تواجد حد معين للملاءة المالية. كما نجد انه في كل من فنلندا والسويد والمانيا تمنح خصومات ضريبية تساعد في تقوية المراكز المالية لشركات التأمين. اما في كندا فيشترط وجود حد ادنى لصافي القيمة يعتمد على الالتزامات الخاصة بالشركة. بينما في اليابان نجد هيكل صناعة التأمين ودقة حسابات الاقساط تساهم في متانة المراكز المالية لشركات التأمين. وفي المقابل نجد انه في الولايات المتحدة يوجد بوجه عام اشتراطات خاصة بحد ادنى لرأس المال الذي له علاقة هامة بنشاط شركات التأمين .

ان وضع مؤشرات ومقاييس للملاءة المالية لشركات التأمين تؤدي دون شك الى حماية كل من حملة الوثائق والاطراف المتعاملة مع شركات التأمين ولصالح هيئات التأمين نفسها. ولعل الشكل الغالب لقواعد الملاءة المالية يتضمن اشتراط حد ادنى لرأس المال،

ووجود فائض معين، وقيود على محفظة الاستثمارات، واستيفاء نماذج مالية وفحص دوري كل ثلاث سنوات على الاقل (Munch & Smallwood, 1980) .

بل ان الامر تعدى وضع مقاييس للسلامة المالية الى تكوين هيئات ضمان حكومية تدفع التعويضات الخاصة بالشركات التي تعجز عن الوفاء بالتزاماتها، وذلك بشروط وقواعد معينة. وتتواجد هذه الهيئات في معظم الولايات المتحدة الاميركية وكذلك في بعض دول اوروبا. كل ذلك للحفاظ على حقوق حملة الوثائق وحماية اسواق التأمين من التعرض لهزات مالية قد تؤدي في النهاية الى فقد الثقة بصناعة التأمين. (Krogh, 1972; Carson, 1975, Hiestand, 1977) .

وعلى الرغم من اشتراط حد للملاءة المالية في معظم الدول الا ان ذلك لم يمنع ان تصبح بعض الشركات غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها، ومن ثم حدوث بعض المشكلات في اسواق التأمين. وقد ادى ذلك الى التفكير في وضع مقاييس ومؤشرات مالية يمكن على ضوء نتائجها التنبؤ بمدى مقدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها. وهو ما يسمى بنظام الانذار المبكر The Early Warning System. وعلى ضوء نتائج نظام الانذار المبكر يمكن اتخاذ الاجراءات الوقائية تجاه الشركات التي تفشل في تجاوز اختبارات ذلك النظام، ومن ثم كان اهتمام مراقبي التأمين باهمية هذا النظام والعمل على تطويره.

هذا وقد احتل بند الفائض في الميزانية Surplus وهو ما يعبر عنه بحقوق المساهمين، اهمية خاصة في مؤشرات ونسب نظام الانذار المبكر وذلك بطبيعة الحال يرجع الى ثلاثة اسباب رئيسية من حيث الفائض (Bachman, 1975; Hammond & Shiling, 1978; Harring-ton & Nelson, 1984) .

١ ـ يساعد في نمو الاقساط المكتتبة، حيث ان قيمة الفائض المطلوب يعتمد على:

أ ـ معدل نمو الاقساط المكتتبة.

ب ـ متوسط مدة وثائق التأمين التي تصدرها الشركة.

جـ ـ معدل المصروفات الخاص بوثائق التأمين.

من الواضح ان زيادة في مكونات البنود الثلاثة السابقة، يتبعه زيادة في قيمة الفائض.

٢ ـ يستوعب اي قصور في نتائج محفظة الاستثمارات. فاذا كان الجزء المستثمر في الأسهم العادية أكبر نسبيا من تلك السندات الحكومية ذات العائد الثابت فان ذلك يتطلب زيادة في قيمة الفائض.

٣ ـ يستوعب أي زيادة في تكلفة التأمين عما هو مقدر ومتوقع. وذلك يحدث عندما تتجاوز النسبة المجمعة Combined Ratio (معدل الخسارة + معدل المصروفات) حاجز الـ ١٠٠٪.

ويعد اتحاد مراقبي التأمين في أمريكا (NAIC) أول هيئة متخصصة تطبق نظام الانذار

المبكر، وذلك للصعوبات التي كانت تواجه اتحاد مراقبي التأمين الأمريكي في فحص المراكز المالية لشركات التأمين العاملة في السوق الأمريكي. وذلك في ظل امكانات مراقبات التأمين في الولايات الأمريكية البشرية والمادية. فقد قام الاتحاد (NAIC) بتطوير نظام المعلومات الخاصة للاشراف على التأمين (IRIS) ليطبق اعتبارا من عام ١٩٧٣ (Meador & Thornton, 1978: 10; Wenck, 1984: 223-225) بحيث ان الشركات التي لا تحقق المستوى المطلوب وفقا لنظام المعلومات للاشراف على التأمين (IRIS)، تكون لها أولوية في فحص مراكزها المالية.

ويتكون نظام معلومات الاشراف على التأمين (IRIS) للانذار المبكر من مرحلتين أساسيتين: المرحلة الأولى وهي المرحلة الاحصائية والتي خلالها يتم حساب النسب المالية الاحدى عشرة التي يتكون منها نظام معلومات الاشراف على التأمين (IRIS) من البيانات الخاصة بالشركات والمقدمة للاتحاد (NAIC) طبقا لكشوف معدة سلفا من قبله. أما المرحلة الثانية فهي مرحلة تحليل النتائج وفقا لكشوف الحسابات المالية الختامية لشركات التأمين ونتائج النسب المالية لنظام المعلومات للاشراف على التأمين (IRIS) والتي تتم بواسطة خبراء متخصصين في التحليل المالي (Wenck, 1984: 224) . كذلك قام اتحاد شركات التأمين الأمريكي (AIA) باستخدام نسب مالية لقياس قوة المراكز المالية لشركات التأمين، وتحديد نقط الضعف ان وجدت في أي من الشركات التي تظهر نتائجها ضعفا وفقا للنظام المعمول به (Salzmann, 1981: 1-3).

وقد قدمت العديد من البحوث في مجال التنبؤ بالملاءة المالية لشركات التأمين وذلك باستخدام نماذج رياضية تعتمد على التحليل الاحصائي سواء كان باستخدام التحليل التميزي Discriminant Analysis أو باستخدام الانحدار متعدد الخطوات Stepwise Regression. وقد قدمت في هذه البحوث العديد من النماذج التي يمكن الاعتماد عليها، كما نوقشت نقط الضعف في الأنظمة المعمول بها وعلى وجه الخصوص نظام (IRIS) الذي يقوم به الاتحاد (NAIC) .

على انه مهما كانت النسب المالية المختارة لتحديد سلامة المراكز المالية لشركات التأمين أو التنبؤ بمقدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها، أو النموذج المستخدم للتميز بين الشركات ذات المركز المالي الجيد وتلك التي تواجه صعوبات مالية. فان موضوع الانذار المبكر للموقف المالي لشركات التأمين اصبح من الموضوعات التي لا تشغل مراقبي التأمين في العالم فحسب، بل تعدى ذلك الى شركات التأمين نفسها، لتكون ادارة الشركة على علم بالموقف المالي للشركة، ومن ثم يمكن مواجهة أي صعوبات مالية قبل أن يزداد الأمر صعوبة وتتعرض الشركة الى الافلاس. كذلك تهتم شركات التأمين بمعرفة المراكز المالية

لشركات اعادة التأمين التي تتعامل معها، وفي هذا الصدد فان النسب المالية المقترحة أو النماذج الرياضية تساعد في هذا المجال كثيرا. (Skipper, 1985: 478-482; Miron, 1984[6])

وعلى الرغم من أهمية التحليل المالي السليم وكذا نظام الانذار المبكر في المعرفة المسبقة بالصعوبات المالية التي تواجه شركات التأمين قبل أن يصعب الأمر وتضطر بعض الشركات الى الخروج من سوق التأمين، وما يترتب على ذلك من أضرار بالغة للمتعاملين مع تلك الشركة والى الشركة نفسها والى الشركات الأخرى، بل يتأثر سوق التأمين ككل ويؤثر دون شك على اقتصاد الدولة. فان جميع الدول النامية، مازالت تقصر نظام الاشراف والرقابة على النواحي التقليدية دون العمل على اتباع أسلوب التنبؤ بحدوث صعوبات مالية للشركات العاملة في تلك الأسواق. مما دفع منظمة الـUNCTAD الى تشجيع تلك الأسواق على اتباع نظام الانذار المبكر للتنبؤ بالملاءة المالية لشركات التأمين. ومن ثم كان هذا البحث ليقدم نموذجا كميا للتنبؤ بالصعوبات المالية التي قد تواجهها بعض الشركات، معتمدا على بيانات السوق المصري كمثال للدول النامية.

هدف البحث

نظرا للأهمية القصوى للتحليل المالي لشركات التأمين والتنبؤ بسلامة المراكز المالية فان هذا البحث يهدف الى الوصول الى نموذج رياضي للتنبؤ بالمتانة المالية لشركات التأمينات العامة، بالاعتماد على بيانات السوق المصري. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، سوف يقدم البحث، تطبيق لنظام معلومات الاشراف على التأمين (IRIS) المعتمد من الاتحاد (NAIC) على بيانات السوق المصري فرع التأمينات العامة.

وتقتصر دراسة نظام الانذار المبكر للتنبؤ بالملاءة المالية في هذا البحث على التأمينات العامة فقط، وكذلك استخدمت بيانات السوق المصري للوصول الى النموذج الكمي المقترح.

طريقة البحث

يعتمد أسلوب الدراسة في هذا البحث على الدراسة المكتبية للبحوث المنشورة وغير المنشورة وكذلك الكتب الخاصة بموضوع البحث، كذلك أيضا يعتمد على دراسة مكتبة البيانات المنشورة عن نشاط شركات التأمينات العامة في السوق المصري، والتي على ضوئها تم تركيب النموذج الكمي.

وقد تم تحليل الاحصاءات والبيانات التي أمكن الحصول عليها ثم وضعت في نموذج أمثل يعاون مراقبة التأمين في التنبؤ بالملاءة المالية لشركات التأمينات العامة. وفي سبيل تحقيق الهدف المنشود من البحث فان الموضوعات التالية سوف يتم عرضها وشرحها على نحْو مستقل، وهذه الموضوعات هي:

- نظام (IRIS) للانذار المبكر.
- تطبيق نظام (IRIS) على بيانات سوق التأمين المصري.
- الانتقادات الموجهة الى نظام (IRIS).
- النموذج الكمي المقترح.
- نتائج البحث والتوصيات.

نظام معلومات للاشراف على التأمين (IRIS) للانذار المبكر

يعد اتحاد مراقبي التأمين الأميركي The National Association of Insurance Com-missioners (NAIC) من الهيئات ذات الأنشطة المتميزة في مجال الاشراف على نشاط التأمين. فخلال أكثر من مائة وخمس عشرة سنة هي عمر الاتحاد قام بالعديد من المسؤوليات التي قدر لبعضها أن يؤديها بنجاح وايضا فشل في تحقيق البعض الآخر. ويتكون (NAIC) من مراقبي التأمين في كل ولاية اميركية، ولكن عضويته اختيارية بحتة ويمارس العمل الفعلي للاتحاد عن طريق لجان، وتكون عضوية اللجان باسم الولاية وليس باسم الأفراد (Skipper, 1983 : 2).

وقد تكونت لجنة فرعية من اعضاء (NAIC) لعمل وتطوير نظام الانذار المبكر، وقد كانت لمساهمات مندوبي مراقبات التأمين لولايات ميتشجان وكاليفورنيا والينوى بالاضافة إلى العديد من الخبراء الاكتواريين لشركات تأمين الممتلكات والمسؤولة، دور بارز في التوصل إلى احدى عشرة نسبة مالية يمكن حسابها بواسطة البيانات السنوية المطلوبة من شركات التأمين وفقا للنماذج المعدة من مراقبي التأمين في كل ولاية (Zelton, 1972 : 584)

والغرض الأساسي من وراء التوصل إلى نظام المعلومات الخاص بمراقبة التأمين (IRIS) للانذار المبكر The Insurance Regulatory Information System هو المساعدة في التوصل إلى أي الشركات القائمة لها أولوية عن غيرها في فحص مراكزها المالية، وذلك للموارد المحدودة لمراقبات التأمين لكل ولاية. وعلى ضوء ذلك فان كل شركة مطالبة بأن تستوفي البيانات السنوية عن نشاطها المرخص به. وباستخراج النسب المالية الخاصة بنظام (IRIS) يمكن تحديد اي الشركات لها أولوية عن غيرها في الفحص الفني لمراكزها المالية، نتيجة لأن وضع تلك الشركات من حيث الملاءمة المالية في موضع الشك.

ويتكون نظام (IRIS) من مرحلتين الأولى وتسمى المرحلة الاحصائية وتختص بحساب النسب المالية وفقا للنظام، من واقع البيانات السنوية المتاحة عن هيئات التأمين بالسوق الامريكي. اما المرحلة الثانية وتسمى مرحلة تحليل النتائج ويتم خلالها فحص البيانات السنوية الخاصة بالشركات وكذلك نتائج النسب المالية المحسوبة في المرحلة

الأولى. يتم ذلك بواسطة فنيين في التحليل المالي. وتعد كل مرحلة جزءا متكاملا في نظام (IRIS) (NAIC, 1984 : 1)

ويتم تنفيذ المرحلتين السابقتين عمليا مرة كل سنة، حيث يقوم مكتب خدمات بحساب النسب المالية وفقا لنظام (IRIS)وترسل النتائج إلى اعضاء (NAIC) بالاسلوب التالي (Gilfillan, 1985 : 1-5) :

١ - ترسل نتائج النسب المالية لكل شركة على حدة والخاصة بها .
٢ - ملخص نتائج النسب لكل الشركات إلى جميع أعضاء (NAIC) .
٣ - يرسل ملخص التقرير الفني المعد بواسطة خبراء التحليل المالي إلى كل شركة والخاص بها وكذلك صورة منه إلى مراقب التأمين بالولاية التي تقع فيها الشركة .

أ - المرحلة الاحصائية : تعد النسب المالية هي صلب نظام (IRIS) وعلى ذلك فانه يتم حساب تلك النسب لجميع الشركات المرخص لها بمزاولة التأمينات العامة، وللكمبيوتر دور هام في اعداد النتائج، والامداد بالبيانات الاحصائية المطلوبة. وتعد هذه المرحلة من نظام (IRIS) تطويراً لنظام الانذار المبكر لـ(NAIC) الذي بدأ العمل به من اوائل السبعينات، حيث أنه تم تطوير مكونات النسب نتيجة لتغير الظروف وايضا للوصول إلى نسبة أكثر تمثيلا للواقع .

وقد حدد مدى لكل نسبة من النسب الاحدى عشرة التي يتكون منها نظام (IRIS)، بناء على خبرة الشركات التي تواجه صعوبات مالية وتلك التي لا تواجه اي مشاكل مالية، وقد ساعد في ذلك خبراء عديدون. على انه من المهم القول بان وجود اي من الشركات موضوع البحث خارج حدود اي من هذه النسب ليس معناه بالضرورة مواجهتها لصعوبات مالية، لان ذلك يحتاج إلى دراسة الظروف الخاصة بتلك الشركة، ولكن اهمية ذلك في كونه مجرد ناقوس للخطر يتطلب التركيز والعناية عند الفحص الفني للمركز المالي لتلك الشركة .

وترسل النتائج الخاصة بكلّ شركة الى الشركة نفسها وإلى مراقب التأمين بالولاية الذي تقع في دائرته الشركة. كما يرسل ملخص النتائج للسوق ككل ولكل مجموعة شركات على حدة سواء مساهمة او تبادلية إلى جميع الاعضاء في اتحاد مراقبي التأمين. وذلك يساعد في ان تقوم ادارة كل شركة بمقارنة نتائجها بنتائج السوق (NAIC, 1984 : 2-3) .

ب - مرحلة تحليل النتائج : يقوم مجموعة من الاخصائيين في التحليل المالي ممثلين لجميع المناطق المشتركة في (NAIC) بمراجعة النتائج الخاصة بالنسب المالية. بحيث ان اي شركة تحصل على اربع نسب فأكثر خارج المدى المقرر لكل منها فان ذلك يعني ان هذه الشركة لها أولوية في فحص مركزها المالي. ومن المفيد التأكيد مرة اخرى على أن ذلك ليس معناه

بالضرورة ان الشركة تواجه صعوات مالية فعلية . ومن ثم فان دراسة الظروف الخاصة بتلك الشركة ربما يؤدي إلى الوصول إلى نتائج مقبولة . وعلى ذلك فان اهمية نظام (IRIS) للانذار المبكر هو تحديد الشركات التي يجب أن تكون لها اولوية في الفحص الفني .

وبعد عمل التقارير ترسل الى مراقبة التأمين لكل ولاية ويشمل التقرير اسم الشركة واسم الولاية التي تقع فيها وشرح مختصر للأسباب التي جعلت الشركة تأخذ أولوية في الفحص. كذلك بالنسبة للشركات التي حققت أربع نسب أو أكثر خارج المدى المقرر للنسب ولم تعط اولوية للفحص يجب في هذه الحالة ان يتضمن التقرير الفني اسباب ذلك (NAIC, 1984 : 3-5)

النسب المالية لنظام (IRIS) : يمكن ان تقسم النسب المالية الاحدى عشرة تحت اربعة مجموعات رئيسية هي (NAIC, 1984) :

١ ـ نسب النشاط الكلي للشركة .
٢ ـ نسب الربحية .
٣ ـ نسب السيولة .
٤ ـ نسب الاحتياطيات الفنية .

١ ـ نسب النشاط الكلي للشركة : Overall Ratios

أ ـ النسبة الأولى : الأقساط إلى الفائض Premium to Surplus تحسب النسبة الاولى كما يلي :

$$\text{النسبة الاولى} = \frac{\text{صافي الأقساط المكتتبة}}{\text{الفائض}}$$

والفائض (حقوق المساهمين) لدى شركة التأمين يعتبر الوسادة التي تمتص الخسائر غير العادية. وتعبر نسبة الأقساط إلى الفائض عن مدى سلامة هذه الوسادة. وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة، كلما دل ذلك على تحمل الشركة لأخطار أكبر .

وقد حدد المدى المقبول لهذه النسبة بأن لا تتجاوز ٣٠٠٪ .

ب ـ النسبة الثانية : التغير في الاكتتاب Change in Writing وتحسب النسبة كما يلي :

$$\text{النسبة الثانية} = \frac{\text{صافي الاقساط المكتتبة للعام الحالي} - \text{صافي الاقساط المكتتبة للعام السابق}}{\text{صافي الاقساط المكتتبة للعام السابق}}$$

تعطى هذه النسبة مؤشرا عن التغير الذي حدث في اكتتاب الشركة . حيث ان التغير الكبير في الاكتتاب سواء بالزيادة او النقص يدل على عدم استقرار نشاط الشركة . فقد ترجع زيادة الاكتتاب إلى تقديم انواع جديدة من التأمين او تغطية مناطق جديدة . او ان

يكون ذلك رغبة من الشركـة في الحصول عـلى نقديـة سائلة ضـرورية لـدفع التعـويضات المحققة .

وقد حدد المدى المقبول لهذه النسب بانه في حدود -٣٣٪ الى +٣٣٪ .

جـ ـ النسبة الثالثة : نسبة مساعد الفائض الى الفائض Surplus Aid to Surplus

وتحسب النسبة الثالثة كما يلي :

النسبة الثالثة = مساعد الفائض / الفائـض

ويحسب مساعد الفائض كما يلي :

مساعد الفائض =

معدل عمولة اعادة التأمين الصادر × الأقساط غير المكتسبة لعمليات اعادة التأمين الصادر

وتحسب معدل عمولة اعادة التأمين الصادر كما يلي :

معدل عمولة اعادة التأمين الصادر = عمولة اعادة التأمين الصادر / اقساط اعادة التأمين الصادر

وحساب هذه النسبة يعطي مؤشرا ان استمرار سلامة او متانة المـركز المـالي للشركـة ذات النسبة المرتفعة من الفائض إلى مساعد الفائض ربما يعتمـد على استمـرار التعاون مـع معيد التأمين كذلك استخدام مساعد الفـائض ربما يجعـل ادارة الشركـة غير مقتنعـة بدقـة الفائض .

وقد حدد المدى المقبول لهذه النسبة بأن تكون اقل من ٢٥٪ .

٢ ـ نسب الربحية : Profitability Ratios

أ ـ النسبة الرابعة : ناتج عمليات التأمين الاجمالية عن سنتـين Two - Year Overall Operating Ratio وتحسب النسبة الرابعة كما يلي :

النسبة الرابعة = معدل الخسارة + معدل المصروفات - معدل الاستثمار

معدل الخسارة = التعويضات التحميلية ومصروفاتها عن سنتين / صافي الاقساط المكتسبة لسنتين

معدل المصروفات = المصروفات الأخرى (الادارية والعمومية) لسنتين / صافي الأقساط المكتسبة لسنتين

$$\text{معدل الاستثمار} = \frac{\text{الدخل من الاستثمار لسنتين}}{\text{صافي الاقساط المكتسبة لسنتين}}$$

وتقيس هذه النسبة ربحية الشركة عن ناتج عملياتها كلها في مجال التأمينات العامة، وفي المدى الطويل، فان نتائج ربحية الشركة تعطي مؤشرا على متانة المركز المالي للشركة. والمدى المقبول لهذه النسبة هو ان تكون اقل من ١٠٠٪ .

ب ـ النسبة الخامسة : عائد الاستثمار Investment Yield

وتحسب النسبة كما يلي :

$$\text{النسبة الخامسة} = \frac{\text{صافي دخل الاستثمارات}}{\text{متوسط قيمة الاصول المستثمرة للعام الحالي والسابق}}$$

وتعد هذه النسبة من النسب المهمة التي تظهر كفاءة السياسة الاستثمارية لشركة التأمين، حيث تعطى مؤشرا جيدا لجودة محفظة استثمارات الشركة.

والمدى المقبول لهذه النسبة ان تجاوز ٦٪ .

جـ ـ النسبة السادسة : التغير في الفائض Change in Surplus

وتحسب النسبة كما يلي :

$$\text{النسبة السادسة} = \frac{\text{الفائض المعدل للعام الحالي ـ الفائض المعدل للعام السابق}}{\text{الفائض المعدل للعام السابق}}$$

والفائض المعدل عبارة عن :

الفائض المذكور في الميزانية (حقوق المساهمين) + مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة

حيث ان :

مصاريف الحصول على عمليات التأمين المؤجلة =

$$0{,}5\ (\text{م. العمومية والادارية + عمولات وتكاليف الانتاج}) \times \frac{\text{مخصص الأخطار السارية}}{\text{صافي الاقساط المكتتبة}}$$

وتعطى هذه النسبة مؤشرا على التحسن أو الخلل الذي حدث على الموقف المالي للشركة خلال العام .

والمدى المقبول لهذه النسبة هو اقل من ٥٠٪ وأكثر من ـ ١٠٪ .

٣ ـ نسب السيولة : Liquidity Ratios

أ ـ النسبة السابعة : الخصوم إلى الاصول السائلة Liabilities to Liquid Assets

وتحسب النسبة كما يلي :

$$\text{النسبة السابعة} = \frac{\text{الخصوم}}{\text{الاصول السائلة}}$$

وتشمل الاصول السائلة كل من : الأقساط المؤجلة والغير مستحقة بعد، النقدية والأصول المستثمرة، مطروحا منها ما يجاوز بند العقارات بـ٥٪ من قيمة الخصوم (بند العقارات – ٥٪ من الخصوم) .

وتعطى هذه النسبة مؤشرا لمدى استجابة شركة التأمين لأي مطالبات مالية . كما أنها تعطى مؤشرا عاما عن امكانية تسوية التزامات حملة الوثائق في حالة التصفية . والمدى المقبول لهذه النسبة هو اقل من ١٠٥٪ .

ب ـ النسبة الثامنة : رصيد الوكلاء الى الفائض Agents' Balances to Surplus

وتحسب النسبة كما يلي :

$$\text{النسبة الثامنة} = \frac{\text{رصيد الوكلاء والاقساط تحت التحصيل}}{\text{الفائض}}$$

وتعطى هذه النسبة مؤشرا الى أي حد تعتمد الملاءة المالية لشركة التأمين على أصل يمكن ان لا يتحقق في حالة التصفية . كما ان هذه النسبة تفرق بين الشركات التي تواجه صعوبات مالية من تلك التي لا تواجه مشاكل مالية . والمدى المقبول لهذه النسبة هو ان تكون اقل من ٤٠٪ .

٤ ـ نسب الاحتياطيات الفنية Reserve Ratios :

أ ـ النسبة التاسعة : التطور في الاحتياطي عن سنة الى الفائض

One - Year Reserve Development to Surplus

وتحسب النسبة كما يلي :

$$\text{النسبة التاسعة} = \frac{\text{التغير في الاحتياطي عن سنة واحدة}}{\text{الفائض للعام السابق}}$$

حيث :

التغير في الاحتياطي عن سنة واحدة = التعويضات التحميلية لجميع السنوات فيما عدا حوادث هذا العام - التعويضات التحميلية لجميع السنوات كما أبلغت في العام الماضي.

أي ان التغير في الاحتياطي عن سنة واحدة هو الفرق بين مجموع الاحتياطيات الحالية عن تعويضات غير مدفوعة بالاضافة الى أي مدفوعات خلال العام السابق عن هذه التعويضات، والاحتياطيات المتكونة في نهاية العام السابق.

وتعطي هذه النسبة مؤشرا لدقة الاحتياطيات الفنية المتكونة في العام السابق كما انها تعطي مؤشرا عن وجهة نظر الادارة في كفاية الفائض.

والمدى المقبول لهذه النسبة هو أن تكون أقل من ٢٥ ٪.

ب ـ النسبة العاشرة: تغير الاحتياطي عن سنتين الى الفائض Two-Year Reserve Development to Surplus

ويحسب بنفس الأسلوب السابق في النسبة التاسعة.

حيث:

$$\text{النسبة العاشرة} = \frac{\text{تغير الاحتياطي عن سنتين}}{\text{الفائض للعام قبل السابق}}$$

تغير الاحتياطي عن سنتين = التعويضات التحميلية لجميع السنوات فيما عدا حوادث هذا العام والعام السابق - التعويضات التحميلية لجميع السنوات كما أبلغت في العام قبل السابق.

والمدى المقبول لهذه النسبة هو أن تكون أقل من ٢٥ ٪ .

جـ ـ النسبة الحادية عشرة: عجز الاحتياطيات المقدرة الحالية الى الفائض Estimated Current Reserve Deficiency to Surplus

وتحسب النسبة كما يلي:

$$\text{النسبة الحادية عشر} = \frac{\text{العجز أو الزيادة في الاحتياطيات المقدرة}}{\text{الفائض}}$$

حيث:

العجز أو الزيادة في الاحتياطيات المقدرة =
= الاحتياطيات المقدرة المطلوبة - احتياطيات هذا العام.

وتعطى هذه النسبة مؤشرا للتنبؤ بدقة احتياطيات هذا العام.

والمدى المقبول لهذه لنسبة هو أقل من ٢٥ ٪.

وعلى كل حال سوف يتم الاشارة الى النسب السابقة في البحث حسب أرقامها كأن نقول النسبة الأولى بدلا من ذكر مكونات النسبة أي نسبة الأقساط الى الفائض.

تطبيق نظام معلومات الاشراف على التأمين (IRIS) على بيانات السوق المصري.

يختص هذا الجزء بتطبيق نظام (IRIS) بمرحلتيه على بيانات السوق المصري. فالمرحلة الاولى تختص بحساب النسب المالية التي أمكن حسابها على ضوء البيانات المتاحة عن شركات التأمين المصرية. والمرحلة الثانية تختص بتحليل النتائج.

أولا - المرحلة الاحصائية: باستخدام البيانات المنشورة عن شركات التأمين المصرية الست خلال الأعوام الثلاثة ٨٢/٨٣، ٨٣/٨٤، ٨٤/٨٥ أمكن حساب ثمانية نسب مالية من أصل احدى عشرة نسبة مالية وفقا لنظام (IRIS) حيث أن البيانات المتاحة عن الشركات المصرية لم تساعد في حساب كل من النسبة التاسعة، والنسبة العاشرة، والنسبة الحادية عشرة.

والجداول (١)، (٢)، (٣) تبين نتيجة النسب الثمانية التي أمكن حسابها للاعوام ٨٢/٨٣، ٨٣/٨٤، ٨٤/٨٥ على التوالي ومن المفيد أن نلخص المدى المقبول للنسب الثمانية موضوع الحساب فيما يلي:

النسبة	المدى المقبول للنسبة
النسبة الأولى	حتى ٣٠٠ ٪
النسبة الثانية	من - ٣٣٪ الى + ٣٣٪
النسبة الثالثة	أقل من ٢٥ ٪
النسبة الرابعة	اقل من ١٠٠ ٪
النسبة الخامسة	أكثر من ٦ ٪
النسبة السادسة	اقل من ٥٠ ٪ واكثر من -١٠ ٪
النسبة السابعة	اقل من ١٠٥ ٪
النسبة الثامنة	اقل من ٤٠ ٪

جدول رقم (١)

النسب المالية الثمانية للشركات المصرية لعام ٨٣/٨٢ (٪)

الشركة	النسبة الأولى	النسبة الثانية	النسبة الثالثة	النسبة الرابعة	النسبة الخامسة	النسبة السادسة	النسبة السابعة	النسبة الثامنة
شركة مصر للتأمين	٦٣٠	٢٤	١٤٧	٩٤	٨,١	١٤	١١٢	١٤٥
شركة الشرق التأمين	٤٦٢	٣٣	١٠٨	٨٢	٢,٨	٧	١٣٦	١٧٨
شركة التأمين الأهلية	٥٧٤	٢٧	٧٦	٧٧	٦,١	١١	١٣٥	٣٧
شركة قناة السويس للتأمين	٦٥	٢٨	٣٥	٨٢	٦,٥	٢١	٨٥	١٥٦
شركة المهندس للتأمين	٤٩٨	١٥٥	٩٤	٥٩	٨,٨	٣١	١١١	٢٧٢
شركة الدلتا للتأمين	١٧١	٨٥	٥٠	٧٢	٦,٩	٢٨	١٢١	١٧٦

المصدر: حسبت النسب من البيانات المنشورة في الكتاب السنوي عن نشاط سوق التأمين في جمهورية مصر العربية، الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، القاهرة، ٨٣/٨٢

جدول رقم (٢)

النسب المالية الثمانية للشركات المصرية لعام ٨٣/٨٤ (٪)

الشركة	النسبة الأولى	النسبة الثانية	النسبة الثالثة	النسبة الرابعة	النسبة الخامسة	النسبة السادسة	النسبة السابعة	النسبة الثامنة
شركة مصر للتأمين	٥٣١	٣٢	١٠٥	٩٣	٧,٢	٣١	١٠٧	١٣٤
شركة الشرق التأمين	٥٤٥	١٣	١٣٦	٨٩	٣,٢	١٠	١٣٠	٢٧٢
شركة التأمين الأهلية	٦٥٣	١٦	٨١	٧٣	٦,٤	٨	١٣١	٥٧
شركة قناة السويس للتأمين	٩٠	٧٤	٥٥	٥٦	٨,٣	٤٧	٨٧	١٨٣
شركة المهندس للتأمين	٣٠٣	١٩	٦٣	٥٣	٩,٨	٥٣	١١١	٢١٢
شركة الدلتا للتأمين	٣٧٥	١٣٠	٨٣	٧٤	٧,٥	٤٦	١٢٠	٢٣٨

المصدر: حسبت النسب من البيانات المنشورة في الكتاب السنوي عن نشاط سوق التأمين في جمهورية مصر العربية، الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، القاهرة، ٨٣/٨٤

جدول رقم (٣)

النسب المالية الثمانية للشركات المصرية لعام ٨٤/٨٥

الشركة	النسبة الأولى	النسبة الثانية	النسبة الثالثة	النسبة الرابعة	النسبة الخامسة	النسبة السادسة	النسبة السابعة	النسبة الثامنة
شركة مصر للتأمين	٣٢٦	-٥	٨٦	٩٢	٨,٧	٤٦	١٠٨	٦٠
شركة الشرق التأمين	٦٥٠	٢١	١٤٩	١٠٥	٤,٣	٩	١٣٥	٢٨٢
شركة التأمين الاهلية	٦٨٥	٧	٩٥	٧٧	٦,٢	١٢	١٣٨	١٠٥
شركة قناة السويس للتأمين	٤٨	-٢٦	٤١	٤٥	٩,٧	٤١	٨٢	١٨٥
شركة المهندس للتأمين	٢٨٩	-٢	٦٥	٥٩	٩,٧	١٦	١١٨	١٩٣
شركة الدلتا للتأمين	٢١٦	١٢	٥٩	٧٨	٧,٦	٨١	١١٨	٢٢٩

المصدر: حسبت النسب من البيانات المنشورة في الكتاب السنوي عن نشاط سوق التأمين في جمهورية مصر العربية، الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، القاهرة، ٨٤/٨٥

ثانيا: مرحلة تحليل البيانات: في ضوء النتائج السابقة في الجداول (١)، (٢)، (٣) يمكن أن نوجز النقاط التالية:

١ ـ يمكن أن نوجز عدد النسب المالية التي تقع في المدى المقرر للنسب لكل شركة خلال عام ٨٣/٨٢ كما يلي:

	عدد النسب التي تقع في المدى المقبول	عدد النسب خارج مدى المقبول
شركة مصر للتأمين	٤	٤
شركة الشرق للتأمين	٣	٥
شركة التأمين الأهلية	٥	٣
شركة قناة السويس	٦	٢
شركة المهندس	٣	٥
شركة الدلتا	٤	٤

يتضح مما سبق أن أفضل نتائج وفقا للنسب المالية الثمانية المحسوبة هي شركة قناة السويس يليها شركة التأمين الاهلية ثم يليها كل من شركة مصر للتأمين وشركة الدلتا ويقع في المرتبة الأخيرة كل من شركة الشرق للتأمين وشركة المهندس وذلك وفقا لبيانات السنة المالية ٨٣/٨٢ .

٢ ـ الجدول التالي يوجز عدد النسب المالية التي تقع في المدى المقرر للنسب لكل شركة خلال عام ٨٤/٨٣:

	عدد النسب التي تقع في المدى المقبول	عدد النسب خارج المدى المقبول
شركة مصر للتأمين	٤	٤
شركة الشرق للتأمين	٣	٥
شركة التأمين الأهلية	٤	٤
شركة قناة السويس	٤	٤
شركة المهندس	٣	٥
شركة الدلتا	٣	٥

يتضح مما سبق أن نتائج أغلب الشركات قد تغيرت خلال عام ٨٤/٨٣ عما كانت عليه عام ٨٣/٨٢ فيما عدا كل من شركة مصر للتأمين وشركة الشرق للتأمين وشركة المهندس حيث لم يحدث تغير في موقفها فنجد أن شركة مصر للتأمين حققت المدى المقبول للنسب في أربع نسب، وشركة الشرق للتأمين المدى في ثلاث نسب فقط. ونجد

أن كلا من شركة التأمين الأهلية وشركة قناة السويس حققتا المدى المقبول في أربع نسب فقط. بينما شركة الدلتا حققت المدى المقبول في ثلاث نسب فقط، وذلك وفقا لبيانات ٨٣/٨٤ .

٣ - فيما يلي نوجز نتائج النسب المالية للشركات المصرية خلال عام ٨٤/٨٥

	عدد النسب التي تقع في المدى المقبول	عدد النسب خارج المدى المقبول
شركة مصر للتأمين	٤	٤
شركة الشرق للتأمين	٢	٦
شركة التأمين الأهلية	٤	٤
شركة قناة السويس	٦	٢
شركة المهندس	٥	٣
شركة الدلتا	٤	٤

يتضح مما سبق أن قناة السويس حققت مرة أخرى أفضل النتائج حيث حققت ست نسب في المدى المقبول، بينما حقق كل من شركة مصر للتأمين وشركة التأمين الأهلية وشركة الدلتا أربع نسب في المدى المقبول. ونجد أن شركة الشرق للتأمين حققت نسبتان فقط في المدى المقبول وذلك وفقا لبيانات ٨٤/٨٥ .

٤ - يلاحظ بوجه عام أن أيا من الشركات موضوع الدراسة لم تستقر نتائجها خلال الثلاث سنوات. فيما عدا شركة مصر للتأمين، حيث احتفظت بتحقيق أربع نسب في المدى المقبول من أصل ثمانية نسب مالية.

٥ - يصعب أن نقرر بصفة قاطعة أن أيا من الشركات موضوع الدراسة قد حققت المستوى المطلوب وفقا لنظام (IRIS) حيث يظل في جميع الأحوال ثلاث نسب لم تحسب اطلاقا من أصل احدى عشرة نسبة يتكون منها النظام.

٦ - على ضوء النتائج السابقة، نجد أنه من اللازم اتباع أسلوب آخر للانذار المبكر عن موقف الملاءة المالية للشركات المصرية، نظرا لعدم امكانية حساب كل النسب المالية الخاصة بنظام (IRIS) هذا من ناحية، والكثير من الانتقادات التي وجهت الى نظام (IRIS) من ناحية أخرى كما سيعرض في الجزء التالي. وعلى ذلك نجد أنه من اللازم اقتراح نموذج كمي للانذار المبكر يصلح للسوق المصري والأسواق المشابهة الأخرى، كما سيعرض في الجزء الاخير من هذا البحث.

الانتقادات الموجهة الى نظام المعلومات للاشراف على التأمين (IRIS) .

منذ ان استخدم (NAIC) نظام الانذار المبكر في اوائل السبعينات ظهرت عدة دراسات تركز على نقاط الضعف في نظام الانذار المبكر الذي تتبعه (NAIC) ومن المفيد هنا

ان نلخص اهم تلك الانتقادات التي توجه الى نظام الانذار المبكر التي يرجع اغلبها بصفة اساسية الى اعتماد نظام (IRIS) على التحليل (احادي المتغير) Univariate وهي (Meador & Thornton, 1978 :70, Kramer, 1976) :

١ ـ كثرة الاختبارات عن الحاجة .
٢ ـ عدم مقدرة النظام على ترتيب الشركات حسب متانة مراكزها المالية .
٣ ـ قابلية النظام للاستخدام الخاطىء في الاغراض المعيارية.
٤ ـ اتجاهه ليكون نظاما ثابتا وغير محصن ضد الزوال والمعالجة.

١ ـ وفرة الاختبارات عن الحاجة: لكون نظام الانذار المبكر احادي المتغير، نجد ان النسب المالية اختيرت على اساس تأثير كل منها فرديا للتميز بين عينة الشركات ذات الملاءة المالية القوية وتلك التي تعجز عن الوفاء بالتزاماتها. ونجد ان اختبارات التداخل قد اهملت، ولذلك ليس غريبا ان نجد ان تصنيف الشركة ذات ملاءة مالية جيدة والاخرى التي تواجه صعوبات مالية متأثرة بالتغير في متغير واحد فقط فعلى سبيل المثال نجد ان بند الفائض يدخل في حساب سبع نسب مالية من اصل احدى عشرة نسبة، ومن ثم فان اي تغيير في هذا البند سواء كان تغييرا طبيعيا او متعمدا فان ذلك يؤثر بالضرورة على النتائج النهائية لموقف الشركة سواء بالايجاب او السلب .

٢ ـ عجز النظام عن ترتيب الشركات: الغرض من نظام الانذار المبكر كما سبق ان اشير الى ذلك في البحث هو تحديد الشركات التي يجب ان يكون لها اولوية عن غيرها في الفحص السنوي، نتيجة قصور امكانات مراقبي التأمين في فحص جميع الشركات المرخص لها بمزاولة التأمينات العامة. وعلى ذلك فان اي شركة تفشل في تحقيق المدى المقبول لاربع نسب مالية او اكثر تكون من الشركات التي لها اولوية الفحص. وعلى ذلك يتضح ان النظام يفرق بين الشركات من حيث لها اولوية فحص ام لا. ولا يستطيع ان يرتب الشركات سواء تلك التي لها اولوية فحص، او التي ليس لها اولوية فحص .

ونظرا لان عدد الشركات التي يكون لها اولوية فحص قد يتغير من سنة الى اخرى حسب النتائج النهائية، فقد يكون عدد الشركات التي لها اولوية صغيرا محدودا ١١٪ من الشركات المرخص لها. وقد يصل في بعض الاحيان الى ٢٠٪ من عدد الشركات المرخص لها فاذا زاد عدد الشركات التي لها اولوية فحص عن امكانات مراقبة التأمين، فان النظام الحالي للانذار المبكر يعجز عن تحديد اي الشركات التي لها اولوية قصوى عن غيرها، ومن ثم لا يحقق النظام الهدف منه في تلك الحالة .

٣ ـ الاستخدام النمطي يؤدي الى نتائج عكسية: ان الاستخدام النمطي لنسب الملاءة المالية في بعض الاحيان يعطي نتائج عكسية عن ملاءة الشركة. فمن المعروف ان اي نسبة

تعكس وضعا معينا فقط في الشركة. ومن ثم فان هذه النسب الفردية تعجز عن اعطاء صورة متكاملة ومتداخلة عن وضع الشركة. فقد يكون الضعف الظاهر في احد النسب له اثر كبير ولا يمكن تعويضه او تلاشي اثره في حالة وجود قوة في نسبة مالية اخرى. وعلى ذلك، فانه بالرغم من ان النسب المالية مفيدة في تصنيف الشركات، الا ان لها قصورا من ناحية كونها أداة يمكن وضع سياسية على ضوئها فقد يؤدي الخلل في نسب مالية معينة لنظام الانذار المبكر الى العمل على تحسين نتائج النسب دون التركيز على تحسين وضع الشركة ككل.

٤ - **الاتجاه الى كونه نظام ثابت غير مرن:** ان نظام التحليل احادي المتغير Univariate يركز على نسب مالية غير مرتبطة او متصلة يعطيه قوة في مقاومة التغير، ومن ثم فان مستخدمي هذا النظام يعملون بشتى الطرق للحفاظ على استمراريته نتيجة سهولته وعلى ذلك تكون هناك صعوبة في تغيره.

فعلى سبيل المثال يمكن ان يتدخل القائمون على الشركات على انجاح الشركة في اختبارات الانذار المبكر حيث المعرفة المسبقة بالنسب المالية المستخدمة والمدى المقبول لكل سنة. فعلى سبيل المثال اعطاء بيانات موجهة عن بند الفائض يؤدي حتما الى ان نجاح الشركة في الاختبار كون بند الفائض يدخل في سبع نسب من اصل احدى عشرة نسبة يتكون منها نظام الانذار المبكر. ذلك على الرغم من ان توجيه البيانات يمكن ان يحدث في اي نظام معروف مسبقا النسب المستخدمة فيه وحدودها الا ان ذلك له اثر اكبر في نظام الانذار المبكر.

على انه من الانصاف القول، بانه على الرغم من الانتقادات الموجهة الى نظام (IRIS) للانذار المبكر الا انه يعد خطوة اساسية وما زال يؤدي دوره على درجة كبيرة من الكفاءة في وضع اولويات للشركات التي يجب فحص مراكزها المالية نتيجة وجود صعوبات مالية تواجهها وما زال كثير من الدراسات توصي بالاعتماد عليه سواء داخل الولايات المتحدة او خارجها (Ling, 1985: 347-351) هذا بالطبع لا ينفي الحاجة الى التطوير واللجوء الى انظمة اخرى للانذار المبكر تكون اكثر مرونة ودقة في تصنيف الشركات والمقدرة على التنبؤ بملاءتهم المالية.

النموذج الكمي المقترح

لقد اتضح ان اغلب الانتقادات التي وجهت الى نظام (IRIS) المنفذ من قبل (NAIC) ترجع بصورة اساسية الى كون هذا النظام يعتمد على اسلوب التحليل احادي المتغير Univariate كما سبق ان اشير الى ذلك من قبل وعلى ذلك فانه يقترح عند عمل نموذج كمي للتنبؤ بالملاءة المالية لشركات التأمين ان يعتمد على التحليل المتعدد المتغيرات Multivariate

حيث نجد ان التحليل المتعدد يتميز بانه اقل قابلية للثبات او السكون كما هو الحال في التحليل الاحادي .

وفي مجال تكوين نماذج كمية للتنبؤ بالملاءة المالية لشركات التأمين استخدمت عدة اساليب احصائية في ذلك. فنجد ان بعضها استخدم نظرية الاحتمالات في بناء النموذج (Nelson, 1971; Scott, 1981)، والبعض الاخر استخدم طريقة المربعات الصغرى (Eck, 1984)كما استخدم البعض (Trieschmann & Pinches, 1973) نظام التحليل المتعدد Multivariate Discriminant Analysis .

وحيث ان الغرض الاساسي لهذا البحث هو بناء نموذج رياضي للتنبؤ بالملاءة المالية لشركات التأمين باستخدام النسب المالية لشركات التأمينات العامة، فانه يلزم اختيار الاسلوب الاحصائي الذي يستطيع ان يميز بين الشركات ذات الملاءة المالية الجيدة وتلك التي تواجه صعوبات مالية، وعليه فان النموذج المبني على اساس التحليل التميزي المتعدد يعد من انسب الاساليب الاحصائية في هذا المجال بما يتميز به من سهولة في استخدامه بواسطة الحاسبات الالكترونية، وبما يقدمه من نتائج دقيقة بالرغم من صغر حجم العينة، طالما توافرت الشروط الاخرى لتطبيق هذا الاسلوب الاحصائي واهمها وجود علاقة خطية طبيعية متعددة بين المتغيرات موضوع الدراسة (حسبو، ١٩٨٥: ص١٧٤) .

١ - التحليل التميزي المتعدد Multivariate Discriminant Analysis يعتبر اسلوب التحليل التميزي، اسلوبا احصائيا للتفرقة بين مجموعتين او اكثر حيث تعرف كل مجموعة وفقا لصفاتها الخاصة بها وللوصول الى التفرقة الاحصائية بين المجموعات يلزم اختيار متغيرات التميز Discriminating Variables التي تميز كل مجموعة، وعلى ضوئها يمكن توقع الاختلاف بين المجموعات (Nie et al, 1975: 435) .

ويعتمد النموذج الكمي المقترح الى الوصول الى دالة التمييز Discriminant Function حيث تأخذ الشكل

$$Z= V_1 X_1 + V_2 X_2 .... + V_n X_n$$

حيث $V_1, V_2, ... V_n$ هي معاملات التمييز و...... $X_1, X_2,$ X_n هي متغيرات مستقلة (النسب المالية المقترحة) .

وتعمل دالة التمييز على تعظيم الفروق بين متوسط المجموعتين، وفي نفس الوقت تقليل التشابه في اخطاء التصنيف .

وللوصول الى نموذج كمي مقترح يعتمد على بيانات سوق التأمين المصري مع اختبار كفاءة النموذج في التصنيف سوف تناقش الموضوعات التالية :

١ ـ اختبار النسب المالية المميزة .
٢ ـ تحديد اي الشركات المصرية ذات ملاءة مالية قوية، وتلك التي تواجه ظروفا مالية غير مواتية .
٣ ـ الوصول الى دالة التميز باستخدام الحاسب الالي .
٤ ـ الوصول الى دالتي تصنيف الشركات الى شركات ذات ملاءةمالية قوية، واخرى تواجه صعوبات مالية معينة .
٥ ـ كفاءة النموذج في تصنيف الشركات .

٢ ـ اختيار النسب المالية: لقد اجرى العديد من الدراسات (Evans, 1968) لتحديد اسباب فشل شركات التأمين فوجد ان ذلك يرجع الى عدم كفاءة الاكتتاب، سوء تقدير الاحتياطيات الفنية وعدم كفاءة الادارة. وتحتل عدم كفاءة الادارة نصيبا اساسيا في فشل شركات التأمين، ففي احدى الدراسات (Eck, 1984:2) التي اجريت بولاية الينوى الاميركية على ٢٦ شركة تمت تصفيتها فعلا، وجد ان ٢١ شركة منها كان السبب الاساسي فيها هو عدم كفاءة الادارة. وعلى ذلك فان النسب المالية المختارة يجب ان تعكس مكوناتها اسباب الفشل .

وفي ضوء ذلك فقد اختيرت ست عشرة نسبة مالية هي (Eck, 1984:4) .
١ ـ النسبة الاولى (R1) = العمولات وتكاليف الانتاج ÷ الاقساط المكتتبة المباشرة .
٢ ـ النسبة الثانية (R2) = الاجور ÷ الاقساط المكتتبة المباشرة .
٣ ـ النسبة الثالثة (R3) = الاجور ÷ اجمالي الاصول .
٤ ـ النسبة الرابعة (R4) = المصاريف العمومية والادارية ÷ صافي الاقساط المكتتبة .
٥ ـ النسبة الخامسة (R5) =
= رصيد الوكلاء والاقساط تحت التحصيل ÷ الاقساط المكتتبة المباشرة .
٦ ـ النسبة السادسة (R6) = رصيد الوكلاء والاقساط تحت التحصيل ÷ اجمالي الاصول.
٧ ـ النسبة السابعة (R7) = ارباح المساهمين ÷ صافي الارباح .
٨ ـ النسبة الثامنة (R8) = ارباح المساهمين ÷ الفائض .
٩ ـ النسبة التاسعة (R9) = صافي الاقساط المكتتبة ÷ الفائض .
١٠ ـ النسبة العاشرة (R10) = النسبة المجمعة Combined Ratio

$$= \frac{\text{التعويضات التحميلية}}{\text{الاقساط المكتسبة}} + \frac{\text{المصاريف الادارية والعمومية}}{\text{صافي الاقساط المكتسبة}}$$

١١ ـ النسبة الحادية عشرة (R11) = معدل الخسارة .
= التعويضات التحميلية ÷ الاقساط المكتسبة.

١٢ ـ النسبة الثانية عشرة (R12)
= العمولات ÷ رصيد الوكلاء والاقساط تحت التحصيل .
١٣ ـ النسبة الثالثة عشرة (R13) = التغير في الاقساط المباشرة .
١٤ ـ النسبة الرابعة عشرة (R14) = التغير في الفائض.
١٥ ـ النسبة الخامسة عشرة (R15) = التغير في معدل الخسارة .
١٦ ـ النسبة السادسة عشرة (R16) = التغير في النسبة المجمعة .

٣ ـ تصنيف الشركات المصرية: يفرق اسلوب التحليل التميزي المتعدد بين مجموعتين كل مجموعة لها صفات مشتركة. وفي النموذج المقترح الذي يقوم على التفرقة بين مجموعتين من الشركات، الاولى ذات ملاءة مالية Solvent والثانية تواجه صعوبات مالية في الوفاء بالتزاماتها Insolvent. ولذلك فان كل الدراسات قامت على اساس اختيار عينتين من الشركات، الاولى من الشركات ذات الملاءة المالية والثانية شركات تمت تصفيتها وجمعت البيانات لها عن السنوات السابقة للتصفية.

اما الموقف بالنسبة للسوق المصري فلم يحدث ان تم تصفية اي شركة خلال الثلاثين سنة الماضية بسبب عدم مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها ولكن بالتأكيد توجد شركات ظروفها المالية افضل من شركات اخرى او بمعنى اخر يمكن تصنيف الشركات المصرية الى مجموعتين؛ الاولى ذات وضع مالي مستقر، والثانية شركات وضعها المالي اقل استقرارا. وللتفرقة بين المجموعتين يمكن الاعتماد على نتائج تطبيق مؤشرات (IRIS) السابق حسابها في الجزء السابق من هذا البحث .

ويتم ذلك بترتيب الشركات المصرية ترتيبا تصاعديا لكل نسبة من النسب الثمانية المحسوبة ويتم الترتيب التصاعدي وفقا لقرب نتيجة النسبة المحسوبة للشركة المصرية الى المدى المقبول للنسبة الخاصة بنظام (IRIS) وتعطي عددا من النقاط يتراوح بين ٦ نقاط الى نقطة واحدة فمثلا بالنسبة للنسبة الاولى الخاصة بنظام (IRIS) وهي نسبة الاقساط الى الفائض، نجد ان المدى المقبول للنسبة هو الا تتجاوز ٣٠٠٪. فبالنظر الى ناتج تلك النسبة المحسوبة للشركات المصرية عام ٨٥/٨٤ نجد ان شركة قناة السويس في المركز الاول وتحصل على ٦ نقاط، شركة الدلتا في المركز الثاني وتحصل على ٥ نقاط، وشركة المهندس في المركز الثالث وتحصل على ٤ نقاط، وشركة مصر للتأمين في المركز الرابع وتحصل على ٣ نقاط، وشركة الشرق للتأمين وتحصل على نقطتان، وشركة التأمين الاهلية في المركز الاخير وتحصل على نقطة واحدة ويتم بنفس الاسلوب لكل نسبة وذلك خلال السنوات الثلاث ٨٣/٨٢، ٨٤/٨٣، ٨٥/٨٤ .

وقد حسب متوسط عدد النقاط لكل شركة للسنوات الثلاث. وبمقارنة النتائج

بمتوسط عدد النقاط (من ٦ الى ١) وهو ٣,٥ ، يمكن تصنيف الشركة بانها ذات وضع مالي مستقر اذا كان متوسط عدد النقاط اكثر من ٣,٥ . اما اذا كان متوسط عدد النقاط ٣,٥ فأقل تصنف بان وضعها المالي غير مستقر وتحتاج الى فحص مالي متعمق لمعرفة الاسباب الفعلية وراء ذلك، اي ان يكون لها اولوية في الفحص الفني من قبل مراقبة التأمين .

ويعتقد الباحث ان التصنيف بالاسلوب السابق يعد اسلوبا علميا عادلا خاصة وان النسب المالية الخاصة بنظام (IRIS) لها وزن متساو فيما بينها حيث ان اشتراط نجاح اي شركة في النظام (IRIS) للانذار المبكر هو اجتياز اي ثمانية نسب مالية من اصل احدى عشرة نسبة التي يتكون منها النظام .

فاذا اخذت بيانات كل شركة من الشركات الست العاملة في السوق المصري للسنوات الثلاث ٨٣/٨٢، ٨٤/٨٣، ٨٥/٨٤ كحالة مفردة لكل فان ذلك يؤدي الى اعتبار ثمان عشرة حالة، حتى لا يؤثر قلة عدد الحالات موضوع الدراسة على نتائج البحث من الناحية الاحصائية .

والجدول التالي يبين تصنيف الشركات المصرية خلال الاعوام الثلاثة ٨٣/٨٢، ٨٤/٨٣، ٨٥/٨٤ الى مجموعتين: الاولى شركات ذات وضع مالي مستقر وتأخذ الرقم الكودي (١)، والثانية شركات ذات وضع مالي غير مستقر وتأخذ الرقم الكودي (٢):

الشركة	السنة	متوسط عدد النقاط	التصنيف الكودي
شركة مصر للتأمين	٨٣/٨٢	٣,٥	٢
شركة الشرق للتأمين	»	٢	٢
شركة التأمين الأهلية	»	٣,٥	٢
شركة قناة السويس	»	٤,٧٥	١
شركة المهندس	»	٣,٥	٢
شركة الدلتا	»	٣,٨٧	١
شركة مصر للتأمين	٨٤/٨٣	٣,٣٧	٢
شركة الشرق للتأمين	»	٢,٦٢	٢
شركة التأمين الاهلية	»	٣,٣٧	٢
شركة قناة السويس	»	٤,٥	١
شركة المهندس	»	٤,٣٧	١
شركة الدلتا	»	٢,٨٧	٢
شركة مصر للتأمين	٨٥/٨٤	٣,٧٥	١
شركة الشرق للتأمين	»	٢	٢
شركة التأمين الاهلية	»	٣	٢
شركة قناة السويس	»	٤,٧٥	١
شركة المهندس	»	٤,٧٥	١
شركة الدلتا	»	٣,٢٥	٢

ويمكن تلخيص الجدول السابق كما يلي

عدد الحالات	تصنيف كودي (١)	تصنيف كودي (٢)
١٨	٧	١١

٤ ـ دالة التمييز للنموذج الكمي المقترح: تم حساب قيم النسب الست عشرة المختارة للشركات المصرية للسنوات الثلاث موضوع الدراسة. وباعتبار تصنيف الشركات الى مجموعتين مجموعة ذات وضع مالي مستقر (كود١) ومجموعة ذات وضع مالي غير مستقر (كود٢) وباستخدام الحاسب الالي. امكن الوصول الى دالة التميز (Z) بعد ان استبعد الحاسب الالي ست نسب مالية وجد ان ليس لها تأثير على التميز بين المجموعتين. والنسب المالية المستبعدة هي:

R15, R14, R11, R10, R5, R3.

$$Z = -73.005640 + 2.760399\, X_1 + 1.045741\, X_2 + 0.477062\, X_3 + 0.811446\, X_4 - 0.428048 X_5 + 0.103803\, X_6 + 0.070422\, X_7 + 0.011649\, X_8 + 0.038421\, X_9 - 0.049216\, X_{10}$$

حيث

X1 = R1 = العمولات ÷ الاقساط المكتتبة المباشرة .
X2 = R2 = الاجور ÷ الاقساط المكتتبة المباشرة .
X3 = R4 = المصاريف العمومية والادارية ÷ صافي الاقساط المكتتبة .
X4 = R6 = رصيد الوكلاء والاقساط تحت التحصيل ÷ اجمالي الاصول .
X5 = R7 = ارباح المساهمين ÷ صافي الارباح .
X6 = R8 =ارباح المساهمين ÷ الفائض .
X7 = R9 = صافي الاقساط المكتتبة ÷ الفائض .
X8 = R12 = العمولات ÷ رصيد الوكلاء والاقساط تحت التحصيل .
X9 = R13 = التغير في الاقساط المباشرة .
X10 = R16 = التغير في النسبة المجمعة .

٥ ـ دالتي التصنيف Classification Functions: باستخدام الحاسب الالي امكن الوصول الى دالتي التصنيف، الدالة الاولى CF1 خاصة بالشركات ذات الوضع المالي المستقر. والدالة الثانية CF2 خاصة بالشركات ذات الوضع المالي غير المستقر .

وفيما يلي دالتي التصنيف (دوال التميز الخطي لفيشر) .

$$CF1 = -2087.505 + 176.9454 X_1 + 70.73186 X_2 + 31.35636 X_3 + 53.80195 X_4 - 26.82596 X_5 + 7.746758 X_6 + 4.463687 X_7 + 0.7735202 X_8 + 2.456080 X_9 - 3.531126 X_{10}$$

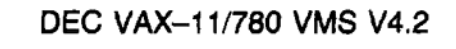
$$CF2 = -3246.672 + 221.9060 X_1 + 87.76460 X_2 + 39.12660 X_3 + 67.01855 X_4 - 33.79790 X_5 + 9.437480 X_6 + 5.610718 X_7 + 0.9632561 X_8 + 3.081878 X_9 - 4.332788 X_{10}$$

هذا وقد وجد ان معامل الارتباط المقنن Canonical Correlation ٣ , ٩٩٪ والذي يمثل علاقة الارتباط بين النموذج واي مجموعة من المجموعتين اللتين يفرق بينهما. كما وجد ان قيمة الجذر المميز Eigen - Value لهذا النموذج ٩ , ٧٠٪ بمعنى ان هذا النموذج يستطيع ان يفسر حوالي ٧١٪ من اجمالي قيمة التباين بين المجموعتين من الحالات محل الدراسة .

ولمعرفة تصنيف اي شركة باستخدام النموذج، فان الاجراءات تتلخص في انه بعد ايجاد النسب العشرة الداخلة في النموذج، يتم التعويض بقيم تلك النسب مرة في الدالة الاولى للتصنيف ومرة ثانية في الدالة الثانية للتصنيف. فاذا حدث ان كانت نتيجة الدالة الاولى اكبر من نتيجة الدالة الثانية فمعنى ذلك ان الشركة تصنف في المجموعة الاولى اي أن وضعها المالي مستقر. اما اذا حدث العكس اي نتيجة الدالة الثانية اكبر من نتيجة الدالة الاولى، فمعنى ذلك ان الشركة تصنف في المجموعة الثانية اي ان وضعها المالي غير مستقر، ومن ثم يكون لها اولوية في الفحص الفني لمركزها المالي .

اي ان وقوع اي شركة في المجموعة الثانية، يعد انذارا مبكرا لعدم الاستقرار المالي الذي ربما يؤدي في المستقبل الى خروج الشركة من سوق التأمين، وهذا ما تعمل هيئات الاشراف والرقابة على تلافيه دائما .

٦ - مقدرة النموذج المقترح على التصنيف: لقد اظهرت النتائج مقدرة النموذج المقترح على تصنيف الحالات الثماني عشرة محل الدراسة، بكفاءة عالية في التنبؤ حيث بلغت مقدرة النموذج على التصنيف الى ١٠٠٪ كما يتضح ذلك من الجدول رقم (٤):



DEC VAX-11/780 VMS V4.2

ALL-GROUPS STACKED HISTOGRAM

CANONICAL DISCRIMINANT FUNCTON 1

```
          4 +                                                                                  +
F           :                                                                                  :
R           :                                                                                  :
E         3 +              1 1                                                                 +
Q           :              1 1                                                                 :
U           :              1 1                                                                 :
            :              1 1                                                                 :
E         2 +              1 1                                      222                        +
N           :              1 1                                      222                        :
            :              1 1                                      222                        :
C           :              1 1                                      222                        :
Y         1 +              111                                  22 2222 2  2                   +
            :              111                                  22 2222 2  2                   :
            :              111                                  22 2222 2  2                   :
            :              111                                  22 2222 2  2                   :
             X---------+---------+---------+---------+---------+---------+---------+---------X
            OUT     -12.0     -8.0      -4.0       .0       4.0       8.0      12.0       OUT
CLASS        111111111111111111111111111111111111222222222222222222222222222222222222222222222
CENTROIDS                    1                                        2
```

شكل رقم (١)

جدول رقم (٤)
نتائج النموذج الكمي المقترح

الحالات محل الدراسة	عدد الحالات	التصنيف المقدر باستخدام النموذج	
		مجموعة (١)	مجموعة (٢)
مجموعة (١)	٧	٧ ٪١٠٠	صفر صفر٪
مجموعة (٢)	١١	صفر صفر٪	١١ ٪١٠٠

ونخلص مما تقدم ان النموذج المقترح والمعتمد على بيانات السوق المصري يستطيع ان يقوم بتصنيف الشركة في اي من المجموعتين سواء اكانت مجموعة الشركات ذات الوضع المالي المستقر. ام مجموعة الشركات ذات الوضع المالي غير المستقر ومن ثم نوصي باستخدامه. والشكل (١) يبين المدرج التكراري لمجموعة الشركات ذات الوضع المالي المستقر ومجموعة الشركات ذات الوضع المالي غير المستقر وحيث يتضح مدى سلامة النموذج في التفرقة بين مجموعتي الشركات.

النتائج

يمكن أن نلخص أهم نتائج البحث فيما يلي:

١ ـ الاهتمام المتزايد باستخدام نظام الانذار المبكر في التنبؤ بالملاءة المالية لشركات التأمين، من وجهة نظر مراقبي التأمين، حيث يمكن باستخدام هذا الأسلوب في تحديد الشركات التي يجب أن يكون لها أولوية في الفحص الفني لمراكزها المالية.

٢ ـ استخدام نظام (IRIS) للانذار المبكر من قبل اتحاد مراقبي التأمين الأمريكي (NAIC) في اوائل السبعينات، وقد تم تطويره، حتى يمكن أن يعطي نتائج دقيقة.

٣ ـ طبق الباحث نظام (IRIS) على السوق المصري، حيث أمكن حساب ثمان نسب مالية فقط من أصل احدى عشرة نسبة مالية يتكون منها النظام، ومن ثم لم يتمكن الباحث من الوصول الى تصنيف دقيق لموقف الشركات المصرية من حيث الملاءة المالية.

٤ ـ وجهت العديد من الانتقادات الى نظام (IRIS) للانذار المبكر وقد تركزت معظمها على كون النظام يعتمد على التحليل أحادي التغير Univariate، ولذلك أوصت كثير من الدراسات الى الاتجاه الى أسلوب التحليل متعدد المتغيرات Multivariate.

٥ ـ قدم الباحث نموذج كمي مقترح لتصنيف شركات التأمين الى مجموعتين من حيث كفاءة

الملاءة المالية، وذلك باستخدام بيانات السوق المصري. وقد تم اجراء الاختبارات الاحصائية التي تثبت سلامة النموذج الرياضي المقترح.

وبناء على الدراسة يقدم الباحث التوصيات التالية:

١ ـ يقدم الباحث نموذجا رياضيا يمكن بواسطته التنبؤ بالملاءة المالية لشركات التأمين، مبني على بيانات السوق المصري، يصلح للتطبيق العملي في السوق المصري، والأسواق الأخرى المشابهة، وذلك بدرجة كبيرة من الدقة. وعلى ذلك يمكن لهيئات الاشراف والرقابة البدء في استخدامه والتحقق من نتائجه.

٢ ـ يمكن أن يستخدم النموذج أيضا بواسطة ادارة الشركات لمعرفة الموقف المالي للشركة القائمين على ادارتها. كما يصلح النموذج للتحقق من كفاءة الملاءة المالية لشركات اعادة التأمين التي تتعامل معها ادارة الشركة.

٣ ـ من الضروري تحديث النموذج أولا بأول، وذلك ضمانا لاستمراريته وفعاليته.

المصادر العربية

حسبو، هـ.

١٩٨٥ «استخدام النسب المحاسبية في التنبؤ بالأزمات المالية ـ نموذج كمي مقترح لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت» بحث غير منشور، جامعة الكويت، كلية التجارة: ١٧٤.

المصادر الأجنبية

Bachman, J.E.

1975 "Premium-to-Surplus Ratios, Investment Portfolio Composition and Insurer Solvency." Best's Review 75, 12: 10-12, 82-90.

Carson, E.

1975 "Insurance Company Solvency" Best's Review 75, 9 (January): 16-18, 67 - 70.

Eck, J.

1984 "A Proposed Early Warning System to Detect Financially Troubled Property and Liabilities Insurers" Unpublished paper Washburnn University, U.S.A.

Evans, C.

1968 "Basic Financial Differences of Substandard Automobile Insurers" Journal of Risk and Insurance, 35 (December): 489 - 513.

Gilfillan, S.L.
1985 "Background study: NAIC Position on Publication of IRIS Results". Unpublished study for NAIC (June).

Hammond, J. & Shiling, N.
1978 "Some Relationships of Portfolio Theory to the Regulation of Insurer Solidity." Journal of Risk and Insurance, 47, 3 (Sept.): 376-399.

Harrington, S. & Nelson, J.
1984 "A Regression-Based Methodology for Solvency Surveillance in the Property-Liability Insurance Industry." Working Paper No. 84-12, Center for Research on Risk and Insurance Wharton School, University of Pennsylvania (November): 1-32.

Hiestand, J.C.
1977 "The Insurance Guaranty Funds and their Implications for the Insurance Business." CPCU Journal, 30 (June): 112-117.

Kramer Capital Consultants
1976 "Property and Liability Insurer Capital Adequacy"Study for the American Insurance Association, New York (November): 33-40.

Krogh, E.
1972 "Insurer Post-Insolvency Guaranty Funds." Journal of Risk and Insurance, 39,3: 431-450.

Ling, F.
1985 "Government and Supervision as Applied to the Insurance Industry in Taiwan" A Dissertation Submitted for Ph.D College of Business Administration of Georgia State University.

Meador, J. & Thornton, J.
1978 "The NAIC Early Warning System: A One-State Review." Best's Review, 79, 3 (July): 10-12, 69-70.

Miron, M.
1984 a "Comparative Standards of International Solvency Regulations of Property and Casualty Insurance Companies." Journal of Insurance Regulation, NAIC: 421-439.

1984b "The Symptoms of Financial Health." ReAction,s Magazine, (June).

Munch, P. & Smallwood, D.
1980 "Solvency Regulation in the Property-Liability Insurance Industry: Empirical Evidence." The Bell Journal of Economics, 11 (Spring): 261-279.

National Association of Insurance Commissioners (NAIC).
1984 Using the NAIC Insurance Regulatory Information System: Property and Liability Edition, NAIC, Kansas.

Nelson, R.
1971 "Property-Liability Company Exits." Journal of Risk and Insurance 38 (September): 357-366.

Nie, N. Holl C.H., Jenkins, J.C. Steinbrenner, K., & Bent, D.H.
1975 " Statistical Package for the Social Sciences (2nd ed). New York: McGraw-Hill.

Salzmann, R.
1981 "IRIS Yardsticks to Identify Financial Weakness." A Paper presented to the Casualty Actuarial Society Meeting at New Orleans (November)

Scott, J.
1981 "The Probability of Bankruptcy." Journal of banking and Finance, 5, 3 (Sept.) 291-349.

Skipper, H.D.
1983 "The NAIC Experience and its Possible Relevence for Regional Cooperation." Unpublished paper, Georgia State University, Atlanta.

1985 "Regulatory Control and Reinsurance" Risk Management (March): 478-482.

Trieschmann, J. & Pinches, G.
1973 "A Multivariate Model for Predicting Financially Distressed p-L Insurers." Journal of Risk and Insurnace, 9, 3 (March): 327-338.

Wenck, T.
1984 "Insurance Company Insolvencies: A Prescription of Antidotes." CPCU Journal, 37, 4 (December): 223-231.

Zelton, R.
1972 "Solvency Surveillance: The Problem and a Solution". The Journal of Risk and Insurance, 39: 573-588.

مدى رضاء عملاء الخدمات خلال عملية اتخاذ قرار الشراء بالتطبيق على خدمة التعليم في جامعة الكويت

احمد علي جبر
كلية التجارة - جامعة المنصورة

مقدمــــة

اهتمت الدراسات التسويقية بموضوع اتخاذ قرار شراء المستهلك منذ اثر عام ١٩٥٥، (Katona & Eva, 1955)، وقد تركزت معظم الدراسات التي تعرضت لهذا الموضوع على بعض العوامل التي لها تأثير على عملية اتخاذ القرار مثل كمية المعلومات التي يحتاج اليها المشتري ونوع المعلومات ومصادرها، ثم اخذت هذه الدراسات -وخاصة مع القبول الواسع لمفهوم التوجيه بالمستهلك للأنشطة التسويقية- تهتم بموضوع مدى رضاء المشتري عن قراراته، ثم بدأت الدراسات التسويقية تهتم بالحالة التي يكون عليها المشتري خلال فترة ماقبل الشراء، (Brehm, 1966).

وعلى الرغم من عدم اتفاق الباحثين في النتائج التي توصلوا اليها والتي تراوحت بين الشعور بالرضاء وعدم الشعور بالرضاء عن هذه المرحلة (Westbrook, et al. 1978)، إلا أن هذه الدراسات قد افادت العاملين في التسويق الذين زاد اهتمامهم بموضوع الرضاء الذي يشعر به المشتري خلال مرحلة الشراء، وأخذت تهتم بمدى استجابة الإدارة لمشكلاته (Resnik & Harmon, 1983)، ويلاحظ المتتبع لهذا النوع من الدراسات أنها قد ركزت على مشترى المنتجات الملموسة ولم تهتم كثيرا بالحالة التي يكون عليها المشتري خلال عملية اتخاذ قرار شراء الخدمات والتي تتميز ببعض الصفات -حيث يصعب معاينة الخدمة ومعرفتها قبل الشراء، وكذا تعقد العلاقة بين الطلب وعرض الخدمات وطبيعة العلاقة بين مشتري الخدمة والمنظمة التي تقدمها ومدى ارتباط الخدمة بالمشترين وغيرها من الصفات (Lovelock, 1983)، التي قد تزيد

من صعوبة عملية اتخاذ قرار شرائها وبالتالي الحالة التي يكون عليها المشتري خلال مرحلة اتخاذ القرار.

وعلى الرغم من أن بعض الباحثين ما زالوا لا يرون اختلافات معنوية بين تسويق الخدمات والمنتجات الملموسة مثل (Enis & Kenneth, 1981) إلا أن معظم الباحثين يرون أن هناك اختلافات بينهما تستلزم إجراء المزيد من الدراسات لتحديد مجالات الاختلاف (Bate-son, 1979; Shostack, 1977)، ولقد تعددت الدراسات في تسويق الخدمات في هذه المرحلة وأخذت تهتم بطبيعة هذه المنتجات وتصنيفها وأثر ذلك على سلوك المستهلكين والاستراتيجيات التسويقية التي تتناسب معها (Lovelock, 1983).

ويتمشى هذا البحث مع تلك الاتجاهات حيث يدرس مدى الرضاء او الحالة التي يكون عليها مشتري الخدمة خلال مرحلة اتخاذ القرار الخاص باختيار مزيج الخدمات الذي يريده، وقد تم اختيار سوق الخدمات التعليمية الجامعية بالكويت حيث يتبع نظام المقررات لدراسة الحالة التي يكون عليها الطلبة خلال عملية اختيار مجموعة المقررات التي يرغبون في دراستها، ويمتاز هذا المجال بأن هناك مجموعة من خطوط المنتجات التي تقدمها الجامعة ويشمل كل خط مزيجا من المقررات والأساتذة والمواعيد والأماكن مما يسمح بتوفير تشكيلة مناسبة امام الطلبة للاختيار، كما تستمر عملية الاختيار طوال فترة الارشاد مما يسمح للباحث ايضا بقياس آراء الطلبة خلال هذه الفترة ومقارنتها بفترة ما بعد الاختيار.

اهمية البحث

يمكن الاشارة الى بعض العوامل التي تزيد من أهمية هذا البحث فيما يلي :

١ - تقييم مدى رضاء مشتري الخدمات خلال مرحلة اتخاذ القرار ومدى مناسبة مزيج الخدمات لرغباته، وكفاية المعلومات لترشيده، خلال هذه المرحلة باعتبارها من أهم العوامل تأثيرا في مدى رضاء العملاء (Westbrook, et al, 1978).

٢ - تركز هذه الدراسة على سوق إحدى الخدمات الرئيسية التي تقدمها المنظمات التي لا تهدف الى الربح، والتي يعطيها العملاء أهمية كبيرة في نفس الوقت لأنها تتحمل ببعض حاجاتهم المعنوية الرئيسية أو لعلاقاتها بشخصيتهم مباشرة وقدراتهم العقلية مما يجعل للقرارات المتعلقة بها أهمية خاصة عند العملاء. (Lovelock, 1983.).

٣ - يقوم نظام المقررات الذي تأخذ به جامعة الكويت على الأخذ بالمفهوم التسويقي حيث يعطى للطالب حرية اكبر مما يتيحها نظام التعليم التقليدي (عبدالرحمن وآخرون، ١٩٧٧)، فيختار الطالب المواد والأساتذة والمواعيد والأماكن التي تتناسب مع حاجاته ورغباته وقدراته. ولا شك أن دراسة نظام التوجيه الذي يهدف الى ترشيد القرارات التي يتخذها الطالب في هذا المجال سوف يوضح مدى فعالية هذا النظام وقدرته على تحقيق اهدافه.

٤ - أن فشل بعض الطلبة في اتخاذ القرارات السليمة خلال مرحلة الإرشاد قد أدى في بعض الأحيان الى عدم قدرتهم على تحقيق الحدود الدنيا اللازمة للنجاح في العملية التعليمية وتوجيه الإنذار لهم وفصلهم في بعض الأحيان (العوضي وآخرون، ١٩٨٢)، مما سبب الإحباط والشعور بالفشل لهؤلاء الطلبة، ولا شك أن تقييم مرحلة اتخاذ القرار الخاص باختيار المزيج التعليمي سوف يرشد من العملية التعليمية ويزيد من فعالية المجهودات التي يبذلها كل من الطلبة والجامعة في هذا المجال.

هدف الدراسة

يمكن ايجاز اهم اهداف البحث فيما يلي :

١ - تقييم مدى رضاء مشترى الخدمة خلال مرحلة اتخاذ قرار الشراء، وتحديد مدى مناسبة مزيج الخدمات لرغباته من حيث العمق والاتساع، وكذا مدى كفاية المعلومات لترشيده في عملية اتخاذ القرار.

٢ - تقييم عملية التوجيه والإرشاد التي يعتمد عليها نظام المقررات في جامعة الكويت وبيان مدى قدرته على الترشيد وتحقيق رضاء الطلاب خلال الإرشاد والخاصة باختيار المواد والأساتذة والمواعيد والأماكن التي تقدم فيها المقررات.

فروض البحث

تفترض الدراسة عدم كفاية مزيج الخدمات والمعلومات التي تقدمها منظمات الخدمات مما يؤدي الى انخفاض معدلات الرضاء التي يشعر بها العملاء في سوق الخدمات خلال الفترة التي يمرون بها اثناء عملية اتخاذ القرار عن مرحلة ما بعد القرار ويمكن إيجاز أهم الفروض التي سوف تختبرها الدراسة كمثال تطبيقي على خدمة التعليم التي تقدمها جامعة الكويت للطلبة على النحو التالي :

١ - أن القصور في مزيج الخدمات التعليمية وخاصة ما يتعلق بمجموعة المواد والأساتذة والمواعيد والأوقات التي تقدمها الجامعة يؤدي الى صعوبة عملية اتخاذ القرار الخاص باختيار مجموعة المواد التي يختارها الطلبة.

٢ - أن القصور في المعلومات التي تقدمها الجامعة للطلبة لترشيدهم في عملية اتخاذ القرار سواء من حيث نوعية المعلومات وكمياتها ومصادرها ووقت تقديمها لهم، يؤدي إلى صعوبة عملية اتخاذ القرار.

٣ - أن الصعوبة التي يشعر بها الطلبة في اتخاذ القرار الخاص باختيار مجموعة المواد التي يرغبون في دراستها خلال مرحلة الإرشاد يؤدي الى انخفاض معدلات الرضاء الذي يشعرون به خلال مرحلة الاختيار عن مرحلة ما بعد الاختيار.

منهج البحث

يعتمد البحث بصفة رئيسية على المنهج التجريبي لتقييم درجة رضاء الطلبة حيث تم اختيار عينة من الطلبة لدراسة مدى رضائهم خلال هذه الفترة ومقارنة نتائجها بنتائج عينة اخرى من الطلبة بعد انتهاء مرحلة الإرشاد وبداية الدراسة لمعرفة الفرق بينهما كما اعتمد على المنهج التاريخي لمعرفة ما انتهت اليه الدراسات الخاصة برضاء المشترين خلال مرحلتي اتخاذ القرار الخاص بالشراء وما بعد الشراء في سوق المنتجات الملموسة.

وسوف تأخذ الدراسة بالاسلوب الاحصائي لتوصيف مجتمع البحث وتقييم عملية الرضاء خلال مرحلتي القرار (Westbrook, 1980)، وتقدير معنوية الاختلاف بين نتائج كل مجموعة من مجموعتي الدراسة، وقد اعتمد البحث على المقابلة الشخصية الفردية والجماعية خلال فترة الدراسة الاستكشافية لتحديد أهم الموضوعات التي تهم الطلبة وتؤثر في عملية الرضاء، وقد اشرف بعض الاساتذة على عملية جمع البيانات من الطلبة بواسطة استمارة استبيان حتى يضمن الباحث ارتفاع نسبة الاستجابة من المفردات التي شملتها العينة خلال الدراسة التحليلية، وقد صيغت الاسئلة التي تقيس مدى الرضاء او غيرها من موضوعات التقييم في شكل متدرج من ٥ نقاط (Haley & Case, 1979).

وقد استخدم البحث بعض التحليلات الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات والغرض من الدراسة حيث اعتمد على اسلوب (كا٢) لدراسة مدى معنوية الفروق بين مجموعتي الدراسة، وقد صمم البرنامج بحيث يتم دمج الملاحظات التي تقل عن ٥ في النوعية الواحدة من الاجابات، كما تم استخدام الارتباط لدارسة مدى الارتباط بين الصعوبة في اتخاذ القرار من جهة، وكل من مزيج الخدمات وكفاية المعلومات التي تقدمها الجامعة من جهة ثانية، كما استخدم المتوسط المرجح للتعبير عن التدرج في الإجابات التي تقيس مدى الرضاء.

عينة البحث

اعتبر الطلبة المقيدون خلال الفصل الدراسي الثاني لعام ١٩٨٤ بادارة التسجيل هو إطار المجتمع، ونظرا لان الموضوع يركز على درجة الرضاء الذي يحققه الطلبة خلال مرحلة اتخاذ القرار، ومقارنته بمدى الرضاء الذي يشعرون به بعد عملية اتخاذ القرار، فقد تم اختيار عينتين احتماليتين عشوائيتين؛ احداهما تقيس آراء الطلبة خلال مرحلة الاختيار «نهاية فترة الإرشاد»، والأخرى لقياس آراء الطلبة بعد عملية اتخاذ القرار وذلك بمعاونة إدارة التسجيل والكمبيوتر، وقد قدر حجم العينة على اساس معامل ثقة ٩٥٪ وافتراض نسبة توافر الخصائص المطلوب دراستها في مجتمع البحث ٠,٥ حتى تعطى اكبر عينة ممكنة عند حدود خطأ ±٣٪، وحيث ان عدد الطلبة المسجلين خلال الفصل الذي تمت خلاله الدراسة قد بلغ ١٣٠٥٥ طالب بخلاف طلبة كلية الطب الذين لا يشملهم نظام المقررات وعددهم ١٠٤ طلاب اذا فان حجم العينة

١٠٠٠، وقد بلغ عدد المفردات التي تم دراستها في كل عينة ١١٠٠ مفردة، وقد تبين سلامة حوالي الف استمارة في كل مرحلة من مرحلتي الدراسة من العينة الاحتمالية التي تم توزيعها على الكليات وفقا للكشوف التي استخرجتها ادارة التسجيل بالجامعة.

ويرجع اعتماد الباحث على عينتين من الطلبة لقياس آرائهم خلال مرحلتي اتخاذ القرار وما بعد اتخاذ القرار الى قصر الفترة الزمنية بين المرحلتين، وبالتالي فإن الاعتماد على مجموعة واحدة للقياس قد يؤدي الى تحيز العينة لآرائها التي ذكرتها في القياس الأول. وقد قام الباحث بقياس ما اذا كانت هناك فروق معنوية بين المجموعتين من الطلبة واوضح التحليل عدم وجود فروق بينهما بالنسبة لبعض المتغيرات الديمغرافية التي يقسم على اساسها الطلبة تبعا لتوزيع سجلات ادارة التسجيل.

الدراسة الاستكشافية

استهدفت الدراسة في هذه المرحلة تحديد الموضوعات التي تؤثر على درجة رضاء الطلبة خلال فترة اتخاذ القرار الخاص بمزيج المقررات التي يرغب الطالب في دراستها قبل بداية كل فصل دراسي.

وقد اعتمد الباحث على المقابلات الفردية والجماعية للطلبة الذين قام بارشادهم ـ خلال ٦ فصول دراسية في الفترة من ٨١/٨٠ حتى ١٩٨٣/٨٢ ـ وكان عدد كل مجموعة خلال كل فصل يتراوح ما بين ٢٥-٣٥ طالب وطالبة، وقد اوضحت اراء الطلبة خلال هذه الدراسة أن هناك موضوعات رئيسية تتعلق بعملية القرار الخاص بالمقررات التي يرغبون في دراستها وتؤثر في مدى رضائهم.

ويمكن ايجاز أهم الموضوعات التي تم التوصل اليها في الدراسة الاستكشافية ولها علاقة برضاء الطلبة، والموضوعات التي بحثها في الدراسة التحليلية (عن طريق الاستبيان) فيما يلي:

١ - مدى التنوع في المواد المعروضة سواء من حيث الاتساع او العمق.
٢ - مدى كفاية المعلومات والإرشادات المتاحة التي توجه الطلبة في عملية اتخاذ القرار من حيث النوعية والكمية والمصادر المتاحة والوقت الذي تقدم فيه.
٣ - مدى التسهيلات التي يقدمها النظام واثرها على درجة الصعوبة في اتخاذ القرار.
٤ - مدى الرضاء الذي يشعر به الطلبة وعلاقته بالمتغيرات السابق الإشارة اليها خلال فترتي الدراسة.

خطة الدراسة

تقسم الدراسة الى اربع نقاط رئيسية، تتعرض النقطة الأولى لمزيج الخدمات

التعليمية الذي تقدمه الجامعة ومدى رضاء الطلبة عنه، وفي النقطة الثانية ندرس موضوع المعلومات التي يوفرها النظام ومدى كفايتها من حيث النوعية والكمية والمصادر والوقت وقدرتها على ترشيد عملية اتخاذ القرار، وفي النقطة الثالثة تقييم مدى الصعوبة التي يواجهها الطلبة ومدى الرضاء الذي يشعر به الطلبة سواء خلال مرحلة اتخاذ القرار أو ما بعد القرار، واخيرا نتائج وتوصيات البحث.

مزيج المقررات التعليمية: يقصد بمزيج المقررات التعليمية التي تقدمها الجامعة هنا، مجموعة المواد الدراسية المختلفة التي تقدم لمختلف طلبة الجامعة، ونظرا لأن نظام المقررات الذي تأخذ به جامعة الكويت يهدف ضمن ما يهدف الى اتاحة فرصة اكبر للطالب ليختار المقررات التي تتناسب مع رغباته وقدراته، فإن الجامعة تعمل في العادة على تقديم مزيج متعدد من المواد، من خلال التوسع في خطوط المواد التي تعرضها، وكذا العمق في هذه الخطوط ، وأخيرا التشكيلة الخاصة بكل مقرر.

ويمكن تقسيم خطوط المواد التي تقدمها الجامعة تبعا لمدى التزام الطلبة بدراستها تبعا للتخصصات الى اربعة خطوط رئيسية هي :

- مجموعة المتطلبات الجامعية وهي المواد التي يدرسها كل طالب بالجامعة بغض النظر عن تخصصه.
- مجموعة التخصص الرئيسي وتشمل مجموعة المواد المقررة على كل تخصص والتي تختلف من تخصص الى آخر.
- مجموعة المقررات الاختيارية وهي التي يختار منها الطالب عددا معينا من الوحدات الدراسية وفقا لرغباته وقدراته وتخصصه.
- مجموعة التخصص المساند، وهي مجموعة المقررات التي يختار منها بعض الطلبة الذين يحق لهم اختيار تخصص مساند بالإضافة الى تخصصهم الرئيسي.

وتعمل الجامعة على تحقيق العمق في كل خط من الخطوط السابقة عن طريق زيادة عدد المقررات التي تتضمنها كل مجموعة، كما تهتم بموضوع التشكيل في المواد التي تقدمها عن طريق الأساتذة الذين يقدمون المواد حيث يقدم المادة أكثر من استاذ في العادة، وكذا التشكيل في الأوقات التي تعرض فيها المادة، وأخيرا التشكيل عن طريق تقديم المادة في اكثر من مكان.

وهكذا تهدف الجامعة في ظل نظام المقررات الى التوسع في مزيج المقررات التي تقدمها ما أمكن حتى يجد كل طالب مجموعة المقررات التي تتناسب مع رغباته وقدراته وظروفه مع الأخذ في الاعتبار المتطلبات التعليمية التي يجب توافرها في كل مزيج وفق كل تخصص، ولذا فإن قرارات الطلبة تتضمن في الواقع مزيجا مركبا من المقررات والأساتذة والأوقات والأماكن التي يرغبها في كل فصل دراسي. وسوف نشير هنا الى اهمية مزيج

المقررات وارتباطه بعملية الرضاء عند الطلبة، ثم مدى قبول الطلبة لكل مجموعة من المقررات التي تعرضها الجامعة خلال عملية اتخاذ القرار وما بعد اتخاذ القرار، والفروق بين آراء الطلبة خلال هاتين الفترتين فيما يلي:

١ - **اهمية مزيج المقررات وعلاقته بالرضاء**: يعتبر مزيج المنتجات الذي تقدمه المنظمة أهم عنصر في عناصر المزيج التسويقي، وهو الذي تدور حوله في العادة كل الانشطة التسويقية الأخرى التي تعمل على تيسير عملية مبادلته وقبوله من العملاء والسوق بصفة عامة، وتحاول الجامعة ـ في حدود إمكاناتها ـ تقديم مزيج واسع من المقررات بحيث تجد مختلف مجموعات الطلبة الذين تتعامل معهم التشكيلة التي تتوافق مع رغباتهم وقدراتهم. وتوضح نتائج الدراسات السابقة (Westbrook et al, 1980) أن هناك ارتباطا بين مدى التوسع في مختلف عناصر مزيج المنتجات التي تقدمها المنظمة ودرجة الرضاء الذي يشعر به المشترون.

٢ - **مدى الاتساع والعمق في مزيج المقررات التي تقدمها الجامعة**: يقصد بمدى الاتساع والعمق في مزيج المقررات هنا عدد المقررات المطروحة في كل خط، والتشكيلة المتاحة في كل مقرر. وسوف يتعرض البحث هنا الى رأي الطلبة في كل مجموعة من المقررات الأربعة الرئيسية ومدى كفاية الأساتذة الذين يقدمونها والمواعيد والأماكن التي تعرض فيها، وتوافقها مع رغبات وقدرات الطلبة كما يوضحها جدول رقم (١) على النحو التالي :

أ - **مجموعة المتطلبات الجامعية** : توضح نتائج الدراسة انه يوجد اختلاف معنوي بين آراء مجموعتي الطلبة في مدى التنوع المتاح بالنسبة لهذه المجموعة من المواد وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠١ بالنسبة للمواد والمواعيد والأماكن. ولكننا نلاحظ أن الاختلاف بين آراء المجموعتين من الطلبة يكون معنويا بالنسبة لمدى مناسبة عدد الأساتذة عند مستوى معنوية ٠,٠٥.

ويرجع هذا الاختلاف الى أن الطلبة في مرحلة اتخاذ القرار يرون أن التنوع المتاح أقل مما يراه الطلبة بعد اتخاذ القرار بالنسبة لمجموعة المواد والأساتذة والمواعيد، ولكننا نلاحظ أن الاختلاف بالنسبة للأماكن يرجع الى أن مجموعة طلبة العينة الثانية يرون أن التنوع المتاح في الأماكن أقل مما تراه العينة الأولى. ويعتقد الباحث أن مرجع هذا الاختلاف هو أن الطلبة بعد بداية الدراسة يعانون من عملية التنقل بين الكليات المختلفة بطريقة تسبب لهم بعض المشاكل سواء من حيث الجهد او الوقت او التضارب في المواعيد احيانا وخاصة أن هذه المجموعة من المواد مقررة على كل طلبة الجامعة مما يضطرهم الى الانتقال من كلياتهم الى الكليات التي تقدم هذه المواد، ثم العودة مرة أخرى الى كلياتهم لمواصلة دراساتهم.

جـدول رقـم (١)
مدى الاتساع والعمق في مزيج الخدمات التعليمية

مجالات الشكل / خطوط المقررات	المـواد: كبيرة جدا	كبيرة	مناسبة	غير كافية	غير كافية على الاطلاق	كا٢	د ح
	٪	٪	٪	٪	٪		
المتطلبات الجامعية :						٧٠,٣٤	٤**
خلال مرحلة اتخاذ القرار	٤	٦	٤٧	٢١	٢٢		
بعد مرحلة اتخاذ القرار	٦	٥	٦١	١٨	١٠		
التخصص الرئيسي :						٢٣,٠٨	٤**
خلال مرحلة اتخاذ القرار	٧	٤	٦٢	١١	١٦		
بعد مرحلة اتخاذ القرار	٨	٥	٦٩	٨	١٠		
التخصص المساند :						٥٣,٦	٤**
خلال مرحلة اتخاذ القرار	٧	٥	٧٤	٦	٨		
بعد مرحلة اتخاذ القرار	٧	٤	٨٥	٢	٢		
المقررات الاختيارية :						٨٤,٩٢	٤**
خلال مرحلة اتخاذ القرار	٨	١٢	٦٥	٦	٩		
بعد مرحلة اتخاذ القرار	١٠	٩	٧٦	٣	٢		

مجالات الشكل / خطوط المقررات	الأساتذة: كبيرة جدا	كبيرة	مناسبة	غير كافية	غير كافية على الاطلاق	كا٢	د ح
	٪	٪	٪	٪	٪		
المتطلبات الجامعية :						١١,٥٤	٤*
خلال مرحلة اتخاذ القرار	٢	٣	٤٥	٢٩	٢١		
بعد مرحلة اتخاذ القرار	٣	٣	٥٠	٢٣	٢١		
التخصص الرئيسي :						٤١,٨٤	٤**
خلال مرحلة اتخاذ القرار	٣	٤	٤٨	٢٠	٢٥		
بعد مرحلة اتخاذ القرار	٤	٤	٥٢	٢٦	١٤		
التخصص المساند :						٢٤,٩٦	٤**
خلال مرحلة اتخاذ القرار	٤	٣	٧٢	١٠	١١		
بعد مرحلة اتخاذ القرار	٤	٢	٧٢	١١	٦		
المقررات الاختيارية :						٢٣,١٦	٤**
خلال مرحلة اتخاذ القرار	١١	٩	٧١	٤	٥		
بعد مرحلة اتخاذ القرار	٨	٧	٧٥	٧	٣		

مجالات الشكل / خطوط المقررات	المواعيد: كبيرة جدا	كبيرة	مناسبة	غير كافية	غير كافية على الاطلاق	كا٢	د ح
	٪	٪	٪	٪	٪		
المتطلبات الجامعية :						١٣,٥	٤**
خلال مرحلة اتخاذ القرار	٢	٣	١٩	٣٥	٤١		
بعد مرحلة اتخاذ القرار	٣	٣	٢٧	٣٧	٣٠		
التخصص الرئيسي :						٤١,٨٠	٤**
خلال مرحلة اتخاذ القرار	٤	٥	٤٦	٢٠	٢٥		
بعد مرحلة اتخاذ القرار	٧	٥	٥٠	٢٢	١٤		
التخصص المساند :						٦٠,١٤	٤**
خلال مرحلة اتخاذ القرار	٧	١٠	٦٢	١٠	١١		
بعد مرحلة اتخاذ القرار	١٢	٩	٧٠	٤	٥		
المقررات الاختيارية :						١٠,٨٦	٤*
خلال مرحلة اتخاذ القرار	٧	٥	٦٢	١٤	١١		
بعد مرحلة اتخاذ القرار	٨	٧	٦٥	١٢	٨		

مجالات الشكل / خطوط المقررات	الأماكن: كبيرة جدا	كبيرة	مناسبة	غير كافية	غير كافية على الاطلاق	كا٢	د ح
	٪	٪	٪	٪	٪		
المتطلبات الجامعية :						٩١,٨٨	٤**
خلال مرحلة اتخاذ القرار	٤	٥	٣١	٣٧	٢٣		
بعد مرحلة اتخاذ القرار	١	١	٢٠	٤٨	٣٠		
التخصص الرئيسي :						٣٩,٢٩	٤**
خلال مرحلة اتخاذ القرار	٧	٨	٣٥	٣٨	٢٢		
بعد مرحلة اتخاذ القرار	٣	٤	٢٩	٤٤	٢٠		
التخصص المساند :						٧٣,١٦	٤**
خلال مرحلة اتخاذ القرار	٨	١٠	٢٢	٣٧	٢٣		
بعد مرحلة اتخاذ القرار	٧	٥	٣٣	٤١	١٤		
المقررات الاختيارية :						٣٧,٣٠	٤**
خلال مرحلة اتخاذ القرار	١٠	١٥	٤٩	٢٦	١٠		
بعد مرحلة اتخاذ القرار	١١	٨	٤١	٣٢	٨		

** توجد فروق معنوية عند مستوى ٠,٠١

* توجد فروق معنوية عند مستوى ٠,٠٥

وتعتبر مجموعة المتطلبات الجامعية من أقل المجموعات قبولا لدى الطلبة حيث تأتي في المرتبة الأخيرة مقارنة بالمجموعات الثلاث الأخرى مما يوضح أن الطلبة ترغب في تشكيلة أكبر للأماكن والمواعيد والأساتذة حتى يجدوا المزيج الذي يتناسب مع ظروف ورغبات كل منهم.

ب - **مجموعة مواد التخصص الرئيسي** : تبين نتائج الدراسة وجود اختلاف معنوي بين آراء مجموعتي الطلبة في مدى كفاية مزيج المقررات الذي تعرضه الجامعة في مواد التخصص وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠١ ،حيث ترتفع نسبة الطلبة- خلال مرحلة اتخاذ القرار - عن الذين يرون أن التشكيلة التي تعرض من المقررات أقل عن نسبة الطلبة بعد مرحلة اتخاذ القرار، وذلك بالنسبة للتشكيل في الأماكن والمواد ثم المواعيد على التوالي، ولكننا نلاحظ أن الاختلاف في الرأي بين المجموعتين بالنسبة للأساتذة يكون عند مستوى معنوية٠,٠٥. ويلاحظ ان درجة رضاء الطلبة على مجموعة مواد التخصص الرئيسي يأتي في المرتبة الثالثة بالمقارنة بمجموعات المواد الاربع التي تقدمها الجامعة مما يوضح اهمية زيادة هذه المجموعة من المواد المعروضة.

جـ - **مجموعة مواد التخصص المساند** : تبين النتائج انه يوجد اختلاف معنوي في آراء الطلبة بالنسبة لدرجة التوسع في مزيج المواد التي تعرضها الجامعة كتخصص مساند وكذا المواعيد والأماكن عند مستوى معنوية ٠,٠١، ولكننا نلاحظ عدم وجود اختلاف معنوي بين آراء الطلبة في المجموعتين فيما يتعلق بالأساتذة حيث تتقارب الآراء في مدى التشكيلة المتاحة من الأساتذة الذين يقدمون هذه المواد في رأي كلا المجموعتين من الطلبة، ويعتبر هذا الخط الوحيد الذي لا يوجد فيه اختلاف معنوي على الأساتذة بين آراء الطلبة في المرحلتين في كل عناصر مزيج المقررات التي تقدمها الجامعة.

د - **مجموعة المقررات الاختيارية** : تبين النتائج وجود اختلاف معنوي بين آراء الطلبة خلال فترتي الدراسة عند مستوى معنوية ٠,٠١ بالنسبة لمجموعة المقررات والأماكن حيث تنخفض درجة رضاء الطلبة عن التشكيلة المتاحة في مرحلة اتخاذ القرار بنسبة كبيرة عن رأي الطلبة بعد اتخاذ القرار ولكن هذا الاختلاف يكون معنويا فقط عند مستوى ٠,٠٥ بالنسبة للتشكيل في الأساتذة والمواعيد التي تعرض فيها هذه المقررات الاختيارية. ويلاحظ أن هذه المجموعة من المواد تحصل على أعلى معدل قبول بصفة عامة بالمقارنة بالمجموعات الأخرى سواء من حيث المقررات أو الاساتذة أو المواعيد أو الأماكن التي تقدم فيها، وقد يرجع ذلك الى أن هناك حرية أكبر لدى الطلبة في اختيار هذه المواد وفقا لرغباتهم وقدراتهم وظروفهم في الدراسة خلال السنوات الدراسية بالجامعة مما يتيح لهم الوقت الكافي للاختيار دون الاضطرار الى اختيار مزيج سواء من المقررات او الاساتذة او المواعيد او الأماكن التي قد تتعارض مع ظروف كل منهم.

وهكذا يتبين صحة الفرض الأول الذي يرى أن القصور في مزيج الخدمات التعليمية يؤدي الى صعوبة في اتخاذ القرار.

مزيج المعلومات

تلعب المعلومات دورا رئيسيا في التأثير على المشترين خلال عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالشراء لذا فان رجال التسويق يهتمون بإيجاد نظم للمعلومات تكفل توفير المعلومات التي تساعد المشترين على اتخاذ قراراتهم بالشكل الذي يحقق أهداف المنظمة ورضاء المشترين في نفس الوقت.

وسوف نتعرض هنا لتقييم مدى كفاية المعلومات التي يوفرها نظام الإرشاد في جامعة الكويت، وأنواع المعلومات التي يحتاج اليها الطلبة والأهمية النسبية لمصادر المعلومات التي يعتمدون عليها، وأخيرا تقييم مراحل التوجيه التي تتبعها الجامعة لترشيد الطلبة وذلك على النحو التالي :

١ - **تقييم المعلومات** : تبين نتائج الدراسة (جدول رقم ٢) أن هناك عدم قبول بين الطلبة لمدى كفاية المعلومات التي يوفرها النظام الحالي، ولكننا نلاحظ وجود فروق معنوية بين مجموعتي الطلبة، حيث يشعر الطلبة خلال مرحلة اتخاذ القرار بالقصور بنسبة أكبر مما يشعر به الطلبة في مرحلة ما بعد إتخاذ القرار. ويمكن الإشارة إلى أهم نتائج كل عنصر من هذا الموضوع على النحو النحو التالي :

أ - **تنوع المعلومات** : يوضح التحليل أن هناك فرقا معنويا بين آراء الطلبة في مدى تنوع المعلومات بالدرجة التي يرغبونها، كما تبين أن المتوسط المرجح لتقديرات الطلبة عن مدى كفاية هذه المعلومات أقل من المناسب بكثير حيث لا يتجاوز ٢,٢ نتيجة ارتفاع نسبة الطلبة الذين يرون أن المعلومات المتوافرة لديهم غير مناسبة أو غير مناسبة على الإطلاق الى ٤٦٪، ولكننا نرى انخفاض نسبة هؤلاء الطلبة بعد مرحلة اتخاذ القرار الى ٤٠٪ مما أدى إلى ارتفاع المتوسط المرجح إلى ٢,٦ . وقد أوضح الطلبة أن النقص في نوع المعلومات يتركز بصفة رئيسية في المعلومات الخاصة بالأساتذة الذين يقدمون المواد المختلفة، وكذا طبيعة المواد المعروضة وهو ما سوف نشير إليه بالتفصيل فيما بعد.

ب - **كمية المعلومات** : تبين النتائج أن هناك اختلافا بين آراء الطلبة في العينتين عند مستوى معنوية ٠,٠١، ويلاحظ ان نسبة الطلبة التي ترى عدم كفاية كمية المعلومات تصل الى ٥٣٪، ٤٢٪ في العينة الأولى والثانية على التوالي، ولذا فان المتوسط المرجح لم يتجاوز ٢,٢٦ ، ٢,٥١ وهذا يعني عدم رضاء الطلبة عن الكمية المتوافرة لديهم من المعلومات.

جدول رقم (٢)
مدى كفاية المعلومات لترشيد قرارات الطلبة

البيــان	كافية الى درجــة ممتازة ٪	كافيــة جـدا ٪	مناسبة ٪	غيــر مناسبة ٪	غير مناسبة على الاطلاق ٪	المتوسط المرجح ٪	ترتيب المعلومات بالنسبة لكل مجموعة ٪	كـا٢	د.ح
أنواع المعلومات المتاحة									
خلال مرحلة اتخاذ القرار	٥	٧	٤٠	٢٢	٢٦	٢,٢٠	٤	٤٥,٨٢	٤ **
بعد اتخاذ القرار	٥	٥	٥٠	٢٥	١٥	٢,٦٠	٣		•
كمية المعلومات									
خلال مرحلة اتخاذ القرار	٣	٣	٤١	٢٣	٣٠	٢,٢٦	٣	٣٤,١٢	٤ **
بعد اتخاذ القرار	٥	٣	٥٠	٢٢	٢٠	٢,٥١	٤		
مصادر المعلومات									
خلال فترة اتخاذ القرار	٧	٦	٥٤	٢٠	١٣	٢,٧٤	١	٢٦,٠٢	٤ **
بعد اتخاذ القرار	١١	٩	٥٥	١٥	١٠	٣,٠٥	١		
وقت الحصول على المعلومات									
خلال مرحلة اتخاذ القرار	٨	٨	٤٩	١٥	٢٠	٢,٦٩	٢	١٧,٧٤	٤ **
بعد اتخاذ القرار	٨	٧	٥٧	١٠	١٨	٢,٩٧	٢		

★ ★ توجد فروق معنوية عند مستوى ٠,٠١

★ ★ توجد فروق معنوية عند مستوى ٠,٠٥

جـ - **تنوع المصادر** : يوضح التحليل أن هناك قبولا نسبيا لمصادر المعلومات حيث لا تتجاوز نسبة الطلبة التي ترى عدم كفاية المصادر عن ٣٣٪، ٢٥٪ في عينتي الدراسة، ولذا فان المتوسط المرجح لكلا المجموعتين وصل الى ٢,٧٤ ، ٣,٠٥ على التوالي أي أنه توجد فروق معنوية بين آراء المجموعتين عند مستوى ٠,٠١ .

د - **وقت الحصول على المعلومات** : يوضح التحليل ان ٣٥٪، ٢٨٪ من الطلبة في المجموعتين على التوالي ترى أن الوقت الذي يحصلون فيه على المعلومات اللازمة لاتخاذ قراراتهم يكون غير مناسب أو غير مناسب على الإطلاق، ولذا يوجد اختلاف معنوي بين المجموعتين عند مستوى ٠,٠١ ، ولكننا نلاحظ أن درجة الاختلاف بينهما أقل مما هي عليه بالنسبة للعناصر الثلاثة السابق الإشارة إليها.

٢ - **أنواع المعلومات التي يحتاج اليها الطلبة** : أوضحت النتائج السابق الإشارة إليها أن أنواع المعلومات قد حصلت على أقل تقدير بالمقارنة بالموضوعات الأخرى التي تم دراستها، وتتضمن قرارات مزيج المقررات التي يختارها الطلبة من أربعة عناصر هي المواد والأساتذة والمواعيد والأماكن، ونظرا لأن العنصرين الأولين يمثلان جوهر موضوع المعلومات الذي يبحث عنه الطلبة فسوف نشير هنا إلى أهم المعلومات التي يحتاجها الطلبة عن المواد والأساتذة وأهمية كل منها وذلك على النحو التالي :

أ - **المعلومات التي يحتاج إليها الطلبة عن المواد العلمية** : تعتبر مجموعة المواد التي يختارها الطالب جوهر موضوع القرار الخاص بمزيج المقررات التعليمية، ولذا فان الطلبة ترغب في الحصول على معلومات معينة عن المواد المطروحة لاختيار المواد التي تتناسب مع رغباتهم وإماكاناتهم وظروفهم الدراسية وغيرها من الاعتبارات.

وتوضح نتائج الدراسة أنه يوجد شبه اتفاق بين الطلبة على ترتيب أهمية المعلومات التي يرغبون في معرفتها عن المواد خلال فترتي الدراسة، ولكننا نلاحظ أن بعض المعلومات تزداد أهميتها لدى الطلبة خلال مرحلة اتخاذ القرار - مثل علاقة المادة بالتخصص والمتطلبات العلمية اللازمة للمادة - لأن عدم معرفة هذه المعلومات قد يترتب عليه مشاكل في التسجيل، في حين تزداد أهمية بعض المعلومات الأخرى بعد اتخاذ القرار وعند بداية الدراسة مثل مدى توافر مراجع عن المادة والجهد المطلوب لاستيعاب المادة، ويلاحظ أن هذا النوع من المعلومات تزداد أهميته عند الممارسة اليومية للدراسة، في حين يلاحظ أن هناك معلومات لا تختلف آراء الطلبة فيها خلال فترة اتخاذ القرار عن فترة ما بعد القرار مثل محتويات المادة العلمية والقدرات المطلوب استيعابها.

وفيما يلي إشارة إلى أهم المعلومات التي يرغب الطلبة في معرفتها عن المواد الدراسية مرتبة حسب أهميتها (جدول رقم ٣) :

جدول رقم (٣)
المعلومات التي يحتاج اليها الطلبة عن المادة العلمية

البيـــان	معدل التكرارات الأول ٪	الثاني ٪	الثالث ٪	الرابع ٪	الخامس ٪	السادس ٪	المتوسط المرجح	كا٢	د.ح
علاقة المادة بالتخصص:									
خلال مرحلة اتخاذ القرار	٤٥	٢٥	٢٠	٦	٣	١	٥	١٨,١٠	٥**
بعد مرحلة اتخاذ القرار	٤٢	٢٣	١٩	٩	٦	١	٤,٨٣		
متطلبات المادة العلمية :									
خلال مرحلة اتخاذ القرار	٢٣	٣٤	٢٢	١٥	٣	٣	٤,٥٠	١١,١٢	٥*
بعد مرحلة اتخاذ القرار	٢١	٣٢	٢١	١٨	٥	٤	٤,٣٨		
محتويات المادة العلمية :									
خلال مرحلة اتخاذ القرار	١٢	٢٥	٢٣	١٢	١٧	١١	٣,٧	٨,٦٦	٥
بعد مرحلة اتخاذ القرار	١٥	٢٧	٢٤	٩	١٥	١٠	٣,٩٨		
القدرات المطلوبة لاستيعاب المادة :									
خلال مرحلة اتخاذ القرار	١١	١٠	٢٧	٣٥	١٥	٢	٣,٦١	٩,٠٨	٥
بعد مرحلة اتخاذ القرار	١٠	٨	٢٤	٣٨	١٧	٣	٣,٤٧		
مدى توافر مراجع عنها :									
خلال مرحلة اتخاذ القرار	٥	٤	٥	١٢	٣١	٤٣	٢,١١	١٦,٩٦	٥**
بعد مرحلة اتخاذ القرار	٦	٦	٨	٩	٢٩	٤٢	٢,٢٥		
الجهد المطلوب لاستيعابها :									
خلال مرحلة اتخاذ القرار	٤	٢	٣	٢٠	٣٠	٤١	٢,٠٧	١٩,٥	٥**
بعد مرحلة اتخاذ القرار	٧	٤	٤	١٧	٢٨	٤٠	٢,٢٥		

★★ توجد فروق معنوية عند مستوى ٠,٠١
★★ توجد فروق معنوية عند مستوى ٠,٠٥

- **علاقة المادة بالتخصص** : يعطى الطلبة لهذا الموضوع أكبر أهمية مقارنة بغيره من الموضوعات، مما يوضح ضرورة الاهتمام به سواء في المطبوعات التي تصدرها الجامعة أو خلال عمليات الاتصال المباشر وخاصة في مراحل الإرشاد المبكر لأن هذا الموضوع يأخذ أهمية أكبر خلال مرحلة اتخاذ القرار عن مرحلة ما بعد القرار.
- **متطلبات المادة العلمية** : يأتي هذا الموضوع في المرتبة الثانية لدى الطلبة نظرا لما يترتب عليه من مشاكل في التسجيل من ناحية وتأثيره على المستوى العلمي لتحصيل الطالب من ناحية ثانية، ويلاحظ اختلاف معنوي بين آراء الطلبة في أهمية هذا الموضوع خلال فترتي الدراسة عند مستوى ٠,٠٥ .
- **محتويات المادة العلمية** : يرى الطلبة أن هذا الموضوع يأتي في المرتبة الثالثة بالمقارنة بغيره من الموضوعات، ولكننا نلاحظ وجود اختلافات معنوية بين الطلبة بالنسبة لأهمية هذا الموضوع.
- **القدرات المطلوبة لاستيعاب المادة** : يأتي هذا الموضوع في المرتبة الرابعة، ويلاحظ أيضا عدم وجود اختلافات معنوية في درجة أهميته بين الطلبة خلال فترتي الدراسة.
- **مدى توافر المراجع عن المادة** : تبين النتائج أن هذا الموضوع يأتي في المرتبة الخامسة، ولكننا نلاحظ ازدياد أهميته لدى الطلبة بعد مرحلة اتخاذ القرار وبداية الدراسة عن المرحلة السابقة لها، ولعل هذا يوضح أن الطلبة تواجه مشكلة في الحصول على مراجع بعض المقررات وتشعر بها بنسبة أكبر بعد بداية الدراسة.
- **الجهد المطلوب لاستيعاب المادة** : لا يعطى الطلبة أهمية كبيرة لهذا الموضوع مقارنة بالموضوعات السابقة حيث يأتي ترتيبه في المرتبة السادسة، ولكننا نلاحظ أن أهميته تزداد بفروق معنوية عند بداية الدراسة عن مرحلة اتخاذ القرار.

ب - **المعلومات التي يحتاج اليها الطلبة عن الاساتذة** : توضح نتائج الدراسة أنه لا يوجد اختلاف معنوي بين درجة أهمية الموضوعات التي يحتاج اليها الطلبة عن الأساتذة خلال مرحلة اتخاذ القرار عن مرحلة ما بعد اتخاذ القرار، ولكن الباحث يلاحظ وجود بعض الاختلافات غير المعنوية حيث تزداد أهمية بعض الموضوعات التي يكون لها اتصال مباشر بممارسة العملية التعليمية عند بداية الدراسة مثل أساليب الشرح ودرجة الاعتماد على الواجبات المنزلية ونظام الحضور في حين تزداد أهمية بعض الموضوعات الأخرى المتعلقة بمستويات التقدير ونظم الاختيارات التي يستخدمها الأستاذ خلال فترة اتخاذ القرار بفروق غير معنوية باستثناء نظام الحضور الذى تزداد أهميته خلال مرحلة ما بعد القرار عن المرحلة السابقة بمستوى ٠,٠٥ .

ويمكن الإشارة إلى أهم الموضوعات التي يحتاج اليها الطلبة عن الأساتذة مرتبة حسب أهميتها على النحو التالي :

- **أساليب الشرح** : أوضح الطلبة أن هذا الموضوع يأتي في مقدمة الموضوعات التي يرغبون في معرفتها عن الأساتذة، ولعل هذا الموضوع من الموضوعات التي تدفع الطلبة الى الاتصال بزملائهم للحصول على معلومات عنه نظرا لعدم توافر هذه المعلومات لدى وسائل الاتصال الرسمية التي تستخدمها الجامعة رغم انه يعكس أهمية خاصة لدى الطلبة.
- **مستويات التقدير** : يعطي الطلبة لهذا الموضوع أهمية تالية للموضوع السابق، وقد يشير هذا الى وجود فروق بين الاساتذة في مستويات التقدير، ويعتقد الباحث أن هذا الموضوع يحتاج الى دراسة موضوعية لتحديد مدى صحة هذا الانطباع لدى الطلبة ومدى معنوية الاختلافات وأسبابها وآثارها على العملية التعليمية.
- **درجة الاعتماد على المجهودات الشخصية** : تبين الدراسة أن الطلبة تريد أن تحصل على معلومات كافية عن المجهودات الشخصية والبحوث التي يطلبها الأستاذ، ويلاحظ أن هذا الموضوع تزداد أهميته لدى الطلبة بعد اتخاذ القرار وبداية الدراسة.
- **نظام الاختبارات** : يعتبر نظام الاختبارات الذي يستخدمه الأستاذ من الموضوعات التي تهم الطلبة ويسعون الى معرفتها خاصة قبل اختيار الأستاذ، ولا شك أن هذا العامل مرتبط بموضوع مستويات التقدير ونلاحظ ازدياد أهميته خلال مرحلة اتخاذ القرار عن مرحلة ما بعد القرار.
- **المراجع** : يعتبر هذا الموضوع من الموضوعات التي تهم الطلبة ويسعون الى معرفتها، ولا يوجد اختلاف معنوي في درجة أهميتها بين الطلبة خلال مرحلتي الدراسة.
- **نظام الحضور** : توضح الدراسة أن هذا الموضوع هو الوحيد من مجموع المعلومات التي يوجد اختلاف معنوي في درجة أهميته لدى الطلبة خلال فترتي الدراسة حيث تزداد أهميته لدى الطلبة بعد اتخاذ القرار بفروق معنوية عند مستوى ٠,٠٥، وتوضح هذه النتيجة أن هناك اختلافا بين الأستاذة في مدى التقيد بنظام الحضور والغياب الذي توضحه اللائحة مما يستلزم معاملة الطلبة باسلوب واحد وفقا لسياسة الجامعة لما فيه من مصلحة للطالب والنظام التعليمي في الجامعة بوجه عام.

٣ - **مصادر المعلومات** : لا يقتصر اهتمام المسئولين عن التسويق على معرفة طبيعة ونوعية المعلومات التي يسعى المشترون الى معرفتها لترشيدهم في عملية اتخاذ القرار، بل يهتمون ايضا بدراسة المصادر الرئيسية التي يعتمد عليها العملاء في

الحصول على المعلومات حتى يمكنهم استخدام هذه المصادر بالطريقة التي تزيد من فعالية الاتصالات التسويقية.

وتوضح نتائج الدراسة أنه يوجد اختلاف معنوي في درجة أهمية هذه المصادر لدى الطلبة خلال مرحلة اتخاذ القرار عن مرحلة ما بعد اتخاذ القرار حيث يلاحظ بصفة عامة أن الطلبة تعطى أهمية أكبر لبعض المصادر غير الرسمية كزملاء الدراسة خلال مرحلة اتخاذ القرار، في حين يشعرون بأهمية بعض المصادر الرسمية كالأساتذة المرشدين خلال مرحلة ما بعد اتخاذ القرار.

وفيما يلي إشارة موجزة الى أهم هذه المصادر مرتبة حسب أهميتها من وجهة نظر الطلبة (جدول رقم ٤) فيما يلي : -

جدول رقم (٤)

الأهمية النسبية لمصادر المعلومات

البيـــات	معدل التكرارات						المتوسط	كا٢	د.ح
	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	المرجح		
زملاء الدراسة :									
خلال مرحلة اتخاذ القرار	٥٠	١٩	٦	١٠	٥	١٠	٤,٦٩	١٩,١٨	٥**
بعد مرحلة اتخاذ القرار	٤٦	١٦	٥	١٤	٨	١١	٤,٤٥		
الأساتذة المرشدون :									
خلال مرحلة اتخاذ القرار	٢٠	٤٠	١٥	١٠	٥	١٠	٤,٣٠	٢٨,٤	٥**
بعد مرحلة اتخاذ القرار	٢٤	٤٣	١٦	٦	٢	٩	٤,٥٤		
المطبوعات التي تصدرها الجامعة :									
خلال مرحلة اتخاذ القرار	١٠	٢٠	٥٠	١٠	٧	٣	٤,٠٧	٢٥,٨٦	٥**
بعد مرحلة اتخاذ القرار	٦	١٧	٤٩	١٤	١٠	٤	٣,٨٣		
إدارة التسجيل :									
خلال مرحلة اتخاذ القرار	١٠	١٠	١٥	٣٠	٢٠	١٥	٣,١٥	٢٠,٤٤	٥**
بعد مرحلة اتخاذ القرار	٦	٧	١٤	٣٤	٢٣	١٦	٢,٩١		
رؤساء الأقسام العلمية والسكرتارية :									
خلال مرحلة اتخاذ القرار	٥	٤	٨	٢٥	٣٣	٢٦	٢,٤٩	٢٥,٢٦	٥**
بعد مرحلة اتخاذ القرار	٩	٧	٩	٢١	٣٠	٢٥	٢,٧٣		
مصادر أخرى متنوعة :									
خلال مرحلة اتخاذ القرار	٥	٧	٦	١٥	٣٠	٣٦	٢,٣٠	٢٤,٥٢	٥**
بعد مرحلة اتخاذ القرار	٩	١٠	٧	١١	٢٧	٣٥	٢,٥٤		

** توجد فروق معنوية عند مستوى ٠,٠١

* توجد فروق معنوية عند مستوى ٠,٠٥

أ - **زملاء الدراسة** : يأتي هذا المصدر في مقدمة المصادر التي يعتمد عليها الطلبة على الاطلاق. ولا شك أن هذه نتيجة خطيرة حيث أن المعلومات المتوافرة لهذا المصدر قد لا تكون دقيقة أو لا تناسب ظروف كل طالب وهي عملية أساسية في الطلب على الخدمات ـ التي تتأثر بطبيعة طالب الخدمة أو مشتريها ـ ولعل طبيعة الموضوعات التي يقدمها الطلبة لزملائهم يصعب على المصادر الرسمية توفيرها أو لا تعطيها أهمية ولكنها تعتبر ذات أهمية من وجهة نظر الطالب مثل أساليب شرح الأساتذة ومستويات التقديم وغيرها من الموضوعات التي لا يجدها الطلبة لدى الأساتذة المرشدين ـ على سبيل المثال ـ أو غيرهم من المصادر الرسمية.

ب ـ **الأساتذة المرشدون** : يأتي الأستاذ المرشد في المرتبة الثانية بالنسبة لمصادر المعلومات بصفة عامة، ولكنه يعتبر أهم مصدر رسمي يلجأ اليه الطلبة، وتزداد أهمية هذا المصدر لدى الطلبة بعد عملية اتخاذ القرار، وتبين هذه النتيجة الحاجة الى زيادة فعاليته عن طريق مد الأساتذة المرشدين بالمعلومات التي تهم الطلبة ويمكن تقديمها بطريقة أفضل مما تقدمه المصادر غير الرسمية مثل محتويات المواد العلمية والقدرات اللازمة لها والجهد المطلوب لاستيعابها وغيرها من الموضوعات التي وضحت أهميتها ويصعب على غير الأجهزة الأكاديمية فهمها وتقديمها للطالب بطريقة ترشده في اتخاذ القرارات. ولا شك أن انخفاض فعالية هذا المصدر خلال مرحلة اتخاذ القرار تتطلب دراسة مستقلة لتحديد الطرق التي يمكن بها زيادة فعاليته.

جـ - **المطبوعات التي تصدرها الجامعة** : توضح الدراسة أهمية هذا المصدر الرسمي، ولذا يجب على الجامعة تدعيمه بأكبر قدر من المعلومات التي يحتاجها الطلبة، وخاصة أن أهميته تزداد لدى الطلبة خلال فترة اتخاذ القرار عما بعد القرار بفروق معنوية.

د - **إدارة التسجيل** : تأتي إدارة التسجيل في المرتبة الرابعة من حيث أهميتها كمصدر للمعلومات، وتزداد أهميتها لدى الطلبة خلال مرحلة اتخاذ القرار.

هـ - **رؤساء الأقسام العلمية والسكرتارية** : توضح الدراسة أن هذا المصدر يأتي في المرتبة الخامسة، وتزداد أهميته لدي الطلبة بعد عملية اتخاذ القرار.

و - **مصادر أخرى متنوعة** : أوضح الطلبة أن هناك مصادر أخرى خارج الجامعة تساعدهم في عملية اتخاذ القرار وكذا جهات أخرى داخل الجامعة كاتحاد الطلبة، ولا شك أنه يمكن للجامعة زيادة فعالية هذه المصادر عن طريق إيجاد قنوات اتصال منتظمة معها لمدها بالمعلومات اللازمة لها باستمرار حتى يمكنها مد الطلبة بالمعلومات الموضوعية والدقيقة بطريقة ترشد من عملية اتخاذ القرار.

٤ - **مراحل الإرشاد** : لا تكتفي الجامعة بتقديم المعلومات التي ترشد الطلبة في مرحلة

اتخاذ القرار بل إنها تقوم بتنظيم الاتصال بالطلبة خلال هذه المرحلة لتحديد رغباتهم ومساعدتهم على اتخاذ القرار وتقسمها الى ثلاث مراحل، هي مرحلة الإرشاد المبكر والمتأخر والإضافة والسحب.

وتوضح نتائج الدراسة (جدول رقم ٥) ان غالبية الطلبة تشعر بالفائدة التي تعود عليهم خلال هذه المراحل، ولكننا نلاحظ انخفاض نسبة الطلبة التي تشعر بالفائدة خلال فترة اتخاذ القرار عن فترة ما بعد القرار .

جدول رقم (٥)

مدى الاستفادة من مراحل الإرشاد

مدى الاستفادة / مراحل الإرشاد	مفيدة الى درجة ممتازة	مفيدة جدا	مفيدة	غير مفيدة	غير مفيدة على الإطلاق	المتوسط المرجح	ترتيب المراحل خلال فترتي الدراسة	كا٢	د.ح
الإرشاد المبكر :									
خلال مرحلة اتخاذ القرار	١٤	١٠	٢٩	٢٣	٢٠	٢,٦٣	٣		
بعد مرحلة اتخاذ القرار	١٨	٢٣	٤١	١٢	٦	٣,٣٥	٢	١٧٥,٧٢	٤**
الإرشاد المتأخر :									
خلال مرحلة اتخاذ القرار	٩	١٢	٣٨	٢٥	١٦	٢,٧٣	٢		
بعد مرحلة اتخاذ القرار	١٣	١٢	٥٠	١٧	٨	٣,٠٥	٣	٥٠,٥٨	٤**
الإضافة والسحب :									
خلال مرحلة اتخاذ القرار	١٩	١٣	٤٥	١٢	١١	٣,١٧	١		
بعد مرحلة اتخاذ القرار	٢٨	٢٠	٢٥	١٤	١٣	٣,٣٦	١	٩٢,٤	
								٩٢,٤	٤**

** توجد فروق معنوية عند مستوى ٠,٠١

* توجد فروق معنوية عند مستوى ٠,٠٥

وفيما يلي اشارة الى مدى استفادة الطلبة من كل فترة من مراحل التوجيه :

أ - **فترة الارشاد المبكر :** أوضح ٥٧٪ من الطلبة أنهم يستفيدون بدرجات مختلفة من هذه المرحلة خلال عملية اتخاذ القرار ، في حين ترتفع نسبة الشعور بمدى الاستفادة من هذه المرحلة بين الطلبة بعد اتخاذ القرار الى ٨٢٪، وقد يرجع هذا الى الحالة النفسية التي يكون عليها الطلبة خلال هذه المرحلة مما يجعلهم لا يشعرون بمدى الفائدة التي تعود عليهم منها، في حين تظهر أهمية هذه المرحلة بعد الانتهاء من عملية اتخاذ القرار بشكل أوضح .

ب - **فترة الارشاد المتأخر :** بين ٥٩٪ من الطلبة أنهم يستفيدون من هذه المرحلة خلال فترة اتخاذ القرار ، في حين ترتفع هذه النسبة الى ٧٥٪ بعد عملية اتخاذ القرار وتتفق

هذه النتيجة مع النتيجة السابق الاشارة اليها مع ملاحظة أن الفروق هنا أقل مما هي عليه في مرحلة الارشاد المبكر .

جـ - **فترة الاضافة والسحب** : على الرغم من وجود اختلاف معنوى في التوزيع النسبي لاراء الطلبة خلال مرحلة اتخاذ القرار وما بعدها على مدى الاستفادة من هذه المرحلة الا ان النتائج توضح ان هناك اتفاقاً على أنها تعتبر أكثر فائدة بالمقارنة بالفترتين السابق الاشارة اليهما ، ولذا نلاحظ ارتفاع نسبة الطلبة الذين يشعرون بالاستفادة الى ٧٧٪، ٧٣٪ على التوالي . ولا شك ان هذه التقديرات توضح ان الطلبة تعطي أهمية لآخر مرحلة في اختيار مزيج المقررات الذي يرغبونه ، وهذا يبين ان النظام الحالي لا يكفل تحقيق رغبات الطلبة خلال مرحلتي الإرشاد المبكر والمتأخر . ويعتقد الباحث أنه يجب إشباع رغبات النسبة العظمى من الطلبة خلال مرحلتي التوجيه والإرشاد الأولى والثانية في حين تصبح المرحلة الأخيرة الخاصة بالسحب والإضافة للاستثناء وتوضح هذه النتائج أهمية إجراء دراسة لبيان كيفية زيادة فعالية عمليات الإرشاد وخاصة خلال مراحله الأولى حتى يكون الطلبة أكثر استقراراً وتحقيقاً لرغباتهم عند بداية الدراسة في كل فصل. وهكذا يتبين صحة الفرض الثاني الذي يرى أن القصور في المعلومات التي تقدمها الجامعة لترشيد الطلبة تؤدي الى صعوبة عملية اتخاذ القرار .

مدى الرضاء عن القرار

إن قناعة الطلبة ورضاءهم عن قراراتهم الخاصة بمزيج المقررات التي سوف يدرسونها يعتبر المدخل الصحيح نجاحهم في الدراسة، أما إذا شعر الطلبة بصعوبة في عملية اتخاذ القرار، أو اضطروا الى تغيير قراراتهم بصفة مستمرة فإن هذا يعكس حالة التذبذب التي يعيشونها خلال هذه المرحلة والتي تؤثر بلا شك في درجة رضائهم.

وسوف نشير هنا بإيجاز الى مدى الصعوبة التي يشعر بها الطلبة خلال مرحلتي الدراسة والأسباب التي تدفعهم اليتغيير آرائهم، وأخيراً مدى الرضاء الذي يشعر به الطلبة عن قراراتهم وارتباطه ببعض المتغيرات التسويقية التي سبق الإشارة اليها وذلك على النحو التالي:

١ - **مدى الصعوبة في اتخاذ القرارات** : توضح نتائج الدراسة (جدول رقم٦) ان غالبية الطلبة تشعر بصعوبة القرارات الخاصة باختيار مزيج المقررات الذي يريدونه خلال عملية اتخاذ القرار ، ويلاحظ أيضاً أن هذا الشعور يستمر مع الطلبة حتى بعد اتخاذ القرار ولكن بنسبة أقل .

وتبين الدراسة وجود ارتباط أيجابي بين مدى الصعوبة التي يشعر بها الطلبة

جـدول رقـم (٦)
مدى الشعور بصعوبة القرارات

التقييم / موضوع القرار	مدى الصعوبة في اتخاذ القرار: صعب جداً	صعب	عادي	سهل	سهل جداً	المتوسط المرجح	الترتيب لكل مجموعة	كا٢	د.ح ومعنوية الفروق	الارتباط بين مدى الصعوبة وكفاية المعلومات والتنوع في مزيج القرارات	
المواد الدراسية :											
خلال مرحلة اتخاذ القرار	٢٧	٢٥	٣٥	٧	٦	٣,٦٠	٣			,٤١٢	,٤٣٤
بعد مرحلة اتخاذ القرار	٢٢	١٨	٤٥	٨	٧	٣,٤٠	٢	٢٩,٨٠	٤**	,٣٨٣	,٤١٢
الاسـاتذة :											
خلال مرحلة اتخاذ القرار	٣١	٣٠	٣٢	٤	٣	٣,٨٢	١			,٣٣٤	,٤٥٣
بعد مرحلة اتخاذ القرار	٢٦	٢٩	٣٤	٦	٥	٣,٦٥	١	٥٣,٧	٤**	,٣١١	,٤٢٥
المواعيـد :											
خلال مرحلة اتخاذ القرار	٢٧	٣٠	٣٣	٦	٤	٣,٧٠	٢			,٣٢٣	,٣٣٤
بعد مرحلة اتخاذ القرار	٢٠	٢٨	٣٠	١٢	١٠	٣,٣٦	٣	٥٨,٢٢	٤**	,٢٩٢	,٣٥٣
المكـان :											
خلال مرحلة اتخاذ القرار	١٠	١٢	٦٢	١١	٥	٣,١١	٤			,٣٩٥	,٣٨١
بعد مرحلة اتخاذ القرار	٥	١٠	٦٠	١٨	٧	٢,٨٨	٤	٣٨,٩٨	٤**	,٤١٦	,٤٢١

** توجد فروق معنوية عند مستوى ٠,٠١ .

* توجد فروق معنوية عند مستوى ٠,٠٥ .

وعدد المواد المتاحة وقد يرجع ذلك إلى عدم قدرة الطالب على اختيار البديل الأنسب من مجموعة المواد المتاحة وخاصة في حالة نقص المعلومات التي تعينه على التقييم وترجيح بديل على آخر حيث تبين وجود ارتباط سلبي بين مدى الصعوبة في اتخاذ القرار وتوافر المعلومات ، إذ تزداد الصعوبة كلما قلت المعلومات المتاحة ، في حين تقل كلما توافر للطالب المعلومات التي تمكنه من ترشيد قراراته . وفيما يلي إشارة الى نتائج كل عنصر من عناصر القرار الخاص بمزيج المقررات الذي يختاره الطلبة .

أ - **المواد الدراسية** : أوضح التحليل أن ٥٢٪ من الطلبة تشعر بأن عملية اختيار المواد صعبة أو صعبة جداً ، ويأتي ترتيب هذا العنصر في المرتبة الثالثة بالمقارنة بالعناصر الأخرى التي يتكون منها المزيج بالنسبة للطلبة خلال الاختيار وفي المرتبة الثانية بعد عملية الاختيار ، ولذا توجد فروق معنوية في الشعور بمدى الصعوبة ، ويلاحظ أيضاً أن هناك ارتباطاً مرتفعاً في مدى الصعوبة وعدد المواد المعروضة ، وكذا وجود ارتباط سلبي بين مدى الصعوبة ومدى توافر المعلومات حيث تزداد الصعوبة كلما قلت المعلومات المتاحة عن المواد المعروضة وهذا يوضح ما سبق الإشارة إليه من ضرورة توفير أكبر قدر من المعلومات عن المواد للطلبة سواء عن طريق الأساتذة المشرفين أو الكتب التي تطبعها الجامعة أو غيرها من وسائل الاتصال التي ثبت فعاليتها ويعتمد عليها الطلبة .

ب - **الاســاتذة** : يأتي هذا العنصر في مقدمة الموضوعات التي يجد الطلبة صعوبة كبيرة في اتخاذ قرار بشأنها، ويستمر هذا الشعور الى ما بعد عملية اتخاذ القرار ولكن بنسبة أقل حيث توجد فروق معنوية بين المرحلتين ، ويلاحظ ارتفاع معدل الارتباط بين مدى الصعوبة في القرار وعدد الأساتذة ، ومما يزيد من هذه المشكلة ان المعلومات التي يريد الطلبة معرفتها عن الاساتذة يصعب توفيرها لدى المصادر الرسمية ومن هنا كان اعتمادهم على زملائهم الذين يسبقونهم في الدراسة ولعل هذا من الأسباب التي أدت الى زيادة شعور الطلبة بالصعوبة في عملية الاختيار .

جـ - **المواعيــد** : يواجه الطلبة صعوبة كبيرة أيضاً في عملية اختيار المواعيد نتيجة تضارب مواعيد مجموعة المقررات التي يختارها الطلبة . ويعتقد الباحث أنه يمكن زيادة التشكيلة المتاحة للطلبة من البدائل إذا تم عرض المواد في مواعيد متنوعة وعلى اساس تخطيط مسبق ، ولكننا نلاحظ أن هذا الشعور يصبح أقل صعوبة بعد اتخاذ القرار .

د - **المكــان** : لا يشعر الطلبة بصعوبة كبيرة في عملية اتخاذ القرار الخاص بالمكان ويعتقد الباحث أن مرجع ذلك هو عدم وجود بدائل كثيرة أمام الطلبة في

الأماكن لأن كل مجموعة من المواد تعرض في كلية واحدة وبالتالي فان مشكلة المكان والمواعيد مكملتين لبعضها .

٢ - **اسباب تغيير القرار** : يسمح نظام الإرشاد في الجامعة الطلبة بتعديل القرار بعد عملية الاختيار التي تتم في مرحلة الإرشاد المبكر في ضوء ما تسفر عنه نتائج التوزيع الأولية التي يقوم بها الكمبيوتر حيث يقوم بعمل توازن بين المزيج المعروض والطلب على الشعب المختلفة في ضوء عدة محددات مسبقة .

وقد اوضحت الدراسة الاستكشافية السابق الإشارة إليها أن الطلبة تجرى العديد من التغييرات على قراراتهم خلال مراحل الإرشاد الثلاث مما يجعل الطلبة تعيش في حالة تذبذب وقلق لمدة تزيد عن ١٠٪ من وقت الدراسة .

وقد أوضح التحليل (جدول رقم ٧) ان هناك ثلاثة اسباب رئيسية كانت وراء

جدول رقم (٧)

أسباب تغيير قرارات الطلبة بعد مرحلة اتخاذ القرار

الأهمية النسبية لمراحل التغيير / اسباب تغيير القرارات	مراحل الإرشاد: المبكر ٪	المتأخر ٪	الإضافة والسحب ٪	الإجمالي ٪	كا٢	د.ح معنوية الفروق بين المراحل
مزيج المقررات :						
عدم توافر المواد التي يرغبها الطلبة	٤	٢٢	٢٣	٤٩	١٤٣,١٢	١ **
عدم توافر الاساتذة الذين يريدونهم	-	٣٣	٢٢	٥٥		
عدم توافر الأوقات المناسبة للطلبة	١٠	٢٧	٢٥	٦٢	٧٢,٣٦	٢ **
عدم توافر الأماكن المناسبة للطلبة	١٠	١٣	١٢	٣٥	١٣,٦٢	٢ **
نظام المعلومات :						
عدم المعرفة بالمواد التي يجب دراستها	٣١	١٠	٧	٤٨	٢١٣,٧٤	٢ **
عدم المعرفة بالمواد المتاحة	١٨	٧	١١	٣٦	٥١,٦٦	٢ **
عدم توافر المعلومات في وقت مناسب	١٠	٢١	١٣	٤٤	٤٣,٣٢	٢ **
التخطيط والتنظيم :						
تغيير موقف الشعب المفتوحة والمغلقة	-	٤٢	٨	٥٠	-	١
عدم أخذ فرصة في الاختيار	-	١٧	٤	٢١	-	١
الاهمية النسبية للتغيير في كل مراحلة	٢١٪	٤٨٪	٣١٪			

** توجد فروق معنوية عند مستوى ٠,٠١ .

* توجد فروق معنوية عند مستوى ٠,٠٥ .

— تم دمج الخانات التي لا توجد بها تكرارات حتى تناسب التحليل المستخدم .

هذه التعديلات المتكررة في القرارات ، وهي مزيج المقررات الذي تعرضه الجامعة ، ونظام المعلومات ، وأخيراً أسلوب تخطيط مراحل الإرشاد ، كما تبين أن حوالي نصف التغييرات تتم خلال مرحلة الإرشاد المتأخر .

وفيما يلي إشارة الأسباب الرئيسية التي تدفع الطلبة التي تغيير قراراتهم بطريقة تؤثر على درجة رضائهم عن هذه القرارات :-

أ - **مزيج المقررات** : توضح الدراسة أن أهم الأسباب التي تدفع الطلبة الى تغيير قراراتهم هو عدم مناسبة مزيج المقررات الذي تقدمه الجامعة وخاصة عنصر المواعيد الذي يعتبر من الأسباب الرئيسية وراء هذا التغيير ، يليه في الأهمية الأساتذة ثم المواد الدراسية ، وأخيراً الأماكن ، ويلاحظ اختلاف أهمية كل عنصر من هذه العناصر في تأثيره على عملية التغيير خلال مراحل الإرشاد الثلاث .

ب - **نظام المعلومات** : يأتي القصور في المعلومات في المرتبة الثانية من حيث اسباب تغيير قرارات الطلبة وخاصة عدم معرفة الطلبة بالمواد التي يجب دراستها ، ثم عدم توافر المعلومات في الوقت المناسب ، وأخيراً عدم معرفة المواد المتاحة نتيجة كثرة التغييرات التي تجريها الأقسام ، وعدم فعالية نظام المعلومات في نفس الوقت .

جـ - **التخطيط** : أوضح الطلبة أن تغيير موقف الشعب المغلقة والمفتوحة وعدم معرفتهم باتجاهات الأقسام نحو فتح أو غلق شعب ، بالإضافة إلى عدم تساوي فرص الطلبة في الحصول على المواد خلال مرحلتي الإرشاد المتأخر والإضافة كانت من الأسباب التي تضطرهم إلى إجراء العديد من التغييرات في قراراتهم

٣ - **مدى الرضاء عن القرارات** : إن التقييم النهائي لمدى نجاح الجامعة يتوقف في النهاية على مدى الرضاء الذي يشعر به الطلبة عن قراراتهم ، بغض النظر عما قد يكون هناك من مشكلات جزئية تتعلق بمزيج المقررات الذي تقدمه ، أو نظم الاتصال التي تستخدمها ، أو طبيعة المعلومات ومدى كفايتها .

وتوضح نتائج الدراسة ان نسبة الذين يشعرون بالرضاء عن قراراتهم تراوحت ما بين (٤٩٪ - ٦٦٪) خلال مرحلة الإرشاد ، ولكننا نلاحظ ارتفاع معدلات الرضاء بعد مرحلة اتخاذ القرار وبداية الدراسة ما بين (٦٣٪ - ٧٧٪) بالنسبة لعناصر القرارات الأربعة ، وتبين النتائج أيضاً أن هناك ارتباطاً بين مدى الرضاء ودرجة التشكيل في المقررات وكذا مقدار المعلومات .

ويمكن الإشارة الى مدى رضاء الطلبة عن كل عنصر من عناصر مزيج الخدمات التي تقدمها الجامعة على النحو التالي :

أ - **المواد الدراسية** : يشعر الطلبة بالرضاء عن مزيج المواد التي تعرضها الجامعة بنسبة أكبر مما يشعرون به في بقية عناصر الخدمات الأخرى موضع الدراسة حيث تبين أن ٦٦٪ من الطلبة راضيين بدرجات مختلفة عن قراراتهم ، ولكن هذه النسبة ارتفعت الى ٧٧٪ بعد عملية اتخاذ القرار ، كما يلاحظ ان هناك ارتباطاً كبيرا بين الرضاء عن المواد بالمقارنة بغيرها من عناصر القرار ، والتنوع في المزيج ، ومقدار المعلومات المتاحة .

ب - **الاساتذة** : أوضح ٥٨٪ من الطلبة أنهم راضون بدرجات مختلفة عن الاساتذة خلال عملية اتخاذ القرار ، ولكننا نلاحظ ان معدل الرضاء قد ارتفع الى ٧٤٪ ، بعد عملية القرار وبداية الدراسة ، ويلاحظ أيضاً وجود ارتباط بين مدى الرضاء وتوافر قدر مناسب من الاساتذة والمعلومات .

جـ - **المواعيد** : تبين نتائج الدراسة انخفاض معدلات الرضاء عن القرارات المتعلقة بالمواعيد الى ٤٤٪ خلال مرحلة اتخاذ القرار ، ولكن هذه النسبة ترتفع بشكل ملحوظ بعد بداية الدراسة الى ٦٩٪ مما أدى الى وجود فروق معنوية كبيرة بين المرحلتين .

د - **المكان** : يوضح التحليل أن هذا العنصر من العناصر المقلقة بالنسبة للطلبة حيث تنخفض نسبة الطلبة الذين يشعرون بالرضاء الى ٥٢٪ من عدد الطلبة بالعينة خلال مرحلة اتخاذ القرار، ورغم ارتفاع هذه النسبة الى ٦١٪ بعد عملية اتخاذ القرار الا أن نسبة الطلبة الذين اصبحوا غير راضين على الإطلاق قد زادت عما كانت عليه خلال المرحلة الاولى وهذا يوضح أن مواجهة مشكلة الانتقال بين مباني الجامعة المختلفة التي بدأ يواجهها الطلبة عند الدراسة قد قللت من مدى الشعور بالرضاء عن القرار الخاص بهذا العنصر بالنسبة لبعض الطلبة. وهكذا يتبين صحة الفرض الثالث الذي يفترض أن الصعوبة التي يشعر بها الطلبة في اتخاذ القرار خلال مرحلة الارشاء تؤدي الى انخفاض معدلات الرضاء.

النتائج

اوضحت الدراسة أن المشترى في سوق الخدمات يكون أقل رضاء خلال مرحلة اتخاذ القرار عما يكون عليه بعد عملية اتخاذ القرار، وتختلف هذه النتيجة مع ما توصل اليه بعض الباحثين (Westbrook et al, 1978)، ويعتقد الباحث أن بعض اسباب هذا

الاختلاف ترجع الى طبيعة المنتج حيث اجريت الدراسة السابق الإشارة اليها على مشترى السلع المنزلية المعمرة، في حين أن هذه الدراسة قد اجريت على خدمة التعليم، وهناك فرق بين المنتجين من حيث قدرة المشترى على المعاينة قبل الشراء واتساع وعمق التشكيلة المتاحة بطريقة تناسب مختلف تقسيمات العملاء ورغباتهم، وكذا طبيعة المنظمات التي تقدم كلا المنتجين واهدافها ومدى الأخذ بمفاهيم التسويق وطبيعة العملاء والجهود والبيئة التسويقية، وغيرها من الاعتبارات التي قد تؤثر على مدى رضاء العملاء.

وعموما فقد اوضحت الدراسة صحة الفروض التي افترضها البحث والتي يمكن الاشارة اليها فيما يلي :

١ - يشعر الطلبة بعدم كفاية مزيج الخدمات الذي تقدمه الجامعة خلال عملية اتخاذ القرار، خاصة فيما يتعلق بالمواد والأساتذة والمواعيد والأماكن مما يؤدي الى صعوبة اتخاذ قرار الاختيار.

٢ - يرى الطلبة أن المعلومات التي يوفرها النظام غير كافية لترشيدهم خلال عملية اتخاذ القرار، وخاصة في نوعية المعلومات وكمياتها ومصادرها ووقت الحصول عليها، مما زاد من صعوبة عملية الاختيار.

٣ - تقل معدلات رضاء الطلبة خلال مرحلة اختيار مجموعة المواد عما بعد الاختيار، نتيجة الصعوبة التي يشعرون بها خلال مرحلة اتخاذ القرار.

توصي الدراسة في ضوء النتائج العامة السابق الإشارة اليها بضرورة بذل جهد كبير في تسويق الخدمات وخاصة بالنسبة لمزيج الخدمات الذي تقدمه المنظمة حيث يحتاج السوق الى زيادة الاهتمام بالاتساع والعمق، حتى يجد العملاء الخدمات التي تتناسب مع مختلف رغباتهم وقدراتهم، وكذا الاهتمام بالاتصالات التسويقية لتقديم المعلومات الكافية التي ترشدهم في عملية اتخاذ القرار، حيث يواجه العملاء صعوبة في تقييم الخدمات ومقارنتها قبل الشراء. وفي مجال الخدمات يقترح البحث أن تقوم ادارة التسجيل في الجامعة بعمل تقديرات للطلب المتوقع على المواد الرئيسية المختلفة لتسترشد بها الأقسام العلمية عند عرض الجداول على الطلبة وذلك في ضوء ما اسفرت عنه نتائج الطلب على الشعب المختلفة خلال الفصول الدراسية السابقة، والاستعانة بآراء الأقسام العلمية والطلبة حتى يكون مزيج المقررات متناسبا مع حاجة ورغبات الطلبة وليس اعتمادا على الحدس والتقدير الشخصي.

- تقديم بعض المتطلبات الجامعية في قاعات مختلف الكليات التي يوجد بها عدد كبير من الطلبة بحيث لا تقدم المادة في القسم المتخصص فقط مما يقلل من مشكلة الانتقال بين

الكليات والتضارب في المواعيد، ويزيد من مشكلة عدم مناسبة مزيج المقررات لظروف الطلبة.

- توزيع مواعيد الدراسة على أطول فترة ممكنة بحيث تكون هناك فرصة اكبر في الاختيار امام الطلبة وخاصة في ظل تعدد اماكن الدراسة وانتشارها على منطقة جغرافية واسعة.
- تقوم الاقسام العلمية بعمل استطلاعات دورية لآراء الطلبة في المواد الاختيارية التي يودون دراستها ليسترشدوا بها عند اقتراح الجداول حتى تزداد التشكيلة التي تعرضها الأقسام وفقا لرغبات الطلبة وليس تبعا لآراء القسم فقط.
- زيادة التنويع في المواد التي يدرسها كل استاذ بحيث لا يقدم الاستاذ الواحد مادة واحدة في اكثر من ميعاد حتى يمكن عرض تشكيلة اكبر من المواد التي يقدمها اساتذة متعددون.

اما بالنسبة لتطوير المعلومات فيقترح البحث:

- تطوير وسائل الاتصال غير الشخصية كالمطبوعات التي تصدرها الجامعة بحيث تتضمن المعلومات التي ثبتت اهميتها في ترشيد عملية اتخاذ القرار، وكذا ايجاد نظام اتصال مستمر بين الاقسام والجمعيات العلمية لمدهم بالمعلومات الخاصة بالمقررات والأساتذة والمواعيد والأماكن التي تعرض فيها المقررات قبل وقت كاف من بدء عملية الارشاد المبكر لدراسة رد الفعل لدى الطلبة تجاه المزيج المقترح.
- عمل دورات ارشادية للأساتذة الجدد لتعريفهم بنظام المقررات في الجامعة وأثر البيئة الكويتية على النظام، وكذا مد الاساتذة المشرفين بأكبر قدر ممكن من المعلومات عن المواد وخاصة تلك التي تخرج عن نطاق تخصصهم ولكنها تهم الطلبة عند اتخاذ القرار.
- تقييم مدى فعالية نظام الارشاد الحالي واعادة تخطيطه وتنظيمه بطريقة تزيد من قدرته على تحقيق اهدافه.

وختاما فقد اثبتت الدراسة فرضية ان مشترى الخدمة يكون غير راض خلال مرحلة اتخاذ القرار نظرا لطبيعة الخدمة ومصادر المعلومات في سوق الخدمة. ولكنها لم تدرس بعض المتغيرات الاخرى التي قد يكون لها تأثير ايضا على مدى رضاء العملاء، ولذا تقترح عمل دراسات اخرى على طبيعة العملاء، وتقسيماتهم وأثرها على الرضاء، وكذا دراسات على طبيعة المنظمة واهدافها ومدى اخذها بالمفاهيم التسويقية الحديثة وكفاءتها في اداء الانشطة التسويقية، ودراسة طبيعة السوق، والمنافسة والظروف البيئية واثرها على الرضاء خلال عملية اتخاذ قرار شراء الخدمة واخيرا فانه يمكن دراسة اساليب اتخاذ القرار للتنبؤ بالسلوك الشرائي (Park et al, 1981) في سوق الخدمات وأثره على الاستراتيجيات التسويقية التي تتبعها المنظمات.

المصادر العربية

عبدالرحمن، س وآخرون
١٩٧٧ «دراسة تقويمية للامتحانات النهائية في كلية الآداب والتربية بعد إلغاء النظام الامتحاني القديم. جامعة الكويت: عمادة كلية الآداب والتربية.

العوضي، ن، وآخرون
١٩٨٢/٨١ «الارشاد الأكاديمي في جامعة الكويت: دراسة تطبيقه». جامعة الكويت: عمادة شؤون الطلبة، قسم البحوث.

المصادر الاجنبية

Bateson, I.E.
1979 "Why we need service Marketing." In conceptual and Theoretical Developments in Marketing. Chicago: American Marketing Association.

Brehm, J.W.
1966 A Theory of Psychological Reactance's. New York: Wiley.

Enis, B. & Kenneth, R.
1981 Services Marketing: Different Products, Similar Strategies. Chicago: American Marketing Association.

Haley, B.I. & Case, P.B.
1979 "Testing Thirteen Attitude Scales for Agreement and Brand Discrimination." Journal of Marketing (Feb.) 43: 20-32.

Katona, G. & Katona, E.
1955 "A Study of Purchase Decisions." In consumer Behavior: The Dynamics of Consumer Reaction. New York University Press.

Lovelock, O.
1983 "Clossifying Serrices to Gain Strategic Marketing Insights". Journal of Marketing (Summer) 47. 10-12 .

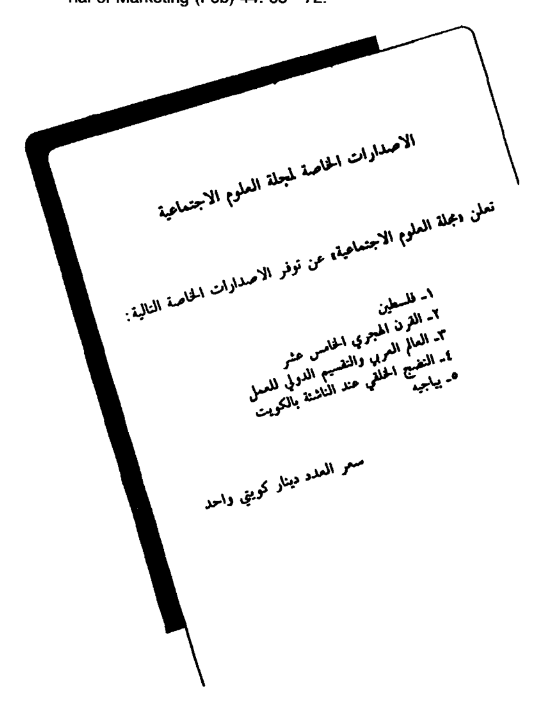
Park, et al.
1981 "Consumers Decision Plans and Subsequent choice Behavior." Journal of Marketing (Spring) 45: 33-36.

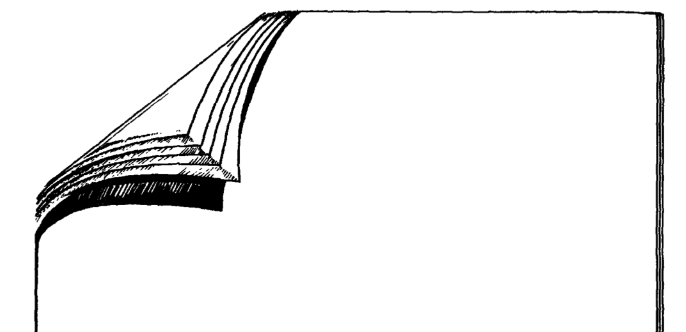
Resnik, A.I. & Harmon R.R.
1983 "Consumer Complaints and Managerial Response: A Holistic Approach." Journal of Marketing (Winter) 47: 86-89.

Shostack, G.
1977 "Breaking Free from Product Marketing." Journal of Marketing (April) 41. 73-80.

Westbrook R. A. et al.
1978 "Satisfaction/Dissatisfaction in the Purchase Decision Process: Are Consumer Really as Dissatisfied as Many Studies Claim?" Journal of Marketing (October) 42: 54-60.

Westbrook R.A.
1980 "A Rating Scale for Measuring Product Service Satisfaction." Journal of Marketing (Feb) 44: 68 - 72.





مناقشات
مراجعات كتب
تقارير
رسائل جامعية

مبدأ مقاومة الطغيان : دراسة في الفكر والنظرية السياسية للإسلام

نيفين عبدالخالق مصطفى
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

درجت التقاليد الفكرية الغربية على ان تتابع تاريخ الفكر السياسي مسقطة من حسابها الخبرة الاسلامية كحلقة مميزة في تطور متتابع ، ومبرزة كيف انطلقت كافة الاتجاهات الفكرية الانسانية من بوتقة الحضارة الاغريقية والفكر اليوناني[1] ولقد اعتمدت النظرة التقليدية للمستشرقين وغيرهم من المفكرين الغربيين على تصوير الحضارة الغربية على أنها حضارة «الحرية» ، وفلسفتها هي فلسفة «الصراع» في سبيل تأكيد قيم التفوق والنبوغ الفردي ، وأنها بذلك بعيدة كل البعد عن العالم الشرقي الذي طبعوه بنظريته في «الاستبداد الشرقي» ، تلك النظرية التي صورت مجتمعات الشرق على أنها لا تعرف سوى نموذج السلطة الاستبدادية .

ثم جاءت عديد من الدراسات لتحمِّل «الاسلام» النصيب الأوفى من مسؤولية هذا الركود والتخلف والاستبداد المنسوب لمجتمعات الشرق ،[2] وتزخر مثل تلك الدراسات بالعديد من الحجج التي تدعم هذا التصور والتي تستند على عدم معرفة الخبرة التاريخية الاسلامية في الممارسة السياسية لمفاهيم مثل : التصويت ، كأسلوب من أساليب الممارسة الديمقراطية ، والمجالس النيابية ، كتعبير نظامي عن الإرادة الشعبية . ايضا ، الضمانات الشعبية او النظامية لحماية الحريات الفردية ،[3] ليس هذا فحسب ، بل ان بعض الدراسات الاخرى تأتي لتضيف ، إلى ما سبق ، القول بأن الحضارة الاسلامية لم تعرف معنى المعارضة كتكتل جماعي يستطيع ان يقف في مواجهة الطغيان .

وبذلك دأبت النظرة المستشرقية لمجتمعات الشرق الاسلامية على أن تنظر إليها على أنه لم تنبه ولم تثر بواسطة ثورات «برجوازية» ناجحة . وهي بهذا محصورة في حالة متوسطة او انتقالية بين ما يسميه البعض «المجتمع الصناعي» الذي يمثل «الجنة النفعية في تناغم وتناسق اجتماعي ، ويصاحبه نمو صناعي ، وتأكيد على قيم الفردية»[4] وبين ما يطلق عليه «المجتمع المحارب» : حيث

تعوق الحاجة إلى الكفاءة العسكرية والحربية مبادرات الأفراد في مجال الأعمال، وتعوق وجود الحقوق الديمقراطية. وبذلك فان أحرج ما تفتقده مجتمعات الشرق الإسلامية في تطورها من وجهة النظرة هذه هو: البناء الثوري الفكري، والتنظيم الاجتماعي، والمؤسسات السياسية[٥].

وهكذا يبرز هؤلاء كيف أن تطور المجتمعات الغربية نحو القيمة الديمقراطية هو محصلة ثقافة ثورية وتنظيمات سياسية استطاعت ان تحول المعارضة الوجدانية الداخلية إلى تعبير حركي، ورد فعل سياسي جذري، ومن ثم فان الثقافة الغربية الديمقراطية ينظر إليها على أنها تجسد وتنمي حقوقا واضحة للمواطنين في مقاومة الطغيان او الحكومات الفاسدة، وذلك في الوقت الذي ينظر فيه الى الفكر الاسلامي والمفاهيم الاسلامية على أنها تفتقد الى اضافات ثورية او ديمقراطية، بل على العكس ـ وفقا لهذا الرأي ـ أنها تتسم «بشخصية غير ثورية»[٦].

وبذلك فان باحثين مثل «برنارد لويس»، و«فاتيكيوتس» يتفقان على أن المبدأ الغربي في حق مقاومة الطغيان هو مبدأ غريب ومغاير للفكر الاسلامي، وأنه بدلا منه فان هناك مبدأ اسلاميا يتعلق بواجب مقاومة «الحكومات غير التقية»[٧]. وان هذا الواجب لم يقدر له ان يكون ذا فاعلية حقيقية لأن الفقهاء لم يحدث ان قدموا معيارا واضحا وعمليا ويمكن ممارسته، والذي يمكن عن طريقه اختبار درجة تقوى الحكومات، ثم انه لم يوجد اي جهاز مؤسس يمكن عن طريقه فرض الحق بالقوة في مواجهة الحكام «غير الاتقياء». وبذلك يرى هؤلاء ان «واجب الطاعة» ظل ينتشر ويحيط فوق حق المقاومة هذا. وكان محصلة ذلك ان خيم جو من المحافظة والهدوء السياسي على الحكومات الاسلامية لقرون عدة. وان «المعارضة» نظر إليها على أنها تمثل تهديدا خطيرا للنسيج الاجتماعي «لدار الاسلام». ومن أجل حماية المجتمع من التهديد المزدوج المتمثل في «الفتنة» وما تسببه من تمزيق النظام الاجتماعي، و«البدعة» وما تمثله من انحراف عن «السنة». لذلك فان «المحافظة» يجب أن تفرض في جميع الأحوال. وبذلك انتهى «فاتيكييوتس» و«برناردلويس» إلى ان الطبيعة غير الثورية وغياب مبدأ مقاومة الطغيان ـ الذي عرفه التطور الديمقراطي الغربي ـ بالنسبة لمجتمعات الشرق لا يعود إلى الخبرة التاريخية الخاصة بالشرق ولا إلى الأساس الاقتصادي له، ولا إلى تكوينه الطبقي، ولا إلى الظروف العالمية والدولية والمحلية، ولكن ببساطة شديدة إلى «الايديولوجية الاسلامية في الحفاظ على الحكومات القائمة وإلى عقيدة الإسلام في الحفاظ على الأمر الواقع للحكام»[٨].

ولم يقتصر هذا التشويه التاريخي على محاولة تجريد الخبرة التاريخية الإسلامية من أي محتوى ديمقراطي أصيل مستمد من تقاليدها الذاتية، بل ان التقاليد الاستشراقية الكلاسيكية قد دعمت دراستها للإسلام بتصور آخر يصفون عن طريقه التكوين الاجتماعي الاسلامي بأنه يأخذ شكل الوحدات المنفصلة المرتبة رأسيا. وفي مؤلف «جب وبوين» عن «المجتمع الاسلامي والغرب»[٩] تبرز بوضوح وجهة النظر الاستشراقية المحدثة في أن المجتمع الاسلامي لا يأخذ شكل الوحدة الاجتماعية المندمجة بل انه يمثل نوعا من التكوينات الفسيفسائية المنعزلة والمدعمة ذاتيا والتي ضاعف منها ذلك الاعتراف الاسلامي بالاقليات الدينية سواء من اهل الكتاب: كالنصارى واليهود أو غيرهما، وبذلك يبرزون مدى التشعب الاثنى (السلالي) لتكوين الشعب الاسلامي،

ويصلون من هذا إلى نتيجة هي أنه بسبب هذا التشعب الداخلي للنظام الاجتماعي فانه يصير من الصعب تنظيم معارضة ثابتة ومندمجة ومستقرة ضد اي طغيان او تسلط .

والواقع أن الرد على هذه الادعاءات يقتضي منا أولا تقرير حقيقتين هامتين :

الأولى : ان «الحكم» هو خطاب الله سبحانه وتعالى، وبذلك فان كل صاحب ولاية أو ذي سلطان في الجماعة الاسلامية يكون خطابه في حدود ما أمر الله به وما نهى الله عنه، وبذلك تكون السلطة العامة في الاسلام مقيدة بالأحكام الشرعية .

الثانية : ان الشريعة تنظر إلى القائم بأمر السلطة العامة على أنه فرد قادر بما يتوافر له من أعوان ومال. وأي فرد يتمتع بهذه القدرة يكون مكلفا تكليفا مباشرا بالمصلحة العامة. وبذلك يتضح أن واجبا كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كتعبير عن مقاومة كل ما يخالف الشرع هو من أخص واجبات السلطة العليا (الحكومة) طالما ان ذوي السلطان اقدر من غيرهم على القيام به[١٠] وبالتالي اذا قصرت السلطة العليا عن القيام بذلك الواجب فان هذا التقصير لا يعفى الفرد من قيامه به ولا سيما وان الشريعة تعطيه ولاية مباشرة في استعمال هذا الحق والواجب العام، بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر .

والواقع ان البحث في الصلات القائمة بين الاسلام كعقيدة وشريعة، وكحضارة وفكر وتاريخ وبين مبدأ مقاومة الطغيان والذي يصل في أقصى مداه إلى اندلاع الثورة كوسيلة لتغيير الأمر الواقع، مثل هذا البحث تواجهه آراء عدة تنفي عن الاسلام وتاريخه اتصافه بصفة الثورية، أو اقراره لمبدأ مقاومة الطغيان او الثورة، وسوف نعرض لتلك الاراء اولا، ثم نرد عليها، واخيرا نوضح مشروعية مقاومة الطغيان والثورة في الاسلام، استنادا على ادلة مستمدة من الكتاب والسنة .

أولا : مبدأ مقاومة الطغيان في الميزان : في الواقع اذا نظرنا إلى تلك الآراء التي تنفي عن الإسلام اقراره لمبدأ مقاومة الطغيان والثورة عليه ستجد انها تنتمي إلى فئتين مختلفتين إلا انهما تهدفان إلى تحقيق نتيجة واحدة وهي : نفي للعلاقة بين الاسلام وبين هذا المبدأ .

وبالنسبة للفئة الاولى نجد ان دافعها الأساسي إلى اتخاذ موقف الرفض وعدم الإقرار لمبدأ «مقاومة الطغيان والثورة» هو العمل على تنزيه «الإسلام» عن الاتصاف «بالثورية» التي هي تعبير عن سلوك ونشاط انساني يحتمل الخطأ والصواب، ومن ثم ينبغي عدم تحميل نتائجه على الاسلام. ومن ثم فان المنتمين إلى هذه الفئة يرون ان إحداث التغيير المطلوب في المجتمع لا يكون عن طريق الثورة، وإنما يفضل عليها ـ من وجهة نظرهم ـ القيام باصلاحات وتقويم للوضع القائم دون محاولة تغييره باتخاذ مسلك الثورة. ومن ثم فان هذه الاراء تنظر إلى الثورة على أنها مسلك غير مفضل، بحيث انها لو حدثت فان موقفهم إزائها يتسم بالنظر إليها على أنها أمر واقع. ولذلك وجدنا من بين تلك الآراء من يتحدثون عن الثورة باعتبارها «واقعة حدثت» و«نازلة» يسلم بها المؤمنون الذين امتحنوا بها، ولهم أجر الصبر على معايشتها . . . وفي أحسن الحالات فانهم ينظرون إليها كمحظور ومحرم تبيحه الضرورة[١١] .

ويتفق مع تلك الآراء موقف معظم مؤرخي التاريخ الاسلامي المعروفين، حيث يكادون يجمعون في تاريخهم للحركات التي اتسمت بطابع «الثورة» والتي عرفتها المجتمعات الإسلامية في عصور مختلفة، على أن تلك الحركات كانت «خروجا على أولي الأمر» وأن القائمين بالثورة هم «عصاة». ومن ثم فان تناول مبدأ الثورة عند هؤلاء قد اتسم باستخدام تعبيرات لها دلالتها غير المفضلة إسلاميا، مثل : «الفتنة» و«البدعة» و«التطاول» و«الخروج عن الجماعة». ومن ثم يعد نجاح الثورة في نظر تلك الآراء بمثابة «الكارثة» و«النازلة» التي يبتلى بها المسلمون كمحنة عسرة[١٢] .

وبالنظر إلى موقف مؤرخي الفرق الإسلامية سواء من الخوارج أو الشيعة أو من جمهور المسلمين المعروفين بأهل السنة، فيلاحظ ان موقفهم من الثورة قد تميز بطابع التفسير الديني والمذهبي. وانطلاقا من اقتران الثورة بمذهب الخوارج ومبدئهم في «الخروج»، فقد كانت نظرة مؤرخي اهل السنة وكذلك الشيعة (ما عدا فرقهم التي تبنت هذا المبدأ) إلى الثورة تتسم بنعتها بصفات «المروق» و«البغي» و«العصيان». وذلك بعكس نظرة الخوارج إلى نفس ذات المبدأ، حيث اعتبروه الطريق الصحيح لإعادة الحق الى اصحابه[١٣] .

ومن ثم فان تناول الثورة في التراث الاسلامي اتسم بالتأثر بالاختلافات المذهبية الأمر الذي انعكس على الموقف منها وجعله يتسم بطابع الرؤية المذهبية والتفسير الذاتي[١٤]. ويستثنى من ذلك موقف ابن خلدون عند معالجته للتاريخ فقد نظر إلى الثورة وفسرها على أساس صراع العصبيات واستطاع من خلال ذلك أن يرسي مبدأ هاما يتعلق بأن «الظلم مؤذن بخراب العمران»[١٥] .

وفي المقابل نجد مجموعة اخرى من الآراء التي تتفق مع آراء الفئة الأولى في نفي العلاقة بين «الاسلام» ومبدأ مقاومة الطغيان والثورة عليه، ولكنها تقف منها موقف الضد من حيث الدافع والهدف وراء ذلك النفي. فبينما اتخذ ذلك عند اصحاب الفئة الأولى طابع الدفاع عن الاسلام وتنزيهه عن الاقتران «بالثورة» نجد أن المنتمين للفئة الثانية يهدفون من آرائهم إلى إلصاق صفة العجز والركود على المجتمعات الاسلامية وتحميل «الاسلام» مسؤولية تخلف تلك المجتمعات وشتى انواع معاناتها. وإلى هذه الفئة تنتمي معظم كتابات المفكرين الغربيين عن الاسلام ومبدأ مقاومة الطغيان. حيث ينظر عادة إلى ثورات المجتمع الغربي على أنها محصلة ثقافة ثورية وتنظيمات سياسية فعلية، بينما ينظر إلى المجتمعات الإسلامية على انها قد عرفت حركات وصراعات سياسية الا أنها تمثل استجابات غير ثورية تتخذ شكل التمردات والانقلابات دون ان تعبر عن أي ثقافة ثورية حقيقية[١٦] .

ومن ثم تصف هذه الفئة من الآراء المجتمعات الاسلامية بأنها تفتقر إلى «الشخصية الثورية» التي تعبر عن مفهوم أصيل لمقاومة الطغيان و«الثورة» التي يعرفها بعضهم بأنها : «عمل سياسي موجه أساسا ضد حالة الوضع القائم ومؤسس على ايديولوجية ثورية تحقق تغييرا جذريا وشاملا للهيكل الاجتماعي القائم»[١٧]. ولذلك فإن المجتمعات الإسلامية وفقا لوجهة النظر هذه لم تعرف المبدأ الغربي القائل بحق «مقاومة الطغيان»، وإنما عرفت فقط مبدأ اسلاميا يتعلق

«بـواجب مقاومـة الحكومـات غير التقيـة»، وهو مـا يعيد إلى اذهـانهم «صـورة تـاريخيـة مسيحيـة قديمة»[١٨] .

والـواقع ان النـظرة إلى تلك الآراء التي تنكر عـلى الإسـلام وعـلى المجتمعـات الاسـلاميـة الاقتـران بالثـورة توضـح أنها ـ في جملتها ـ تخضـع لأحد دافعـين : فبالنسبـة للفئة الاولى نجـد ان الـدافع وراء آرائهـا المنكرة والمستنكـرة «للثورة» إنمـا يكمن في التأثـير المـذهبي بـالـرفض لمـذهب «الخوارج» ومبدئهم في «الخروج». ومن ثم اتخذ الهجوم على هؤلاء ـ في أحد صوره ـ محـاولة للنيـل من مبدأ «الخروج» والثورة ـ الذي يقوم عليه فكر الخوارج ومذهبهم .

أما الفئة الثانية فان دافعها الأساسي هو الصاق صفة العجز والجمود، وارجاع كافـة مظاهـر التخلف الذي تعاني منه كثير من المجتمعات الاسلامية الى الاسلام .

وبـالنظر إلى الاراء المنتميـة للكتابـات الغربيـة فانها قـد تعـرضت للنقـد من جـانب بعض البـاحثـين الغـربيـين الاخـرين[١٩]. ولقـد اعتمـد منهجهم في دحض هـذه الاراء التي تنسب إلى المجتمعـات الاسلاميـة الاتسام بـالطبيعـة والشخصية غـير الثـوريـة عـلى عـدة أسس : حيث في الاساس الاول تم توجيه النقد إلى نفس المصطلحات المستخـدمة في تحليـل العلاقـة بين «الثـورة» و«الاسلام» ذلك ان مصطلح «الثورة» لم يكن هو المصطلح الشـائع في التـراث الاسلامي للدلالـة على تلك المعاني الخاصة بمحاولة تغيير الوضع القائم ومقاومة الطغيان. وانمـا وجدنـا مصطلحـات اخرى شاركت مصطلح «الثورة في الدلالة على تلك المعاني او على بعض منها، بل ان الواقـع يثبت ان هذه المصطلحات كانت اكثر شيوعا في التراث الاسـلامي للتعبير عن حقيقـة الثورة »[٢٠]. ومن ثم فان الدراسات التي لم تحاول الخروج على مجرد بسط وتحليل «الثورة» كلفظ ومصطلح فانها تفتقر الى التفاعل الحي مع الظاهرة كما تعبر عن نفسها في البيئة والمحيط الذي تظهر فيه .

والواقع ان الاراء الغربية التي تصف المجتمعات الاسلامية بان لها «شخصية غير ثورية» انما تعكس التـأثر بـوجهة النـظر التي تنبع من نـظرية «الاستبـداد الشرقي» والتي اعـلى اساسهـا ينظر الباحثون إلى الغرب على انه معقل التقدم والديناميكية[٢١]، بينما ينظرون إلى الشرق ومجتمعاتـه على أنه لا يعرف سوى الركود والثقافة الموروثة التي تفتقر إلى التفاعل الحي المستمر. وهذه الاراء تفتقـر في الواقع ـ إلى دليل قوي يدعمها. ذلك انه بالنسبة «لحق مقاومة الطغيان» الـذي تتذرع بـه بعض تلك الاراء والتي ترى ان المجتمعات الاسلامية لم تعرفه، فان هناك من الباحثين الغربيين من يرون هناك اقترابا بينه وبين المبدأ الاسلامي الخاص «بعدم الطاعة في المعصية» هذا فضلا عن ان الـرغبة في التزام الهدوء والحفاظ على الوضع القائم لم تقتصر على «الاسلام» بل ان هناك عقائـد اخرى قـد دعمت منها[٢٢]. وبذلك يبدو امرا مجافيا للحياد العلمي تجاهل شتى انـواع المتغيرات التي تؤثـر على تعامل المجتمعات الاسلاميـة المختلفة مـع مبدأ الثـورة ومقاومـة الطغيـان وعزو هـذا التعامـل إلى خصائص خاصة بالاسلام ذاته فحسب .

ويتخذ الرد على تلك الاراء التي تصف المجتمعات الاسلامية «بـالشخصية غـير الثوريـة» ـ احيانا ـ صورة محاولة تطبيق مدركات التحليل الماركسي على هذه المجتمعات[٢٣] ومن ثم فان النقـد

الموجه إلى تلك الاراء يدفع جانب منه الـرغبة في تعـامل تلك المجتمعـات مع مـدركات التحليـل الماركسي[٢٤]. ومن ثم نرى ان التحليلات الغربية لموقف الاسلام من مبدأ الثورة انما تعبر عن النظر الى المجتمعـات الاسلاميـة من زاوية تفتقـر إلى التفاعـل مع تجـاربهـا الأصيلة المـرتبـطة بتـاريخهـا وتراثها[٢٥]، وبالعقيدة التي تهيمن على النتاج الفكري والحركي الخاص بتلك المجتمعات. ومن ثم فان دراسة الثورة ومقاومة الطغيان داخل نطاق الفكر الاسلامي انما تكون من خلال التفـاعل مـع الادلة المستقاة من اصول الشريعة والتي تدعم من مشروعية الثورة ومقاومة الطغيـان والتي تناولتهـا الاتجاهات الفكرية الاسلامية المختلفة .

ثانيا : مقاومة الطغيان وادلة المشروعية : إن الاتجاهات الثورية الاسلاميـة التي عبرت عن حقهـا في مقاومة الطغيان من خلال «الثورة» قـد استندت لبيـان مشروعيـة قيامهـا بالثـورة إلى ان القرآن الكريم قد اوجب على الامة متضامنة ومتكافلة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وكان استخـدام «القـوة» لتغيير المنكـر أمرا واجبـا كتفضيل اول وقـد اصطلح عـلى تسمية تلك القضيـة : «بقضية السيف»[٢٦]. واصحاب هذا الرأي يستندون إلى قوله تعالى : ﴿ولتكن منكم امة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر﴾ (آل عمران ١٠٤) وكذلك إلى قوله تعالى : ﴿كنتم خير أمة اخرجت للناس، تامرون بالمعروف وتنهون عن المنكر﴾ (آل عمران ١١٠) .

واصحاب الاتجاهات الثورية يرون انه اذا كان الامـر بالمعـروف قد يقف عنـد حد الـدعوة بالتي هي احسن، فان النهي عن المنكر يتجاوز هذا الحد إلى الفعـل الكفيل بـوقف المنكر وحجتهم في ذلك عديد من احاديث الرسول ـ ﷺ ـ مثل قوله ﷺ «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فان لم يستطع فبلسانه، فان لم يستطع فبقلبه، وذلك اضعف الايمان»[٢٧]. ففي ذلك الحديث كـما في غيره يكون تغيير المنكر «باليد» اي بالفعل وبالقوة مقدما على غيره من وسائل التغيير ومن هذه الأحاديث قوله ﷺ «لتأمرن بالمعروف، ولتنهن عن المنكر، ولتأخـذن على يـد الظالم، ولتـأطرنـه[٢٨] على الحق أطرا، أو ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض»[٢٩] وقوله ﷺ : «اذا رأيتم الظالم فلم تأخذوا على يديه يـوشك الله ان يعمكم بعـذاب من عنده»[٣٠]. ولقـد رغب الرسـول ﷺ المؤمنين في أداء هـذا الواجب بأن جعله من أفضل الجهاد، كما جاء في الحديث الشريـف : «أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر»[٣١]. وقوله ﷺ : «سيد الشهداء : حمزة بن عبدالمـطلب ثم رجل قـام إلى امام جـائر فأمره ونهاه فقتله»[٣٢] .

والاتجاه الفكري الثـوري في الاسلام يـدعم نفسه بغـير ما سبق من آيـات الامر بـالمعروف والنهي عن المنكر والاحاديث المدعمة لها، بعدد اخر من آيات القرآن الكريم التي تـدعو الانسـان إلى رفض الظلم والعمل عـلى تغييره. «فـالثورة» تضم بـين معانيهـا «الهجرة من حـال الاستسلام والسكون إلى حال التمرد والحركة، فهي هجران للركود ووثبة يتجاوز بها الانسـان والمجتمع ذلـك الوضع الجائر، والواقع الظالم ويستبدله بآخر اكثر اشراقا»[٣٣]، «فالهجرة» اذن لا ينظر إليها عـلى انها سلوك سلبي يعـبر عن مجرد الفـرار والهروب، بـل هي فعل ايجـابي يعده اصحـاب مدرسـة الثورة واجبا، لان الذين لا يهجرون المجتمع الظالم لتغييره هم ظالمون لانفسهم، وفي ذلـك يستندون إلى قوله تعالى: ﴿ان الذين تـوفاهم المـلائكة ظـالمي انفسهم قالـوا فيم كنتم قالـوا كنا مستضعفـين في

الارض قـالوا ألم تكن ارض الله واسعـة فتهاجـروا فيها فـأولئك مـأواهم جهنم وساءت مصيـرا﴾ (النساء ٩٧) .

وبذلك نتبين مدى تدعيم القرآن لقضية «الثورة» في مواجهة الظلم والطغيان ذلك انـه حتى بـالنسبة «للمستضعفـين في الارض»، فـان الله لا يعفيهم من مسؤوليـة التكليف بـواجب التغيـير للظلم . والهجرة احد وسائل هـذا التغيير، ذلـك انه اذا سلمنـا بمنطق الاستسـلام للقهر فـان هذا الاستسلام «يعاكس ارادة الله سبحانه وتعالى تلك الارادة التي صاغها القرآن الكـريم في إية يـراها البعض وقد عبرت عن المعاني والطاقات الثورية» [٣٤] وتلك هي قوله تعالى : ﴿ونـريد ان نمن عـلى الذين استضعفوا في الارض ونجعلهم ائمـة ونجعلهم الوارثـين﴾[٣٥] ولا يؤثر في الاحتجـاج بتلك الآيـة القول بـأنها انما جـاءت في معرض الحكـاية عن قـوم سابقـين على ظهـور الاسلام[٣٦] فعلماء الاصول قد قرروا ان «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب»[٣٧] . فـالقصص القرآني انمـا جاء أساسا ليكون موطنا للعبرة والعظة التي يسوقها لنا من خـلال قصص الأولين[٣٨] فـالقصص القرآني يؤكـد على ضـرورة اتباع الجمـاعة للعـدالـة انـطلاقـا من وازع ديني اخـلاقي والا فـان قـدرة الله كفيلةبقهر الظلمة[٣٩] .

وبتدبر آيات القرآن الكريم والغوص في معانيه يشـير البعض إلى مصطلح قـرآني له دلالتـه بالنسبة لمقاومة الطغيان والثورة كأسلوب من اسـاليب التغيير، وهـو مصطلح «الانتصـار» فالثـورة وهي تعني «التغيير الذي يبدل حالا بحال وسادة بسادة ويستبدل واقعا باليا بآخر جديـدا . . . هي في بعض جوانبها انتقام للمظلومين من الظالمـين، على تفـاوت في درجات الانتقـام ومواطنـة»[٤٠] . ومن ثم فانه بالنظر إلى النصر على انه إعانة للمظلوم، والانتصار على أنه انتصـاف من الظلم وأهله وانتقام منهم ـ وهو ما يأتي في ذكر الانتصار في القـرآن الكريم كفعـل يأتيـه الانصار ضـد الطغيـان والبغي : «الـذي هـو للظلم وللفسـاد والاسـتطالـة ومجـاوزة الحـدود» لـذلـك يـرى البعض ان «الانتصـار» «ثورة» «الثـوار» «أنصار»، وأن الايـات التي استخدمت مصـطلح «الانتصار» تحمـل دليلا على تأييد «الشـورة» بمعنى التغيير والـردع والانتقام من الـظلم والبغي والاستبداد ويبلغ ذلـك التأييد قمته حين يصير «الانتصار» هو احد الصفات الهامة للفرد المؤمن، فالمؤمن ينبغي له ان يكون «منتصرا» للحق ضد الظلم والاستبداد والقهر، اي ان المؤمن هو ثوري وثائر من اجل الحق وضـد الظلم[٤١] .

الهوامش

(١) انظر مزيدا من التفاصيل في :
ERNEST BARKER, Greek Political Theory, London Methuen & Co Ltd, 1960 .

(٢) انظر أمثلة على تلك الدراسات مع مزيد من التفاصيل في :
ALBERT HOURANI, Europe and Middle East, London : The Macmillan Press, 1980 .

(٣) Ibid. PP. 6 - 12, 22 - 41 وانـظر ايضـا : W. MONTGOMERY WATT, Islam and the Integration of Society, London, 1970, P.27, 219 .

(٤) انظر :
BRYAN S.TURNER, MARX and the End of Orientalism, London : George Allen, 1978, P.67 .

(٥) Ibid., P. 67.

(٦) (انـظر : P.J. VATIKIOTIS (ed.), Revolution in the Middle East and Other Case Studies, London: George Allen & Unwin, 1972, P.LL.

(٧) انـظر : BRYAN S. TURNER, «Determinant Structures and Contiugent Revolutions», Review of Middle East Studies, Number 3, London, 1978, P.3,4 .

(٨) انظر : P.J. VATIKIOTIS, Op. Cit, P.II

(٩) انـظر : H.A.R. GIBB and H. BOWEN, Islamic Society and the West: a study of the Impact of the Western Civilization on Moslem Culture in the Near East, London: Oxford University Press, 1950, Vol. I, P. 159.

(١٠) انظر : أبو الأعلى المودودي ، الحكومة الاسلامية ، ترجمة : أحمد أدريس ، القاهرة دار المختار الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٧ ، ص ٨٥ .

(١١) انظر : د. محمد عمارة ، الإسلام والثورة ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٠ ، ص ٥ ، ٦ .

(١٢) تتبع مثل هذه الآراء في أغلب كتابات المؤرخين المسلمين من أمثال : الطبري والبغدادي ، وابن الأثير ، والشهرستاني ، والنويري وغيرهم . انظر أمثلة لآرائهم في : د. محمود اسماعيل ، قضايا في التاريخ الإسلامي : منهج وتطبيق . بيروت : دار العودة ، ١٩٧٤ ، ص ص ٩٨ - ١٠٤ .

(١٣) انظر : د عمارة ، الإسلام والثورة ، مرجع سابق ، ص ٣٣٣ وما بعدها .

(١٤) من أمثلة ذلك ما يذكر عن تشيع المسعودي ، وما يذكر عن تعصب المبرد للخوارج . انظر أمثلة على آراء الأول : في المسعودي ، إثبات الوصية ، ط طهران ، ١٣١٨ هـ ، ص٢٤٠ وما بعدها . وانظر آراء الثاني في : المبرد الكامل في اللغة والأدب . ط . ليبزج ، ١٨٧٤ م ، ص ٣٤ وما بعدها . وانظر رأي القاضي ابن العربي عن المؤرخين المذكورين في : القاضي أبي بكر بن العربي : العواصم من القواصم ط ٥ ، تحقيق : محب الدين الخطيب ، القاهرة : المطبعة السلفية ، ١٣٩٩ هـ ، ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

(١٥) انظر : ابن خلدون ، المقدمة (ط . لجنة البيان العربي) جـ ٢ ، ص ٨٤٩ وما بعدها .

(١٦) ALBERT HOURANI, Op.Cit, PP.6-16, 22-14

(١٧) P.JVATIKIOTIS (ed) Revolution in the Middle East and Other Case Studies Opcit, P.2

(١٨) انـظر : BERNARD LEWIS, «Islamic Concepts of Revolution» in: VATIKIOTIS (ed), Revolution in the Middle East and Other Case Studies, Op. City, PP. 30-40.

(١٩) انظر أمثلة على ذلك في : BRYAN S. TURNER, «Determinant Structures and Contiugent Revolutions» Review of Middle East Studies, Number 3, London, 1978.

(٢٠) من هذه المصطلحات نذكر على سبيل المثال : «الفتنة» ، «الخروج» ، و«النهضة» «النهوض» ، «الانتصار» ، «الملحمة» . انظر مزيدا من التفاصيل بخصوص هذه المصطلحات في : د. عمارة ، الإسلام والثورة ، مرجع سابق : ص ص ٩ - ١٤ .

(٢١) من أمثلة ذلك تحليلات ماكس فيبر عن المجتمع الإسلامي والتي مؤداها أنه ليست لديه دوافع «ديناميكية» قائمة على الفردية والإيجابية . والواقع أن مثل تلك التحليلات تفتقر الى الفهم الحقيقي لطبيعة هذه المجتمعات ولأصول الإسلام ذاته . انظر في تحليلات فيبر:
BRYAN S. TURNER, Weber and Islam: a Critical Study, PP.121-154, London: Routledge & Kegan Paul Ltd, 1974.

(٢٢) من أمثلة ما يذكره «تيرنر» بشأن المبدأ الخاص بـ«أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله». والذي يرى أنه يعطي انطباعا مشابها بأن هناك رغبة مسيحية في التزام الهدوء والمحافظة تشابه ذلك الطابع المحافظ المنسوب الى الإسلام. أنظر:
BRYAN S. TURNER, «Determinant Structures and Contigent Revolutions», Op.Cit. P.14.

(٢٣) تمثل كتابات «تيرنر» نموذجا واضحا على ذلك، حيث يهاجم في كتابه «ماركس ونهاية الاستشراق» الآراء التي من شأنها إعاقة تطبيق مدركات التحليل الماركسي على مجتمعات الشرق الإسلامية. انظر مزيدا من التفاصيل في:
BRYAN S. TURNER, Marx and the End of Orientalism, Op.Cit, P.40.

(٢٤) وجدت لدى بعض الأقلام العربية محاولات وصفت بأنها تمثل اتجاها يرمي الى التفسير المادي للتاريخ الإسلامي. انظر مزيدا من التفاصيل في: محمد فتحي عثمان، التاريخ الاسلامي والمذهب المادي في التفسير، الكويت: الدار الكويتية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٦٩، ص ٨ وما بعدها.

(٢٥) انظر: عثمان خليل، الديمقراطية الإسلامية، القاهرة: المكتب الفني للنشر ١٩٥٨، ص ٧.

(٢٦) يقصد بذلك استخدام العنف الثوري كسبيل للتغيير. ويستند في ذلك الى الحديث الذي يرويه الصحابي حذيفة بن اليمان عن الرسول ﷺ: «قلت يا رسول الله: أيكون بعد الخير الذي أعطينا شر، كما كان قبله؟ قال نعم، قلت فيم نعتصم؟ قال: بالسيف». انظره في: د. عمارة، الإسلام والثورة، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٢٧) رواه مسلم والترمذي والنسائي وابن حنبل. انظر الحديث في: النووي، رياض الصالحين، ط المدينة المنورة، (د.ت)، ص ص ٨٩ - ٩٠.

(٢٨) اي لتدخلنه في الحق وتجبرونه عليه. انظر: المرجع السابق، ص ٩٣.

(٢٩) رواه الترمذي وأبو داود وابن ماجة وابن حنبل: انظر: المرجع السابق، ص ٩٣.

(٣٠) رواه الترمذي. انظر: المرجع السابق، ص ٩٢.

(٣١) رواه أبوداود والترمذي. وللحديث رواية أخرى تقول: «أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر».

(٣٢) انظره في: د. عمارة، الإسلام والثورة، مرجع سابق، ص ٢١.

(٣٣) المرجع السابق، ص ٢٢.

(٣٤) انظر: د. عمارة. الاسلام والثورة، مرجع سابق، ص ٢٢

(٣٥) سورة القصص (٥) وفي تفسيرها يقول الطبري: أي نجعلهم ولاة وملوكا، أنظر: مختصر تفسير الإمام الطبري، مرجع سابق، ص ٤٣٤.

(٣٦) جاءت تلك الآية في سورة القصص عند الحديث عن قصة فرعون وموسى. انظر: المرجع السابق، ص٤٣٤.

(٣٧) انظر: د. داود العطار، موجز علوم القرآن، مرجع سابق، ص ١٣٢.

(٣٨) من هذه القصص قصة إهلاك فرعون، وإهلاك غيره من الظلمة بالصاعقة او بالطير الابابيل. انظر: سيد قطب التصوير الفني في القرآن، القاهرة: دار الشروق، الطبعة السادسة، ١٩٨٠، ص ص ١١٧ - ١٣٨.

(٣٩) انظر: د. محمود اسماعيل، قضايا في التاريخ الإسلامي، مرجع سابق، ص ٩٩.

(٤٠) انظر: د. عمارة، الإسلام والثورة، مرعج سابق، ص ٢٤.

(٤١) انظر: المرجع السابق، ص ٢٥. ويستدل على ذلك من قوله تعالى: ﴿والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون﴾ (سورة الشورى (٣٩)).


مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية

عبدالوهاب رشيد

معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٨٤

مراجعة: سامي خليل
قسم الاقتصاد ـ جامعة الكويت

لعب النفط خلال السبعينات دورا هاما في اقتصادات الدول المنتجة له وفي العالم كله. وسيظل النفط له هذا التأثير لفترة مستقبلة لما لهذه المادة من اهمية في توليد الطاقة التي هي اساس كل تقدم صناعي واقتصادي. ولذلك كان لارتفاع اسعار النفط في هذه الفترة وما ترتب عليه من زيادة في دخول الدول المنتجة اثره على اقتصادات الدول العربية المنتجة له وعلى وجه الخصوص دول مجلس التعاون. فكان طبيعيا ان يؤثر ذلك في اقتصادات هذه الدول وعلى وجه الخصوص في أنماطها الاستهلاكية.

كما ادت زيادة ايرادات الحكومات ـ وهي المشرفة على النفط باعتباره ثروة قومية ـ الى زيادة الانفاق العام مع ما صاحب ذلك من رواج. ومن ناحية اخرى فان هذا الرواج امتد للمؤسسات والشركات التي تحصل على هذا النفط في صورته الخام وتقوم بتصنيعه فتحصل على عائدات تزيد اضعافا عما تحصل عليه الدول المنتجة. فزادت اسعار منتجات النفط بدرجة اكبر من زيادة سعر النفط الخام. وفي الوقت نفسه تأثرت الدول الصناعية، ذلك لانه لما كان النفط وهو اساس الطاقة المحركة للصناعة فقد كان طبيعيا ان يصحب ارتفاع اسعاره زيادة في تكاليف الانتاج فارتفعت اسعار المنتجات الصناعية.

والخلاصة: ان النفط كان له اثره على اقتصاديات الدول المنتجة وكذلك على اقتصاديات الدول المستهلكة سواء أكانت صناعية أم نامية. وكان طبيعيا ان تتأثر الدول العربية باعتبار ان بعضها دول منتجة والبعض الاخر دول نامية مستهلكة.

وقد اثير تساؤل عن الاثر الاقتصادي المترتب على تعاظم اهمية النفط وتعاظم الدول المنتجة له على اقتصاديات الدول العربية. وعما اذا كانت محصلة هذه الاثار ايجابية ام سلبية؟

ان الكتاب ـ موضع التقييم ـ يجيبنا عن هذا التساؤل. والمدخل الذي استنه المؤلف للاجابة عن هذا التساؤل هو استخدام بيانات التجارة الخارجية ومؤشراتها لايضاح النتائج التي ترتبت على تعاظم الدور الذي لعبه النفط خلال هذه الفترة والتي توصل الى انها ادت الى زيادة مظاهر التخلف والتبعية.

وقد بدأ الكاتب من فرض ان تعاظم اهمية النفط ـ الذي له ارتباط بمصالح الغرب ـ قد ادى

الى زيادة اهمية الدور الذي تلعبه الاقطار النفطية في العلاقات العربية، ولكن هذا الدور كان في اتجاه زيادة مظاهر التخلف والتبعية ـ وتدور دراسة الكاتب ـ التي شملت الفترة من ١٩٧٠ الى سنة ١٩٨١ ـ حول اثبات هذه المقولة .

وفي ثلاثة فصول من الكتاب ـ والتي هي قلب الدراسة ـ توصل الكاتب من تحليله الى اثبات صحة الفرض الذي بنى عليه دراسته .

ففي الفصل الثالث المعنون «التطورات الاجمالية للتجارة الخارجية العربية «اوضح المؤلف، بناء على ما استند اليه من احصاءات، زيادة اهمية التجارة الخارجية للوطن العربي بالنسبة للتجارة العالمية في مجموعها. وكان التعاظم في موقع تجارة الوطن العربي نتيجة للاثار التي ترتبت على زيادة الانتاج من النفط سواء أكانت هذه الاثار على الصادرات أو على الواردات. كما انها بالتالي كانت مصحوبة بزيادة درجة الانكشاف التي وصلت في الدول النفطية الى اكثر من ١٠٠٪. وقد صاحب زيادة اهمية التجارة الخارجية للدول العربية تزايد فائض الميزان التجاري للدول النفطية مقابل تزايد في عجز موازين الدول غير النفطية مما ادى الى اعتماد دول العجز على دول الفائض في تغطية هذا العجز. وكان نتيجة لذلك، تزايد الدور القيادي الذي تلعبه دول النفط. كما ان تزايد صادرات النفط من دول مجلس التعاون انما يعني استنزاف موارد الثروة النفطية لهذه الدول، وضياع القيمة المضافة التي كان من الممكن لهذه الدول الحصول عليها لو لم تقم بتصدير النفط في صورة خام. وقد ترتب على ذلك فائض في القطاع النفطي مقابل عجز في بقية القطاعات السلعية غير النفطية مما ادى الى احداث تخلف نسبي في هذه القطاعات .

واستنتج الكاتب من ذلك تعاظم القوة النفطية، وتزايد مقدرتها المالية مما ادى الى تزايد الدور القيادي الذي تلعبه هذه الدول في الوطن العربي .

وخصص الكاتب الفصل الرابع لدراسة «المكونات السلعية للتجارة الخارجية العربية فأشار الى ان مؤشر درجة التركز للصادرات اظهر تزايد اعتماد صادرات الدول العربية على السلعة الواحدة وخاصة النفط. كما اظهرت دراسة الهيكل السلعي للصادرات تزايد الاهمية النسبية للصادرات النفطية. اما دراسة هيكل الواردات فقد اظهرت تنوع السلع المستوردة وان نسبة مرتفعة منها هي سلع استهلاكية او زراعية، هذا بالاضافة الى كثرة واردات السلع الصناعية. واستنتج الكاتب ان هذا كله يشير الى تدهور القطاع الزراعي والى تخلف القطاع الصناعي. وكان نتيجة ذلك ان اظهرت الموازين السلعية عجزا مستمرا في قطاع الزراعة وفي قطاع الصناعة التحويلية، وفائضا في القطاع الاستخراجي مما يعني مزيدا من استنزاف موارد الثروة القومية .

وخلص الكاتب من ذلك الى استمرار تخلف الهياكل الانتاجية العربية في ظل سرعة التطور النسبي للقطاع النفطي مقابل التدهور النسبي المستمر لبقية القطاعات الانتاجية. وما يتبعه ذلك من تعاظم قوة النفط وازدياد اعتماد بقية القطاعات على العوائد النفطية لمواجهة عجزها المتصاعد .

وفي الفصل الخامس الذي خصصه الكاتب لدراسة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية

توصل المؤلف الى ان اتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية أوضحت تزايد تجارة الدول العربية مع الدول الرأسمالية والنامية، وذلك على حساب نقص التجارة المتبادلة بين الدول العربية وعلى حساب التدهور السريع مع الاسواق الاشتراكية. كما اوضحت الاحصاءات بروز القلة المتناقصة من الدول النفطية ـ وعلى رأسها دول مجلس التعاون ـ لتحتل مكانا متمركزا في التجارة العربية بعد ان عززت علاقاتها التجارية مع بعضها البعض. كما ان بقية الدول العربية ـ وهي الكثرة المتزايدة ـ قد عززت علاقاتها التجارية مع هذه القلة وذلك على حساب اضعاف علاقاتها النسبية مع بعضها.

اما الفصل الاول والثاني ـ رغم انهما لا يدخلان في قلب الدراسة ـ فقد عرضهما الكاتب عرضا مركزا مشيرا الى النقاط الاساسية. وقد خصص الكاتب الفصل الاول لدراسة خصائص الاقتصادات النامية ومنها الدول العربية. وركز على عدم التكافؤ في العملية الانتاجية وفي المبادلات التجارية الدولية. ذلك لمبادلة الدول النامية سلعا ذات قيمة مضافة كامنة (مواد اولية) بسلع نهائية (تامة الصنع)، ولاتجاه معدلات التبادل الدولي في غير صالح هذه الدول. كما اشار الى فشل جهود التنمية في تغيير الهياكل الاقتصادية. اما الفصل الثاني فقد استعرض فيه الجهود المشتركة التي تمت في اطار الجامعة العربية. وعرض في هذا الفصل تطور هذه الجهود وما اتخذ بشأنها من قرارات وفي مقدمتها الميثاق والاستراتيجية وعقد التنمية. وارجع فشل هذه الجهود لغياب «الارادة السياسية النابعة من المصلحة الجماهيرية».

وفي خاتمة الكتاب عرض المؤلف عرضا مركزا لدراسة اخرى في الموضوع ـ لن ندخل في تفاصيلها ـ وانما ـ كما اشار الكاتب ـ توصلت الى نفس النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة مؤكدة على تفاقم تبعية الاقتصاد العربي من عدة نواحي.

ويتلخص تعليقنا على الكتاب في الاتي:

١ ـ الكتاب يعطي قارئه صورة واضحة كاملة عن التجارة الخارجية للدول العربية سواء بين بعضها البعض او بينها وبين بقية العالم الخارجي. فالكتاب عالج هذا الموضوع معالجة شاملة سواء من ناحية مستوى التجارة او من ناحية الهيكل السلعي او الهيكل الجغرافي لهذه التجارة. هذا بالاضافة الى عرض مركز لخصائص الدول النامية ومنها العربية والجهود التي تمت في اطار الجامعة العربية. وقد تم ذلك كله بتحليل علمي مؤيد بالاحصاءات موثق بالمراجع، وبعرض سلس واضح ولغة عربية سليمة عالية توصِّل المفاهيم الدقيقة بوضوح الى ذهن القارىء. فالكتاب يستحق الثناء في هذا الشأن.

٢ ـ واذا كنا نتفق مع الكاتب في النتائج التي اظهرتها الاحصاءات الا اننا قد نختلف معه في بعض الاسباب التي ادت الى هذه النتائج. كما لا نتفق معه في تفسيراته التي استندت على التقدير الذاتي لبعض هذه النتائج.

أ ـ فقارىء الكتاب يخرج بعد قراءته للكتاب بان ارتفاع اسعار النفط الذي حدث في السبعينات

كان نقمة على الدول العربية أكثر منه نعمة. ولكن، من الصعب التسليم بأن تعاظم اهمية النفط وتزايد اهمية الدول المنتجة له كان سببا في تكريس التخلف والتبعية. فتعاظم القطاع النفطي ـ في حقيقة الامر ـ لم يكن نتيجة لجهود تنموية وجهت الى القطاع النفطي بحيث يمكن القول انها كانت على حساب القطاعات الاخرى. واذا لم يكن قد حدث هذا التعاظم في القطاع النفطي لكانت الاوضاع اشد سوءا وقسوة. ويمكن القول ان جهود التنمية لم تكن موفقة في الاستفادة من تعاظم القطاع النفطي الاستفادة القصوى.

ب ـ كذلك لا نتفق مع الكاتب فيما توصل اليه من تفسير، من ان تزايد اهمية النفط قد القت بالدول العربية في «احضان الدول الرأسمالية» وزادت من حدة التبعية. ذلك ان التبعية الاقتصادية للدول العربية ستظل، طالما ان الدول العربية لم تتغلب على مشاكل التنمية. فالدول النامية بتعريفها دول تعتمد على الخارج وستظل كذلك طالما انها لم تنجح في التغلب على مشاكل هياكلها الاقتصادية. هذا بالاضافة الى انه لا يوجد في الكتاب اي دراسة عن التقييم الاقتصادي لاتجاه هذه التبعية بحيث يمكن ان نتوصل الى نتيجة مفادها ان زيادة حصة الدول الاشتراكية من التجارة الدولية العربية افضل من زيادة حصة الدول الرأسمالية.

٣ ـ واخيرا، فنحن لا نتفق مع ما ورد في صفحة ١٥١ من الكتاب من وصف دول مجلس التعاون بأنها «فئات سكانية تشكل في حقيقتها تجمعات بشرية حول ابار بترولية آيلة للزوال مستقبلا ... بالاضافة الى انها تعتبر من اكثر سكان الوطن العربي تخلفا من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. واكثرها تعرضا للتوجهات الاستهلاكية المدمرة لارادة العمل وللعلاقة المقدسة بين الوطن والمواطن».

ففي الحقيقة لا اجد مبررا لمثل هذه العبارة خاصة وأننا ننظر الى الدول العربية على اساس انها امة واحدة فليس بينها تابع او متبوع ولا مسيطر ولا مغلوب على امره، فازدهار جزء من الوطن العربي واحتلاله مكانا متمركزا انما هو ازدهار لبقية الاجزاء. واذا كان لا بد وأن تثار مثل هذه المقارنات فيجب ان نكون حريصين على تحري الدقة. فهناك اجزاء في الوطن العربي اكثر تخلفا اقتصاديا وسياسيا من دول مجلس التعاون. كما ان النزعة الاستهلاكية التي اشار اليها الكاتب موجودة على مستوى الكثير من الدول العربية الاخرى غير النفطية وعلى مستوى الدول النامية بوجه عام بل على مستوى بعض الدول المتقدمة فهي صفة لم تنفرد بها دول مجلس التعاون.

وفي ختام تعليقنا، فاننا اذا كنا لم نتفق مع الكاتب فيما أثرناه من نقاط، فان ذلك لا يعني ـ باي حال من الاحوال ـ اننا نتغاضى او نقلل مما في هذا الكتاب من ايجابيات ومساهمات على النحو الذي اوضحناه سابقا.

محاسبة النفط: اصولها العلمية وتطبيقاتها.
مختار أبو زريده
معهد الانماء العربي، ١٩٨٥، ٥٥٥ص

مراجعة: رفعت عبدالكريم
قسم المحاسبة ـ جامعة الكويت

يهدف هذا الكتاب كما ذكر مؤلفه في ص٨ الى «دراسة ابرز المشكلات المحاسبية في مراحل البحث عن النفط وانتاجه ثم مناقشة طرق معالجتها على ضوء المبادي المحاسبية المتعارف عليها في صناعة النفط العالمية من جهة وفي نطاق ما حدده التشريع الليبي من احكام من جهة اخرى». ويحتوي الكتاب على عشرة فصول رئيسية تشمل المواضيع التالية: الفصل الاول ويقدم فيه الكتاب دراسة موجزة لاهم المفاهيم والمبادىء المحاسبية المتعارف عليها، وفي الفصل الثاني يقدم الكتاب نبذة عن المراحل والعمليات المختلفة التي تنطوي عليها نشاطات البحث عن النفط الخام وتطوير مصادره وانتاجه كما يشمل هذا الفصل وصفا للاطار الاقتصادي والقانوني الذي تمارس فيه هذه العمليات والنشاطات في الدول المنتجة. اما في الفصل الثالث والرابع والخامس والسادس فيقدم الكاتب عرضا للنفقات والمصروفات التي تتكبدها شركات النفط في مراحل الاستطلاع والاستكشاف والحفر والتطوير وانتاج الخامات البترولية كما تتناول هذه الفصول الطرق والاساليب المحاسبية المتبعة لمعالجة كل هذه النفقات المختلفة. ويبين الفصل السابع طرق استهلاك واستنفاد النفقات الرأسمالية في صناعة النفط وفي الفصل الثامن يتطرق الكاتب الى انواع الايرادات في شركات النفط وطرق تحديدها كما يتعرض الى مناقشة اسس تسعير النفط الخام وتطورات الاسعار. ويشمل الفصل التاسع من الكتاب تحليلا للنفقات المسموح باستقطاعها من الدخل الخاضع للضريبة الليبية. اما الفصل العاشر فيحتوي على عرض للحسابات والتقارير الختامية لشركات النفط وكيفية اعدادها لكل من الاغراض الضريبية والمالية. هذا وتحتوي ملحقات الكتاب (حوالي مائتي صفحة اي ثلث الكتاب) على جداول لاسعار النفط الخام الليبي حسب تطورها زمنيا كما تشمل ايضا على اهم التشريعات الليبية المتعلقة بصناعة النفط الخام. ومن مميزات هذا الكتاب انه يحتوي على امثلة وتطبيقات عملية لمعظم المواضيع التي تطرق اليها الكاتب مما يساعد الطالب على فهم المادة العلمية، كما ان اسلوب الكاتب في ابراز الموضوعات المختلفة يتسم السهولة والوضوح.

ولكن بالرغم من هذه المميزات الا ان هناك مشكلات قد تعيق استخدام هذا الكتاب مثلا يلاحظ ان الكتاب ركز على الجوانب المحاسبية الخاصة بتسجيل القيود مما يجعل من الصعب استخدام الكتاب في مقررات متطورة كما هو الحال بالنسبة لهذا النوع من المقررات وذلك لان

الطالب يكون قد اكمل مقررات اساسية مثل المحاسبة المتوسطة Intermediate Accounting والتي تعالج المشكلات المحاسبية بمستوى اعمق من الذي اتبعه الكاتب. وهذا يناقض ما ذكره الكاتب في المقدمة بان الكتاب «جاء نتيجة لعدة سنوات من البحث» ص٨. اذ ان محتوى الكتاب لا يعكس تحليلا نظريا للمواضيع المختلفة التي تشملها محاسبة النفط. وربما كان من الافضل للكاتب ان يحدد المستوى العلمي الذي من اجله يجب اعداد مادة الكتاب.

ويلاحظ ايضا ان الكتاب يركز على التشريعات الليبية الخاصة بمحاسبة النفط وهذا مبني على افتراض الكاتب بان «جل المعالجات المحاسبية التي يتناولها الكتاب ستنطبق بدون شك على صناعة النفط في هذه الدول (العربية) بصفة عامة». ص٩. ولكن بما ان الكاتب لم يذكر اي مرجع لبحوث تثبت ذلك ولم يقدم ادلة عملية تدعم هذا الافتراض فان ذلك قد يحد من استخدام الكتاب على نطاق واسع. ولعله كان من الافضل للكاتب ان يتطرق لتشريعات الدول الخليجية او بعض الدول العربية الاخرى المنتجة للنفط ليعطي الطالب فرصة المقارنة بين هذه الدول وبالتالي يوسع دائرة الاشخاص والمؤسسات الذين يمكن ان يستخدموا هذا الكتاب.

وبالرغم من هذا القصور الا ان الكاتب يستحق التشجيع على هذا المجهود.

The Mind's New Science :
A History of the Cognitive Revolution

عقل العلم الجديد : تاريخ الثورة المعرفية.

Howard Gardner

هوارد جاردنر

بيزك بوكس، نيويورك، ١٩٨٥، ٤٠٠ص.

مراجعة : طلعت منصور
كلية التربية ـ جامعة عين شمس

يتضمن هذا الكتاب، الذي يقع في نيف وأربعمائة صفحة من القطع الكبير، أربعة عشر فصلا موزعة في ثلاثة أقسام رئيسية وهي : الثورة المعرفية، والعلوم المعرفية من منظور تاريخي، ثم نحو علم معرفي متكامل.

يبدأ المؤلف هذا الكتاب باشتقاقين : احدهما عن «سقراط» والآخر عن «هوايتهد» حيث يقول سقراط :

هناك شيء واحد أناضل من أجله حتى النهاية، سواء في كلامي أو افعالي ما استطعت ذلك ـ

هو أننا اذا اعتقدنا اننا ينبغي أن نحاول ان نكتشف ما هو غير معلوم، فاننا ولا شك نكون أحسن حالا واكثر شجاعة واقل كسلا وتراخيا مما لو اعتقدنا ان ما لا نعرفه يستعصي على الاكتشاف واننا لسنا لذلك بحاجة حتى إلى المحاولة» .

ويقرر «الفريد نورث هوايتهد» : «ان الخاصية العامة الأكثر سلامة للتقليد الفلسفي الأوروبي هو أنها تكمن في سلسلة الهوامش والحواشي لفلسفة أفلاطون» .

يقصد المؤلف بهذين الاشتقاقين أن جذور علم المعرفة ترجع إلى العصور الكلاسيكية، إلى الفلسفة اليونانية، ولكن علم المعرفة لم يظهر كعلم يعترف به بين الانظمة العلمية الاخرى إلا في العقود القليلة الأخيرة. وبقول ادق، لقد كانت المكونات المختلفة التي مهدت السبيل لنشأة علم المعرفة متوفرة في بداية هذا القرن، ولكن الميلاد الحقيقي لم يتأت إلا بعد منتصف القرن الحالي.

فاهتمام الاغريق بطبيعة المعرفة قد استمر تأثيره من خلال التقليد العقلي الاوروبي في عصر النهضة، وينعكس صدى هذا الاهتمام لدى مفكرين مثل ديكارت ولوك وكانت وغيرهم ممن تناولوا القضايا النظرية والامبيريقية المتعلقة بالمعرفة، الأمر الذي تمخض عن ظهور «علم جديد» Scienza Nova يعالج تلك القضايا وما يرتبط بها من مشكلات. ولكن بنهاية القرن التاسع عشر، كان هناك تكاثر لعلوم جديدة ولتخصصات فلسفية، يدعى العديد منها أنه يتناول طبيعة العقل الانساني .

وفي الوقت الحاضر، أخذ جيل جديد من المفكرين يعرف بالعلماء المعرفيين، مسلحين بأدوات ومفاهيم لا يمكن تصورها حتى منذ قرن من الزمان، في البحث في الكثير من القضايا ذاتها التي تناولها الاغريق منذ خمس وعشرين قرنا من الزمان. فهم يسعون إلى فهم ما هو معروف ـ الموضوع والذات في العالم الخارجي ـ والشخص الذي يعرف ـ جهازه الادراكي، آليات التعلم، الذاكرة، والتعقل. ويعمد هؤلاء العلماء الى تفحص مصادر المعلومات : من أين تأتي المعلومات؟ وكيف تخزن وتستبقى وتستدعى ؟ وكيف تفقد آثار الذاكرة؟ ويولون اهتماما كبيرا ببحث الفروق بين الأفراد : كيف يكون التعلم المبكر؟ ما صعوبات التعلم ؟ كيف يتعلم الطفل ويكتسب المعرفة ؟ وكيف يتعلم الانسان في مجتمع محروم ثقافيا، وكيف يتعلم الفرد الذي يعاني من اصابة بالدماغ؟ وكيف يكون التعلم والمعرفة عند الباحث والعالم ؟

ويتفحص العلماء المعرفيون شأنهم شأن الاغريق، قضايا معرفية أساسية : ما الشكل؟ ما الصورة ؟ ما المفهوم؟ ما الكلمة؟ وكيف ان «طرق التمثيل» هذه ترتبط ببعضها ؟ ما دور أعضاء الحس؟ وما دور اللغة وتأثيرها على الأفكار والمعتقدات ؟ ويكثرون التأمل والبحث في النشاط المعرفي : لماذا نريد أن نعرف، وما هي القيود التي تقف في سبيل المعرفة، وما هي حدود المعرفة العلمية من المعرفة الانسانية ؟

ورغم ان هذا «العلم الجديد» هكذا يعود إلى الاغريق، إلا أنه جديد كل الجدة، فالعلماء المعرفيون الآن مسلحون تماما باستخدام المناهج والطرق الامبيريقية لاختبار نظرياتهم وفروضهم، واخضاعها للبحث وما يترتب على نتائجه من تأييد أو رفض للفروض التي تقوم عليها تلك

النظريات ويتعاظم استخدام العلماء المعرفيين للانظمة العلمية البينية Interdisciplinary وللتعددية العلمية Multidisciplinary في تناولهم لتلك القضايا. وثمة تطور هـائل في هـذا الصدد بـاستخدام التكنـولوجيـا المتقدمـة وبخاصـة الكومبيـوتر ـ ذلـك الابداع العقـلي الذي يبشر بتغيـير جذري في تصوراتنا عن العالم الذي نعيش فيه وفي تصوراتنا عن العقل الانساني .

ما معنى العلم المعرفي ؟

منـذ أن بدأ العلماء في تنـاول العلم المعرفي وتبـادله في السبعينـات من القرن الحـالي، سعى علماء عـديدون (مثـل برونـر Bruner، ١٩٨٣ ؛ كولينـز Collins، ١٩٧٧ ؛ مـانـدلـر Mandler، ١٩٨١ ؛ ميلر Miller، ١٩٧٩ ؛ نورمان، ١٩٨٠ ؛ روملهارت Rumelhart، ١٩٨٢، وغيرهم). إلى تحديد طبيعة هذا الميدان وما يتضمنه من مجالات. ولقد كان اهتمام المؤلف (جاردنـر) بتحديـد معناه وطبيعته ومكوناته ومتغيراته واحدا من المنـطلقات الأسـاسية لعمله العلمي في هـذا الميدان، فهو يعرفه على النحو التالي :

«العلم المعرفي جهد علمي معاصر يقوم عـلى اسس امبيريقيـة بغية الاجـابة عن تسـاؤلات معـرفية «ابستـومولـوجية» قـائمة منـذ امد طـويل ـ وبخـاصة تلك التسـاؤلات المتعلقـة بـطبيعـة المعلومات، ومكوناتها، ومصادرها، ونموها وانتشارها». ورغم ان مصطلح العلم المعرفي قد يتسع بعض الأحيان ليشمل كل أشكال المعـرفة، الحيـة وغير الحيـة، الانسانيـة وغير الانسـانية ـ الا أن «جـاردنر» يقصر هـذا المصطلح أسـاسا عـلى الجهود الـرامية إلى تفسـير المعرفـة الانسانيـة، بقـدر «اهتمامه بتلك المشكـلات التي شغلت اسلافـه من الفلاسفـة والمفكرين وبـامكانيـة التوصـل إلى اجابات وحلول بشأنها، أو باعادة صياغتها وبلورتها عـلى نحو يمكننـا من فحصها وبحثهـا، أو بأن تظل باقية بلا إجابة» (ص ٦). ويعتقد «جاردنر» ان العلم المعرفي هـو الذي يمسـك بزمـام الموقف كي يقدم الاجابة الملائمة والحل المنشود .

يعتبر «جاردنر» هذا الميدان اكثر ميادين البحث جدة وإثارة للعلماء في العقود القليلة المـاضية من القرن الحالي. واذا كنا في المرحلة الحالية لا نستـطيع ان نقـرر ما اذا كـان العلم المعرفي سيحقق كل اهدافه، الا انه يعتبر تلك فترة مـواتية لتقـديم تاريـخ هذا العلم ولتبـين الانجازات المعـاصرة للقياس والتقويم في هذا الميدان. وغـاية مـا ينشده هـو اثارة حمـاس العلماء والباحثـين المعاصـرين بقضايا هذا الميدان، وبطبيعة المشروعات البحثية وباتجاهات البحـوث السائـدة في هذا الميـدان في الوقت الحاضر .

ويحدد المؤلف خمس خصائص أو معالم أساسية على جـانب كبير من الأهميـة للعلم المعرفي : تمثـل الخاصيتـان الاولتان «الافتـراضات المحـورية» لهـا الميدان؛ في حـين أن الخصائص الثـلاث الاخرى هم المعالم المنهجية او الاستراتيجية للعلم المعرفي :

١) **التمثيل العقلي** : يقوم العلم المعرفي ـ ويمكن التنبؤ بالنشاط المعرفي الانساني ـ على أساس تحديد مستوى منفصل للتحليل يمكن تسميته بـ«مستوى التمثيل». عند هذا المستوى يتناول العالم الرموز والقواعد والصور والأفكار ككينـونات تمثيليـة Representational Entities توجـد بين المـدخلات

والمخرجات، وتكشف بالاضافة إلى ذلك الطرق التي بها تترابط تلك الكينونات أو تتحول وتتعارض بعضها مع بعض. يبدو هذا المستوى ضروريا لتفسير ذلك التنوع في السلوك والفكر الانسانيين .

وإذا كان العلماء المعرفيين يتفقون على أن كل العمليات المعرفية يجرى تمثيلها في الجهاز العصبي المركزي، الا انهم يختلفون فيما بينهم اختلافا كبيرا بشأن وثاقة الصلة بين علم الدماغ والعلم المعرفي .

٢) الحاسبات الآلية : الحاسب الآلي «نموذج» للتفكير الانساني وكيف يقوم العقل بوظائفه، كما أنه أداة قيمة للعمل العلمي المعرفي، فمعظم العلماء المعرفيين يستخدمونه لتحليل بياناتهم، كما يستخدمونه لأغراض المماثلة أو المحاكاة للعمليات المعرفية فيه. وخير مثال لطريقة المماثلة أو المحاكاة بالحاسب الآلي هو ما يعرف بـ«الذكاء الاصطناعي» Artificial Intelligence وعلى سبيل النقد، يعد الكمبيوتر بمثابة النموذج الاخير من سلسلة طويلة من نماذج غير ملائمة للمعرفة الانسانية وليس ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذا «النموذج المشوب بالضجيج» (Bugg - Model) في عالمنا اليوم سوف يلقى مصيرا أسعد .

٣) قلة الاهتمام بالعوامل الانفعالية والثقافية والتاريخية : يميل العلماء المعرفيون إلى عزل المجال المعرفي والعناصر الثقافية والتاريخية، وكذلك النسق أو الخلفية الي تحيط بالتفكير أو السلوك، رغم أنهم لا يبدون بالضرورة أية عداوة ضد هذه العوامل. وربما يعزى استبعاد تلك العوامل إلى مسألة علمية، حيث أن الاهتمام بتفسير كل شيء قد يؤول إلى تفسير للاشيء .

٤) التأكيد على الدراسات القائمة على العلمية البينية : ويعتقد العلماء المعرفيون ان التوجه القائم على العلمية البينية له قيمة كبيرة في الدراسات المعرفية، وإذا كان معظم المتخصصين في هذا الميدان ينتمون إلى انظمة علمية نوعية وهي بصفة خاصة الفلسفة وعلم النفس والذكاء الاصطناعي وعلم اللغة وعلم الانسان وعلم الاعصاب (وهي تلك العلوم التي يطلق عليها المؤلف مصطلح «العلوم المعرفية»)، الا ان المؤلف يعتقد أن الحدود والحواجز بين تلك العلوم سوف تنفك أو ربما تتلاشى، لينشأ علم معرفي موحد واحد، أو على الاقل ينشأ تفاعل وتضافر بين تلك الانظمة العلمية بدلا من الخلط والتداخل بينها .

٥) تأصيل العلوم المعرفية في المشكلات الفلسفية الكلاسيكية : يؤكد المؤلف على ان من مقومات العلم المعرفي المعاصر ربطه بالقضايا والمشكلات والمفاهيم الأساسية التي طالما اشتغل وانشغل بها علماء المعرفة في التقليد الفلسفي الغربي، منذ عصور الفلسفة اليونانية وتأصيله في ذلك التقليد، بل ويعتقد المؤلف ان العلم المعرفي المعاصر لن تقوم له قائمة دون سند وتأصيل من هذا الفكر الفلسفي وتطوره. ويؤكد المؤلف (ص٤٣) انه لا يقصد من ذلك «ان المشكلات الفلسفية التقليدية بالضرورة قد أحسن صياغتها او تحديدها، او حتى يمكن الاجابة عنها، ولكنها بالاحرى بمثابة نقطة انطلاق منطقية للبحوث في العلم المعرفي» .

ويعرض القسم الثاني من الكتاب «العلوم المعرفية ومن منظور تاريخي»، ويحدد العلوم

المعرفية بالفلسفة وعلم النفس والذكاء الاصطناعي وعلم اللغة وعلم الانسان (الانثروبولوجيا) وعلم الأعصاب .

ان دور الفلسفة كعلم في حد ذاته ـ وكعلم صادق مستمر في اسهامه في العلوم المعرفية ـ لا يزال موضع نقاش لقد أثيرت بشأنه عدة تحفظات سواء من داخل الفلسفة او من خارجها وبصفة خاصة من الوضعيين المنطقيين. ويرى المؤلف ان الفلسفة تشارك في المصفوفة العلمية بفضل دورها الديالكتيكي : الديالكتيكا من داخل الفلسفة والديالكتيكا بين التحليل الذي يقدمه الفلاسفة، من ناحية، والنتائج والنظريات الامبيريقية التي يقدمها العلماء، من ناحية اخرى. وينظر المؤلف إلى نشأة العلم المعرفي كمثير عجيب للفلسفة من ناحية، والفلسفة باعتبارها خادم لا غنى عنه للعلماء الامبيريقيين، من ناحية اخرى. فالفلسفة تمكننا من تحديد القضايا والمشكلات العلمية المعرفية الأساسية بطريقة مترابطة، ومن تأكيد التكامل المناسب للعمل في ميادين متباينة. وبنفس المنطق، ينبغي ان تولى الفلسفة اهتماما كبيرا بالنتائج الامبيريقية كي تتجنب ان تصبح نظاما عقيما او نظاما غير متوائم مع العمل العلمي .

وبهذا تستمر الفلسفة في لعب دورها الهام في مناقشة القضايا العلمية الجديدة. وليس من المهم في ذلك ان «نقرر ما اذا كان العلم فلسفة، او ما اذا كانت الفلسفة علما، طالما ان لدينا تصورا لكليهما يجعل منهما شرطا ضروريا للوصول الى نظرة مسؤولة للعالم الواقعي ولموقع الانسان في هذا العالم» .

وفيما يتعلق بعلم النفس، فقد حقق فيه «علم النفس المعرفي» Cognitive Psychology تقدما هائلا. ورغم هذا التقدم لا زالت هناك مشكلات أساسية ـ سواء من داخل هذا الميدان، أو من حيث موقعه داخل العلم المعرفي الأكبر. فمن داخله يعمل المتخصصون في هذا الميدان بطريقة ذاتية دون ان يكون هناك اتصال وترابط بينهم، حتى ليذهب البعض إلى ان علم النفس المعرفي لم ينجح في أن يأتي باسهام حقيقي في فهم العقل الانسان. ومع ذلك سيظل علم النفس ركيزة اساسية لاي علم معرفي، بقدر ما يمثل علم النفس قصة نجاح عظيم لهذا القرن، وبقدر ما أدت مستحدثاته في العقود القليلة الماضية إلى نشأة الثورة المعرفية، حيث كان علم النفس نظاما علميا أساسيا في هذه الثورة. وسوف يؤدي الاندماج القوى لعلم النفس مع الذكاء الاصطناعي وغيره من الانظمة العلمية ـ داخل علم معرفي أكبر ـ الى تعاظم نجاحه واهميته .

أما الذكاء الاصطناعي فقصته قصيرة وعاصفة في تاريخ العلم المعرفي. فمنذ تجمع مجموعة من عشرة باحثين في كلية دارتماوث في هانوفو في صيف ١٩٥٦ بقصد إعداد برامج كمبيوتر يمكن ان «تسلك» أو «تفكر» بذكاء، اخذت الآراء تتعدد بشأن هذا النمط من الذكاء. وذهب كثيرون الى ان برامج الكمبيوتر يمكن النظر إليها باعتبارها اختبارا لنظرية معينة تحاول ان تتبين كيف تعمل العمليات المعرفية عند الانسان. وقد يذهب البعض إلى أنهم ينشدون بهذا الذكاء الاصطناعي استثارة عمليات التفكير الانساني، بينما يبدي آخرون قناعتهم بأي برنامج يؤدي إلى نتائج ذكية هذا الجدل بشأن الذكاء الاصطناعي لا زال محتدما. ولعل اكثر هذا الجدل نقدا اعتبار الذكاء الاصطناعي ليس بانجاز علمي فذ، بقدر ما هو اداة مفيدة في بناء نماذج نظرية في علم النفس وفي التحقق التجريبي لعلم النفس المعرفي وفي المحاكاة او المماثلة لنماذج السلوك الانساني والمعرفة

الانسانية . لهذا فان التفاعل بين الذكاء الاصطناعي وعلم النفس المعرفي قد يؤلف مكونات اساسية لعلم معرفي جديد، ولكنهما لا يستطيعان وحدهما ان يقيما هذا الميدان .

ويدخل علم اللغة بالضرورة كعلم من العلوم المعرفية، بقدر ما يتعذر دراسة اللغة بمعزل عن البحث في العقلانية، وبقدر ما يستحيل اغفال السلوك الكلي وديناميائه وعملياته لدى الانسان العاقل المتعقل .

ومن المفيد تناول علم الانسان (الانثروبولوجيا) كعلم من العلوم المعرفية باعتباره يمثل نوعا من «الحدود العليا» للعلم المعرفي. فعلم الانسان يتناول بوضوح قضايا على قدر كبير من الشمول والاتساع (مثل الثقافات) ويدلف إلى نطاق واسع جدا من البحث (كالعلاقة بين الممارسات اللغوية في ثقافة من الثقافات وانماط التفكير فيها). واذا كان للطرق العلمية ـ المعرفية ان تعالج بنجاح تلك القضايا الكبيرة، فانها ولا شك سوف تكون ذات قيمة كبيرة في الكشف عن التفكير الانساني .

أما فيما يتعلق بعلم الأعصاب، فبناء على النجاح الكبير الذي حققه هذا العلم كنموذج للعلوم «الناجحة» مثل الفيزياء والبيولوجيا، يتساءل المؤلف :

«هل سيلتهم علم الاعصاب العلم المعرفي او يستبدبه؟» يعتقد المؤلف أن ثمة شكوكا كثيرة في هذا الشأن تعكسها الحقيقة بان علم الأعصاب ـ وهو علم نام ـ لا يزال ميدانا يافعا ولا يزال مشغولا بعملية تحديد، أو بالأحرى حل، الكثير من مشكلاته وقضاياه الأساسية. وربما تمثل النزعة الخفضية او الاختزالية Reductionism المشكلة الاساسية التي تواجه علماء الأعصاب، الأمر الذي يؤكد على ان مستقبل هذا العلم رهن بتفاعله مع العلوم المعرفية الاخرى .

تلك هي العلوم المعرفية الأساسية التي تمثل أنظمة فرعية في «العلم المعرفي»، ولكن كيف تتكامل هذه العلوم في علم موحد (العلم المعرفي) ؟ ذلك ما يخصص له المؤلف القسم الثالث والأخير من هذا الكتاب : «نحو علم معرفي متكامل : الجهود الحالية والتوقعات المستقبلية» .

لقد استعرض المؤلف في القسم الثاني من هذا الكتاب ستة أنظمة معرفية تؤلف في مجموعها العلوم المعرفية في الوقت الحاضر والتي قد تتكامل في المستقبل في علم معرفي واحد. ويبشر استعراض التطور العلمي للعلوم المعرفية بمولد عقل العلم الجديد المتمثل في علم معرفي واحد تنتظم فيه تلك العلوم المعرفية. ومن المنظور المعاصر لتلك العلوم، يبدو من الواضح ان ثمة شروطا ينبغي ان تتوافر قبل ان يتحقق هذا الحلم : اولها ـ انه من الضروري ان يكون واضحا عدم كفاية المنحى السلوكي في الدراسات النفسية بعامة وعلم النفس المعرفي بخاصة. ثانيها ـ ينبغي ان نعترف بالحدود الخاصة بكل علم من العلوم الاجتماعية ثالثها ـ مولد عصر الكمبيوتر الذي يبشر بعلم معرفي جديد .

ويؤكد المؤلف انه على الرغم مما يفتحه الكمبيوتر والذكاء الاصطناعي من آفاق مستقبلية للعلم المعرفي، فانه لا يزال يبقى ما يسميه بـ«التحدي المعرفي» والذي يتحدد بالاجابة عن التساؤلات المعرفيةالمطروحة منذ أمد بعيد أمام العلم؛ وهي إجابات لابد وأن تستند بالضرورة الى توجه امبيريقي في تناول تلك المشكلات المعرفية.

The War in the Yemen

اليمن : الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠م.

Edgar O, Ballance

ادجار أو بالانس

ترجمة: عبدالخالق لاشين

دار الترقي، بيروت، ١٩٨٥، ٣٥٠ص.

مراجعة : محمد صالحية

قسم التاريخ - جامعة الكويت

الكتاب الذي نعرضه نموذج لكتابات الصحفيين الذين احترفوا التأريخ للأحداث الساخنة في العالم، واعتادوا طرق الحدث قبل أن يبرد، فقد كتب مؤلفنا في الأحداث الكورية ١٩٥٠ - ١٩٥٣، والثورة الجزائرية، والحرب الاهلية اليونانية، وحملة سينا، والمنظمات الفدائية العربية وغيرها، وفي كتابنا هذا عرض لحقبة ملتهبة من التاريخ اليمني، حيث تفجرت الثورة اليمانية، أعقبها مرحلة من الصراع امتدت من سنة ١٩٦٢ وحتى سنة ١٩٧٠م، اكتوى خلالها ابناء اليمن بنيران الحرب وتصدعت وحدتهم. وقد جاء الكتاب في احد عشر فصلا، نبسطها فيما يلي.

الفصل الاول : وجعله المؤلف لليمن قبل الثورة، حيث مهد لذلك بدراسة ثنوغرافية لحال السكان والطبقات الاجتماعية، وأبرز فيه مسائل مذهبية اتصلت بالزيود والشوافع والاسماعيلية، واشار الى واقع التخلف الذي غرق فيه اليمن تحت حكم الإمامة، وقدم أمثلة ونماذج للظلم والعسف والإرهاب الذي عاناه أبناء اليمن، وحالات الجمود الاقتصادية والعلمية، وسياسات التضييق والحصار التي فرضها الإمام على اليمن، ليحول بينها وبين الانفتاح على العالم المتمدن.

الفصل الثاني : وتناول فيه المؤلف بواكير حركة الاصلاح اليمنية المنسوبة الى تنظيم الاحرار اليمنيين الذين سعوا للنهوض الاجتماعي والاقتصادي باقامة الصناعات واستثمار الثروات المعدنية، والشروع بتنفيذ برنامج تعليمي حديث، وفتح البلد ولو جزئيا للعصرنة، وقد برز في هذه المرحلة كل من أحمد محمد نعمان وعبد الرحمن الارياني ومحمد محمود الزبيدي كدعاة للاصلاح والتحديث، ولما فشلت تلك الجهود السلمية للاصلاح، لجأ الاصلاحيون للعنف، حيث جرت محاولة لقتل الإمام في ١٧ فبراير ١٩٤٨م، سيطر نتيجة لها عبدالله الوزير على مقاليد الأمور، غير أن حركته اجهضت لاسباب بذلها الباحث في ثنايا الفصل. وقدم الباحث أيضا عرضا مسهبا لمحاولات الاطاحة والثورة على الامامة خلال السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٨ م ومن ثم دور محمد البدر في تحسين كينونة وصورة الحكم الامامي ومعارضة الامام احمد لذلك، حتى اذا ما توفى الامام في

١٨/٩/١٩٦٢م، تنفس اليمنيون الصعداء، واعتبروا ان اكثر الحكام إثارة للكراهية والخوف في تاريخهم الحديث قد انزاح عن صدورهم.

الفصل الثالث (الثورة): وفيه يذهب المؤلف الى ان الثورة اليمنية كانت بدعم وتحريض من عبد الناصر ورجاله، وتناسى العوامل الذاتية والموضوعية المتصلة بالشعب اليمني، وابرز اصلاحات محمد البدر، مثل الغاء نظام الرهائن، واطلاق سراح السجناء وموافقته على تشكيل مجلس للشورى، وعقده علاقات صداقة مع العديد من الدول، وخاصة مجموعة عدم الانحياز، وموقف القوى السياسية اليمنية من ذلك، حيث حسم الجدل بثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ بقيادة العقيد السلال، ومحاصرة البدر في قصر البشائر وموقف الدول العظمى من احداث اليمن، وانقسام الدول العربية بين مؤيد ومعارض ومحايد، ومن ثم وصول قوات الجمهورية العربية المتحدة جوا وبحرا لمساندة الثورة اليمنية، واشتداد حَرب الاذاعات العربية، وتوتر الاجواء العربية، وخاصة بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، بل ان المسألة اليمنية غدت ساحة من ساحات الصراع الدولي.

الفصل الرابع: وهو بعنوان «الامام يحارب» حيث سجل فيه وقائع الحرب الاهلية اليمنية والصدامات العسكرية التي وقعت بين قوات الجمهورية العربية المتحدة والقوات السعودية في نجران، الامر الذي ادى الى نوع من التحالف العسكري بين السعودية والاردن، وغدت الاطراف المتحاربة مدعومة بقوى عربية واخرى دولية. نجم عنه في النهاية تثبيت النظام الجمهوري بعد طرد القوات الملكية من مأرب وحريب.

وقد حاول المؤلف الاتكاء على المذهبية والقبلية لاثارة الاحقاد القديمة في نفوس المتحاربين ودغدغة نوازع العصبية القبلية واستفزاز الحمية الجاهلية، والمحصلة، أن الحرب في اليمن قد انتقلت من النطاق المحلي الى النطاق الدولي باعتبارها مسألة مطروحة تناقش في الامم المتحدة.

الفصل الخامس (تدخل الامم المتحدة): يناقش الفصل سعي الرئيس كنيدي لادخال الامم المتحدة حلبة الصراع، باعتبارها جهازا لحفظ السلام، وفي نفس الوقت حريصة على دعم نفوذها، غير ان تدخل الامم المتحدة يلخص اخفاقا كثيبا بتلك المؤسسة الدولية بسبب وقوعها تحت رحمة الضغوط المتصارعة، وعدم ترحيب كل الاطراف بتدخل المنظمة الدولية الا وفق شروطها الخاصة، وتتبع المؤلف جولات كل من رالف بانش ورث بانكر، مبعوثي السكرتير العام، بين صنعاء والقاهرة والرياض ومأرب وعدن والتي أثمرت ما عرف باتفاقية فصل القوات في ١٥ ابريل ١٩٦٣م، على ان تقوم الامم المتحدة بارسال قواتها لمراقبة تنفيذ بنود تلك الاتفاقية.
وبعد مفاوضات ارسلت الامم المتحدة ثلة من المراقبين بقيادة فون هورن، انتشرت على الخطوط الفاصلة بين المتحاربين في صنعاء والحديدة وصعدة ونجران وجيزان، غير أن الصعوبات المالية وقفت في طريق انجاز مهمتها على الوجه الانسب، مما دفع هورن للاستقالة وليحل محله اللواء ب . س . جياني من الهند، ولم يكن حظ جياني باحسن من هورن، مما دفع اوثانت الى التهديد بسحب المراقبين اذا لم يستجب لطلبه بتمويل قوات الامم المتحدة في اليمن، وهنا بادرت السعودية لابلاغ اوثانت باستعدادها لتمويل قوات الامم المتحدة لمدة شهرين فقط، وقد عين اوثانت

سبينللي رئيسا جديدا لبعثة الامم المتحدة في اليمن، وممثلا شخصيا له، ويبدو ان الشكوك المتبادلة بين الأطراف المتصارعة كان وراء انهاء مهمة تلك القوات في اليمن، حيث اوقفت اعمال المراقبة في ٤ سبتمبر ١٩٦٤م، وكان فشلا جديدا يضاف الى سجل الامم المتحدة؛ ليؤكد مرة اخرى ضعف تلك المؤسسة الدولية.

الفصل السادس: وقد اطلق عليه المؤلف «المأزق المبكر ونقطة الجمود». وفيه يشير الى اعلان الدستور الجديد وتشكيل مجلس تنفيذي لادارة الحكم، والسعي الى عودة الحياة الديمقراطية من خلال مجلس نيابي منتخب، وتناول المؤلف المشاورات التي تمت بين الملكيين والساسة السعوديين وانعكاس اثارها على الساحتين، العربية واليمنية، ثم محاولات القوى اليمنية الجمهورية للتخلص من السلال عزلا او اغتيالا، مما دفع الاخير للانتقام بتنفيذ عقوبة الاعدام بحق عدد من خصومه، الامر الذي سبب شرخا في الصف الجمهوري وعمق هوة الخلافات بين رفقاء الامس، واما في الجانب الملكي، فقد سعى الملكيون لتحسين وسائل اتصالهم بشيوخ القبائل، وحشد قوات اكثر تمهيدا لمحاصرة صنعاء من الغرب والشمال والشرق، وقد حققت القوات الملكية بعض النجاح، ولكنها بالمقابل كانت تدرك عدم قدرة قواتها على الصمود، اذا ما طال أمد الحرب، وادراكا من الجانبين لصعوبة أحوال قواتهما العسكرية، فقد عقدت بينهما اتفاقية سرية سمح بموجبها للامدادات الملكية ان تعبر بيحان لامداد القوات الملكية، مقابل امتناع الملكيين عن مهاجمة قوافل امدادات القوات الجمهورية والمصرية في ممر، صنعاء ـ مأرب.

ويلاحظ ان المؤلف قد غمز من جانب الجمهوريين، وصورهم متفرقين متضادين، وبالغ في تصويره للصراع الذي نشأ بين عبد الرحمن البيضاني وعبدالله السلال، والذي انتهى بالطلب الى البيضاني عدم مغادرة القاهرة، لتبدأ العمليات العسكرية في منطقة الجوف، وتشرع القوات الجمهورية بتوسيع مطار الرحبة توطئة لادخال الطيران في المعركة بفاعلية مهمة.

الفصل السابع: تناول فيه المؤلف الاحداث العسكرية التي لفت اليمن بعد عودة السلال من رحلته العلاجية في القاهرة، حيث اعلن في يناير ١٩٦٤م، عن تشكيل مكتب سياسي للثورة، يعهد اليه الاشراف على الشؤون السياسية والتشريعية، إضافة لمجلس امن قومي، يتولى تسيير دفة الامور الامنية في البلاد، وقد ضم المجلس الاخير علاوة على اليمنيين، عبد المحسن مرتجي، رئيس اركان حرب الحملة العسكرية في اليمن، وتطورت الامور على الساحة اليمنية لصالح الملكيين في اكثر من جبهة، حيث حاصروا طريق صنعاء ـ الحديدة، وهاجموا معسكرات حجانة وحريب، كما ظفروا بتأييد جزئي من قبائل بكيل وحاشد، ويتضح من شراسة هجمات الملكيين، أنهم كانوا يخططون لافشال بارقة الامل التي لاحت لحل المسألة اليمنية غداة انعقاد مؤتمر القمة ١٩٦٤م، والذي اعقبه تبادل الزيارات والوفود بين مصر والسعودية، غير ان القيادة المصرية ادراكا منها لخطورة ما يجري على الصعيد العسكري، ولتثبيت النظام الجمهوري، فقد قام الرئيس عبد الناصر بزيارة مفاجئة لليمن بتاريخ ٢٣ ابريل ١٩٦٤م، قابلها اليمنيون بحفاوة بالغة، حيث عقد الرئيس عبدالناصر سلسلة من الاجتماعات مع القيادات اليمنية الجمهورية، ونتيجة لذلك، وفي محاولة لتقوية الصف الجمهوري، فقد اعلن دستور جديد وشكل مجلس للوزراء تآلفت فيه

مختلف القوى السياسية الجمهورية . ووقعت فيما بعد اتفاقية للتنسيق بين ج . ع . م ، والجمهورية العربية اليمنية في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، وقد أثمرت تلك الجهود الوحدوية في الاتصال بالقوى العسكرية والسياسية في ردفان، الخاضعة للاتحاد الفدرالي لإمارات الجنوب، كما نجحت القوات الجمهورية، على الصعيد العسكري، في قهقرة القوات الملكية من المناطق التي تحتلها، بل واجبرت الامام المخلوع على نقل مقره الدائم.

الفصل الثامن انشقاق الجمهوريين : ركز فيه المؤلف على الأزمة الوزارية التي عصفت بمعسكر الجمهوريين في يناير ١٩٦٥م، ومحاولات السلال في الالتفاف عليها، فلجأ الى اعلان حالة الطوارىء واصدر المراسيم بتشكيل المحاكم، ووضع بعض الشخصيات اليمنية رهن الحجز الاجباري والاعتقال، في الوقت الذي كان عليه ان يقارع القوات الملكية في ميادين القتال، وقد لاقت سياسة السلال هذه، الهزائم على الصعيد العسكري في جبهات جبل رازح وبيت معران وحريب وصرواح والقفلة ومأرب، وسجلت القوات الملكية نجاحات مهمة في تلك الجبهات، مما زاد في ارباك الجبهة الجمهورية، وسقطت حكومة النعمان، حتى اذا ما وقع اللقاء بين عبد الناصر والملك فيصل في جدة بتاريخ ٢٢ ـ ٢٤ اغسطس اغسطس ١٩٦٥ م، جرى الاتفاق على وقف اطلاق النار، مقابل خفض ج . ع . م لقواتها الموجودة في اليمن، وبالفعل فقد جرى التقيد بالاتفاق في اليوم التالي.

الفصل التاسع (مؤتمر حرض) : طبقا لاتفاقية جدة، اجتمع في ٢٤ نوفمبر ١٩٦٥م، ٢٥ يمنيا جمهوريا، و ٢٥ يمنيا ملكيا في حرض، لمناقشة تشكيل الحكومة المؤقتة، والشروع في اجراءات الاستفتاء الشعبي المقترح حيث يختار الشعب اليمني النظام الذي يريده، وقد مثلت كل من ج . ع . م والعربية السعودية بمندوبين مراقبين، ومنذ الجلسة الاولى للمؤتمر، برزت صعوبة المشكلة التي تواجه المؤتمرين، وتصاعدت حدة الخلافات، فعلق المؤتمرون جلساته ولم يحرزوا أي تقدم خلال الاتفاق على تبادل اسرى الحرب بين الفريقين، غير ان طبيعة المشكلات التي طرحت في المؤتمر، وإدراك البعض لاستحالة حلها، برز في المؤتمر تيار ثالث، يتبنى شعار الخط اليمني المستقل»، يرفض عودة اليمن الى امامة البدر ولا جمهورية السلال.

ويبدو ان الاحداث الخارجية التي تفاعلت على الساحة العربية والدولية، أخذت تؤثر على مجريات الامور في اليمن، فقد زادت تحرشات اسرائيل على الجبهة المصرية، واصدرت بريطانيا كتابها الابيض في فبراير ١٩٦٦م، حول انسحابها من عدن، ومن اتحاد محميات الجنوب، وقد دفعت هذه التطورات القيادة المصرية الى اعادة تقييم سياستها في اليمن والجنوب، تمهيدا للتعامل مع الفراغ السياسي الذي سيتركه الانسحاب البريطاني، وقد انتهجت ج . ع . م، سياسة «النفس الطويل»، فقامت بتوضيع القوات المصرية في مثلث، صنعاء ـ الحديدة، وزودت ابناء الجنوب بالسلاح والرجال والمال، تحسبا لملء الفراغ، ويلاحظ نجاح السياسة المصرية في هذه المرحلة حيث اضطر البدر للاقامة في الطائف. وقد وقع حادث في اليمن، ساعد حسن العمري على تشكيل الوزارة، نال فيها دعاة الخط اليمني المستقل حصة الاسد، فقد كان لاغتيال عبدالله الارياني، الوزير الجمهوري للحكم المحلي، أثره في اعادة تشكيل الوزارة، وغدا دعاة الخط المستقل قوة يحسب حسابها في السياسة اليمنية.

وحاول المؤلف في نهاية الفصل لفت الانتباه الى تباين سياسة الاتحاد السوفيتي مع ج . ع . م في اليمن، مما دفع قيادة الخط اليمني المستقل للاتصال بالعديد من القوى اليمنية المؤيدة لانقاذ اليمن من ويلات الحرب، وقد افزعت هذه التحركات، السلال وجماعته، فقابل ذلك بالعودة لسياسة «القبضة الحديدية»، وعمدت أجهزته الى ملاحقة «المنحرفين والمنتفعين» على حد زعمه، وبالرغم من محاولة الكويت، جمع الفرقاء، ونجاحها في عقد اتفاقية ١٧ اغسطس ١٩٦٦م، بين الاطراف المتحاربة، الا ان عدم الالتزام بتنفيذ بنود الاتفاقية، افقدها قوة الدفع، وجرى التجاوز عنها، وتعقدت الامور، فقد منع حسن العمري من مغادرة القاهرة، وقصفت نجران وجيزان بالقنابل، وتشكلت محكمة امن الدولة لمحاكمة المتآمرين، وزيدت قوات، ج . ع . م العاملة في اليمن.

الفصل العاشر (سقوط السلال) : وهذا الفصل ملىء بالاحداث المتشابكة والمربكة لامال الامة العربية، فقد تصاعدت موجة الكره بين ج . ع . م والعربية السعودية، ووقعت حوادث تفجير في السعودية حمل اليمنيون مسئوليتها، واعلن اتحاد شعب شبه الجزيرة العربية مسئوليته عنها، والقيت متفجرة على السفارة السعودية في بيروت، وقابل ذلك من الجانب السعودية تصعيدا في الحملة الاعلامية ضد ج . ع . م، ومعاودة الدعم المالي والعسكري للملكيين، وادخل الملك سعود، حلبة الصراع، وعادت حرب الطائرات، وانقسم الوطن العربي الى معسكرين، ووجدت الصراعات الايدلوجية حتى بين الصين والاتحاد السوفيتي ساحة لها في اليمن، وتشكلت العديد من التنظيمات لرأب الصدع أو للتخطيط للاستيلاء على السلطة وارتفعت حدة العداء مع اميركا، وصفيت أعمال وكالة التنمية الاميركية لاتهامها بالعمل لصالح اجهزة الولايات المتحدة الاميركية. وفي خضم هذا الجو الملتهب واجه عبد الناصر هزيمة حزيران ١٩٦٧م، وذهب التحليل المصري الى ان قوات ج . ع . م قد استنفذ جانب مهم من قدرتها في اليمن، وكان انعقاد مؤتمر القمة في الخرطوم في ٢٩ اغسطس، فرصة مواتية لحل مسألة اليمن، حيث جرى الاتفاق على تنفيذ اتفاق جدة ١٩٦٥م، المتصل باليمن، ليكون اساسا للحل، ولما كان ذلك الاتفاق لا يحظى بمباركة السلال، فقد حاول الالتفاف عليه، بتنمية القدرة الدفاعية لقواته، فاتجه للاتحاد السوفيتي، وقام بزيارته الى الاتحاد السوفيتي بتاريخ ١٩٦٧/١١/٥م، خلافا لتوجيهات ج.ع.م، وبينما كان السلال يمضي في زيارته الرسمية اذ نقلت وكالات الانباء خبر استيلاء القوات المسلحة اليمنية على مقاليد الامور في البلاد، وأعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة اليمنية رسميا تنحية السلال عن الحكم ليعود بعد ذلك لاجئا سياسيا في العراق بصعوبة.

الفصل الحادي عشر (حصار صنعاء وملحمة الصمود): درس المؤلف في فصله هذا، الأوضاع في اليمن بعد سقوط السلال، وتشكيل مجلس رئاسي من قيادات التيار الثالث، وتشكلت الوزارة برئاسة العيني، وقد بدأ المجلس الرئاسي، برنامجه بالدعوة للمصالحة اليمنية، الا ان القوات الملكية برئاسة الامير محمد حسين، رفضت الدعوة بل واقدمت على حشد قواتها النظامية المدعومة بقوات المرتزقة من الاوروبيين، وقوات بعض القبائل لاحكام حصار صنعاء وتطويقها من كل الجهات، والاجهاز على النظام الجمهوري، وقد نجحت القوات الملكية في حصارها، واصبحت صنعاء تحت رحمة القوات الملكية، وفي هذه المحنة برزت شخصية حسن العمري

كرجل الساعة القوي والشخصية اليمنية التي انقذت الجمهورية، فقد عاد من مصر، ليتولى رئاسة الوزراء وقيادة الجيش، ويعلن نفسه حاكما عسكريا لليمن، ويعمل على تشكيل الميليشيات الشعبية، ويشرف بنفسه على تدريب القوات اليمانية، ويمد يده طالبا العون من الاتحاد السوفيتي الذي اقام جسرا جويا بين موسكو وصنعاء، حيث بدأت الاسلحة والطائرات والمدربين يصلون الى اليمن، وتشهد جبهته انتصارات محدودة على القوات الملكية ثم يتعاون حسن العمري مع قوات جبهة التحرير القومية، وتتمكن القوات المشتركة في ٨ فبراير ١٩٦٨م من تحطيم الحصار الملكي وتخلص صنعاء خاصة والجمهورية اليمنية عامة من سقوط محقق كاد يعصف بوجودها لولا حنكة وصلابة هذا القائد الفذ في تاريخ اليمن، وكانت صدمة قوية للقوات الملكية حيث تفكك المعسكر الملكي، وتبخر خطره، وتمكن الارياني والعمري من تعزيز ودعم النظام الجمهوري في اليمن، وفتحت صفحة جديدة من العلاقات مع الشرق والغرب، وخاصة مع المانيا الغربية.

ذيل المؤلف لكتابه بملحقين، جعل الاول منهما لدراسة حول الشخصيات اليمنية والعربية، فعقد صفحات لعبد الناصر، بث من خلاله المواقف البريطانية المعادية تقليدا لفكر عبد الناصر وممارسته على الصعيدين العربي والدولي وكذا، حاول المؤلف إلقاء بعض الاضواء على شخصية كل من عبدالله السلال، وحسن العمري، وعبد الرحمن الارياني، واحمد نعمان، ومحسن العيني ومحمد عثمان، وحسن مكي وحمود الجائفي، وعبدالله جزيلان.

اما الملحق الثاني، فكان بعنوان «القوي»، ويقصد بذلك من يملك القوة واما على صعيد الجيش اليمني فقد حاول التشكيك بقدراته بسبب الخلافات المذهبية التي تعصف بكيانه، وذهب الى ان كل فريق في اليمن يحاول ان يكون قويا، فالميليشيات الشعبية وجبهة تحرير الجنوب، نماذج لادوات القوة، الا ان المؤلف يعزف على النغم القديم، وهو الخلاف المذهبي بين الزيود والشوافع، وصراع القبائل مع بعضها البعض، وصراع الجبهات المسلحة، مما يخلق حالة من عدم الاستقرار في اليمن وبالاجمال، فان المؤلف البريطاني، حاول في كتابه الترويج للمقولات التالية :

- ان الثورة اليمنية كانت بفعل عبد الناصر ورجاله في اليمن.
- ان الجيش المصري قد تكبد خسائر فادحة في اليمن، بالرغم من سعي القيادة المصرية للاستفادة من المساعدات التي تقدم للجمهورية، وذهب الى ان هذه المسألة كانت عاملا مهما في هزيمة عبد الناصر في حرب ١٩٦٧م.
- ان السلال كان العوبة في يد عبد الناصر ورجاله يحركونه كيفما ومتى شاءوا، وحين حاول الافلات من قبضتهم، اسقطوه.
- إن مصر كانت هي المعتدية على السعودية واليمن وعدن في ظل الاستعمار البريطاني، وتلك الاعتداءات كانت سببا في انقسام الدول العربية الى قسمين.
- يحاول المؤلف التركيز على الخلافات المذهبية بين الزيود والشوافع والاسماعيلية ويوحي للقراء، بان اليمن محكوم عليه بالتشرذم والانقسام وعدم الاستقرار ابدا.
- يرى بأن القبائل اليمانية كانت محكومة بحركتها بمصالحها والاعطيات والهدايا والأموال التي تقدم لشيوخها. وحاول المؤلف التهويل من حدة الصراعات الدولية في اليمن، بل وتسابق كل من الاتحاد السوفيتي وأميركا للظفر باليمن.

ونقول في النهاية ان الكتاب بمجمله ترجمة للمواقف البريطانية ضد الناصرية وقيادتها. وعلى الصعيد اليمني، فان الموضوع يبقى مثيرا للجدل والمناقشات ووجهات النظر المتباينة لفترة طويلة قادمة.

ارهابيو الموساد.
فلاديمير ميخائيلوف
دار التقدم، موسكو، ١٩٨٧، ١٧٤ص.

مراجعة: عبداللطيف جبور
دمشق - سوريا

عن دار التقدم في موسكو صدر في عام (١٩٨٧) كتاب للصحفي السوفيتي فلاديمير ميخائيلوف تحت عنوان «ارهابيو الموساد» يقع في (١٧٦) صفحة. والكتاب كما جاء في المقدمة عبارة عن قصة وثائقية لا تدعي العرض الشامل للوحة الجرائم بحق الافراد والدول والمنظمات وحركات التحرر الوطني ولا بالكشف الكامل عن الدور الذي تلعبه دوائر التجسس الصهيونية في نظام الامبريالية والصهيونية العالميتين. الا ان ما تتحدث عنه القصة يهيىء الامكانية، في اغلب الظن للحصول على فكرة معينة عن المؤسسة الحكومية التي وضعت اللاشرعية في مصاف القانون ورفعت الارهاب والتخريب والقتل مما يمارسه موظفوها الى منصة التكريم.

والكتاب يستند الى الوقائع والوثائق وافادات شهود العيان والمشاركين في العمليات. بعض الوثائق حصل عليها افراد حركة المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية. ووردت بعض الوقائع في الوثائق السرية للغاية التي استولى عليها الطلبة الايرانيون في السفارة الاميركية في طهران وتوجد افادات مهملة التوقيع لان اصحابها واثقون من ان الموساد اذا عرفت بأسمائهم ستبعث مرتزقتها القتلة لتصيدهم.

وتشير المقدمة الى الدعم الذي تحصل عليه المخابرات الاسرائيلية من زميلاتها الغربيات وعن السرية الصارمة لنشاط الموساد خارج حدود اسرائيل. وتحت عنوان «مخابرات . . . بلا دولة» يتحدث المؤلف عن ولادة المخابرات الاسرائيلية مشيرا الى ان الاجهزة السرية الصهيونية قد تأسست قبل قيام الكيان الصهيوني بعقود من السنوات وقد اصبحت هذه الاجهزة فيما بعد ركيزة لقيام ذلك المركز التخريبي التجسسي الذي تحول الى ما يعرف اليوم بـ «الموساد».

ومن المعتقد ان اول تجربة لانشاء جهاز المخابرات الصهيوني هي منظمة المجموعة «نيلي»

التي لا يعرف سوى القليل جدا عن نشاطها، والتي ترأستها المدعوة سارا آرونسون وكان عدد اعضائها محدودا كثيرا. وقد تكونت هذه المجموعة بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى مباشرة. ولكنها اوقفت اعمالها بسرعة وهذا ما يدل على ان هذه التجربة لم تكن ناجحة .

وسرعان ما يحين دور التجارب وتتكاثر كالفطر منظمات الصهاينة من كل لون ونوع، قانونية وغير قانونية، عسكرية ارهابية او تجسسية لتطبيق الفكرة الصهيونية القائلة باستيطان فلسطين وطرد العرب. وفي العشرينات تشكلت في رحم الهاغانا منظمة صهيونية سرية اخرى الا وهي : مكتب المعلومات «شيروت يهود يوت» عرفت بتسمية «شابي» وقد اسس عملاؤها شبكة من المخربين، ومارسوا نشاطهم داخل فلسطين وخارجها .

ويشير فلاديمير ميخائيلوف الى لقاءات قادة منظمة الهاغانا واجهزتها السرية مع رجال الـ (س.د) جهاز الامن الهتلري والتعاون الوثيق فيما بينهما .

وفي اواخر الثلاثينات تشكلت المنظمة الصهيونية السرية الجديدة «موساد لي الياخ بيت» مكتب الهجرة ـ وقد وضعت امام المنظمة الجديدة مهام خاصة منها؛ ضمان ايصال اليهود المهاجرين الى فلسطين خفية. وكان احد رؤساء هذه المنظمة فايفيل بولكيس الذي كان على اتصال دائم مع مخابرات المانيا الهتلرية. وظهرت منظمات تجسسية اخرى مثل «ايراغون تسفاي ليومي» و«لوخاما هيروت اسرائيل» التي باتت تدعي فيما بعد بـ «مجموعة شتيرن».

وبعد ان كثر عدد هيئات التجسس الصهيونية وأخذ بعضها يعيق بعضا، أنشيء عام (١٩٣٧) جهاز لتنسيق نشاط المخابرات الصهيونية، دعي «شيروت اسرائيل» ـ خدمة اسرائيل ولقد استعان هذا الجهاز ببعض العاملين في مصلحة الامن الهتلري. وقد اكتسب القادة والكثير من عملاء هذا الجهاز الجديد خبرتهم من الخدمة في الاجهزة السرية الامبريالية . فمؤسس «شيروت اسرائيل» شيلواخ قد عمل بنجاح في الـ «انتيليجينس سرفيس» البريطانية، وابا ايبان الذي اصبح فيما بعد وزيرا لخارجية اسرائيل، قد خدم حتى رتبة رائد في جهاز المخابرات الانكليزي، اما موشي دايان وزير دفاع اسرائيل اثناء حرب حزيران (١٩٦٧) فقد بدأ السلم الوظيفي الجاسوسي والتخريبي في امرة رجل المخابرات البريطاني اوينغهايت الذي خطط ونسق في وقته «عمليات تدمير القرى العربية بسكانها» .

ويتطرق المؤلف للاعمال الارهابية التي قامت بها المنظمات الصهيونية ضد القرى والمدن الفلسطينية والاساليب التي اتبعت لاقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين ابتداء من وعد بلفور عام (١٩١٧) الى قرار الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة بتقسيم فلسطين عام (١٩٤٧) . وفي نهاية موضوع «مخابرات . . . بلا دولة» يعطي المؤلف صورة موجزة عن حلقات المخابرات الاسرائيلية : ريشوت ـ مكتب المخابرات والامن المركزي، شيروت مود يين ـ جهاز الاستخبارات العسكرية، شين بيت ـ جهاز الامن العام والمخابرات المضادة، وشعبة المعلومات لوزارة خارجية اسرائيل، والموساد ـ لجنة تنسيقية خاصة .

وتحت عنوان «الكونت اصبح خطرا» يتحدث المؤلف عن مقتل الكونت فولكه بيرنادوت.

ففي (١٧) ايلول (سبتمبر) عام (١٩٤٨) قام اربعة اشخاص بقتل الكونت فولكه بيرنادوت مبعوث هيئة الامم المتحدة في فلسطين وقتلوا معه العقيد الفرنسي سيرو رئيس مجموعة المراقبين للامم المتحدة في فلسطين. وكانت التحقيقات التي قامت بها السلطات الاسرائيلية موجهة قبل كل شيء نحو طمس الحقائق وليس الى الكشف عن هوية القتلة. وقد وجهت الاتهامات بالجريمة الى هذا وذاك وحتى الى «ارهابيين عرب» خفيين. الا ان الجميع كانوا على ثقة من ان الهجوم قد نفذه الصهاينة المتطرفون بأمر مباشر ربما من قيادتهم، وكانت آثار الاجهزة السرية واضحة للعيان جهرا: اختيار الوقت، بزات الشقاة والاحاطة بمطاف موكب ممثل الامم المتحدة.

وبعد عقدين من الزمن التقى مراسل المجلة الايطالية «اوربية» بالرئيس السابق للمخابرات المضادة لمجموعة شتيرن بازوخ ناديل الذي كشف ـ مقابل مبلغ ضخم ـ عن تفاصيل مقتل مبعوث الامم المتحدة. فأكد أن بير نادوت قد دفع حياته ثمنا «لصداقته مع النازيين ورغبته في الاقلال من مساحة الدولة اليهودية».

ما هي هذه الصداقة التي يتحدث عنها بانديل؟

لقد اصبح معروفا لدى المجتمع الدولي بأن الكونت فولكه بيرنادوت قد شارك في مباحثات سرية جرت عام (١٩٤٥) بين قادة الصهيونية العالمية وشخصيتين هتلريتين على مستوى عال هما هملر وشيلينبيرغ. وبعد ان علم الكونت بأن هذه المباحثات ليست اكثر من متاجرة مستهترة بالدم اليهودي، ابدى الكونت رغبة في فضح المذنبين الحقيقيين بهلاك ملايين اليهود البسطاء وذلك بنشر قسم من يومياته المتعلقة بالمؤامرة النازية الصهيونية.. هذا هو السبب الحقيقي لمقتل الكونت.

ويؤكد ناديل: ان مقتل الضابط الفرنسي سيرو كان خطأ تراجيديا... فسيرو هو الذي قدم لنا جميع المعلومات التي نريدها عن الكونت وتحركاته وذلك عن طريق ابتزازه. وعمدت المخابرات الاسرائيلية متعاونة مع النازيين الذين لجأوا الى اميركا اللاتينية بعد هزيمتهم في الحرب الى «اختطاف» ايخمان من الارجنتين، الذي كان من قبل رئيسا للقسم اليهودي في المخابرات الالمانية، ثم نظمت محاكمة مغلقة حاذقة له بحيث لم تتسرب من قاعة المحكمة كلمة واحدة. واستحق ايخمان حبل المشنقة كي لا يثرثر بكلام زائد يثير الاخرين.

اما لماذا تم هذا؟ فالجواب لقد تشممت الاجهزة السرية الاسرائيلية ان عند ايخمان الهتلري القديم رغبة في سرد ما قام به من اعمال على اسماع العالم وكذلك عن مهمته الخاصة في الشرق الاوسط. والقيادة الاسرائيلية لم ترغب بالتذكير بتلك الفترة من التاريخ التي تاجر فيها العديد من قادة الصهيونية العالمية بحياة اليهود من اجل اغراضهم الخاصة، كما لم تكن من مصلحة النازيين القدماء والذين بدلوا منذ زمن بعيد بزات الـ اس. اس ببدلاتهم المدنية وشغلوا في هذا الحين مناصب بارزة في حكومة اديناور في المانيا الغربية.

وفي عام (١٩٥٧) قام الموساد باغتيال رودلف كاستنير العضو الدائم في المنظمة الصهيونية العالمية والموظف البارز ايضا في الوكالة اليهودية وذلك بعد ان تم التأكد من ان محاكمة كاستنير ستكشف النقاب عما قام به الصهاينة بالتعاون مع النازيين في قتل عشرات الالاف من اليهود

الهنغاريين. وكان بن غوريون اول رئيس لوزراء اسرائيل على علاقة بالامن الهتلري ولكنه كان نبيها اذ حذف من ماضيه بضع صفحات من تاريخه، فكانت مكافأته منصب رئيس وزراء الدولة الصهيونية . . وهكذا نرى بان التاريخ يعرف نماذج كثيرة لمحاولات الاجهزة السرية الصهيونية تمويه ومحو آثار التعاون الآثم بين قياداتها والنازيين. وهناك العشرات من سكان الكيان الصهيوني قد كوفئوا على سكوتهم الحميد بمناصب ومراكز عالية. اما الذين لم يملكوا ناصية صيانة الاسرار فقد كان الهلاك نصيبهم .

الموضوع الرابع في الكتاب جاء تحت عنوان «غش بينخاس لافون». وهنا يتحدث المؤلف عن نشاط المخابرات الاسرائيلية في مصر في بداية الخمسينات فيقول: لقد عمدت الموساد بعد عام (١٩٤٨) الى زرع عملائها في الاقطار العربية. وفيما اعتبرت مصر العدو رقم (١) باعتبارها اضخم دولة عربية في الشرق الاوسط وارفعها شأنا. لذا قررت المخابرات الاسرائيلية مد اعمق الجذور في اراضيها، كما ان التربة كانت ممهدة لذلك. فعملت منذ ذلك الحين في مصر منظمة صهيونية سرية قوية بما فيه الكفاية مولت من قبل الوكالة اليهودية الواسعة النفوذ .

وبعد قيام ثورة (٢٣) يوليو في مصر عام (١٩٥٣) ناقشت الموساد خطة وزير دفاع اسرائيل بينخاس لافون وكان فحواها كالتالي: على الاجهزة السرية الصهيونية اعداد وتنفيذ عدد من العمليات التخريبية بالاماكن العامة في القاهرة والاسكندرية والقيام ايضا باستفزازات ضد ممثلي بريطانيا والولايات المتحدة. وكانت هذه المؤامرة ترمى الى اتهام مصر بشن الارهاب ضد الاجانب، ولسوف يقتنع الرأي العام العالمي بان مصر غدت بعد الثورة مملكة للفوضى. فتجبر هذه الظروف المستجدة فيما بعد ـ كما ذهبت نوايا تل ابيب ـ بريطانيا والولايات المتحدةعلى التدخل في الشؤون الداخلية للبلد المستقل تحت ذريعة حماية مواطنيها وممتلكاتهم. وحتى اذا استطاع «الضباط الشباب» الاحتفاظ بالسلطة فانهم سيكونون تحت سيطرة الولايات المتحدة وانكلترا تماما مما يستبعد احتمال اجراء تغييرات اجتماعية سياسية جذرية في مصر .

اطلقت على الخطة المقترحة التسمية الاحداثية «عملية سوزان» واشترك بتنفيذها احد عشر شخصا. وكان على رأسهم مورديخاي كيدار وفيكتوريا نيني والدكتور مرزوق وماكس بينيت وصاموئيل عازار وفيكتور ليفي وايفني فايز وشابة دعت نفسها داس ولم تفضح عن اسمها الحقيقي واخرون .

وقد تم اعتقال هؤلاء في (٢٤) تموز عام (١٩٥٤). واوضحت التحقيقات ان ماكس بينيت لم يكن ذا علاقة مباشرة بالحرائق والانفجارات بل كان مرسلا الى مصر لغرض الايقاع بالضباط المصريين فقط بحبائل المخابرات الصهيونية. وحكم على الدكتور مرزوق وصاموئيل عازار بالموت، بينما استبق ماكس الاحداث فأنهى حياته بالانتحار وحكم على ستة ارهابين سابقين بمدد طويلة من السجن، فيما اطلق سراح اثنين وطردا من مصر، هما باول فرانك وايفني فايز ولكنهما قتلا على ايدي الصهاينة بعد ان استفادت المخابرات المصرية من احدهما بالكشف عن بعض المعلومات الهامة. وبهذا الفشل الذريع للموساد والنجاح الباهر للمباحث المصرية انتهت تلك العملية التي اشتهرت دون تبرير تماما بتسمية «غش بينخاس لافون» .

وتحت عنوان مغامرات «عاشق الشمبانيا» فيتحدث المؤلف عن ارهاب الخبراء الاجانب في مصر والتجسس على قدرتها الدفاعية. فمصر الدولة العربية المجاورة للدولة الصهيونية كانت تنظر بعين الواقع الى ان عدوان اسرائيل على البلدان العربية امر محتوم لهذا فمن الضروري الاستعداد لصده. ورأت القاهرة انه من الضروري لحل هذه المشكلة لا بد من امتلاك صناعة حربية خاصة بالبلد. فوضعت خطة لتطويرها تتضمن بخاصة استدعاء عدد من الخبراء الاجانب من اجل تعزيز الوسائل الدفاعية المضادة للجو. وتم توقيع عقود بسرعة مع بعض الشركات الغربية المختصة بانتاج الصواريخ المضادة للطائرات وكذلك الطائرات والمعدات الالكترونية لوسائل الدفاع الجوي. وعندما علمت مخابرات اسرائيل باجراءات مصر الفعالة لتعزيز قدرتها الدفاعية. اتخذ الاجتماع الموسع لهيئة الاركان العامة للجيش الاسرائيلي قرارا بالتحرك في اتجاهين، الاول ـ مد قنوات لاستلام المعلومات حول الاعمال المنجزة على انظمة الدفاع الجوي المصري، والثاني ـ السعي بكل السبل لاجبار الاختصاصيين الغربيين وكذلك الشركات والمختبرات على رفض التعاون مع مصر في مجال التسليح.

وهكذا زرعت اسرائيل شبكة داخل مصر بزعامة مؤلفها لوتس وزوجته لجمع المعلومات والمستجدات عن الصواريخ وقدرات الجيش المصري عن طريق اقامة العلاقات الوثيقة مع الخبراء الاجانب. وعلى التوازي وزعت شبكة اخرى مهمتها تهديد الاختصاصيين والخبراء بالقتل في حال اصرارهم على التعاون مع مصر في مجال بناء الصواريخ . هذا ما جرى مع كروغ المدير التجاري لشركة المانية غربية مشهورة، والذي تشير الدلائل الى انه قتل ثم ذوب جسده في حوض استحمام بمزيج خاص من الحوامض . . . وجرت محاولة قتل البروفيسور بيلتس الاختصاصي في مجال بناء الصواريخ عن طريق طرد ملغوم . . . وهدد البروفيسور كلاينفيختير الاختصاصي الكبير في مجال الالكترونيات ونفس الشيء حدث مع الاختصاصي الالماني الغربي باول غيورتكه .

وامتدت الامور ما بين تهديد الاختصاصيين والالتقاء بهم وجمع المعلومات عنهم دون ان يدروا الى عام ١٩٦٥ حيث تقوم المخابرات المصرية بالقاء القبض على الشبكة بزعامة لوتس وزوجته .

في الموضوع السادس تحت عنوان «اللصوص الالقون» يتحدث المؤلف عن بعض السرقات التي قامت بها اسرائيل فيشير الى سرقة السفينة «ارغيرو» عام ١٩٤٨ بما تحمله من اسلحة اشترتها سوريا للدفاع عن حدودها من عدوان جارتها الجديدة. كما يشير المؤلف ايضا الى سرقة اسرائيل لتصاميم الطائرات الفرنسية من طراز «ميراج ـ ٣س» في عام (١٩٦٨) لتنتج النسخة الاسرائيلية من هذا الطراز تحت اسم «كفير». وفي عام (١٩٦٩) تقوم المخابرات الاسرائيلية بسرقة خمسة زوارق طوربيد من ميناء شيربور الفرنسي بعملية اطلق عليها اسم «فلك نوح» . وهنا لا بد من الاشارة الى الكتب الكثيرة التي صدرت في الغرب والتي يصف فيها مؤلفوها عمليات الموساد دون ان يخفوا انبهارهم من القدرة الكلية للمخابرات الصهيونية. حتى أنه ليمكن عدم الشك في ان هذه الكتابات موحى بها من قبل الموساد نفسها. ولكن ليس هذا هو المهم، فنجاح عمليات المخابرات الاسرائيلية في الولايات المتحدة الاميركية او في اوروبا الغربية لا يعتمد الى درجة كبيرة

على استاذية جواسيس تل ابيب. فالصهيونية باعتبارها فصيلا اماميا ضاربا للامبريالية تلقت وتتلقى مساندة ومعونة البلدان الاعضاء في حلف الناتو. ولهذا فان حوادث السرقة «باتفاق مسبق بين الطرفين» تؤكد مرة اخرى نفاق الدوائر السياسية في الدول «المسروقة» وان «السرقات «التي يبتدعها» عملاء تل ابيب «السوبر» ما هي سوى تمويه ساذج معد لتضليل الرأي العام في البلدان الغربية . وفي الموضوعين السابع والثامن تحت عنوان «بحثا عن اليورانيوم» و«شيبرسبيرغ تخرج الى البحر» يتحدث المؤلف بأسلوب قصصي شيق وبالتفصيل ايضا عن عمليات السرقة والسطو التي قامت بها اسرائيل للحصول على اليورانيوم فيصف عملية حصول اسرائيل على (٢٩٥,٥) كغ من اليورانيوم من شركة نيوميك ويؤكد بان المخابرات الاميركية كانت على علم بذلك، حتى ان الرئيس الاميركي جونسون قد علم بالامر وطلب عدم فضحه. ويصف المؤلف ايضا عملية السطو المسلح على (٢٥) طنا من اليورانيوم من فرنسا ونقلها الى صحراء النقب. كما يصف بالتفصيل عملية السطو على السفينة شيبرسبيرغ وعلى متنها (٢٠٠) طن من اليورانيوم والتي كانت تتجه من انتوربن الى جنوى .

وتحت عنوان «ديباجة الشقاة» يتناول المؤلف محاولات اسرائيل وعملائها لعرقلة جهود العراق الرامية الى بناء مركز بحوث نووي مع العلم ان العراق قد وقع على اتفاقية عدم انتشار الاسلحة النووية. ففي عام (١٩٧٩) يقوم عملاء المخابرات الاسرائيلية بتلغيم الصناديق التي تحتوي على مفاعلين ذريين والمعدة لارسالها الى العراق وذلك في مدينة لاسين سيورمير الساحلية بفرنسا . ويتحدث المؤلف مطولا عن عملية وتفاصيل ضرب مركز البحوث النووية العراقي في منطقة تموز على بعد (١٥) ميلا الى الشرق من بغداد ويؤكد ان عملية تفجير المركز قد تمت من الداخل وكان الهجوم بالطائرات على المركز وقذفه تغطية على عمل عملاء الموساد على ارض العراق. ويلفت النظر الى ردود فعل الولايات المتحدة الناعم والى قيام البنتاغون بعد ذلك بتزويد تل ابيب بعدد اضافي من طائرات ـ اف ١٦ القاذفة وهل ثمة افضل من هذا الرد؟ ويشير المؤلف الى تصريحات قادة الكيان الصهيوني الذين لا يخفون نيتهم في القيام بمثل هذه الاعمال في المستقبل وعن عدم تورعهم عن ارتكاب افظع الجرائم لتحقيق غاياتهم .

الموضوع العاشر في الكتاب كان تحت عنوان «قتلة باسم القانون». ففي هذا الموضوع نرى بان فلاديمير ميخائلوف يميل لتصديق ما ورد في بحث عبدالكريم ابو الفدا «عيون اسرائيل» وذلك فيما يخص موت الرئيس جمال عبدالناصر. ومع انه من الصعب التأكيد بثقة كبيرة فليس من المستبعد ان يكون قد سقط جمال عبدالناصر ضحية لمؤامرة الموساد. ويشير المؤلف الى الارهاب الصهيوني ضد اليهود الذين لا يرغبون ان تكون لهم وشيجة بالصهاينة ويودون العيش في كنف البلد الذي ولدوا فيه معتبرين اياه وطنهم بحق. ويضطر الكثير من هؤلاء لتنفيذ مهمات الموساد لانهم يعرفون ان رفض التعاون مع العملاء الصهاينة يجر عليهم الوبال واحيانا كثيرة المأساة .

ثم ينتقل المؤلف للحديث عن عمليات الارهاب والتصفية ضد المناضلين الفلسطينيين (قتل وائل زعيتر في روما، قتل محمود الهمشري ممثل منظمة التحرير الفلسطينية بباريس، باسل الكبيسي، محمود يوسف النجار، كامل عدنان، الشاعر الفلسطيني كمال عدوان، ماجد ابو

شرار. . .) ويشير المؤلف الى اشتراك عملاء المخابرات الاسرائيلية في اختطاف وقتل السياسي الايطالي البارز الدومورو وكذلك في اختطاف الجنرال الاميركي دوزير نائب رئيس هيئة اركان القوات البحرية لحلف الناتو في جنوب اوروبا. كما يشير المؤلف الى تدخل الموساد في الشؤون الداخلية لعدد من البلدان مثل الهند وبعض البلدان الافريقية .

ويختتم المؤلف كتابه بموضوع «مجسات الاخطبوط الصهيوني» فيتحدث عن الروابط الوثيقة بين الموساد والمخابرات في البلدان الراسمالية وعن عمل الموساد ضمن اطار استراتيجية الامبريالية العالمية والصهيونية كأداة سرية لدى الاخيرتين. ويتحدث عن تغلغل الموساد في القارة السوداء وفي سري لانكا والهند واميركا اللاتينية .

ومن خلال الكتاب نرى ان الاجهزة السرية الصهيونية تسرح وتمرح في اوروبا الغربية كما لو كانت في بيتها، ولم لا؟ وهي تتلقى التبريكات والمساعدات من قبل مخابرات الدول الاعضاء في حلف الناتو، كما تقدم لها المنظمات الصهيونية المحلية كل ما يمكنها من عون في تمرير عملياتها الارهابية، بل حتى رؤساء البلدان الاوروبية الغربية يضعون ايديهم في بعض الحالات على وجههم ناظرين من خلال اصابعهم الى ما يحدث امامهم من استهتار تقوم به الاجهزة السرية الاسرائيلية على اراضي دولها .

ولكن وكما يقول المؤلف فالكفاح ضد تطبيقات الصهيونية ونظريتها لم يتنه بعد، بل انه ليتسم هذا اليوم بطبيعة ملحة. وان فضح النشاط الاجرامي للمخابرات الاسرائيلية ما هو الا اضافة متواضعة يطمح مؤلف هذا الكتاب الى تقديمها لتغطية الكفاح ضد عدوة السلم والتقدم ـ الصهيونية .

التراث الشعبي في القرية والمدينة
سعيد فالح الغامدي
شركة دار العلم للطباعة والنشر، جدة، ١٩٨٥، ٤٢٠ص.

مراجعة : حاتم هلاوي
قسم الاجتماع ـ جامعة الملك عبد العزيز

صدرت عن شركة دار العلم للطباعة والنشر بجدة الطبعة الاولى من كتاب د. سعيد فالح الغامدي «التراث الشعبي في القرية والمدنية. . دراسة مقارنة عن منطقة الباحة ومدينة جدة (١٤٠٥ ـ ١٩٨٥). ولما كان لهذه الدراسة اهميتها التي لا تخفى على القارىء ـ خصوصا في غياب

الدراسات المتعمقة في هذا المجال في الوطن العربي - فقد رأينا ان نتناول بعض الاراء والنتائج التي توصل اليها الباحث بالتعقيب على ذلك يفتح المجال لنقاش اوسع واشمل، والكتاب موضوع المراجعة يقع في ٤٢٠ صفحة من الحجم المتوسط وقد اشتمل على ثلاثة عشر فصلا و٧٥ جدولا احصائيا.

في الفصلين الاول والثاني، قام الكاتب باستعراض بعض الفروق بين المجتمع الحضري والريفي مستخدما البعد التاريخي والطبقي والتكنولوجي ليصل الى نتيجة مفادها ان السمات المشتركة بين مجتمع المدينة ومجتمع الريف تجعل من الفروق بين المجتمع الريفي والحضري فروقا هامشية وذلك نتيجة لزحف الظواهر الحضرية الى كثير من المناطق الريفية.

وفي الفصل الثالث يتحدث الكاتب عن منطقتي البحث (الباحة . . وجدة) من النواحي الجغرافية والتاريخية والديمغرافية، حيث يلاحظ ان الموارد الاقتصادية المتعددة في مدينة جدة قد ادت الى نشوء علاقة طردية بين اوجه الحياة الاقتصادية والثقافية فيها في حين ان النشاط الاقتصادي المحدود في منطقة الباحة (والذي يتمثل في الزراعة بصورة اساسية) قد اوجد علاقة عكسية بين الحياة الاقتصادية والثقافية في المنطقة.

ثم ينتقل الكاتب في الفصل الرابع لاستعراض المناهج التي استعملها في دراسته حيث اوضح انه وعلى الرغم من اعتماده على المنهج المقارن والذي يعتبر نقطة الارتكاز في الدراسة، الا انه اعتمد ايضا على مناهج اخرى مما جعل الدراسة تهتم في بعض جوانبها بالناحية الوصفية، كما سعى من خلال المنهج التاريخي لتتبع مراحل التطور لبعض عناصر التراث الشعبي وتحليلها وظيفيا، ثم كان لا بد له من استعمال المنهج الاحصائي التحليلي لاختبار الفروض التي طرحها، خصوصا وقد قام الباحث باجراء مقابلات مع عينة تتكون من ٢٠٠ شخص من جدة و١٠٠ شخص من منطقة الباحة وذلك استنادا للكثافة السكانية في المنطقتين.

وفي الفصول من الخامس الى الثاني عشر بدأ الكاتب في استعراض عناصر التراث الشعبي مستندا الى تقسيمات علماء الفولكلور وهي تتعلق بالعادات والمعتقدات الشعبية والادب الشعبي والفنون والثقافة المادية حيث تحدث الكاتب عن عادات الزواج وطقوس الموت والعادات المرتبطة بالاعياد والمناسبات والحكم والامثال الشعبية في منطقة البحث، ثم ختم حديثه بفصل عن الطب الشعبي باعتبار الصلة بينه وبين العادات الاخرى مثل عادات الولادة والختان ولتداخلاته مع عناصر التراث الاخرى حيث لاحظ المكانة الكبيرة التي يحتلها الطب الشعبي في منطقة الباحة قياسا الى مدينة جدة.

واستنتج الكاتب من دراسته تلك والتي كانت تهتم في المقام الاول بجمع عناصر التراث الشعبي في الباحة وجدة والتعرف على ما بينهما من فروق، اضافة لتفسير بعض عناصر التراث في اطارها الثقافي العام الى عدم صحة الفرضيات التي شاعت في الدراسات الانثربولوجية والسسيولوجية والتي تميز بين المجتمع الريفي والحضري على اساس تقسيم العمل واقتصار التفكير المنطقي على المجتمع الحضري وحده، حيث بين ان المجتمع الريفي يتميز ايضا بتقسيم العمل ووجود للتفكير المنطقي والارادة العاقلة ولا تحكمه الارادة الطبيعية وحدها - وعليه فالكاتب يرى

ان التباين الموجود بين الريف والحضر يرتبط في مجمله بالعلاقة بين الانسان والتراث والبيئة الطبيعية حيث يعتقد بان الارادة الطبيعية في القرية تنظر للانسان والتراث والقرية باعتبارها كلا لا يتجزأ ومن هنا فالانتماء للأرض هو انتماء للتراث (ص ٤١٠) في حين ان الارادة العاقلة في المدينة لا تعطي اهتماما كافيا لانسجام التفكير والتراث وتهتم فقط بنتاج التفكير والابداع مما يعني اشاعة روح الفردية بدلا عن التماسك.

ان هذه الدراسة ـ دون ريب ـ تعتبر جامعة وقيمة، وقد بذل الكاتب جهدا واضحا ليضع بين يدي القارىء العربي تفاصيل في غاية الدقة عن عناصر التراث في المملكة لم يكن من الميسور الحصول عليها في كتاب واحد وهو يستحق التهنئة على عمله هذا غير ان هنالك بعض الملاحظات التي نود ان نسجلها هنا ـ لا نرى انها تقلل من اهمية الكتاب وشموله بقدر ما نسعى لاستخراج المزيد مما عند الباحث من معلومات في هذا الصدد.

أولا : حفل الكتاب بالعديد من الاخطاء المطبعية ـ لا نرى الكاتب مسؤولا عنها ـ ولا بد من تصحيح هذه الأخطاء في الطبعة الثانية خصوصا وأن بعض هذه الأخطاء قد عكس المعنى الذي كان يقصده الكاتب مثال لذلك ما جاء في صفحة ٨٢ حيث قال بان هنالك «وجودا للتباين وعدم القدرة على التدرج مع المجتمع الريفي) في حين ان الصحيح ان هنالك عدم وجود للتباين. . . الخ).

ثانيا : جاء الفصل الذي يتعلق بالمنهج وادوات البحث العلمي بعد الفصل الثالث والخاص بالتعريف بمنطقتي البحث وارى انه كان من الافضل لو استعرض الكاتب ذلك في البداية وقبل الدخول في صلب الكتاب لان ذلك ربما يكون اقرب للتسلسل المنطقي. كما كان من الافضل لو تم دمج الفصل الثاني ـ وهو يتعلق بالفروق الريفية والحضرية مع الفصل الاول والذي يتعلق بالاطار النظري وذلك منعا للتكرار.

ثالثا : يعرف الكاتب الريفية: باعتبارها طريقة سلوك وثقافة واسلوب حياة وليست مجرد تحديد ارقام لاعداد السكان او تحديد اقليم او مهنة ص(٣٥). وفي معرض حديثه عن الفروق بين منطقتي جدة والباحة يتحدث عن حجم المجتمع باعتباره متغيرا اساسيا (يقدم تيسيرات منهجية وينطوي على قيمة اجرائية عند دراسة الفروق الريفية والحضرية (ص ٨٠) كما ويتحدث عن الحراك السكاني والانتقال من مهنة لاخرى دون قيود ثقافية باعتبارها من خصائص المجتمع الحضري (ص ٨٢) ـ ولا شك ان هذا تناقض واضح وقع فيه الكاتب.

رابعا : يرى الكاتب ان الفلولكلور «لن يصل الى مستوى العلم بالمعنى الدقيق الا حين يفلح في الوصول الى اسس علمية واضحة وثابتة للتفسير العلمي لتلك القصص والاساطير والمعتقدات وما اليها ص (١٤٢). . وفي ذات الوقت تتجه دراسة الكاتب للتراث الشعبي على اساس (آخر ما وصل اليه فهم علم الفَولكور) ـ ص (١٤٤). وهذا بلا شك تناقض

اخر وقع فيه الكاتب، اللهم الا اذا كان يقصد انه لا سبيل آخر لدراسة التراث سوى هذه الطريقة الفولكلورية ـ على الرغم من علاتها.

خامسا : تحدث الكاتب عن الحمل وعدم الاعلان عنه في ص (١٤٧) ـ ثم انتقل بعد ذلك للحديث عن ملابس المولود في ص (١٤٩) ثم عاد تارة اخرى ليتحدث عن طريقة الاعلان عن الحمل في ص (١٥٠ ـ ١٥١)، وهذا خلل واضح في التسلسل المنطقي للاحداث اوقع الكاتب في تكرار لا داعي له.

سادسا : يرد الكاتب الخلاف الكبير في تسمية المولود في منطقة جدة قياسا لمنطقة الباحة للتعارض بين الرغبات في اختيار الاسم وللمستوى التعليمي في منطقة جدة (ص ١٧٢) ـ في حين أننا نرى أن الخلاف حول تسمية المولود في كل من جدة والباحة قد لا يرتبط بالمستوى التعليمي بقدر ارتباطه بالنظرة للنسل في المنطقتين. ذلك لأنه في الوقت الذي يرى سكان المدينة فيه أن القادم الجديد ـ ذكرا كان أم انثى ـ هو عبء اقتصادي على الاسرة يتطلب اعداد العدة اللازمة له بما فيها اختيار الاسم الذي يتناسب مع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للابوين، نجد ان الاسرة الريفية تنظر للمولود ـ اذا كان ذكرا باعتباره اضافة جديدة لقوى الانتاج او الحرب لديها وهم بذلك يعتبرونه صقرا (ص ١٦٤) مما يؤكد ان الاهتمام ينصب على نوع المولود دون اعتبار لاسمه.

سابعا : يرى الكاتب ان استمرار المجتمعات الريفية رهين باستمرارية الارادة الطبيعية المطلقة وان الارادة العاقلة هي من خصائص المجتمع الحضري (ص ٤١٠). هذا ومع اننا نتفق مع ما اشار اليه الكاتب من وجود تداخلات بين الريف والمدينة الا اننا لا نتفق معه فيما اشار اليه آنفا ـ ذلك لان التطور التكنولوجي والذي نتج عن الإرادة العاقلة في منشئه لا يسعى الا لتأكيد سيادة الارادة الطبيعية في نتائجه ـ وبمعنى آخر فان الآلة التي ساعدت على انتشار روح الفردية في المجتمع وتحطيم الهياكل التضامنية فيه ـ قد تؤدي هي ذاتها لاعادة الروح لهذه الهياكل في المستقبل عندما تصبح هي الأداة ـ المسيطرة والعاقلة بدلا عن الأفراد، وقد يصبح من الضروري وقتها ايجاد معايير جديدة تميز بين المجتمع الريفي . . والحضري لا تستند إلى الإرادة الطبيعية أو العاقلة.

ثامنا : ضمن الكاتب مؤلفه قائمة باسماء العديد من المراجع الانجليزية لا نجد لها مكانا في صلب كتابه، كما أن هنالك اسماء مراجع اشار اليها الكاتب في حواشيه دون ان يضمنها في القائمة (راجع ص ٦١) وهذا ـ دون ريب ـ يلقي بعض الشكوك حول استفادة المؤلف من هذه المراجع وحول تنصيص الكتاب.

وعموما فان الملاحظات التي أشرنا لها هنا ليست سوى نتاج لقراءة سريعة رأينا تسجيلها علها تفتح الباب امام المهتمين بموضوع التراث لتناول هذا العمل بقدر اوفى واشمل حتى تعم الفائدة.

UNE PEDAGOGIE SANS DECHETS:
Vers une elaboration Scientifique des programmes scolaire

بيدا غوجيا النجاح: نحو بناء تصور علمي للمقررات المدرسية

DRISS BOUMNICH

ادريس بومنيش
مكتب الدراسات والابحاث من اجل التعريب، الرباط، ١٩٨٦.

مراجعة: بنعلي محمد
المركز التربوي الجهوي - طنجة

يشير المؤلف في المقدمة الى الهاجس الاساسي الذي يكمن وراء هذا العمل المقدم، وهو بالدرجة الاولى هاجس ابستمولوجي «يتعلق الامر هنا باشعار القارىء باهمية الابستيمولوجيا التربوية بجدلية المصطلح ودقته وصرامته». ويمكن ان نتلمس هذه الرغبة الابستمولوجية الملحة في حرص المؤلف على تقديم جملة من التعاريف الدقيقة والمتنوعة لمجموعة من المفاهيم الاساسية في علوم التربية، مع تحديد حقولها الدلالية والمعرفية (مفهوم العلمية، التربية، التعليم، النموذج...) الى جانب استعراض وتقديم مجموعة من النظريات التربوية والسيكولوجية المختلفة، وبعض الاتجاهات البيداغوجية الحديثة، مع ابراز اسسها النظرية المعرفية والفلسفية وخلفياتها الاديولوجية، وبيان علاقاتها ؟ وتم فصلها، والتساؤل عن امكانية الاستفادة من هذه النظريات في قراءة واقعنا التربوي، وفهم سيكولوجية المتعلم. وبناء على هذا الفهم يتساءل المؤلف في بداية الفصل الثاني حول وظيفة المدرسة، ويذكر ان كثيرا من الباحثين والمنظرين يرون ان دور المدرسة هو اعادة الانتاج. اعادة انتاج الايديولوجيا ونمط العلاقات الاجتماعية والانتاجية السائدة.

وحتى نفهم وظيفة المدرسة بشكل خاص، والتربية بصفة عامة باعتبارها عملية تنشئة اجتماعية ودمج الفرد في المجتمع يستعرض الكاتب ثلاثة انواع من المدارس لكل نوع اختياراته التربوية:

— مدرسة القيم (الاولوية للقيم)
— مدرسة التنظيم (الوظيفة التكييفية)
— مدرسة التحرير (الاولوية للفرد)

ولكل شكل من الاشكال اسسه الايديولوجية والسيكولوجية والابستمولوجية ويمكننا ان نقول بشكل اجمالي اننا في مدرسة القيم، نجد ان الثقافة هي التي تنمذج الانسان والمجتمع. فبالنسبة لاعداد المقررات مثلا تعطي الاسبقية ويتم التركيز بشكل خاص على اعراف المجتمع وتقاليده واتجاهاته القيمية - يعني الغايات الاخلاقية والفلسفية والدينية. في حين ان مدرسة

التنظيم تقوم على ترسيخ مبدأ التقمص: Identification في ذهن المتعلم، بحيث يعتقد هذا الاخير بان غايات المجتمع واهدافه هي نفس اهدافه وطموحاته كفرد.

اما مدرسة التحرير فهي تستمد اصولها وتستوحي مبادئها من كتابات «روسو» ومن ابرز المدافعين عنها دعاة القضاء على المدرسة ـ Descolarisation وعلى رأسهم «Ivan Illich» وهذا النموذج يعطي الاولوية لشخصية الفرد بمعنى احترام شخصية المتعلم والعمل على تفتحه وتفجير طاقاته الابداعية وقدراته الطبيعية الكامنة. ان هذا التحليل يقودنا الى طرح السؤال التالي

ـ اي مدرسة نريد تحقيقها؟

يجيب المؤلف بقوله إن وظيفة المدرسة ينبغي ان لا تنحصر فقط في اعطاء معارف وتنمية مهارات وسلوكات معينة لدى المتعلم. بل تتجاوز هذا الى الاسهام في تكوين شخصية الفرد وجعلها شخصية فاعلة، مشاركة، مبادرة، مبدعة. «إن المدرسة اليوم تلح على الصراع من اجل السيطرة بواسطة النجاح والشهادات والنفوذ والمركز الاجتماعي. وهذا يؤدي الى ظهور مجتمع تسيطر فيه القيم المادية على حساب القيم التربوية الحقيقية. وهذا مع الاسف لا يمكنه الا ان يعمق الفوارق بين الافراد سواء في المدرسة او في المجتمع».

من هنا ننتقل مع الكاتب الى طرح اشكالية الغايات في التربية، بمعنى كيف يمكن ان نوفق في عملية التعليم بين الغايات والاهداف العامة للمجتمع، واهداف الفرد وحاجياته.

واذا كانت الغايات تعبر دائما عن فلسفة المجتمع وتصوراته الدينية، وتعكس نسقه القيمي والنظام السياسي السائد، فان هذا يجعلنا نطرح السؤال التالي:

من القادر على تحديد هذه الغايات وكيف؟

هذه اول خطوة ينبغي التفكير فيها قبل اعداد اي برنامج تعليمي. ولكن غالبا ما نلاحظ ان الساهرين على وضع السياسة التعليمية لا يولون اهتماما كافيا لهذه المسألة. فهم يظنون ان الغايات شيء معروف، ومعطى ولا يحتاج الى تحديد. وهذا ما يفسر غياب تصور واضح عن الانسان الذي نريد تكوينه، بل وغياب اي تصور واضح وعلمي حول المشروع التربوي المراد انجازه.

ومن ثم تطرح ضرورة القيام بدراسة مسبقة وافية ومعمقة حول الغايات التي نود تحقيقها، الى جانب ضرورة الاخذ بعين الاعتبار اهداف المدرسة. وهذا شيء سيساعدنا على ايجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي يعرفها نظامنا التعليمي. ولتوضيح وفهم المقصود بالغايات يعمد المؤلف الى تحليل المصادر والاصول التي يستلهمها مخططو البرامج. ويمكن اجمال هذه المصادر في ثلاثة امور:

أ ـ مصادر ذات طابع اجتماعي: ولمعرفتها نحتاج الى القيام بدراسات وبحوث اجتماعية لمعرفة اهتمامات الافراد واتجاهاتهم وتطلعاتهم.

ب ـ مصادر ذات طابع فلسفي: وهي مرتبطة عموما بفلسفة المجتمع، بمعنى ماهي نوعية التربية التي نريد اعطاءها للناشئة وكيف يمكننا ان نربي. فمثلا، بالنسبة للمقررات الدراسية نتساءل مثلا عن دورها، اهو تشجيع روح المنافسة بين التلاميذ؟ او على العكس من ذلك تشجيع العمل الجماعي والقضاء على المنافسة الفردية؟

جـ ـ المصادر المرتبطة بالمادة: وفي هذا هذا السياق نهتم بطبيعة محتويات البرامج التعليمية وكيفية

تنظيمها. وتبقى المشكلة المطروحة هنا وهي الكشف عن بنيات المادة ومعرفة بنية التفكير عند المتعلم. بمعنى التساؤل الى اي حد تتناسب المادة وتنظيمها، وتراتبها، وترتيبها الزمني، مع القدرات العقلية للمتعلم ونموه او بمعنى ادق كيف تتمثل «الآنا» الواقع وكيف تدركه وتبنيه، وما هو انعكاس ذلك على عملية التعليم.

مفهوم النموذج: Notion de Modele

ان عملية اعداد المقررات عملية صعبة ومعقدة تستوجب تظافر جهود جميع الاطراف المعنية والمسؤولة عن التعليم، الى جانب توفر رؤية واضحة وعلمية للاهداف والغايات المراد تحقيقها، ووجود فهم صحيح ورؤية تحليلية لجملة من الاشكاليات النظرية والاجرائية. وفي هذا الصدد يثير المؤلف اشكالية النموذج او النماذج التعليمية.

ونبدأ اولا بتقديم بعض التعاريف لمفهوم النموذج نذكر منها بشكل خاص تعريف «فرودانتال» الذي يرى «ان النموذج هو بناء رمزي يمثل نسقا معينا».

فالنموذج اذن هو تصور ذهني يتكون من عناصر مختلفة مرتبطة فيما بينها ومنظمة. بمعنى انه يشكل بنية لها ديناميتها الداخلية، بحيث ان تغيير عنصر ما يؤدي الى تغيير البنية ككل. والواقع انه لفهم اشكالية النموذج او النماذج لا بد من التعرف على انواع المقاربات المختلفة في هذا المجال (خاصة المقاربة النسقية). اضف الى ذلك انواع النماذج التعليمية (نموذج المعرفة او الاخبار النموذج المتمركز على الفرد، النموذج المتمركز على الجماعة، النموذج التكنولوجي، النموذج الاعلامي..)

وما دام المجال لا يسمح لذلك نكتفي بطرح التساؤلات التالية: ما هو نوع النموذج السائد في نظامنا التعليمي؟ وكيف نتعامل مع هذه النماذج التعليمية الوافدة (تقليد، تكييف. استبدال..)؟ او بصفة عامة ما هو النموذج المناسب؟

بالنسبة للمؤلف ليس هناك نموذج مثالي، او طريقة مثالية في التدريس، بل علينا ان نخلق ونبني نموذجنا الخاص، وهذا لا يأتي الا بتشجيع البحوث والدراسات في ميدان نظريات التعلم، وطرق واستراتيجيات التدريس، هذا كخطوة اولى.

ولا بأس هنا ان نشير الى بعض التجارب المتميزة التي حاولت بناء وصياغة نموذج وطني، . نذكر هنا بالخصوص «باولوفرير» في كتابة بيداغوجيا المضطهدين، الذي يعتبر نموذجا ناجحا للتوفيق بين النظرية والممارسة.

«ففريري» ينتقد الاسلوب البنكي في التعليم (السائد في اميركا اللاتينية والعالم الثالث) القائم على شحن ذهن التلميذ بالمعلومات والمعارف التي يفرضها المدرس والمنهج المقرر، والتي تقتل القدرة على الابتكار والابداع عند المتعلم ـ وبالتالي فانه يرى ان هذه الطريقة لا تتناسب مع مفاهيم التحرر الانسانية، ويطرح كبديل تبني مشكلات الانسان في علاقته بالمحيط الذي يعيش فيه.

والواقع ان النموذج التعليمي الغربي الذي اعتمدته بعض الدول النامية قد ساهم الى حد كبير في نشر وترسيخ قيم الاستهلاك اكثر من ترسيخ قيم الانتاج.

من هنا كان من اللازم الوعي بضرورة الاخذ بعين الاعتبار خصوصية واقعنا السوسيو ثقافي، وذلك بتحليله وفهمه ومساءلته وتشخيص اغراضه. على هذا المستوى يأتي الحديث في الكتاب عن مسألة الهوية السوسيوثقافية.

المظاهر السيكولوجية للهوية السوسيوثقافية: ان التعليم عملية وصيرورة وفي نفس الوقت نتيجة تمكن الفرد من تنمية قدراته وتغيير سلوكه، انطلاقا من اهداف محددة. سواء من خلال درس معين او من خلال المقرر ككل.

ولكي تنجح هذه العملية لابد من تخطيط مسبق وتنظيم فعال ومن ثم فالمتعلم لا ينبغي ان يكون متلقيا بل يجب ان يكون عنصرا فاعلا، يمتلك القدرة على فهم الاشياء من جهة وفهم نفسه من جهة اخرى.

ولذا يمكننا القول بان هذا الفهم الحقيقي عند الفرد لنفسه ولامكانياته في اطار المحيط الذي يعيش فيه، يمكن ان يؤدي الى تحقيق نوع من الوعي الصحيح لذاته. يعني الوعي بالاختلاف والتفرد مع الاقتناع التام بانه لا يمكن ان يعيش منغلقا على نفسه ولا يمكنه ان يطور امكانيته الذاتية الا بتفاعله مع الاخرين.

وبناء على هذا المنظور فالمتعلم شخص فاعل نشيط، وينبغي ان تعطي له الفرصة لاستكشاف محيطه، واستعمال معلوماته ومعارفه وبالتالي ايجاد الحلول للمشاكل والصعوبات التي قد تعترضه ليس فقط في الحياة الدراسية بل في حياته العملية وهذا ما سيساعده على تنمية قدراته العقلية واثراء تجاربه وخبراته.

المظاهر البيداغوجية للهوية الثقافية: ان مفهومي التعلم والنمو في جوهرهما ممارسات بيداغوجية والتي يمكن ترجمتها بالتعليم من جهة والتربية من جهة اخرى. وفي هذا المجال يقدم المؤلف بعض التحديدات الدقيقة لكلا المفهومين.

التعليم (التلقين): يهدف التعليم الى تنمية مهارات وقدرات التلميذ على الانجاز ولذا فانه من جهة يسعى الى تحقيق اهداف المقرر ومن جهة اخرى تحقيق نجاح المتعلم. اعتمادا على ذلك ينبغي تجنب الوقوع في الاخطاء وضياع الوقت، وتضييع الامكانيات المادية والبشرية. فالمقياس هو المردودية والنجاح.

ويخضع عمل المدرس (الملقن) هنا لقانون معين وهو التأحيد (Uniformisation) (صنع الافراد وفق نموذج معين مفروض)، فهو يرفض الحوار ويعتمد اساسا على الطريقة الالقائية، ويحيط نفسه بهالة من الغموض والاسرار، والمعرفة التي يصدرها الاستاذ ليست قابلة بأي شكل من الاشكال ان تكون موضوع المراجعة او النقد من طرف التلميذ.

التربية: الهدف الاساسي للتربية هو تكوين الشخصية الانسانية في كليتها وشموليتها، والعمل على تفتحها وضمان نموها التدريجي المطرد. وحسب «روبول» «Reboul» ان نربي يعني ان نعلم التلميذ كيف يفكر، كيف ينقد، وكيف ينمي ذوقه وقدراته على اصدار الاحكام، فمهمة المربي اذن هي مساعدة المتعلم على تحقيق تكييف تدريجي، وتحقيق نموه وتطوره وتقدمه الشخصي فهو يتعلم كيف يتصرف. وبهذا يصبح التلميذ شخصاً مسؤولا عن افعاله وقراراته ونتائج تصرفاته. يقول «روبول» التربية ليس معناها صنع وخلق افراد حسب نموذج موحد، بل هي اساسا عملية تحرر، اي تحرر الفرد من الاشياء التي تمنعه من ان يكون هو نفسه، وبالتالي تحقيق تكامله حسب ذكائه ونبوغه الخاص.

نخلص الى نتيجة اساسية وهي انه اذا كان التعليم يتوقف عند تحقيق الاهداف والنجاح، فالتربية صيرورة، عملية مستمرة لا تتوقف الا بنهاية حياة الانسان.



تصدر عن كلية الآداب - جامعة الكويت

رئيس هيئة التحرير

د. عبد المحسن مدعج المدعج

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

- تقبل الأبحاث باللغتين العربية والانجليزية شرط أن لا يقل حجم البحث عن (٤٠) صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الأخرى
- يرفق بكل بحث ملخصاً له باللغة العربية وآخر بالانجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يمنح المؤلف (٣٠) نسخة مجاناً

الإشتراكات :

داخل الكويت

للأفراد : ٤ د.ك - للاساتذة والطلاب : ٢ د.ك

لمؤسسات : ١١ د.ك

خارج الكويت

٣٣ دولاراً أمريكياً - ١٦ دولاراً أمريكياً

٦١ دولاراً أمريكياً

ثمن الرسالة : للأفراد : ٥٠٠ فلس للأساتذة والطلاب ٢٥٠ فلس

ثمن المجلد السنوي : للأفراد : ٦ د.ك للاساتذة والطلاب ٣ د.ك

توجه المراسلات الى : رئيس هيئة تحرير حوليات كلية الآداب

ص.ب ١٧٣٧٠ _ الخالدية

الكويت _ 72454

الندوة التاسعة لتعليم الخدمة الاجتماعية في اسيا والمحيط الهادي - جاكرتا من ١٩ الى ٢٣ اغسطس ١٩٨٧

حسن حمّود
قسم الاجتماع - جامعة الكويت

عقدت منظمة تعليم الخدمة الاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي ندوتها التاسعة تحت عنوان «تكامل تعليم الخدمة الاجتماعية والممارسة من اجل اشباع احتياجات المجتمعات المحلية». وتعتبر هذه المنظمة احدى المنظمات الاقليمية التابعة للتنظيم العالمي لمدارس الخدمة الاجتماعية والتي تعقد مؤتمراتها مرة كل عامين للتداول حول واقع الخدمة الاجتماعية ومستقبلها كمهنة في منطقة اسيا والمحيط الهادي. ولقد انعقدت جلسات الندوة على مدى خمسة أيام، خصص مساء اليوم الاول منها لحفل الاستقبال الذي رعاه وزير الشؤون الاجتماعية الاندونيسي اعقبه في اليوم الثاني جلسة الافتتاح وثلاث جلسات عامة، اما اليوم الثالث فقد خصص لورش العمل واليوم الرابع للزيارات الميدانية لمؤسسات الرعاية الاجتماعية واختتم المؤتمر في اليوم الخامس والذي عقدت خلاله اجتماعات الاهتمامات الخاصة. وحضر الندوة ممثلون عن خمس عشرة دولة من اسيا والمحيط الهادي (٥٠ مشاركا) بالاضافة الى ثمانين مشاركا من اندونيسيا.

الجلسة الافتتاحية : افتتحت الجلسة رئيسة المنظمة الدكتوره «ادنا تشابرلين» مستعرضة الجهود التي سبقت عقد هذه الندوة ومهمة الخدمة الاجتماعية والادوار التي يمكن للمهنة ان تضطلع بها مؤكدة الحاجة الى المهنيين لاشباع احتياجات المجتمعات المحلية ومحددة اسس اعدادهم واهمية التكامل بين التعليم والممارسة من اجل النهوض بالخدمة الاجتماعية في منطقة اسيا والمحيط الهادي. وتبعها في الحديث نائبة رئيس الاتحاد العالمي للاخصائيين الاجتماعيين التي استعرضت علاقة هذه الندوة بالمؤتمرات العالمية السابقة واللاحقة والتي تنظمها الرابطة العالمية للاخصائيين الاجتماعيين والمنظمة العالمية لمدارس الخدمة الاجتماعية مشيرة الى اهمية دور الخدمة الاجتماعية في التأثير على السياسات الاجتماعية من اجل اشباع احتياجات المواطنين والحفاظ على السلام العالمي. ومن اجل تحقيق هذا الغرض لابد من السعي لتأمين التكامل بين تعليم الخدمة الاجتماعية والممارسة. وقد القت بتبعة هذه المهمة على عاتق المشاركين في الندوة من اجل

تحديد اوجه هذا التكامل من خلال مداولاتهم وكذلك تحدث في الجلسة كل من وزير الشؤون الاجتماعية والوزير المنسق لرفاهية المجتمع في اندونيسيا مرحبين بالحضور مستعرضين علاقة الرفاهية الاجتماعية بالخطط والجهود التنموية مؤكدين على دور الاخصائيين الاجتماعيين في النهوض بالمجتمعات والمساهمة في تقدمها.

الجلسات العامة : تحدث في الجلسة الاولى البروفسور «ايلي سالم» وزير الشؤون السكانية في اندونيسيا متناولا التبعات الاجتماعية للتنمية في الحقبة القادمة من هذا القرن وانعكاساتها على تعليم الخدمة الاجتماعية والممارسة. وقد استعرض الوزير الاندونيسي خمسة تحديات رئيسية سوف تواجهها دول المنطقة في الحقبة القادمة والتي تتمثل في الحاجة للتغيير البنيوي في اقتصاديات تلك الدول والمتأثرة بوطأة التطور التكنولوجي في اطار التزايد السكاني الذي يفرض ضغوطا واستنزافا متناميا للموارد، الامر الذي يتطلب نوعية مختلفة من التنمية. وفي اطار مواجهة تلك التحديات من خلال الجهود التنموية، تعرض المحاضر للتغيرات المصاحبة لتلك الجهود والمتمثلة بالتغيرات المادية والتنظيمية والادارية والتغيرات الاجتماعية والثقافية. ان تلك التغيرات حسب رأي المحاضر، سوف تترك فئة هامة من الناس على هامش المجتمع، فئة ذات قدرات محدودة لمواكبة عمليات التغير، والتي تتطلب تدخل الحكومات والمنظمات الطوعية من اجل دمجها في الجهود التنموية ليس فقط بصفتها المستفيدة من تلك الجهود ولكن ايضا باشراكها ومساهمتها فيها. وهنا يطالب المحاضر باعداد اخصائيين اجتماعيين يتسمون بتوجهات تكاملية ومهارات تخصصية مدعمين باسس متينة في العلوم الاجتماعية والطبيعية من اجل تعظيم مساهمتهم في عمليات التنمية.

وخصصت **الجلسة الثانية** حول التكامل بين تعليم الخدمة الاجتماعية والممارسة للتعَرف على وجهات نظر الممارسين في الموضوع وتعاقب على الحديث اربعة محاضرين من كل من استراليا وماليزيا واندونيسيا وهونغ كونغ والذين اجمعوا على ضرورة التعاون بين التربويين والممارسين للاشراف على تدريب الطلاب في الميدان من اجل تنمية مهاراتهم على كيفية الممارسة والتعرف على الغرض منها واضطلاعهم بالادوار المختلفة المطلوبة منهم كما اشار المحاضرون الى المواقف المتميزة للممارسين والمربين بعضهم تجاه بعض وطالبوا باتخاذ الاجراءات التالية لما فيها من مصلحة الطلاب، ومن اجل ضمان التلاحم بين التعليم والممارسة :

- توفير المربين حلقات نقاشية حول التصورات النظرية تكون موجهة للممارسين.
- تعاون المربين مع المؤسسات والمنظمات الاجتماعية في اجراء البحوث المشتركة.
- ضرورة مشاركة المربين في بعض اوجه الممارسة.
- ضرورة الاعتراف بدور المشرفين على التدريب الميداني وسعي المربين لاستشارتهم بصورة دائمة.
- الحاجة الى اعتراف المربين والممارسين وخاصة المشرفين على التدريب الميداني منهم باهمية الممارسة المستقاة من القيم المهنية والسعي معا لتوصيل هذه القيم الى الطلاب.

- ضرورة اتاحة المؤسسات والمنظمات الاجتماعية الفرص امام الممارسين لاجل تعميق وزيادة معرفتهم والسعي لدمج هذه المعرفة مع انماط مستحدثة من الممارسة.
- اهمية تدريب الممارسين والطلاب على العمل في فرق متعددة الاختصاصات.
- ضرورة تعاون المربين والممارسين من اجل التوصل الى افضل السبل لمواجهة اعباء الممارسة اليومية في مجال الخدمة الاجتماعية.

الجلسة الثالثة وقد خصصت للتربويين للتعرف على وجهات نظرهم حول التلاحم بين تعليم الخدمة الاجتماعية والممارسة. وتعاقب على الحديث اربعة محاضرين من كل من دولة الكويت واليابان واندونيسيا واستراليا. واستهل الحديث ممثل دولة الكويت الذي تساءل حول نوعية التعليم المراد تكامله مع الممارسة، هل هو التعليم المستمد من النماذج الغربية او من النماذج المستحدثة في العالم الثالث. وقد طالب المحاضر المربين المسؤولين عن تصميم مناهج التعليم بضرورة الاهتمام بالقضايا والتحديات التي يفرضها النموذج الاميركي والتنبه لتبعاته الايديولوجية والثقافية والتربوية والفلسفية ولقضايا الشكل والمضمون قبل اتخاذ القرارات باعتماد هذا النموذج او غيره او تعديله ليتلاءم مع ظروف وخصوصيات مجتمعات دول العالم الثالث، او لجهة الاستغناء عنه واحلال نماذج جديدة مكانه.

واستعرض المحاضر الثاني التطور التاريخي لتعليم الخدمة الاجتماعية في اليابان واثر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على مناهج الخدمة الاجتماعية وشدد على اهمية ايجاد المعايير لاجازة الاخصائيين الاجتماعيين وضرورة التعاون بين مدارس ومعاهد وكليات الخدمة الاجتماعية والمؤسسات والمنظمات الاجتماعية. اما المحاضر الثالث، فقد تناول موضوع التكامل بين تعليم الخدمة الاجتماعية والممارسة في اندونيسيا على انه نابع من العلاقة بين الجهود التنموية القومية والسعي لتوفير الرفاهية الاجتماعية للمواطنين.

واستعرض المحاضر وسائل هذا التلاحم والتي تتمثل باعتماد مبادىء فلسفية معينة كأساس للسياسات الاجتماعية وتطوير الجمعيات المهنية وتصميم مشاريع تنموية مشتركة، واستخدام وسائل الاعلام وتعاون المؤسسات التربوية مع وزارة الشؤون الاجتماعية. وتناول المحاضر الرابع شروط التكامل وقد حددها بالتعاون مع التخصصات الاخرى التي تفسح المجال لتوالد الافكار الجديدة واعتماد التقنيات الحديثة كما استعرض المعوقات التي تحول دون تحقيقه والتي تتمثل بالاكتفاء بالتعليم داخل قاعات المحاضرات بالاضافة الى تمسك المربين بمواقفهم الاستعلائية تجاه الممارسين وتقوقعهم في ابراجهم العاجية وعدم سعيهم لتحقيق التكامل في المقررات التي يدرسونها. وخلص الى اقتراح طريقة لتحقيق التكامل في المقررات الدراسية تعتمد على تقديم المعرفة في أطر منظمة وعلى الاحترام المتبادل بين الطلاب والاساتذة.

ورش العمل : عقدت في اليوم الثالث وعلى فترتين صباحية ومسائية مجموعتين من ورش العمل، شملت المجموعة الاولى موضوعات الطفولة والشباب والمرأة، اما المجموعة الثانية فقد خصصت لموضوعات الاسرة والمسنين والمعوقين وقد توزع المشاركون على موضوعات كل

مجموعة، كل حسب اهتماماته. وسوف نستعرض فيما يلي المداولات الخاصة بموضوعي الشباب والمسنين. ولقد تعاقب على الكلام في موضوع الشباب متحدثان، عرض الاول لاستخدام الاطار الايكولوجي (او البيئي) في العمل مع الشباب في «سنغافورة» وبين ايجابيات هذا الاطار بالمقارنة بالاطار التكاملي الذي لا يولي الوظائف الوقائية والتنموية الاهمية اللازمة والذي لا يربط بين المشكلات الشخصية ومشكلات وخصائص البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. وقد ابرز المحاضر اوجه الاستفادة من هذا الاطار في تحقيق التكامل بين تعليم الخدمة الاجتماعية والممارسة. اما المحاضر الثاني فقد استعرض تجربة العمل مع الشباب في اطار خطة التنمية في اندونيسيا وعلى ضوء المبادىء التي انبثقت عن خصائص هذا المجتمع. فلقد اعتمدت اندونيسيا على ايجاد مراكز شبابية في كل قرية او مجتمع محلي هدفها دمج الشباب في تنمية المجتمع وبالتالي الاستفادة القصوى من طاقاتهم لاشباع حاجات تلك المجتمعات المحلية وذلك من خلال اشراكهم في المشاريع الزراعية والاسكانية والهجرة وامداد القرى النائية بالكهرباء والماء. وفي ختام الجلسة نوقشت قضايا من امثال الحرص على عدم الاعتماد على الاطر النظرية الغربية قبل اخضاعها للتجربة وعدم الاكتفاء بتقليد النماذج الغربية للتعليم الجامعي بل محاولة دمج التعليم بمشكلات المجتمع من اجل النهوض به وايجاد العناصر الوطنية المرتبطة بقضاياه. وهذا ما اثبتته التجربة في الهند وذلك من خلال الزام الطلبة في مختلف التخصصات الجامعية وعلى مدى خمس سنوات بتخصيص ١٢٠ ساعة سنويا للعمل الميداني من اجل المساهمة في التخفيف من حدة المشكلات التي يعاني منها المجتمع، وبذلك تتحقق عملية التكامل بين التعليم والممارسة بالاضافة الى استفادة المجتمع من امكانيات الشباب ودمجهم في المجتمع.

اما موضوع المسنين، فلقد نوقشت خلاله الاثار التي تركتها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على رعاية المسنين في كل من هونغ كونغ واندونيسيا والحاجة الى تدعيم اوجه الرعاية الاسرية والتقليدية وايجاد مراكز لرعاية المسنين خاصة في المناطق الحضرية حيث تتقلص مسؤولية الاسر لرعاية كبار السن من افرادها. كما نوقشت بعض القضايا الخاصة باعداد الاخصائيين للعمل مع هذه الفئة والمهارات واوجه المعرفة اللازمة لتحسين ادائهم.

اجتماعات الاهتمامات الخاصة : عقدت في اليوم الاخير من الندوة ومباشرة قبل الجلسة الختامية أربعة اجتماعات للاهتمامات الخاصة ضمت موضوعات العمل الميداني والتعليم المتكامل والسياسة الاجتماعية والتكامل بين الخدمة الاجتماعية والاقتصاد. وقد توزع المشاركون على هذه الاجتماعات كل حسب اهتماماته.

ونستعرض فيما يلي المداولات الخاصة باوجه التكامل بين الخدمة الاجتماعية والاقتصاد والتي تركزت حول التعاون بين القطاعات الاقتصادية في اليابان من اجل توفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين. فلقد استعرض المحاضر المشكلات التصورية والعملية التي تواجه الدول الصناعية والنامية على حد سواء في سعيها لتوفير الرفاهية الاجتماعية واقترح بديلا لهذه المحاولات يتمثل في التعاونيات الاستهلاكية اليابانية. وبعد عرض سريع للتطور التاريخي لهذه التعاونيات، عرض المحاضر للعوامل التي ساهمت في انجاح هذه التجربة وحدد المبادىء المنظمة

لها. وقد خلص المحاضر الى اعتبار عملية التكامل بين انشطة التعاونيات الاستهلاكية واحتياجات المجتمعات المحلية على انها استراتيجية جديدة لتنظيم المجتمع وتنميته. كما بين علاقة هذه التجربة بمثيلاتها في السويد وبعض الدول الاشتراكية وانكلترا والولايات المتحدة الاميركية. وابرز اهمية هذه التجربة في تصميم برامج تعليم الخدمة الاجتماعية في دول العالم الثالث منبها الى الاخذ بعين الاعتبار عند تصميمها المعطيات الثقافية والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل مجتمع.

الجلسة الختامية : لقد تم في هذه الجلسة استعراض اهم القضايا التي نوقشت في الندوة واهم التوصيات التي تمخضت عنها. وفيما يلي عرضا موجزا لهذه القضايا والتوصيات :ـ

- الحاجة الى تعاون اوثق بين المربين والممارسين من اجل تكامل التعليم والممارسة.
- التركيز في مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية على الاتجاهات العلاجية والوقائية والتنموية على حد سواء.
- الاهتمام عند تصميم مناهج اعداد الاخصائيين الاجتماعيين بالمعطيات الثقافية والظروف الموضوعية لمجتمعات دول العالم الثالث والتنبه الى خطورة اقتباس النماذج التربوية الغربية من اجل مسايرة الاتجاهات الحديثة فقط.
- السعي لتطوير واعتماد استراتيجيات وتقنيات جديدة للعمل الاجتماعي تواكب التطورات التكنولوجية وتكون موائمة لخصوصيات المجتمعات.
- تطوير اوجه المعرفة والممارسة في مجال الخدمة الاجتماعية في اطار التحديات المستقبلية التي سوف تواجه دول العالم الثالث.
- ضرورة الاهتمام بتحديد الاحتياجات الفعلية للمجتمعات في ظل الاتجاهات والاحداث المعاصرة.
- القيام ببحوث علمية مقارنة من اجل اغناء المعرفة والممارسة في مجال الاعداد المهني والممارسة العلمية وتوفير الخدمات الاجتماعية.
- تصميم وتطوير ادبيات ونماذج محلية لتعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية.
- تعزيز دور الاسرة في رعاية اعضائها والاهتمام باحتياجات الشباب المعاصرة والسعي الى دمجهم في المجتمع من خلال اشراكهم في الخطط التنموية.

بسم الله الرحمن الرحيم



إعلان عن جائزة

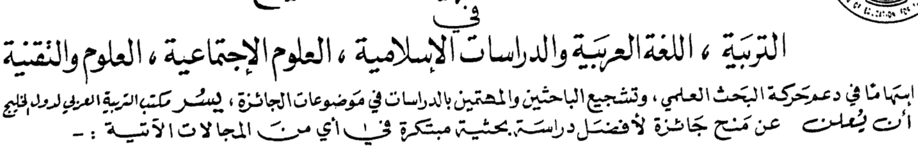
مكتب التربية العربي لدول الخليج

في

التربية ، اللغة العربية والدراسات الإسلامية ، العلوم الإجتماعية ، العلوم والتقنية

إسهاماً في دعم حركة البحث العلمي ، وتشجيع الباحثين والمهتمين بالدراسات في موضوعات الجائزة ، يسر مكتب التربية العربي لدول الخليج أن يعلن عن منح جائزة لأفضل دراسة بحثية مبتكرة في أي من المجالات الآتية :-

أولاً : التربية .
ثانياً : اللغة العربية والدراسات الإسلامية .
ثالثاً : العلوم الاجتماعية .
رابعاً : العلوم والتقنية .



وذلك بالشروط التالية :-

١ - أن تكون الدراسة المقدمة باللغة العربية الفصحى .
٢ - أن يكون المؤلف من أبناء منطقة الخليج العربي .
٣ - أن لا يكون قد مضى على نشر الدراسة مدة تزيد عن خمس سنوات من تاريخ نشر هذا الإعلان .
٤ - أن تكون الأولوية للدراسات المتعلقة بمنطقة الخليج العربي .
٥ - ألا تكون الدراسة قد نالت جائزة ذات صبغة دولية أو إقليمية وألا يكون قد سبق التقدم بها وإجازتها لمنح صاحبها درجة علمية كالماجستير أو الدكتوراه ، وألا تكون من التأليف المشترك ، ولا تكون ترجمة . كما أن الشعر والرواية والقصة والمقال من الإبداع الفني والأدبي ولكنها ليست من الدراسات الأدبية ولا تدخل ضمن نطاق العلوم الإنسانية التي يعنيها المكتب .
٦ - تقبل الترشيحات لنيل الجائزة من الجامعات والهيئات والمراكز العلمية والهيئات الحكومية الأخرى المعنية بالبحث العلمي أو بالنهضة الأدبية والفكرية في دول الأعضاء ، كما يجوز التقدم لنيل الجائزة بطريقة فردية وتكون مصحوبة بما يأتي :-
- عشر نسخ من العمل المرشح لنيل الجائزة .
- بيان تفصيلي عن المرشح يبين حياته العلمية والعملية ومؤلفاته المنشورة .
- ٣ صور فوتوغرافية للمرشح مقاس ٦ × ٩ سم .
- العنوان البريدي للمرشح ورقم هاتفه .
٧ - لا يقبل الترشيح من المنظمات والهيئات والأحزاب السياسية .
٨ - يمنح المكتب الفائز في أي من المجالات الأربعة جائزة مالية قدرها (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف ريال سعودي ، وبراءة منح الجائزة .
٩ - تقوم بتحكيم الإنتاج المقدم لنيل الجائزة لجان من المتخصصين في موضوعاته ، يعين أعضاءها المدير العام لمكتب التربية العربي لدول الخليج .
١٠ - آخر موعد للتقدم لنيل الجائزة هو غرة ربيع الثاني ١٤٠٩هـ الموافق ١٠ نوفمبر ١٩٨٨م .
١١ - لا تعاد الدراسات والأعمال المقدمة لنيل الجائزة إلى مرسليها .
١٢ - تكون المراسلات باسم مدير عام مكتب التربية العربي لدول الخليج ص . ب ٣٩٠٨ الرياض ١١٤٨١ المملكة العربية السعودية .

والله الموفق

المؤتمر الاقليمي السنوي الرابع
لمنظمة الجريدة الاميركية للتدريبات الارشادية

ماهر محمود عمر
قسم علم النفس - جامعة الكويت

انعقد هذا المؤتمر في مدينة سياتل بولاية واشنطن الاميركية في الفترة من ٣٠ يوليو الى اول اغسطس سنة ١٩٨٧ تحت عنوان «البالغون المدمنون على الخمور». وذلك تأكيدا على التزام الروابط والمنظمات المهنية في مجالات الارشاد النفسي بتدعيم مهارات اعضائها على كافة المستويات فيما يحقق مواجهة تحديات العصر بما تضمنته من تفاقم مشكلات الادمان على الخمور والمخدرات المنتشرة في جميع بلدان العالم.

ويهدف هذا المؤتمر بصفة خاصة الى تحقيق التنمية الشخصية للمرشدين النفسيين الذين يتعاملون مع المدمنين على الخمور والمخدرات، وذلك بتوفير العديد من المحاضرات والندوات وورش العمل التي تسهم في تدريباتهم الارشادية بما يكفل تنمية مهاراتهم الشخصية في مجال ممارساتهم المهنية. وقد تم تنظيم المؤتمر وادارته تحت اشراف بعض الاختصاصيين الممارسين للارشاد النفسي في مجال الادمان على الخمور والمخدرات مثل السيدة «لوري دونيل» المديرة الاكلينيكية لمركز البالغين التابع للمستشفى العام بمدينة ايفريت (Everett) بولاية واشنطن، والسيدة «جين ميدلتون موز» مديرة معهد سياتل للتدريبات المهنية بمدينة بلفيو (Beltevue) بولاية واشنطن.

وقائع المؤتمر: اشتمل المؤتمر على ثلاثة انشطة مكثفة ومركزة ممثلة في : المحاضرات، الندوات وورش العمل، حيث تولى ادارة كل منها عدد من المرشدين النفسيين الممارسين في مجال الادمان امثال : «جلن» «ليرنر» «كريتستبرج»، «ويلسون»، «جولدمان» «براون»، وغيرهم. وقد دعمت المحاضرات بالعروض السينمائية والمشاهد التلفزيونية والوسائل التوضيحية، كما تضمنت الندوات مناقشات حية متنوعة حول المشكلات الفعلية التي يتعرض لها المرشدون النفسيون في مجال ممارساتهم المهنية. وتضمنت ورش العمل تدريبات عملية على أحدث الأساليب والمهارات والفنيات الارشادية في التعامل مع المدمنين على الخمور والمخدرات حيث كان التركيز واضحا على ممارسة الارشاد النفسي بالسيكودراما والارشاد النفسي الجماعي في اغلب ورش العمل التي قدمت في هذا المؤتمر.

وتميزت اغلب العناوين التي قدمت تحتها وفي ظلها انشطة المؤتمر بانها تخاطب الجانب

العاطفي عند الانسان سواء كان مرشدا او مسترشدا، سواء كان معالجا او مريضا، مما يدعم الثقة في النفس ويخلق الامل في الشفاء، ويحقق الحلم بالاستقرار النفسي، مثل «بعد الدموع» «شفاء القلب المجروح» «الطفل السحري»، و«سوف اهرب باقصى ما استطيع». كما حملت اغلب الكتب والمؤلفات التي عرضت للبيع في هذا المؤتمر نفس هذه العناوين الانسانية واخرى مماثلة لها.

وبلغ عدد المحاضرات التي قدمت في هذا المؤتمر سبع محاضرات منها: «بعد الدموع» «تحول الهوية» «المشاركة في الاتكالية النفسية»، «شفاء القلب المجروح» و«النظرية والممارسة في التعامل مع المدمنين». وقد بلغ عدد الندوات حوالي تسع ندوات منها «تحرك الفرد نحو امكانية تخلصه من مشكلات الطعام والوزن»، «وكيفية تنمية الطفل بعيدا عن الادمان»، «وكيفية التخلص من الاحزان بالكف عن الادمان»، «مؤتمر الحالة: مناقشات حول مشكلات فعلية في الميدان»، و«مناقشات جدلية حول مشكلات المدمنين الاسرية». وبلغ عدد ورش العمل التي قدمت في هذا المؤتمر ما يقرب من اثنتي عشرة ورشة، منها: «تدعيم الجماعات العلاجية»، «التدريب على الاثنتي عشرة خطوة في الارشاد النفسي للمدمنين»، «التعامل مع الجماعات الجنسية المثلية من المدمنين»، «وضع وتطوير برامج الارشاد النفسي للمدمنين من الشباب»، «الفنيات الفعالة في التعامل مع الادمان»، و«عروض حية لمقابلات اكلينيكية مع بعض المدمنين».

ولم يعرض المؤتمر اي بحث ميداني (امبريقى) حول الادمان، حيث أن الاتجاه الحديث السائد الان في ميدان الارشاد النفسي في مجالاته الاساسية الاربعة: المجال الشخصي، المجال الاجتماعي، المجال التربوي، والمجال المهني في الولايات المتحدة الاميركية، ـ يركز بصفة اساسية ودائمة على وضع وتطوير البرامج (Programs)، والنماذج (Models) والاتجاهات (Approaches) والنظريات «Theories» التي تتضمن احدث الاساليب والمهارات والفنيات والاستراتيجيات التي تسهم في تدعيم التنمية الشخصية للمرشدين النفسيين بما يحقق اعلى كفاءة ممكنة في ممارساتهم المهنية.

من خلال متابعة اعمال المؤتمر نرى أنه كان يستهدف التنمية الشخصية للمرشدين النفسيين بصورة اساسية في مجال الادمان من اجل تحقيق اعلى كفاءة ارشادية في ممارساتهم المهنية، وذلك بما يتفق مع الاهداف الاساسية للمنظمة التي اقامته وشاركت في تمويله واشرفت على ادارته حيث انها تعتبر واحدة من اهم المنظمات الاميركية المتخصصة في علاج الادمان بانواعه كما يبدو من الجريدة العلمية التي تصدرها حول هذا الخصوص.

وكالعادة في مثل هذه المؤتمرات الجادة المتخصصة، تميز هذا المؤتمر بنشاط دائم منذ ساعة بدئه اليومي في السابعة والنصف صباحا وحتى نهاية اعماله وانشطته في العاشرة مساء كل يوم. ومما لا شك فيه ان اللقاءات الثنائية والجانبية بين زملاء المهنة الواحدة الاختصاصيين في المجالات الارشادية كانت مثمرة وفعالة ومؤثرة في رفع كفاءتهم المهنية. ومما يلفت النظر ايضا في هذا المؤتمر، ذلك العدد الهائل من المطبوعات المتخصصة في مجال الادمان على الخمور

والمخدرات والتي اشتملت على النظريات والاستراتيجيات والبرامج والنماذج والتدريبات العملية والخبرات المهنية. ولم يعرض المؤتمر اي بحث امبريقي في انشطته المتنوعة التي قدمها، كما انتفى وجوده في اي من المطبوعات التي عرضها، ايمانا من المسؤولين والاختصاصيين في مجال الارشاد والعلاج النفسي بان دراسة الحالة الفردية لاي مسترشد او مريض، ووضع برنامج ارشادي او علاجي له، وتطويره بناء على احدث الاساليب والمهارات والفنيات المهنية المستخدمة، يكون افضل واجدى بكثير من مجرد معالجات احصائية تؤدي الى نتائج قياسية محدودة.

توصيات عامة لما كان الهدف الاساسي من الارشاد والعلاج النفسي هو مساعدة الفرد على حل مشكلاته التي يعاني منها وتؤرقه، بما يكفل له اعلى درجة ممكنة من الاداء والانجاز في مجالاته الشخصية والاجتماعية، والتربوية والمهنية كان التركيز على الفرد نفسه باعتباره نقطة البداية والوسط والنهاية لاي عملية ارشادية علاجية، ولذلك يوصي اصحاب النظريات والاتجاهات في الارشاد او العلاج النفسي منذ دعوة فرويد بالعلاج النفسي التحليلي وحتى دعوة المعاصرين امثال (البرت اليس) بالعلاج النفسي الانفعالي العقلاني ودعوة (وليم جلاسر) بالعلاج النفسي الواقعي، يوصي هؤلاء جميعا بضرورة دراسة الحالة للفرد والتركيز على وضع وتطوير الاتجاهات والاستراتيجيات والبرامج والنماذج والاساليب والمهارات والفنيات التي يمكن ان تسهم في تنمية شخصيته ومساعدته على التخلص من العقابات التي تواجهه، بدرجة اكبر من التركيز على ارهاق المرشدين النفسيين بالمعالجات الاحصائية المعقدة التي يمكن استبدالها بمعادلات مبسطة ميسرة لكل من يقرؤها حتى يفهمها ويستفيد منها. وقد اكد هذا المعنى ليوجولدمان (Leo Goldman) في كتابه الشهير الذي نشره عام ١٩٧٨ تحت عنوان «طرق البحق للمرشدين النفسيين اتجاهات عملية في الممارسات الميدانية». ويضم كاتب هذه السطور رأيه الى آراء أوائل الرواد وآخرهم في مجال الصحة النفسية للفرد. بضرورة الاهتمام بالانسان وعلاجه ومساعدته على الخلاص من مشكلاته باحدى الطرق الفنية الارشادية اكثر من استنفاذ الجهد والوقت والمال في بحوث احصائية معقدة تنتهي الى ادراج المكاتب او على ارفف الخزانات الحديدة الموصدة.

وليس معنى هذا ان يهمل المرشد النفسي اهمية البحوث في مجال الصحة النفسية، ولكن تكمن اهميتها في اختبار مدى فعالية استراتيجية جديدة يراد استخدامها في الارشاد والعلاج النفسي بحيث يكون ذلك على اساس من التجريب المهني من اجل اتخاذ القرار بتطبيقها، أو استبدالها بغيرها تكون أكفأ منها. وهذا ما يبدو واضحا في اغلب المؤتمرات الحالية التي تعقد في مجال الصحة النفسية في جميع بلدان العالم حيث يكون التركيز على وضع وتطوير الاتجاهات والبرامج والنماذج والاساليب والمهارات والفنيات بدرجة اكبر من الاهتمام بالبحوث الامبريقية المتعارف عليها في مجالات المعرفة الاخرى.

وقد يندهش القارىء عندما يعلم ان عدد افرادالعينة التي قد يستخدمها باحث ما في مجال الصحة النفسية يكون عبارة عن فرد واحد فقط يدرس حالته منذ بدء علاجه حتى يتم شفاؤه باذن الله، ويمكنك عزيزي القارىء ان تتاكد من ذلك بمراجعة اعمال فرويد مع مرضاه منذ بدايات القرن العشرين ومراجعة اعمال اليس وجلاسر مع مسترشديهما المعاصرين.

احمد رشيدي، الوظيفة الافتائية لمحكمة العدل الدولية، (رسالة دكتوراه) جامعة القاهرة، ١٩٨٧.

تقع الرسالة في نحو ٧٧٠ صفحة، وقد جمع الباحث مادتها العلمية بصفة خاصة من مكتبات جامعات باريس ومكتبة جامعة Clermont - Ferrand بفرنسا، ومن مكتبة اكاديمية القانون الدولي وأرشيفات محكمة العدل الدولية بمدينة لاهاي بهولندا. وتكونت لجنة مناقشة الرسالة والحكم عليها من الاساتذة : د. عز الدين فودة ـ استاذ المنظمات الدولية بجامعة القاهرة رئيسا، د. عبد العزيز محمد سرحان ـ استاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام بجامعة عين شمس عضوا، د. محمد سامي عبد الحميد ـ استاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام بجامعة الاسكندرية عضوا (حالت الظروف دون اشتراك الاستاذ جان كومباكو ـ المشرف المساعد ـ في اللجنة).

يتركز موضوع هذه الرسالة في دراسة المسألتين الاتيتين :

المسألة الاولى، نظرية تأصيلية، حيث أنها تتعلق بدراسة الوظيفة الافتائية لمحكمة العدل الدولية، بمعنى تحليل وبحث كافة الجوانب المتعلقة بهذه الوظيفة على النحو الذي يسمح باعطاء صورة علمية وافية ومتكاملة عنها. وتستمد دراسة هذه النقطة اهميتها ـ في رأي الباحث ـ من حقيقة ان المكتبة العربية القانونية والسياسية لا تزال الى اليوم فقيرة للغاية فيها يتعلق بهذا النوع من الدراسات، هذا بالاضافة الى حقيقة ان دراسة الوظيفة الافتائية لمحكمة العدل الدولية في اطارها النظري تعتبر مقدمة ضرورية لفهم دور هذه الوظيفة على المستوى العملي او التطبيقي.

أما المسألة الثانية، التي يشملها موضوع هذه الرسالة، فتتعلق بالجانب التطبيقي لهذا الموضوع. فهي تعنى ـ اساسا ـ ببيان ومعالجة دور الوظيفة الافتائية لمحكمة العدل الدولية في مجال تفسير وتطوير سلطات واختصاصات الاجهزة السياسية للامم المتحدة، وعلى وجه التحديد والدقة : في مجال تفسير وتطوير سلطات واختصاصات الجمعية العامة ومجلس الامن باعتبارهما الجهازين السياسيين الرئيسيين للمنظمة.

والحق، انه اذا كانت دراسة المسألة الاولى المشار اليها ـ اي دراسة مضمون الوظيفة الافتائية لمحكمة العدل الدولية ـ تنطوي على اهمية وفائدة معتبرتين خاصة للسببين المنوه عنهما، فان دراسة المسألة الثانية ـ اي المسألة المتعلقة بدراسة دور الوظيفة الافتائية لمحكمة العدل الدولية في مجال تفسير وتطوير سلطات واختصاصات الاجهزة السياسية للامم المتحدة ـ تنطوي

هي بدورها على اهمية خاصة باعتبار ان هذا الدور وحدة هو الذي يجسد حقيقة العلاقة العضوية القائمة بين المحكمة وباقي اجهزة الامم المتحدة، هذا ناهيك عن حقيقة ان هذا الدور هو الذي نستطيع في ضوئه ان نجد سببا وجيها يسوغ ربط المحكمة بنظام الامم المتحدة. وانطلاقا من هذا التحديد، قسم الباحث موضوعه الى بابين يسبقهما فصل تمهيدي ويعقبهما فصل ختامي ينتهي بخلاصة.

اما الفصل التمهيدي، فقد خصص للحديث في ايجاز ـ عن اصل ونشأة وتطور الوظيفة الافتائية في نطاق النظام القانوني الدولي عموما. وقد انتهى الباحث ـ هنا ـ الى التوكيد على حقيقة ان هذه الوظيفة لا تمثل بأي حال امرا مستحدثا على صعيد النظام القانوني المذكور.

واما الباب الاول، فقد خصص للحديث عن «مضمون الوظيفة الافتائية لمحكمة العدل الدولية» وذلك بالقدر الذي يسمح بالاجابة عن كافة التساؤلات التي يمكن ان تطرح بخصوص هذه الوظيفة.

واتساقا مع ضرورات التسلسل العلمي والمنطقي، قسم الباحث هذا الباب الى خمسة فصول تغطي موضوعاتها مختلف الجوانب المتعلقة بالوظيفة الافتائية لمحكمة العدل الدولية، ابتداء بالاساس القانوني لهذه الوظيفة في كل من ميثاق الامم المتحدة والنظام الاساسي للمحكمة المذكورة (بما في ذلك ـ وبطبيعة الحال ـ المحادثات التمهيدية التي سبقت الصياغة النهائية لهاتين الوثيقتين الدوليتين) وانتهاء بالقيمة القانونية للفتاوي التي تصدرها المحكمة.

ومن بين الامور المهمة التي ابرزها التحليل في هذا الخصوص، والتي تجدر الاشارة اليها هنا، ما يلي : اولا، اثبت التحليل ان الوظيفة الافتائية لمحكمة العدل الدولية هي وظيفة قضائية بالمعنى الصحيح، والدليل على ذلك حرص المحكمة عند مباشرتها لها على الالتزام بمراعاة كافة الاعتبارات التي يمليها عليها وضعها كجهاز قضائي. وثانيا انتهى التحليل الى التوكيد على حقيقة ان الوظيفة الافتائية هي وحدها التي تجسد حقيقة انتماء انتماء المحكمة الى النظام القانوني والسياسي للامم المتحدة، كما انها هي وحدها التي تسوغ ذلك الوصف الذي اطلق على المحكمة بانها محكمة دستورية للامم المتحدة. وثالثا، وفيما يتعلق بالقيمة القانونية للفتاوي، انتهى الباحث في تحليله الى التوكيد على انه وان كانت القاعدة تقضي بخلو الفتاوي من اية قيمة قانونية الزامية، الا ان حصر المناقشة عند هذا الحد وحده فيه انتقاص كبير من القيمة القانونية العامة لهذه الفتاوي. فالفتاوي تتساوى تقريبا مع الاحكام من حيث نظرة المحكمة اليها كسوابق قضائية، كما تتساوى معها من حيث دور كل منها في انشاء وتطوير القواعد القانونية الدولية وفي المساهمة في الكشف عن القانون الدولي العرفي. أضف الى ذلك، ان الفتاوي قد تكون ملزمة قانونا بصريح النص كما هو الحال بالنسبة لبعض اتفاقيات المقر التي تعقدها المنظمات الدولية مع حكومات الدول المضيفة.

اما الباب الثاني، فقد خصص للبحث في دور الوظيفة الافتائية لمحكمة العدل الدولية في مجال تفسير وتطوير سلطات واختصاصات الجمعية العامة ومجلس الامن باعتبارهما الجهازين السياسيين الرئيسيين للامم المتحدة. وبالنظر الى طبيعة هذه السلطات وتلك الاختصاصات،

فقد قام الباحث بتصنيفها الى ثلاثة انواع، مفردا فصلا مستقلا لبيان وجهة نظر المحكمة ـ عبر فتاويها المختلفة ـ بالنسبة لتفسير كل نوع من هذه الانواع الثلاثة، مع الحرص ـ في نفس الوقت ـ على التمهيد لهذه الفصول الثلاثة بفصل اول خصص للحديث ـ بايجاز ـ عن الاساس القانوني لسلطة محكمة العدل الدولية في تفسير ميثاق الامم المتحدة والقاء بعض الضوء على منهجها في ذلك.

وقد استقل الفصل الاول من الفصول الثلاثة المشار اليها بالتركيز على تحليل وجهة نظر محكمة العدل الدولية في تفسير سلطات واختصاصات الجمعية العامة ومجلس الامن فيما يتعلق بحفظ السلم والامن الدوليين، باعتبار ان ذلك يمثل حالة نموذجية لما اصطلح على تسميته بالاختصاصات المتنافسة لهدين الجهازين (Competences Concurrentes). اما ثاني هذه هذه الفصول، فقد خصص لدراسة موقف المحكمة بالنسبة لتفسير السلطات والاختصاصات المشتركة (Competences Conjointes) للجهازين المذكورين، ومثالها سلطات الجهازين في مجال قبول انضمام الدول الى عضوية الامم المتحدة. اما فيما يتعلق بالفصل الثالث، فقد خصصه الباحث للحديث عن دور الوظيفة الافتائية لمحكمة العدل الدولية في مجال تفسير السلطات والاختصاصات الخالصة (Competences Exclusives) للجهازين المشار اليهما، ممثلا لها بثلاثة تطبيقات : السلطات والاختصاصات الخالصة ذات الطابع الاشرافي والرقابي، السلطات والاختصاصات الخالصة ذات الطابع الانشائي او المؤسسي، والسلطات والاختصاصات الخالصة ذات الطابع المالي.

والنتيجة الاساسية التي انتهى اليها الباحث فيما يتعلق بموضوع هذا الباب الثاني، والتي ينبغي الاشارة اليها هنا فتتلخص في حقيقة ان محكمة العدل الدولية قد اضطلعت بدور مهم للغاية في مجال مساعدة الاجهزة السياسية الرئيسية للامم المتحدة، وذلك من خلال ما قدمته لها من تفسيرات قانونية لحدود سلطاتها واختصاصاتها. فقد اثبت التحليل ان المحكمة، ادراكا منها لمكانتها كجهاز رئيسي من اجهزة الامم المتحدة واستلهاما من جانبها لاغراض هذه المنظمة ومقاصدها، قد حرصت كقاعدة عامة ـ ومن غير ان تفتئت على طبيعتها القضائية ـ على إعمال نصوص الميثاق والتوسع في تفسيرها قدر المستطاع، كل ذلك بهدف معاونة اجهزة المنظمة وهي بصدد مباشرة وظائفها وبما يحقق الصالح العام للمنظمة ككل. وهكذا لم يكن دور المحكمة في هذا المجال مجرد دور تفسيري عادي، وانما كان الى حد كبير دورا انشائيا او تطويريا.

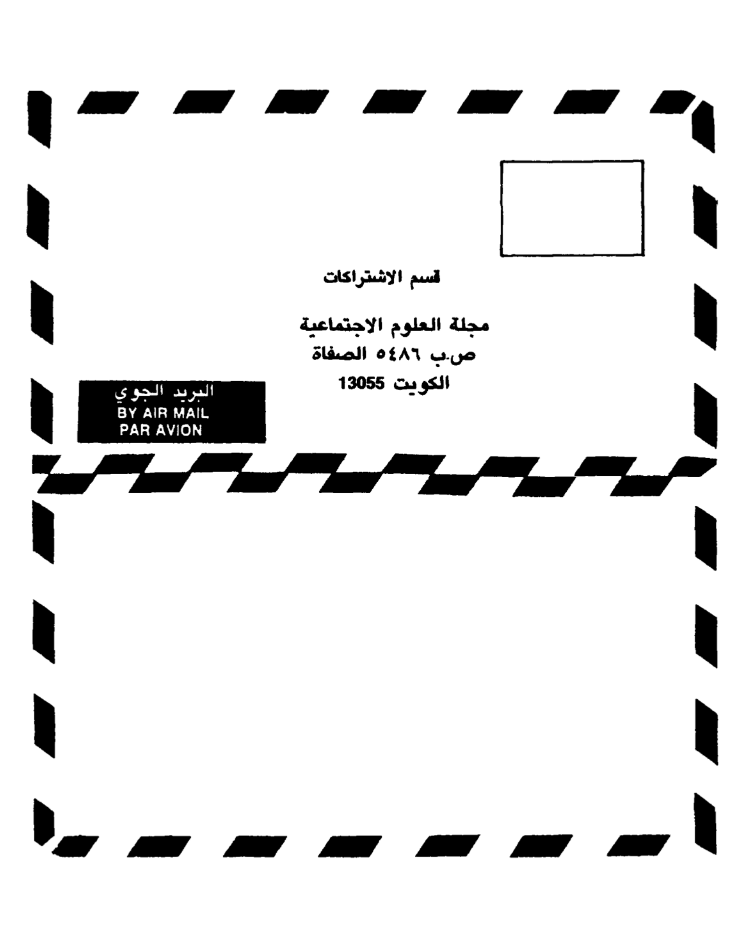
والحق، ان هذا الدور التفسيري الانشائي او التطويري ـ الذي ركز الباحث على بلورته في الفصل الختامي للرسالة ـ قد وضح بشكل خاص ما يتعلق بالموضوعين الآتيين : الاول، ويتصل بصورة مباشرة بسلطات واختصاصات الاجهزة السياسية للامم المتحدة، ذلك لانه يتناول موقف المحكمة بالنسبة لمفهوم ونطاق هذه السلطات وتلك الاختصاصات من زاوية تفسيرها ـ اي المحكمة ـ لقيد الاختصاص الداخلي باعتباره من اول واهم القيود التي ترد على اختصاصات الاجهزة المذكورة، وكذلك من زاوية تفسيرها للنصوص الاختصاصية ذات الصلة بحقوق الانسان وحرياته الاساسية. اما ثاني هذين الموضوعين، فيتعلق بصورة غير مباشرة بسلطات واختصاصات الاجهزة السياسية للامم المتحدة، وذلك لانه يتعلق بقرارات هذه

الاجهزة سواء من حيث قوتها الالزامية او من حيث مشروعيتها او من حيث دروها كمصدر من مصادر القانون الذي تطبقه المحكمة.

وقد خلص الباحث، في هذا الخصوص، الى التوكيد على ان اسهام محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بالموضوعين سالفي الذكر له دلالته الخاصة التي تكمن بدرجة اساسية في امرين هما: الامر الاول، هو ان المحكمة قد اكدت من خلال هذا الاسهام على اهمية وجودها كجهاز قضائي رئيسي في نطاق النظام القانوني والسياسي لمنظمة الامم المتحدة، فتكون بذلك قد اكدت ايضا على ضرورة بل وعلى لزومية الجهاز القضائي للمنظمات الدولية عموما وللمنظمات الدولية العامة منها على وجه الخصوص. اما الامر الثاني، فيتعلق بحقيقة ان المحكمة قد برهنت عملا ـ ومن خلال التطبيقات التي تناولها التحليل ضمن نطاق الباب الثاني من البحث ـ على ان الوظيفة الافتائية للاجهزة القضائية الدولية ليست بالوظيفة الثانوية او المحدودة الاهمية، خاصة اذا قورنت بوظيفة هذه الاجهزة في مجال الفصل في المنازعات التي تثور بين الدول واصدار احكام ملزمة بشأنها، فالمشاهد، ان الوظيفة الافتائية هي وحدها ـ خاصة بالنظر الى ان موضوعها يكاد ينحصر بالدرجة الاولى في تفسير المعاهدات والمواثيق الدولية المنشئة لمنظمات دولية ـ التي تجسد حقيقة العلاقة القائمة بين الجهاز القضائي الذي يباشر هذه الوظيفة من جانب والمنظمة الدولية التي ينتمي اليها هذا الجهاز من جانب اخر.

وتأسيساً على ذلك، واقتناعا باهمية الوظيفة الافتائية في نطاق النظام القانوني الدولي، انتهى الباحث الى تأييد الرأي الذي قال به ـ منذ فترة ليست بالقصيرة ـ جانب من الفقه والذي نادي بضرورة التوسع في مجال تخويل الاجهزة القضائية الدولية اختصاصا افتائيا، وبالتوسع في منح الاجهزة والمنظمات الدولية سلطة طلب الفتاوي من هذا الاجهزة القضائية.




قسم الاشتراكات
مجلة العلوم الاجتماعية
ص.ب ٥٤٨٦ الصفاة
الكويت 13055
البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة

☐ سنة واحدة ☐ سنتان ☐ ثلاث سنوات ☐ اربع سنوات

بعدد (   ) نسخة

ارفق طية قيمة الاشتراك ____________________ نقدا/ شيك

☐ رجاء الاشعار بالاستلام و/أو ☐ ارسال الفاتورة

الاسم: ....

المهنة/ الوظيفة: ....

العنوان: ....

....

....

التاريخ / / التوقيع

Satisfaction of Service Customers During the Decision Making Process

Ahmad Ali Gaber

The main purpose of this paper is to determine whether service customers are satisfied during the process of purchase decision making. An example of this process is the choice of courses made by students during their orientation period at Kuwait University. Data were collected from two samples of students: the first sample were students making decisions during the orientation period, and the second sample were students who had already made their choices. The weighted means and chi square techniques were used to measure the degree of satisfaction during the orientation period.

The paper is divided into four sections. The first measures the suitability of the services mix, whilst the second describes the type and amount of information available to the students and whether it is adequate to enable them to choose courses. The third part clarifies the problems which the students face during this period, and includes the correlation between the satisfaction from services mix and the information available. The results indicate that there are many problems faced by the students, which create dissatisfaction during the orientation period.

Early Warning System and Predicting the Solvency of Insurance Companies.

Mohamed Tawfik el-Mansoury

The objective of this research is to construct a mathematical model for predicting the solvency of general insurance companies, and to identify firms with a high probability of financial distress. The Insurance Regulatory Information System (IRIS) has been applied on data from Egyptian[1] companies during the time period of the study (1982 - 85), but only nine out of a total of eleven ratios have been utilized due to lack of data. In order to identify the solvency of companies, the multivariate discriminant analysis was used as a model to classify firms into two groups (solvent or distressed). The model developed was able to classify correctly all the companies included in the study. Ten variables were used to classify companies, and the study concludes with recommendations.

A Systems Analysis Approach to Improve Accounting for Governmental In-Service Budgeting

El-Sayed El-Mitwali El-Morsi

Estimation figures of expenditures and rsources in governmental budgets need to be more accurate in developing countries, especially in Arab countries. In this paper advanced tools of quantitative analysis and systems analysis approach are used to develop both the estimation and use of public funds. This would lead to rationalizing and maximizing public services such as health, education, training programmes, etc.

The first part of the paper shows that government budgeting can be considered as a system, with an input, process, output and feedback. Then the accounting framework in every part of the government budgeting system is clarified. The paper concludes by outining the possible improvements to every part of the budget system: input, processing (preparing, issuing, implementation and control), output and feedback.

Experimental Arousal of Achievement Motivation in University Students

Mostafa A. Torki

The purpose of the study is to examine the achievement motivation in university students. The sample for the experiment were two groups of male students (12 from coeducational and 20 from non-coeducational schools) and two groups of female students (22 coeducational and 31 non-coeducational). They were exposed to two experimental conditions, neutral and achievement oriented, and their performance was measured using the Mehrabian achievement Scale. The results were analyzed using the 2 way analysis of variance. It was found that there were no differences between males and females in neutral conditions. The overall effect of the experimental arousal conditions was also nonsignificant for all males and females.

The Relationship Between Self-Esteem, Anxiety and School Achievement.

Ali Shuaib

A hypothetical model was tested for the relationship between self-esteem, anxiety and school achievement. The sample were 148 male and 144 female students in the final year of preparatory schools in Makkah Almukarramah. Anxiety was measured using the Casatanida Manifest Anxiety Scale, while self-esteem was measured by the Self-Esteem Inventory of Ronald Schnee. School achievement was estimated by the total score in the final examination of the first term of the school year 1405-06H.

The results of t-test analysis revealed significant differences in anxiety, showing that females were more anxious than males. One-way Anova showed no significant differences between male and female students in self-esteem. Path-analysis for testing the hypothetical model showed that two of the self-esteem components had no causal effects on school achievment, while anxiety had a negative effect on achievement.

Message Comprehension and Recipient Characteristics

Abdel Moneim Shehata Mahmoud

This research is concerned with the relationship between recipient characteristics and message comprehension as important antecedent conditions of attitude change. The experiment was conducted on a sample of 122 male university graduates, aged between 25 - 45 years. The results were subjected to an analysis of variance based on a 2×2×2 factorial design.

The results revealed that the characteristics of authoritarianism and conformity were significant in attitude change. There were also significant differences on message comprehension between the various subgroups, apart from conformity vs. non-conformity. By discriminating between recall of argumentation as an indicator of message comprehension, and recall of conclusion as an indicator of message acceptance, it was found that there were significant differences between authoritarians and non-authoritarians. There were also significant differences on the recall of conclusion based on the student's initial attitude toward the experimental source and message.

Problems of the Planning Process in Social Welfare Agencies: A Field Study in Cairo

Riad Amin Hamzawi

Many scholars have asserted that the planning process in social welfare agencies faces many problems, especially in developing countries. The purpose of this paper is to present an analysis of the major problems in such agencies in Cairo. It was hypothesized that the planning process in social welfare agencies in Cairo faces particular problems in need assessment, policy formulation, identification of alternative strategies, selection and implementation of a particular intervention strategy, and monitoring, evaluation and feedback of social work performed. A research survey was conducted using a sample of 150 social workers from the social welfare agencies in Cairo. Personal interviewing was adopted as the most appropriate instrument for data collection, ad the field work and data collection were conducted from February to April 1986.

The results of the survey indicate that the planning process clearly faces a number of complex problems, especially in the areas outlined in the hypothesis. The study suggests a number of further research studies in the field to overcome these major problems.

Effects of Food Aid in Egypt

Abdul Rahman Zaki Ibrahim

Food aid can be both a benefit and a bane. The success of food aid as a form of economic aid depends on the mode of utilization and the particular circumstances of the situation. Food aid may be utilized as a replacement for food imports in order to use foreign currency to import capital goods. In this case, food aid is an additional resource for accelerating economic development. On the other hand, food aid may lead to a decrease in the price of food crops in the recipient country. This weakens the cultivators' incentives to expand production, and hence the available food resources diminish.

The most important of these considerations is that food aid defers the necessary decisions to modernize the home agriculture and raise the level of productivity. Therefore, food aid may lead to a false sense of security and the cessation of food aid will hinder the development process. Thus food aid makes the recipient country appear a paradise of mythos.

A Scientific Framework for Islamic Zaqat Accounting

Osama N. Shaltoot

This paper aims to resolve the disputes regarding Zaqat accounting. The author suggests a comprehensive scientific framework for Zaqat accounting as a branch of the accounting sciences. As such, Zaqat accounting provides for a significant and scientific aid in standardizing zaqat, which is one of the five pillars of Islam. The framework of Zaqat accounting is tackled on three levels: 1) the concept of Zaqat accounting; 2) areas and limits pertaining to Zaqat accounting; and 3) principles and standards of the proposed Zaqat accounting.

A Cost and Benefit Analysis of a Mail Survey to Retailers in Kuwait

El-Sayed A. Nagy

The purpose of the study is to determine the effect of incentives and follow-up techniques on the response to a mail survey. The survey was sent to a sample of 900 retailers in Kuwait, who were divided into 12 control and experimental groups. Two sets of independent factors were tested: 1) monetary and non-monetary incentives; and 2) follow-up techniques (postcard and telephone). The impact of the two factors on the rate, quality and cost of response was investigated.

The results showed that incentives had no effect on the rate and quality of response. Prenotification by telephone was found to be the most effective technique, producing a higher rate and quality of response at a lower cost.

Contents

Contents

ARTICLES:

Sale price in Kuwait and the Arab World KD. (0.500) or equivalent.

Subscriptions:

* For individuals - KD. 2.000 per year in Kuwait. KD. 2.500 equivalent in the Arab World (Air Mail): U.S. $15 for all other countries (Air Mail).
* For Public and private institutions - U.S. $60 (Air Mail).

* Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.

JOURNAL
OF
THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS
Published by KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly publishing research papers in the various fields of the social sciences.

Vol. 16 - No. 2 Summer 1988

Address all correspondence to the Editor

Journal of the Social Sciences

Kuwait University, P.O. Box 5486 Safat 13055, Tel. 2549421

TELEX 22616 KUNIVER, KUWAIT

مطابع القبس التجارية

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published by KUWAIT UNIVERSITY

Vol. 16 - No. 2 Summer 1988